

تَضَمُّنُ الْإِفْكَارِ

لِمَكَانِي تَنْقِيحُ الْأَنْظَارِ

لِلإِمَامِ
أَبِي إِبْرَاهِيمَ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ صَلَاحِ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْمَعْرُوفِ بِالْأَمِيرِ الصَّغَانِي
المتوفى سنة ١١٨٢ هـ

وَهُوَ شَرْحُ لِكِتَابِ
تَنْقِيحِ الْأَنْظَارِ فِي تَنْقِيهِ أَحَادِيثِ الْأَبْرَارِ

لِلإِمَامِ
عَزَّ الدِّينَ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْوَزِيرِ ابْنِ عَلِيٍّ
الزَّيْدِيِّ الْحَسَنِيِّ الْيَعْنِي
المتوفى سنة ٨٤٠ هـ

عَلَّقَ عَلَيْهِ وَوَضَعَ مَبَاشِيَهُ
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ صَلَاحُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ غَوَاضَةَ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

توضیح الافکار

لمکاني
تفہیم الانظار

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٢٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (٩٦١ ١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٥
ترجمة المؤلف	٧
مقدمة المؤلف	٩
مسألة (١): فى أقسام الحديث	١٥
مسألة (٢): فى بيان مراد أهل الحديث بقولهم: هذا حديث صحيح	٣٠
مسألة (٣): فى معرفة أصح الأسانيد	٣٤
مسألة (٤): فى ذكر أول من صنف فى جمع الصحيح	٤٢
مسألة (٥): فى انحصار الصحيح	٥٣
مسألة (٦): فى عدد أحاديث الصحيحين	٥٩
مسألة (٧): فى بيان الصحيح الزائد على ما فى البخارى ومسلم	٦٥
مسألة (٨): فى المستخرجات	٧٢
مسألة (٩): فى بيان مراتب الصحيح	٨٦
مسألة (١٠): فى إمكان التصحيح فى كل عصر ومن كل إمام	١٠٩
مسألة (١١): فى بيان حكم ما أسنده الشيخان أو علقاه	١١٥
مسألة (١٢): فى أخذ الحديث من الكتب	١٤١
مسألة (١٣): فى بيان القسم الثانى: وهو الحديث الحسن	١٤٤
مسألة (١٤): فى بيان شرط أبى داود	١٧٨
مسألة (١٥): فى بيان شرط النسائى	١٩٧
مسألة (١٦): فى بيان شرط ابن ماجه	٢٠٠
مسألة (١٧): فى الكلام على جامع الترمذى	٢٠٢
مسألة (١٨): فى ذكر شرط المسانيد	٢٠٤
مسألة (١٩): فى الكلام على الأطراف	٢٠٨
مسألة (٢٠): فى بيان المراد بصحة الإسناد وحسنه	٢١١
مسألة (٢١): فى بيان المراد من الجمع فى وصف الحديث بين الصحة والحسن	٢١٣

الموضوع	الصفحة
مسألة (٢٢): فى بيان القسم الثالث: وهو الحديث الضعيف	٢٢٢
مسألة (٢٣): فى بيان الحديث المرفوع	٢٣٠
مسألة (٢٤): فى بيان المسند من أنواع الحديث	٢٣٤
مسألة (٢٥): فى بيان المتصل من أنواع الحديث	٢٣٦
مسألة (٢٦): فى بيان الموقوف	٢٣٧
مسألة (٢٧): فى بيان المقطوع	٢٤١
فروع	٢٤٢
مسألة (٢٨): فى بيان المرسل	٢٥٨
مسألة (٢٩): فى بيان اختلاف العلماء فى قبول المرسل	٢٦٢
مسألة (٣٠): فى فوائد تتعلق بالمرسل	٢٨٨
مسألة (٣١): فى بيان المنقطع والمعضل	٢٩٣
مسألة (٣٢): فى بيان العنعة وحكمها	٢٩٩
مسألة (٣٣): فى بيان اختلاف العلماء فى قول الراوى: «أن فلاناً قال»	٣٠٦
مسألة (٣٤): فى حكم تعارض الوصل والإرسال	٣٠٨
مسألة (٣٥): فى بيان التدليس	٣١٥
مسألة (٣٦): فى بيان الشاذ	٣٤٠
الفهرس	٣٤٩

تم فهرس الجزء الأول

الفهرس

الموضــــــــوع	الصفحة
مسألة (٣٧): فى بيان حقيقة المنكر وأقسامه	٥
مسألة (٣٨): فى بيان حقيقة الأفراد	٧
مسألة (٣٩): فى بيان حقيقة الاعتبار والمتابعات والشواهد	١٠
مسألة (٤٠): فى زيادة الثقات	١٣
مسألة (٤١): فى بيان المعل وأقسامه وأحكامه	٢٠
مسألة (٤٢): فى بيان حقيقة المضطرب وأنواعه وحكمه	٢٧
مسألة (٤٣): فى بيان حقيقة المدرج وأنواعه وحكمه	٣٩
مسألة (٤٤): فى الموضوع وحكمه	٥٣
مسألة (٤٥): فيما يعرف به أن الحديث موضوع	٧٢
مسألة (٤٦): فى المقلوب وأنواعه وحكمه	٧٦
مسألة (٤٧): فى بيان من تقبل روايته، ومن ترد روايته	٨٤
مسألة (٤٨): فى المجهول وأنواع الجهالة وأحكامها	١١٣
مسألة (٤٩): فى قبول رواية الفساق المتأولين	١٢٧
مسألة (٥٠): فى ذكر مراتب التعديل	١٥٩
مسألة (٥١): فى مراتب الجرح	١٦٦
مسألة (٥٢): فى بيان السن التى يصلح تحمل الحديث فيها	١٨٢
مسألة (٥٣): فى بيان أقسام التحمل	١٨٦
كيف يقول من روى بالمناولة والإجازة	٢٠٦
مسألة (٥٤): فى كتابة الحديث وضبطه	٢١٦
صرف الهمّة فى ضبط الحديث	٢١٩
مسألة (٥٥): فى بيان صفات راوى الحديث وآدابه	٢٢٢
مسألة: فى آراء العلماء فى رواية الحديث بالمعنى	٢٢٣
مسألة: فى التسميع بقراءة اللحن وذى التصحيف	٢٢٤

الموضوع	الصفحة
مسألة: السماع على نوع من الدهش	٢٢٦
مسألة (٥٦): فى بيان العالى والنازل، وأنواعهما	٢٢٧
مسألة (٥٧): فى بيان الغريب والعزیز والمشهور	٢٢٩
مسألة (٥٨): فى بيان غريب الحديث	٢٣٥
مسألة (٥٩): فى بيان المسلسل	٢٣٧
مسألة (٦٠): فى بيان الناسخ والمنسوخ	٢٣٨
مسألة (٦١): فى بيان التصحيف	٢٤٠
مسألة (٦٢): فى مختلف الحديث	٢٤٢
مسألة (٦٣): فى معرفة الصحابة	٢٤٣
معرفة التابعين	٢٧٧
معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر	٢٧٧
معرفة رواية الأقران بعضهم عن بعض	٢٧٧
معرفة رواية الإخوة والأخوات بعضهم عن بعض	٢٧٨
معرفة رواية الآباء عن الأبناء وعكسه	٢٧٨
معرفة رواية السابق واللاحق	٢٧٨
معرفة الوجدان	٢٧٨
معرفة من عرف بنعوت متعددة	٢٧٩
معرفة الأفراد من الأسماء والألقاب والكنى	٢٧٩
معرفة من اشتهروا بكنائهم	٢٧٩
معرفة المؤلف والمختلف	٢٨٠
معرفة التشابه	٢٨١
معرفة المشتبه المقلوب	٢٨١
معرفة المنسوب	٢٨١
معرفة المبهمات	٢٨٢
معرفة المواليد والوفيات	٢٨٢

الموضوع	الصفحة
معرفة الثقات والضعفاء	٢٨٢
معرفة من اختلط من الرواة	٢٨٣
معرفة طبقات الرواة	٢٨٣
معرفة الموالى من العلماء والرواة	٢٨٣
معرفة أوطان الرواة وبلدانهم	٢٨٣
الفهرس	٢٨٥

تم فهرس الجزء الثانى ، والكتاب ، ولله الحمد

تَضَمُّنُ الْأَفْكَارِ

لَمَكَانِي تَنْقِيحُ الْأَنْظَارِ

لِلإِمَامِ
أَبِي إِبْرَاهِيمَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ صَلَاحَ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْمَعْرُوفِ بِالْأَمِيرِ الصَّغَانِي
المتوفى سنة ١١٨٢ هـ

وَهُوَ شَرْحُ لِكِتَابِ
تَنْقِيحِ الْأَنْظَارِ فِي تَنْقِيهِ أَحَادِيثِ الْأَبْرَارِ

لِلإِمَامِ
عَزَّ الدِّينَ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْوَزِيرِ ابْنِ عَلِيٍّ
الزَّيْدِيِّ الْحَسَنِيِّ الْيَعْنِي
المتوفى سنة ٨٤٠ هـ

عَلَّقَ عَلَيْهِ وَوَضَعَ مَبَاشِيَهُ
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ صَلَاحُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ غَوِيضَةَ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله.

أما بعد: فإن مرتبة السنة النبوية في الحجية تلي مرتبة الكتاب العزيز؛ إذ هي مفسرة لنصوصه ومبينة لمعناه، وقد حرص المسلمون في عصر النبوة على حفظها في صدورهم، وكذلك كانوا في عصر الخلفاء الراشدين، وكبار التابعين، يروونها الفقهاء والقضاة والمعلمون، ولم تدون في كتاب؛ لعدم انتشار الكتابة حينئذ؛ ولعدم الداعي للتدوين.

ولما كانت أوائل المائة الثانية في عصر أواسط التابعين، وجد من الرواة من يروى المرسل والمنقطع، ومن كثر خطؤه، وازداد ذلك في عصر صغار التابعين، وظهرت الفرق السياسية، وانتشرت التحل والعصبية، وظهر من يتعمد الكذب، ترويجاً لبدعته، وانتصاراً لمذهبه ونحلته، فاضطر العلماء من أصحاب الجرح والتعديل إلى الاجتهاد في التفتيش عن الرواة ونقد الأسانيد.

وعلم الحديث مما يبحث عن الراوى والمروى، من حيث معرفة المقبول والمردود، قد دونت في عصر التدوين، ودون كذلك متن الحديث أوائل المائة الثانية.

ووجد في بعض هذه المصنفات حكم على بعض الأحاديث، وقول في علل المعلول ونقد لبعض الرواة، وجمع ما بها من اصطلاحات المتقدمين، فيما يتعلق بالأسانيد والمتون، وجمع معها ما دار بين العلماء في مجالسهم وجدلهم ومناظراتهم، ولما ظهر من الرواة صفات وأحوال لها مدخل في التعديل والتجريح اتسع النظر فيها وتتابع الأفكار، وتعمق البحث ونخل الحديث وامتاز صحيحه من سقيمه.

وألفت في أنواع علومه المؤلفات، فألفت في أحوال الإسناد في الرجال كتب التاريخ

والطبقات والوفيات، وغير ذلك، وفي أحوال الخبر: كتب العلل، وألفاظ مراتب القبول والرد، وتفسير ألفاظ الجرح والتعديل، وتعددت أنواع علم أصول الحديث.

وابتدأ ذلك التدوين في أبواب وبعض أنواع منه أثناء المائة الثالثة، فلما كانت المائة الرابعة، وفيها نضجت العلوم، واستقر الاصطلاح، ألف القاضي الرامهرمزي كتاب «المحدث الفاصل»، ثم توسعوا بعد ذلك فيه.

ويسمى هذا العلم: علم أصول الحديث، وعلوم الحديث، ومصطلح الحديث، وعلم دراية الحديث، وتسميته دراية الحديث أو علم الحديث دراية إنما هو اصطلاح المتأخرين ممن جاء بعد الخطيب.

وقد تناول هذا الكتاب ذلك كله، فجزى الله مؤلفه عن الإسلام وأهله خير الجزاء.

كتبه

أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة

ترجمة المؤلف

* نسبه:

هو الإمام العلامة، المحدث الحافظ أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني.

* مولده:

ولد رحمه الله بمدينة كحلان، في ليلة الجمعة منتصف جمادى الآخرة عام (١٠٩٩) من الهجرة.

* شيوخه:

أخذ عن والده النحو والبيان والحديث وأصول الدين.
وأخذ عدة علوم عن السيد الحافظ زيد بن محمد بن الحسن الصنعاني.
ومن شيوخه:

- السيد صلاح بن الحسين الأخفش الكحلاني.
- السيد عبد الله بن علي الوزير الصنعاني.
- القاضي علي بن محمد العنسي.

* تلاميذه:

من أجلهم أولاده: إبراهيم، وعبد الله، والقاسم.
ومنهم: السيد الحسن بن إسحاق بن المهدي.
والسيد إسماعيل بن محمد بن إسحاق.
وغيرهم.

* مصنفاته:

له مصنفات عديدة منها:

- ١ - سبل السلام شرح بلوغ المرام.
- ٢ - التنوير، وهو شرح على الجامع الصغير.
- ٣ - ثمرات النظر في علم الأثر.

٤ - توضيح الأفكار ، وهو هذا الكتاب .

* وفاته:

توفي رحمه الله بصنعاء ثالث شعبان سنة (١١٨٢) ، عن ثلاث وثمانين سنة^(١) .

كتبه

أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة المؤلف]

حمداً لك يا من صح سند كل كمال إليه، فلا يحوم حوله قدح ولا إعلال، وشكراً لك على أياديك الحسان المنزهة عن الضعف والإعصال. والصلاة والسلام على رسولك المرسل الموصول بشرائف الخلال، وعلى آله الذين أحاديث شرفهم مرفوعة غير موضوعة، وعلوم حديثهم لمن أرادها غير مقطوعة ولا ممنوعة، الموقوف على حبهم الفوز في المعاد، الموضوع من ناوهم عن الاعتماد، وعلى أصحابه الذين عليهم يدور فلك الإسناد.

وبعد، فهذا شرح كتبه على «تنقيح الأنظار» تأليف الإمام الحافظ العلامة النظار، محمد بن إبراهيم الوزير أسكنه الله جنات تجري من تحتها الأنهار! فإنه جمع فيه نفائس تحقيقات أئمة الآثار، وأضاف إليه من أنظاره ما هو نور للبصائر والأبصار، ولما أخذ علينا فيه بعض من لا يقنعه من التحقيق إلا أقصاه، ولا يشفيه من الأبحاث إلا ما بلغ غايته ومنتهاه، أمليت عليه من المعاني عند حل المباني، ما يجب أن يدخره الأول للثاني، فطلب كتب لفظه، وإبرازه في الوجود الخطي إبقاء لحفظه، فكتبت عليه ما هو قرة لعين طالب التحقيق، ولا يستغنى عنه إلا من يستغنى بمجرد التصور عن التصديق، وسميته: «توضيح الأفكار، لمعاني تنقيح الأنظار» والله أسأله أن ينفع به كاتبه وقارؤه والناظر بعين الإنصاف في ألفاظه ومعانيه.

واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى لم يجعل لمسائل كتابه عنواناً بمسألة ولا فصل ولا نوع ولا باب، وفي عنوان المسائل بذلك ما لا يخفى على ذوى الألباب، وقد عنون ابن الصلاح^(١) كتابه بالأنواع، والمصنف رحمه الله جعل اسم كل نوع ترجمته، كقوله

(١) ابن الصلاح هو: الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوي الشافعي. أحد فضلاء عصره في «التفسير» و«الحديث» و«الفقه». مات سنة (٦٤٣). له ترجمة في: البداية والنهاية (١٣/١٦٨)، والعبر (٥/١٧٧)، =

«أصح الأسانيد» وقوله: «المراد بالصحيح» إلا أنه عنوان خفى، فرأيت أن أجعل عنوان كل بحث لفظ مسألة، إذ قد لا يتنبه الناظر لجعله أسماء الأنواع عنواناً، وقد قال جارا لله^(١) إنه بوب المصنفون في كل من كتبهم أبواباً موشحة الصدور بالتراجم، ومن فوائده أن الجنس إذا انطوت تحته أنواع واشتمل على أصناف كان أحسن وأنبّل وأفخم من أن يكون بَيَّاناً^(٢) واحداً ومنها أن القارئ إذا ختم سورة أو باباً من الكتاب ثم أخذ في آخر كان أنشط له وأهز لعطفه وأبعث على الدرس والتحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله. إلى آخر كلامه.

وقد أَضْبَطُ مَنْ أَجَوَزَ خفاء ضبط لفظه من الرجال، أو أذكر من حاله بعض ما له من الخلال، ولا أتعرض لمن هو مشهور الصفات، يعرفه طلبة الفن الاثبات كأهل الأمهات، ومن شاركهم في الشهرة من الرواة أو أئمة المصنفات.

* * *

= ووفيات الأعيان (٣١٢/١).

(١) جار الله هو: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد العلامة أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي. كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، علامة في الأدب والنحو. مات سنة (٥٣٨). له ترجمة في: البداية والنهاية (٢١٩/١٢)، وتذكرة الحفاظ (١٢٣٨/٤)، ووفيات الأعيان (٢٥٤/٤).

(٢) بَيَّاناً واحداً: أى طريقة واحدة ومنهج واحد. قاله شيخ شيخنا في «التعليقة السابقة».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الحمد لله الذى رفع أعلام) جمع علم وهو - كما فى القاموس -: العلم محرّكة، الجبل الطويل والراية، وله معانٍ أخرى، وأنسبها هنا الراية؛ إذ رفع العلم هنا كناية عن علو الشأن بالنصر ونحوه (علوم الحديث)^(١) شبه علوم الحديث بالجيش، ثم أثبت لها لازمه وهو العلم فهو من باب أظفار المنية^(٢) (وفضل العلم النبوى) هو كل ما صدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قول أو فعل أو تقرير، ويدخل القرآن فى العلم النبوى إلا أن يحمل العلم على أن اللام فيه لعلم الحديث بقرينة سبق ذكره وإن كان قوله (بالإجماع) يناسب أن يراد به ما يشمل القرآن والسنة؛ لأنه من المتفق (على شرفه فى قديم الزمان والحديث) ولا ضير فى إرادة الأعم وإن كان التدوين للأخص إذ الحديث شعبة من القرآن فى معانيه وبيان ما فيه.

وقوله: (اشتراك فى الحاجة إليه والحث عليه القرابة) وهم آله صلى الله عليه وآله وسلم (والصحابه) يأتى تفسير الصحابى (والسلف) سلف الأمة فيشمل الصحابة ومن بعدهم إذ السلف: كل متقدم كما يفيد القاموس (والخلف) هو من ذهب من الحى ومن حضر منه كما فيه أيضاً والمراد هنا الآخر. (فهو علم قديم الفضل) لحاجة السلف إليه وحثهم عليه (شريف الأصل) لأنه نبع من بحر النبوة وتفرع من دوحة الرسالة فلا غرو، ولأنه.

(دل على شرفه العقل) لأنه علم دل على كل ما يقرب إلى الله ويبعد عما سواه، وأرشد إلى مصالح الدين والدنيا، ودعا العباد إلى نيل الذروة العليا، وما كان بهذه

(١) هذا العلم يقال له: علوم الحديث، أو مصطلح الحديث، أو علم أصول الحديث، أو علم الحديث دراية. «أصول الحديث» ص (١١).

(٢) من باب أظفار المنية: قال شيخ شيخنا: يريد أنه استعار بالكناية؛ لأنه شبه علوم الحديث بالجيش، وطوى أركان التشبيه كلها ماعدا المشبه، ثم أثبت للمشبه ما هو من لوازم المشبه به وهو الأعلام، وإضافة الأعلام إلى «علوم الحديث» تخيل كإضافة أظفار إلى المنية فى قولنا: أظفار المنية نشبت بقلان. اهـ.

الصفات دل العقل على أن له الشرف الذى تقصر عن وصفه العبارات (و) كذلك دل على شرفه (النقل) عنه صلى الله عليه وآله وسلم فإنه ورد ما لا يدخل تحت الحصر من بيان شرف علم الحديث.

أخرج البيهقي من حديث ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من تمسك بستی عند فساد أمتی فله أجر مائة شهيد» وأخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، قال الحافظ المنذرى: بإسناد لا بأس به، إلا أنه قال: «أجر شهيد»^(١).

وكفى فيه بحديث معاذ رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قرية، لأنه معالم الحلال والحرام ومنار سبيل الجنة، وهو الأنيس فى الوحشة، والصاحب فى الغربة، والمحدث فى الخلوة، والدليل على السراء والضراء، والسلاح على الأعداء، والزين عند الأخلاء، يرفع الله به أقواماً فيجعلهم فى الخير قادة وأئمة، تقتص آثارهم ويقتدى بأفعالهم، وينتهى إلى رأيهم، ترغب الملائكة فى خلّتهم وبأجنحتها تمسحهم، فيستغفر لهم كل رطب ويابس، وحيّتان البحر وهوامه، وسباع البر وأنعامه؛ لأن العلم حياة القلوب من الجهل، ومصابيح الأبصار من الظلم، يبلغ العبد بالعلم منازل الأخيار والدرجات العلى فى الدنيا والآخرة» التفكير فيه يعدل الصيام، ومدارسته تعدل القيام، به توصل الأرحام، وبه يعرف الحلال من الحرام، وهو إمام العمل والعمل تابعه، يلهمه السعداء، ويحرمه الأشقياء.

رواه ابن عبد البر فى كتاب العلم^(٢)، قال: وهو حديث حسن جداً، وليس له إسناده قوى. اهـ.

قال الحافظ ابن حجر^(٣): أراد بالحسن حسن اللفظ قطعاً، فإنه من رواية موسى بن

(١) (ضعيف جداً) السلسلة الضعيفة (٣٢٦).

(٢) (١/٥٤ - ٥٥).

(٣) الحافظ ابن حجر هو: شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ فى زمانه أبو الفضل أحمد بن على بن محمد الكتانى العسقلانى ثم المصرى الشافعى. برع فى الحديث، وتقدم فى جميع فنونه. مات سنة (٨٥٢). له ترجمة فى: شذرات الذهب (٧/٢٧٠)، والضوء اللامع (٣٦/٢).

محمد البلقاوى عن عبد الرحيم بن زيد العمى، والبلقاوى هذا كذاب، كذبه أبو زرعة وأبو حاتم، ونسبه ابن حبان والعقيلي إلى وضع الحديث والظاهر أن هذا الحديث مما صنعت يده^(١)، وعبد الرحيم بن زيد العمى متروك أيضاً^(٢). انتهى. ذكره استدلالاً بأن أئمة الحديث قد يطلقون الحسن على الحديث الضعيف ويريدون حسن لفظه، وسيأتى هذا فى بحث الحسن، وقال الحافظ المنذرى: وإسناده ليس بالقوى، وقد رويناه من طرق شتى موقوفاً. انتهى.

ولا يخفى أن عليه حلاوة الكلام النبوى وطلاوته، ولفصوله شواهد فى شرف العلم والأحاديث كثيرة، وكل حديث فى الحث على العلم وفضله فإنه صادق على علم الحديث، بل هو العلم الحقيقى والفرد الكامل عند إطلاق لفظ العلم:

العلم قال الله قال رسوله إن صح والإجماع فاجهد فيه
وحذار من نصب الخلاف جهالة بين النبى وبين قول فقيهه
وقال المصنف رحمه الله تعالى:

العلم ميراث النبى كذا أتى فى النص والعلماء هم وراثه
فإذا أردت حقيقة تدرى بمن ورأته فكرت ما ميراثه
ما خلّف المختار غير حديثه فينا ، فذاك متاعه وأثائه
فلنا الحديث وراثته نبوية ولكل مُحَدِّث بدعة أحداته

(واعترض) من عضده كنعصره أعانه (الإجماعان) إجماع السلف والخلف (عليه) أى على فضل العلم النبوى (من بعد) أى: من بعد إجماع السلف، وهو إجماع الخلف (ومن قبل) أى من قبل إجماع الخلف، وهو إجماع السلف، ويحتمل إجماع الصحابة والقراة أو إجماع أهل العقل والنقل.

ولا ريب أن علم الحديث من أشرف العلوم وأفضلها؛ لأنه ثانى أدلة علوم الإسلام ومادة علوم الأصول والأحكام، لا يرغب فى نشره إلا كل صادق تقى، ولا يزهد فى نصره إلا كل منافق شقى. قال أبو نصر بن سلام: وليس شئ أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته وإسناده.

(١) انظر ترجمته فى: الميزان (٢١١/٤)، والمجروحين (٢٤٢/٢).

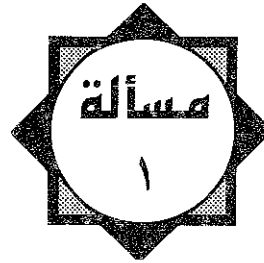
(٢) انظر ترجمته فى: المجروحين (١٦١/٢)، والتاريخ الكبير (٦٠٠/٢).

(والصلاة والسلام على خاتم الرسل) لما كانت هذه الصفة معينة للموصوف وهو محمد صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى بها عن تعيين اسمه (وعلى أهله) هم آله^(١) (خير أهل) له، أو خير أهل لكل ذى أهل (وعلى أصحابه كنوز الفضل) فى القاموس: الكثر: المال المدفون، فقد جعل الفضل كالمال المدفون، وجعل الصحابة محله الذى يستخرج منه (وسيوف الفضل) أى: السيوف التى تفصل الحق من الباطل والمؤمن من الكافر.

(وبعد) أى بعد حمد الله والصلاة (فهذا) أى المعانى المخزونة فى النفس بعد تنزيلها منزلة المحسوس لكمال ظهورها لديه (مختصر يشتمل على مهمات علوم الحديث) وهو علم دراية، لا رواية، رسمه الشيخ عطا فى مختصره المسمى بـ «القول المعتبر» فى مصطلح أهل الأثر بقوله: علم يعرف به حال الراوى والمروى من جهة القبول والرد، وموضوعه الراوى والمروى عن هذه الجهة، وغايته معرفة ما يقبل وما يرد، وأما الحديث فهو علم رواية ورسمه أيضاً بأنه: علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم، قيل: أو إلى صحابى فمن دونه، قولاً أو فعلاً أو هما أو تقريراً أو صفة، وقيل: ما جاء عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، والخبر: ما جاء عن غيره، وعلم درايته اصطلاحى كما قال المصنف (واصطلاحات أهله، ولا غنى لطالب هذا العلم) أى علم الحديث (عن معرفته) المختصر (أو) معرفة (مثله) وقد جعل ابن الصلاح أنواع علوم الحديث خمسة وستين نوعاً، وجعل النوع الأول معرفة الصحيح كما جعل المصنف أقسام الحديث أول أبحاثه.

(١) هم آله: عند الإمام الشافعى أقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب؛ لحديث مسلم فى الصدقة: «إنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد».

وقال فى حديث رواه الطبرانى: «إن لكم فى خمس الخمس ما يكفيكم - أو يغنيكم -» وقد قسم ﷺ الخمس على بنى هاشم والمطلب تاركاً أخويهم بنى نوفل وعبد شمس مع سؤالهم له، كما رواه البخارى. «تدريب الراوى» (١/ ٦٠ - ٦١).



[فى أقسام الحديث]

قال: (أقسام الحديث) أى فى اصطلاحات أئمة الحديث (قسمه الخطابى) هو الحافظ حمد بفتح الميم بغير همزة كما رواه الحاكم أبو عبد الله أنه سئل الخطابى عن اسمه فقال: اسمى حمد ولكن الناس كتبوا أحمد فتركته عليه، والخطابى فقيه أديب محدث له مؤلفات منها «معالم السنن» على أبى داود، وله أعلام السنن فى شرح البخارى، وغير ذلك، وفاته سنة ثمان وثمانين وثلثمائة بمدينة بست بضم الموحدة وسكون السين المهملة ومثناة فوقية مدينة من بلاد كابل، والخطابى بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة وبعد الألف موحدة نسبة إلى جده، وقيل: إنه من ذرية زيد بن الخطاب^(١) (فى المعالم) أى معالم السنن جمع معلم بفتح الميم وسكون المهملة. فى القاموس: معلم الشئ كمقعد مظته وما يستدل به عليها، كالعلامة كرمانة، والمراد مظنة السنن وما يستدل به عليها، وبهذا سى البغوى^(٢) تفسيره «معالم التنزيل» (إلى صحيح وحسن وسقيم) وقال ابن الصلاح فى كتابه علوم الحديث^(٣): اعلم أن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف.

(وعرف الصحيح)^(٤) أى رسمه (بأنه عندهم: ما اتصل عنده) السند هو الإخبار عن

(١) انظر ترجمته فى: وفيات الأعيان (٢/٢١٤)، وتذكرة الحفاظ (١٩/١٠)، والعبير (٣/٣٩)، ومرة الجنان (٢/٤٣٥).

(٢) البغوى هو: الإمام النفقبة الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء الشافعى. بورك له فى تصانيفه لقصد الصالح؛ فإنه كان من العلماء الربانيين. مات سنة (٥١٦). له ترجمة فى: البداية والنهاية (١٢/١٩٣)، وشذرات الذهب (٤/٤٨)، ووفيات الأعيان (١/١٤٥).

(٣) ص (١٨)

(٤) وعرف الصحيح: قدم لاستحقاقه التقديم رتبة ووضعاً، وترك تعريفه لغة بأنه ضد المكسور =

طريق المتن^(١)، من قولهم: «فلان سند» أى معتمد، سمي سنداً لاعتماد الحفاظ فى صحة الحديث وضعفه عليه، وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله، وقد يستعمل كل منهما فى مكان الآخر، فقولـه «ما اتصل سنده» احتراز عن المنقطع وهو الذى لم يتصل سنده بأقسامه^(٢)، ويأتى بيان أقسامه فى كلام المصنف (وعدلت نقلته) احتراز عن المستور ومن فيه نوع جرح، والعدل عندهم من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، ويأتى لنا بحث فى رسم العدل بهذا.

(ولم يشترط) الخطابى فى رسم الصحيح (الضبط) كما اشترطه غيره من أئمة الحديث، قال السيوطى فى شرح ألفيته: قال الحفاظ ابن حجر قول الخطابى: «وعدلت نقلته» مغن عن التصريح باشتراط الضبط؛ لأن المعدل من عدله النقاد أى: وثقوه، وإنما يوثقون من اجتمع فيه العدالة والضبط، بخلاف من عرفه بلفظ العدل فيحتاج إلى زيادة قيد الضبط، فلا اعتراض عليه [ويؤخذ من هذا أنه إذا قيل فلان ثقة يخطئ ففيه مناقضة]. نعم يبقى الاعتراض عليه بعده زيادة قيد السلامة عن الشذوذ كما يأتى، والضابط عندهم: من يكون حافظاً متيقظاً غير مغفل ولا ساه ولا شاك فى حالته التحمل والأداء، وهذا هو الضبط التام، وهو المراد هنا.

واعلم أن الضبط قسمان: ضبط صدر، بأن يثبت الراوى ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب، بأن يصونه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه، لأن الناقل إن كان فيه نوع قصور عن درجة الإتقان دخل حديثه فى حد الحسن، وإذا نزلت درجته عن ذلك ضعف حديثه^(٣).

- والسقيم، وهو حقيقة فى الأجسام بخلافه فى الحديث والعبادة والمعاملة وسائر المعانى فمجاز، أو من باب الاستعارة بالتبعية لكونه خروجاً عن الغرض. «فتح المغيث للسخاوى» (١/١٤).
(١) قوله: «طريق المتن» يعنون بالطريق سلسلة الرواة الناقلين عن الرسول ﷺ، سموا طريقاً على سبيل المجاز؛ لأنهم يوصلون إلى المتن كما يوصل الطريق إلى المكان المقصود. «المصباح» ص (٩).

(٢) لم يتصل سنده بأقسامه: يدخل فيه المنقطع والمرسل بقسميه والمعضل والمعلق الصادر ممن لم يشترط الصحة كالبخارى؛ لأن تعاليقه المجزومة المستجمعة للشروط فيمن بعد المعلق عنه لها حكم الاتصال، وإن لم نقف عليها من طريق المعلق عنه فهو لقصورنا وتقصيرنا. «فتح المغيث» (١/١٤).

(٣) انظر «فتح المغيث» (١/١٥).

(ولا) اشترط الخطابي (سلامة الحديث من الشذوذ) احترازاً عن الحديث الشاذ، وسيأتى بيانه (و) لا اشتراط سلامته من (العلة) والذي لم يسلم منها يقال له المعلن: أى الذى لم يسلم عن أسباب خفية قاذحة كما ستعرفه فى تعريف العلة فى كلام المصنف، فإن قيل: هذا قيد مستدرك فإنه لا يخفى على الضابط الحازم مثل تلك القاذحة، قيل: يقال الصارم قد ينبو والحازم قد يسهو.

(ولا بد من اشتراط الضبط) أى لا فراق ولا محالة كما فى القاموس: أى لا بد من اشتراط تمام الضبط، لا مطلقه، كما ستعرفه من عبارات أئمة هذا الشأن، وكأن المصنف أطلقه بناء على أن الضبط التام هو الفرد الكامل المتبادر كما هو الواقع فى رسوم الصحيح عند علماء الفن.

قال ابن الصلاح: أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذى يتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه^(١)، وقال الحافظ ابن حجر فى «المنهاج»^(٢): بنقل عدل تام الضبط، ومثله عبارة المصنف فى مختصره فى هذا الفن.

ووجه الاحتياج إلى هذا القيد فى الرسم قوله: (لأن من كثر خطأه عند المحدثين) الظاهر تعلقه بقوله (استحق الترك) فلو أخره كان أولى، فإن المعنى استحقاق كثير الخطأ الترك عند أئمة الحديث، لا أن كثرة خطائهم عند المحدثين كما هو واضح ترشد إليه عبارته الآتية قريباً (وإن كان عدلاً) إذ العدالة لا تنافى كثرة الخطأ فى الرواية، إذ مدرك ذلك عدم تمام الضبط، ومدرك العدالة غيره، وهذا فى كثرة الخطأ، وأما خفته فإنه يكون الراوى معه مقبولا، ويصير حديثه حسنا كما قال الحافظ: فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته.

وقال المصنف فى مختصره فإن خف الضبط وكان له من جنسه تابع أو شاهد فالحسن، ويأتى تحقيق ذلك فى بحثه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

(وكذلك) أى: يستحق الترك (عند الأصوليين) أى: أهل أصول الفقه، ولكن بشرط غير شرط الأولين وهو (إذا كان خطأه أكثر من صوابه، واختلفوا) أى الأصوليون، لا أهل الحديث فإنه يعلم أنهم إذا تركوا من كثر خطأه فتركهم من تساوى خطأه وصوابه بالأولى، والفرق بين كثير وأكثر ظاهر، فهذان قسمان، والثالث أشار إليه بقوله (إذا

(١) علوم الحديث ص (٢٠).

(٢) ص (٢٩).

استويا فالأكثر منهم) أى الأصوليين (على رده) لعدم الظن بصدقه لأنه لا يحصل الظن بصدقه ولا يقبل إلا ما يظن صدقه، وإلا كان تحكماً، وهذا ثالث الأقسام، ورابعها: أن يخف ضبطه، وهذا لم يذكره المصنف، وقد أشرنا إليه، وخامسها: من صوابه أكثر من خطائه، وهو مفهوم كلام المصنف حيث قال: لأن من كثر خطأه عند المحدثين استحق الترك كما سلف، وهذا يحتمل أنه الخفيف الضبط فهو مقبول عند المحدثين، لكن حديثه حسن لا صحيح عندهم، ويكون مقبولا عند الأصوليين.

(ومنع رده جماعة منهم المنصور بالله) عبد الله بن حمزة (ولكنه قال: طريق قبوله الاجتهاد) ولا يخفى أن هذه كلها أخبار آحاد وطريق قبولها الاجتهاد؛ وهو النظر فى أدلة التعبد بأخبار الآحاد، فما وجه تخصيص هذا القسم بالشرط المذكور؟! ثم لا يخفى أنه إذا استوى ضبط الراوى وعدمه كان قبول روايته قبولاً مع الشك فيها، والشك لا يعمل به، فإن أراد المنصور بالله أنه إذا حفته قرائن نفيد المجتهد ظن صدقه فليس يعمل بالمشكوك فيه من هذه الجهة بل من جهة ما حفه من القرائن.

(كما هو قول عيسى بن أبان) بفتح الهمزة (ذكره) المنصور بالله (فى) كتابه (الصفوة) وحكاه عنه فى «الجوهرة» للشيخ الحسن الرصاص (وكذلك الفقيه عبد الله بن زيد) العنسى (ذهب إلى قبوله) أى: قبول من تساوى ضبطه وعدمه.

وأما قوله: (وادعى الإجماع على قبوله إن كان صوابه أكثر من خطائه) فيحمل على أن ضمير قبوله فى هذه الجملة للراوى المقيد بكثرة صوابه على خطائه لتصح دعوى الإجماع لا فيمن تساوا، وإن كانت عبارته تقضى بعود الضمير إليه إذ الكلام فيه، ولا يصح أن يجعل قوله: «إن كان صوابه أكثر من خطائه» قيداً لقوله: «ذهب إلى قبوله» لأنه غير محل النزاع، فإن النزاع فيمن تساوا فيه، لا من كان خطأه مكثوراً، فإن مفهوم قوله آنفاً أنه يرد الأصوليون من كان خطأه أكثر من صوابه أن من كان صوابه أكثر من خطائه غير مردود عندهم، وكذلك عند المحدثين لأن الأظهر أنه المراد بخفيف الضبط الذى جعلوا حديثه حسناً، ولهذا راج للفقيه عبد الله دعوى الإجماع على قبوله (ذكر) الفقيه عبد الله (ذلك كله فى الدرر) جمع درة وهو كتاب للفقيه فى أصول الفقه (وفى دعوى) الفقيه عبد الله (الإجماع نظر، لمخالفة المحدثين).

اعلم أنه يتصور هنا أربع صور:

الأولى: تام الضبط.

الثانية: من تساوى ضبطه وعدمه.

الثالثة: من كان ضبطه أكثر من عدمه.

الرابعة: من عدم ضبطه أكثر من ضبطه.

وينضاف إليها صورتان:

الأولى: من قل غلطه.

والثانية: من كثر غلطه.

الأولى من الأربع شرط الصحيح، والخامسة شرط الحسن فإن قلة الضبط هي خفته، والسادسة هي التي قال المصنف إنه يستحق صاحبها الترك عند المحدثين، وأما من صوابه أكثر من خطائه وهي الصورة الثالثة فمفهوم كلام المصنف أن صاحبها مقبول عند الأصوليين، ويحتمل أنها صورة خفة الضبط عند المحدثين فيكون مقبولا عندهم أيضا فإننا لم نرهم عينوا خفة الضبط برتبة يتميز بها عن غيره، وعلى هذا فقد قبل المحدثون أهل هذه الصفة في رجال الحسن فلا يتم قول المصنف إن في دعوى الفقيه عبد الله الإجماع نظراً لمخالفة المحدثين فإن الفقيه عبد الله ادعى الإجماع على قبول من صوابه أكثر من خطائه، وهو فيما يظهر لنا خفيف الضبط، فيتم دعواه الإجماع على قبوله من الفريقين، لكنه شرط للحسن، والنقيه عبد الله إنما يتكلم على مجرد القبول، لا على ما هو شرط الصحيح، ويدل لذلك أن المحدثين جعلوا من القوادح في الراوى فحش غلطه: أى كثرته وسوء حفظه، وهو عبارة عن كون غلطه أكثر من إصابته، هكذا ذكره الحافظ في «النخبة» وشرحها.

فالذى ذكره المحدثون أربع صور: تام الضبط، خفيفه، كثير الغلط، من غلطه أكثر من حفظه، فالأوليان مقبول من اتصف بهما والأخريان مردود من اتصف بهما. فعرفت أن قوله (إلا أن يعنى إجماع الصحابة وإجماع غيرهم كما أشار إليه) لا حاجة إليه، اللهم إلا أن يتبين أن المحدثين يفرقون بين من صوابه أكثر من خطائه وبين خفيف الضبط فيقبلون الثانى فى الحسن ويردون الأول. صح ما قاله المصنف، رحمه الله تعالى!.

(وأما السلامة من الشذوذ والعلة) عطف على قوله: «ولابد من اشتراط الضبط» أى: وأما اشتراط السلامة من الشذوذ والعلة أى فى رسم الصحيح كما صنعه جماعة من أئمة الحديث (فقال الشيخ تقي الدين) هو العلامة التقي محمد بن على القشبرى

المعروف بابن دقيق العيد^(١) (في) كتابه المسمى (الاقتراح: في هذين الشرطين نظر) أى فى ذكرهما فى رسم الصحيح (على مقتضى نظر الفقهاء) لا على مقتضى نظر أئمة الحديث، وقد صرح بهذا المفهوم بقوله: «إن أصحاب الحديث زادوا ذلك فى حد الصحيح» (فإن كثيراً من العلل التى يعلل بها المحدثون لا تجرى على أصول الفقهاء) فليست عندهم شرطاً فى صحة الحديث.

واعلم أن بعض المحدثين يردون الحديث بالعلل، سواء كانت قاذحة أو غير قاذحة، كما صرح به الحافظ ابن حجر فى نكته على ابن الصلاح حيث قال: وأما الفقهاء فلا يردونه إلا بالعلة القاذحة كما ذكره الشيخ تقي الدين بقوله: فإن كثيراً من العلل... إلى قوله: لا تجرى على أصول الفقهاء^(٢) فإن فيه ما يدل أن قليلاً منها تجرى على أصولهم، وهى العلل القاذحة لا غير القاذحة.

قال الحافظ: وأما العلل التى يعلل بها كثير من المحدثين ولا تكون قاذحة أى - عند الفقهاء - فكثيرة: منها أن يروى العدل الضابط عن تابعى مثله عن صحابى حديثاً فيرويه عدل ضابط مثله مساوٍ له فى عدالته، وضبطه، وغير ذلك من الصفات العلية عن ذلك التابعى بعينه عن صحابى آخر، فإن هذا يسمى علة عندهم - أى المحدثين - لوجود الاختلاف على ذلك التابعى فى شيخه، ولكنها غير قاذحة لجواز أن يكون التابعى سمعه من الصحابين معاً، ومن هذا جملة كثيرة. انتهى.

قلت: كلام الشيخ تقي الدين تنظير على شرطى السلامة من الشذوذ من العلة، ولم يبين وجه النظر إلا فى اشتراط السلامة من العلة دون الشذوذ؛ فالعلة قاصرة عن المدعى، ثم لا يخفى أنه قد حصل مما ذكر أن اصطلاح الفقهاء فى صحة الحديث غير اصطلاح المحدثين؛ إذ المحدثون يشترطون خلوه من العلة مطلقاً، والفقهاء يشترطون خلوه من العلة القاذحة، فهو باصطلاحهم أخص منه باصطلاح الفقهاء، وإذا كان كذلك فلا يتم جمع الخاص والعام فى رسم واحد، فاعتراض الشيخ تقي الدين على رسم المحدثين بأنه غير موافق لاصطلاح الفقهاء غير وارد، بل لابد من مخالفة الرسمين

(١) التقي محمد بن على القشيري المعروف بابن دقيق العيد الإمام الفقيه الحافظ شيخ الإسلام. كان من أذكى زمانه، واسع العلم، مديماً للسهر، لم تر العيون مثله. مات سنة (٧٠٢) له ترجمة فى: شذرات الذهب (٥/٦)، وحسن المحاضرة (٣١٧/١)، والوفاء بالوفيات (١٩٣/٤).
(٢) انظر «فتح المغيث» (١/١٦).

لاختلاف الاصطلاحين.

(قال ابن الصلاح): هو كما قال الذهبي في «التذكرة»: الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمر وعثمان الشهرزوري الشافعي صاحب كتاب «علوم الحديث»، وقال أبو حفص بن الحajib في معجمه: إمام ورع وافر العقل حسن السميت متبحر في الأصول والفروع بارع في الطب، وأثنى عليه الذهبي كثيراً، ولد سنة سبع وسبعين وخمسائة، قال ابن خلكان: كان أواحد فضلاء عصره في التفسير والفقه (وزين الدين) هو العلامة الحافظ عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن العراقي البغدادي، كان إماماً علامة مقررّاً فقيهاً شافعي المذهب أصولياً منقطع القرنين في فنون الحديث وصناعاته، ارتحل فيه إلى البلاد النائية، وشهدت له بالتفرد فيه أئمة عصره، وعولوا عليه، ولى قضاء المدينة نحو ثلاث سنين وانتفع به الأجلاء مع الزهد والورع والتحرى في الطهارة وغيرها والتقنع باليسير وسلوك التواضع والكرم والوفاء، أفرد ابنه له ترجمة في تأليف، مات في شعبان سنة ست وثمانمائة عن إحدى وثمانين سنة، ذكره الحافظ السخاوى في «شرح الألفية»^(١) (فالصحيح ما اتصل سنده بنقل عدل ضابط عن مثله من غير شذوذ ولا علة قاذحة) ظاهره أن هذا رسم ابن الصلاح والزين بلفظه، والذي رسمه ابن الصلاح ليس فيه لفظ «قاذحة»، بل لفظه كما قدمنا بعضه، وتماه «وَأَلَّا يَكُونَ شَاذًا وَلَا مُعَلَّلًا».

وأما الزين فإنه زاد وصف العلة بالقاذحة في رسمه، فكأن المصنف أراد أن هذا الرسم مجموع رسميهما، وإن ذكر أحدهما ما لم يذكره الآخر، لكن عرفت أن الرسم على اصطلاح المحدثين؛ إذ هذه الكتب ألّفت في بيان اصطلاحهم، وعرفت أنهم يشترطون في الصحيح السلامة من العلة مطلقاً، فزيادة القاذحة في وصف العلة زيادة قاذحة في صحة الرسم على أصلهم، فحذف ابن الصلاح لها هو الصواب، وإثبات الشيخ زين الدين لها صير رسمه على اصطلاح الفقهاء، وهو بصدد بيان اصطلاح المحدثين، نعم قال ابن الصلاح في بيان فوائد قيود حده: إنه احترز عما فيه علة قاذحة، يريد أنه وقع الاحتراز عن هذا بقوله: «معللاً» ومراده: قاذحة على رأى المحدثين وإن لم تكن قاذحة عند الفقهاء بدليل أنه مثل في النوع الثامن عشر في بحث

(١) (٢/١). وله ترجمة أيضاً في: إنباء الغمر (٢/٢٧٥)، وشذرات الذهب (٧/٥٥)، والضوء اللامع (٤/١٧١).

المعلل بأمثلة يقدح بها المحدثون ولا يقدح بها الفقهاء، وسيأتي.

وبهذا تعرف أن وصفه للعلة بالقادحة عند بيان القيود وإهمالها في الرسم - بيان منه لما عليه المحدثون؛ فإن العلة تقدح عندهم في صحة الحديث وإن لم تقدح عند غيرهم، فحذف وصفها بالقادحة في الرسم لأن ألفاظه إنما يؤتى بها للاحتراز والجمع والمنع، فلو أتى بقيد القادحة في الرسم لحمل رسمه على اصطلاح الفقهاء فإنه يحتراز به عن العلة التي ليست بقادحة عندهم، وأتى به في بيان فوائد القيود وصفًا كاشفًا لا يحتراز به عن شيء، وبه تعرف أن وصف العلة بالقادحة عند الفقهاء احتراز عن علة لا يقدح بها، وأن وصفها في لسان المحدثين إنما هو للكشف لا للاحتراز.

وقلنا في نظمنا للنخبة في رسم الصحيح:

وهوَ بنقلِ العدلِ ذِي التمامِ في ضبطِ ما يروى عن الأعلامِ
متصلاً إسنادُ ما يرويه لا علةٌ ولا شذوذٌ فيه

يدعى الصحيح في العلوم عرفاً

فهذا كما ترى جامع مانع على اصطلاح أئمة الحديث.

وبهذا التحقيق تعلم أن اعتراض الشيخ تقي الدين ليس في محله، وتعرف أن قول ابن حجر في جوابه عن اعتراضه إن ابن الصلاح لم يخل بذلك القيد بل قوله في الرسم «ولم يكن معللاً» يريد علة خفية قادحة مستدلاً برسمه للحديث المعلل على اصطلاح المحدثين حيث قال: «إنه الحديث الذي اطلع في إسناده على علة خفية قادحة» غير صحيح لأنه لم يرد بوصف العلة بالقادحة في رسم المعلل إلا القادحة عند المحدثين، ولا مفهوم لها، بل هي وصف كاشف، وتعرف إتقان ابن الصلاح في رسمه وجريه على اصطلاح أئمة الحديث من غير ملاحظة لاصطلاح غيرهم.

وقد حذف المصنف في مختصره من رسم الصحيح قيد القادحة فهو غير موافق لما قررناه هنا، فتأمل، وتعرف أنه كان يحسن من المصنف تأخير كلام الشيخ تقي الدين، وأن يفرد عبارة ابن الصلاح ثم يورد عقبيها اعتراض الشيخ تقي الدين فإنه اعتراض لرسم ابن الصلاح.

(قال الشيخ تقي الدين: لو قيل هذا) أي الرسم الذي ذكره ابن الصلاح وزين الدين رسم (الحديث الصحيح المجمع على صحته لكان) قولاً (حسناً، لأن من لا يشترط هذه الشروط لا يحصر الصحيح في هذه الأوصاف) يريد أنه لو قيل: إن رسم ابن الصلاح

الذى سبق اعتراضه له رسم للحديث الصحيح المتفق على صحته لكان حسناً؛ لأن من العلماء من لا يشترط ما ذكر من الشروط فيما يجعله صحيحاً فيكون هذا صحيحاً عنده لأنه حوى ما شرطه وزيادة (ومن شرط الحد الجمع) لأفراد المحدود (والمنع) لدخول غيرها فيه، (فقال ابن الصلاح^(١): هذا صحيح باتفاق أهل الحديث) قلت: وذلك لأنه قد جمع القيود المعتبرة عند أئمة الحديث، وهى ثلاثة ثبوتية، وهى: اتصال السند، وعدالة الناقل، وضبطه، وقيدان عدميان، هما: عدم الشذوذ والعلة، فهذه الخمسة هى المعتبرة فى حقيقة الصحيح عند المحدثين - لكن تقييده هنا للعلة بالقادحة أخرج منه بعض أفراد الصحيح، وهو ما فيه علة غير قادحة، فإنه غير صحيح عند المحدثين كما عرفت.

فقوله: «صحيح باتفاق المحدثين» مسلم. لكنه غير جامع؛ لخروج بعض أفراد الصحيح منه عندهم كما عرفت، وقد قال الشيخ تقي الدين «من شرط الحد الجمع والمنع» وهذا الحد قد جمع أفراد المحدود ومنع ما عداها وإن خرج منه بعض أفراد الصحيح عند أئمة الحديث وتسمية مثل هذه الرسوم حدوداً لا يتم على اصطلاح أهل الميزان، فهو من باب التسامح فى ذلك.

ويحتمل أن يراد بقوله: «ومن شرط الحد... إلى آخره» الاعتراض على الحد بأنه لم يشمل كل أفراد الصحيح على اصطلاح الفقهاء، فلم يكن جامعاً، فإن أراد هذا فيجوابه ما سلف أنه بصدد رسمه على اصطلاح المحدثين، ومعناه أخص من معناه عند الفقهاء، ولا يتم جمع الأخص والأعم فى حد.

وقد أفصح ابن الصلاح عن مراده من بيان معناه عند الفقهاء بما نقله عنه المصنف من قوله: «فقال ابن الصلاح هذا صحيح باتفاق أهل الحديث» ولفظ ابن الصلاح «فهذا هو الحديث الذى يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث». انتهى. فتسامح الزين فى عبارته ولم ينقلها بلفظها، وتسبعه المصنف، ثم رأيت بعد كتب هذا بأيام فى «شرح الإلمام» لابن دقيق العيد - الممتن والشرح له - ما لفظه «إن لكل من أئمة الفقه والحديث طريقاً غير طريق الآخر، فإن الذى تقتضيه قواعد الأصول والفقه أن العمد فى تصحيح الحديث عدالة الراوى وجزؤه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذى يمكن

(١) علوم الحديث ص (٢٠).

معهُ صِدْقُ الراوى وَعَدَمَ غَلطه، فمَتى حَصَلَ ذلك وَجَازَ ألا يكون غَلْطًا وَأمكن الجَمْعُ بين روايته ورواية مَنْ خالفه بوجهٍ من الوجوه الجائِزة لم يُترك حديثه، فأما أهل الحديث فإنهم قد يروون الحديث من رواية الثقات العدُول ثم تقوم لهم علل تمنعهم عن الحكم بصحته». انتهى كلامه بنصه. وهو صريح في اختلاف الاصطلاحين في مُسمى الصحيح من الحديث كما قرناه والحمد لله.

واعلم أن ابن الصلاح قال في كتابه «علوم الحديث»: «أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذى يتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى متناه، ولا يكون شاذًّا ولا مُعلَّلًا» ثم قال: «فهذا الحديث الذى نحكم له بالصحة بلا خلاف بين المحدثين». انتهى كلامه بلفظه.

إذا عَرَفْتَ هذا عَرَفْتَ أن تعريف ابن الصلاح جامعٌ مانعٌ على رأى أهل الحديث كما قرناه، ولكن المصنف لما أتى بالتعريف الذى نُسبَه إلى ابن الصلاح والزين وفيه تقييد العلة بالقادحة فخرج بزيادتها عن أن يكون جامعًا على رأى المحدثين كما عرفناك.

ثم قال ابن الصلاح: «فهذا هو الحديث... إلى آخره» مشيرًا إلى رسمه، فكلامه صحيح وحده جامعٌ مانعٌ على رأى المحدثين، فالخلل وقع من نسبة المصنف الحد الذى أتى به إلى الزين وابن الصلاح، وزيادة «قادحة» للزين فقط، وعرفت أن قول المصنف: «فقال ابن الصلاح: هذا صحيح» نقلٌ لكلام ابن الصلاح بالمعنى، على أنه إنما أشار بهذا إلى الحديث حيث قال: «فهذا الحديث الذى نحكم له بالصحة» وعبارة المصنف رحمه الله تعالى قاضية بأن الإشارة إلى الحد الذى ذكره هو.

(قال زين الدين: إنما قيد) أى ابن الصلاح (نفى الخلاف بأهل الحديث لأن فى المعتزلة من يشترط العدد^(١)) أى زيادة عدد الرواة على الواحد (حكاه الحازمى) هو الإمام الحافظ البارع النسابة أبو بكر محمد بن موسى بن حازم الهمداني، أثنى عليه الذهبي وذكر له عدة مؤلفات منها: «الناسخ والمنسوخ» فى الحديث، وعد له أشياء غير ذلك^(٢) (فى شروط الأئمة) لفظ الزين فى شرح ألفيته بعد نقل كلام ابن الصلاح: إنما قيد نفى

(١) فتح المغيث (١/١١).

(٢) قال ابن النجار: كان من الأئمة الحفاظ، العالمين بفقهِ الحديث ومعانيه ورجاله، ثقة حجة زاهدًا ورعًا عابدًا، أدركه أجله شابًا. له ترجمة فى: البداية والنهاية (١٢/٣٣٢)، والعبر (٤/٢٥٤)، ووفيات الأعيان (١/٤٨٨).

الخلافاً بأهل الحديث لأن بعض متأخري المعتزلة يشترط العدد في الرواية كالشهادة... إلى آخره، فأفادت عبارته أنه أشار ابن الصلاح إلى من يقول إنه يشترط في الرواية عدد الشهادة وهو الاثنان، وهذا العدد ذكره أبو منصور عن الجاحظ^(١).

[وعبارة المصنف بقوله: «العدد» مُجْمَلَةٌ في قدر العدد، فلذا نقلنا لفظ الزين].

وأنه يشترط في الرواية الاثنان عن الاثنان، والمصنف قال (قلت: بل مذهب البغدادية من المعتزلة اشتراط التواتر) وهو: نقل جماعة عن جماعة تُحِيلُ العادةُ تواطؤهم على الكذب، مع استواء الوسط^(٢) والطرفين^(٣)، بشرط أن يسند إلى الحس^(٤)، ولا يشترط له عدد معين عند المحققين كما عرف في الأصول.

وكان المصنف أراد بمجرد الإفادة أن من الناس مَنْ يشترط التواتر، وإلا فإنه لا يصح تفسيرُ عبارة الزين بمذهب البغدادية من المعتزلة لأن من يشترط التواتر لا يشترط عدداً معيناً، وعبارة الزين أن بعض المعتزلة يشترط العدد في الرواية كالشهادة، فلا يصح أن يجعل إشارة إلى القائلين منهم بشرطية التواتر.

فإن قلت: لعل معتزلة بغداد يجعلون للتواتر عدداً معيناً فيصح تفسير ما قاله الزين

بهم.

قلت: لا يصحّ وإن قالوا بالعدد، لانتفاء القائلين إنه لا بد وأن يكون أهل التواتر أكثر من أربعة، وزين الدين أشار إلى مَنْ يقول إن الرواية كالشهادة، والشهادة عند

(١) الجاحظ هو: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى، ويعرف بالجاحظ لبحوث عينيه، واشتهر بقبح خلقته، وبلغ من الذكاء وجودة القريحة ما جعله من كبار أئمة الأدب. مات سنة (٢٥٥ هـ). له ترجمة في: وفيات الأعيان (١/٣٨٨)، وطبقات الأدباء (٢٥٤)، وتاريخ بغداد (١٢/٢١٤).

(٢) يقصد بالاستواء: الاستواء في الكثرة، وإن تفاوت العدد مثل أن يكون عدد الطبقة الأولى ألفاً، وعدد الثانية تسعمائة، وعدد الثالثة ألفاً وتسعمائة.

(٣) الطرفين: المراد بهما الطبقة الأولى من الرواة، وهى التى نقلت الخبر عن مصدره الأصلي، والطبقة الأخيرة وهى التى ألقت الخبر إلى السامع.

(٤) الحس: معناه أن يكون ذلك الخبر مما يدرك بالحس، ويكون مستند المخبرين هو الإحساس على وجه اليقين.

وذلك مثل أن يقولوا: رأينا رسول الله ﷺ يفعل كذا، وسمعناه يقول كذا، فإن كان الخبر مما لا يدرك بالحس لا يسمى متواتراً. «توجيه النظر» ص (٣٤) بتصرف يسير.

الإطلاق تتبادر إلى الاثنين، على أنا لو حملنا عبارته على أكثر نصَاب الشهادة فهو أربعة [كما فى الزنا] والتواتر لا يكفى فيه الأربعة.

واعلم أنه قال الحافظ ابن حجر: إنه رأى فى تصانيف الجاحظ أحد المعتزلة أن الخبر لا يصح عندهم إلا إن رواه أربعة، وعن أبى على الجبائى أحد المعتزلة كما حكاه أبو الحسين البصرى فى «المعتمد» أن الخبر لا يقبل إذا رواه العدل الواحد إلا إذا انضم إليه خبر عدل آخر وعضده موافقة ظاهر الكتاب، أو ظاهر خبر آخر، أو يكون قد اشتهر بين الصحابة، أو عمل به بعضهم. انتهى.

وفى «مختصر المنتهى» لابن الحاجب: أن الجبائى يقول: لا يجوز التعبد بخبر الواحد عقلاً، وأما وجوب العمل به فإنه نسب عدم وجوب العمل به إلى القاشانى وابن داود والرافضة وجعلهما مسألتين.

(وعندى أنه) أى ابن الصلاح (لو لم يقيد نفى الخلاف بذلك) أى بقوله: «عند المحدثين» (كما فعل الشيخ تقي الدين) ابن دقيق العيد فإنه قال: «لو قيل هذا الحديث الصحيح المجمع على صحته» فإنه أطلق الإجماع، ولم يقيده بالمحدثين ولا غيرهم (لكان) أى الحد مع عدم التقيد (صحيحاً، ويحمل على إجماع الصحابة) أى يحمل رسم ابن الصلاح للصحيح بتلك القيود على أنه أراد إجماع الصحابة، والمراد إجماعهم على قبول من له تلك الأوصاف، لا أنهم رسموا الصحيح، فإن هذا التقسيم للحديث عُرف حادث بعد عصرهم (ومن بعدهم) من التابعين (حتى حدث هذا الخلاف) أى خلاف المعتزلة.

قلت: فى كلام المصنف رحمه الله تعالى أبحاث:

أحدها: أن الصحابة لم يجمعوا على قبول من له هذه الأوصاف؛ فإنه سيأتى للمصنف رحمه الله تعالى أن علياً كرم الله وجهه كان يُحلف الراوى، وقد علم من كتب الحديث أن عمر^(١) رضى الله عنه ردّ خبر المغيرة، وردّ خبر أبى موسى، حتى انضم إليهما غيرهما، وردّ خبر فاطمة بنت قيس، ورد على رضى الله عنه خبر معقل بن سنان، وقال: أعرابى بوال على عقيبه - وإن قيل: إنه لم يصح عنه - ثم كانوا يقبلون

(١) عمر هو: ابن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشى العدوى المدنى أمير المؤمنين. كان من قديمى الإسلام والهجرة، ومن صلى إلى القبلتين، وشهد المشاهد كلها. ومات سنة (٢٣). له ترجمة فى: أسد الغابة (٤/١٤٥)، والإصابة (٢/٥١١)، وشذرات الذهب (١/٣٣).

المُرسل فإنهم قالوا: إن ابن عباس^(١) رضى الله عنهما لم يسمع من النبي ﷺ إلا بضعة عشر حديثاً، وقيل: أقل، وروى الكثير الطيب عن الصحابة من دون ذكرهم، وكذلك غيره.

الثاني: أن ابن الصلاح قد صرح بمراده من قيد نفى الخلاف، فإنه قال: «بلا خلاف بين أهل الحديث، وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المرسل». انتهى. فأفاد أن المحدثين يختلفون في صحته لعدم وجود بعض الأوصاف التي هي الاتصال بنقل العدل الضابط عن مثله وعدم الشذوذ والعلة، فإن وجدت فهو عندهم صحيح بلا خلاف بينهم، وإن فقد البعض منها جاء فيه الخلاف، ومثل بالمرسل لأنه فقد فيه الاتصال، وقد ذهب أقوام إلى أنه صحيح، ولذا قال المصنف في مختصره في رسم الصحيح: إنه نقل عدل تام الضبط متصل السند غير مغل، ثم قال: وعند من يقبل المرسل نقل عدل غير مغل بصيغة الجزم دون صيغة التمريض والبلاغ، فجعل المرسل عند قابليه قسماً من الصحيح.

وإذا عرفت هذا عرفت أن ابن الصلاح لم يرد بقوله: «بلا خلاف بين أهل الحديث» الإشارة إلى من يشترط العدد من المعتزلة كما قاله زين الدين، بل الإشارة إلى خلاف أهل الحديث الذين ألف كتابه في اصطلاحهم، ولذا قال: «وقد يختلفون» أي أهل الحديث أنفسهم، فالحديث إن جمع تلك القيود اتفقوا على صحته، وإن فقد بعضها جاء فيه الخلاف بين أهل الحديث؛ إذ منهم من لا يشترط تمام الضبط فيدخل الحسن في الصحيح كما سيأتي.

وبه تعرف أنه لا بد من التقييد لنفي الخلاف بالمحدثين، إذ التأليف على اصطلاحهم، والخلاف بينهم، لا أنه إشارة إلى من يشترط العدد، وتعرف أنه لا يريد إجماع الصحابة، وكيف يحمل كلامه على الإشارة إلى من يشترط العدد كما زعمه زين الدين وهو يقول: «لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف - أي في شرطيته - كالإتصال» فإن من يقبل المرسل لا يشترطه، ولم يقل

(١) ابن عباس هو: عبد الله بن عباس القرشي الهاشمي المكي، وهو حبر الأمة وترجمان القرآن، روى عن رسول الله ﷺ وأكثر. مات سنة (٧٠). له ترجمة في: أسد الغابة (٣/ ٢٩٠)، والإصابة (١/ ٣٢٢).

لاختلافهم هل تكفى هذه الأوصاف أو لابد من زيادة عليها حتى يفسرها باشتراط العدد.

وبه أيضاً تعرف أن قول المصنف: «قلت: بل مذهب البغدادية من المعتزلة اشتراط التواتر» ليس فى محله.

البحث الثالث: أن من جعل ذلك القيد للإشارة إلى من يشترط العدد مبنى على أنه أريد بالعدل الضابط فى الرسم الواحد، فلا يدخل فيه الاثنان ولا أكثر منهما، ولا تصح إرادته لأنه يُخرج حينئذ عن الرسم الحديث العزيز، وهو: ما يرويه اثنان عن اثنين، والمشهور: وهو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، والكل من قسم الآحاد، ورسم الصحيح عامٌ لهما، فلا بد من أن يراد بالعدل والضابط الجنس ليشمل ما ذكر، وحينئذ لا يخرج عنه من يشترط العدد باثنين أو أكثر.

البحث الرابع: كلام الزين والسيد محمد - رحمهما الله تعالى - أن شرط العدد إنما هو لجماعة غير أهل الحديث - غير صحيح، فإن أهل الحديث قاطبة قد اعتبروا العدد فى العزيز وهو أحد أقسام الآحاد كما عرفت، وإنما اختص الجبائى بأنه حصر المقبول من الآحاد عليه فما فوقه، ثم إنه قد نقل ابن الأثير فى مقدمة «جامع الأصول» أن شرط الشيخين أن يروى الحديث الصحابى المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المشهور وله رواية من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخارى ومسلم متقناً مشهوراً بالعدالة فى روايته، ثم قال: وهذا الشرط الذى ذكرناه ذكره الحاكم، ثم رد ابن الأثير على من قال إن هذا لا يتم؛ إذ فى البخارى أحاديث على غير هذا الشرط كما هو معروف فى كتابه، وقرر أن هذا شرط الشيخين.

وقال الحافظ ابن حجر فى «النخبة» وشرحها^(١) عند ذكر العزيز: وهو ألا يروى الحديث أقل من اثنين، وليس شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه وهو أبو على الجبائى من المعتزلة وإليه يومئىء كلام الحاكم^(٢) فى «علوم الحديث» حيث قال: الصحيح أن يرويه

(١) ص (٢٤).

(٢) الحاكم هو: الحافظ الكبير إمام المحدثين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الضبى الطهمانى النيسابورى. كان إمام عصره فى الحديث العارف به حق معرفته، ثقة يميل إلى التشيع. مات سنة (٤٠٥). له ترجمة فى: البداية والنهاية (١١/٣٥٥)، والعبر (٣/٩١)، ووفيات =

الصحابي الزائل عنه اسمُ الجهالة بأن يكون له راويان ثم يتداوله أهل الحديث إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة، وصرح به القاضي أبو بكر بن العربي^(١) في شرح البخاري. ثم قال: قال ابن رشيد^(٢): ولقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى أول حديث فيه مذكوره. انتهى.

قلت: وإليه أشرنا في نظم النخبة بقولنا:

وليس شرطاً للصحيح فاعلم وقيل شرطٌ وهو قول الحاكم ومراد ابن رشيد بأول حديث: حديثُ «إنما الأعمال بالنيات»^(٣) وهو مروى بالأحاد، فإنه لم يروِه إلا عمرُ رضى الله عنه، ولم يروِه عنه إلا علقمة، ولم يروِه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم، ثم تفرد به يحيى بن سعيد عن محمد، وكذلك آخر حديث مذكور فيه، وهو حديث «كلمتان خفيفتان على اللسان... إلخ»^(٤) لم يروِه إلا أبو هريرة، وتفرد به عنه أبو زرعة، وتفرد به عنه عمار بن القعقاع، وتفرد به محمد بن فضيل وعنه انتشر.

وإذا عرفت هذا عرفت أن في اعتبار العدد خلافاً لبعض أئمة الحديث، وادعى أنه شرط البخاري، لكن التحقيق خلاف ذلك. (وسوف يأتي تعريف الحسن والضعيف وغيرهما إن شاء الله تعالى) بعد استيفاء الكلام على ما يتعلق بالصحيح.

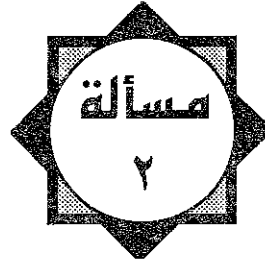
= الأعيان (١/٤٨٤).

(١) أبو بكر بن العربي هو: العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي. جمع وصنف وكان متبحراً في العلم، ثاقب الذهن، كريم الشرائف. مات سنة (٥٤٣). له ترجمة في: البداية والنهاية (١٢/٢٢٨)، والعبر (٣/٣٤٠)، ووفيات الأعيان (١/٤٨٩).

(٢) ابن رشيد هو: الإمام المحدث ذو الفنون محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد الفهرى السبتي. قال ابن حجر: طلب الحديث فمهر فيه. وقال لسان الدين بن الخطيب: كان إماماً، عالي الإسناد، تام العناية بصناعة الحديث. مات سنة (٧٢١). له ترجمة في: البدر الطالع (٢/٢٣٤)، والدرر الكامنة (٤/٢٢٩).

(٣) البخاري (٢/١)، ومسلم في: الإمارة: حديث (١٥٥)، وأحمد (١/٢٥).

(٤) البخاري (٨/١٠٧)، ومسلم في: الذكر والدعاء: حديث (٣١)، وأحمد (٢/٢٣٢).



[في بيان مراد أهل الحديث بقولهم: هذا حديث صحيح]

(المراد) أى مراد أهل علوم الحديث (بالصحيح والضعيف) ذكره وإن كان تعريفه متأخراً ذكراً لحكم النقيض عند حكم نقيضه (قال زين الدين: وحيث يقول المحدثون هذا حديث صحيح فمرادهم فيما ظهر لنا عملاً بظاهر الإسناد لا أنه مقطوع بصحته)^(١) هو مأخوذ من كلام ابن الصلاح فإنه قال: وليس من شرطه - يريد الصحيح - أن يكون مقطوعاً به (في نفس الأمر)^(٢).

وهذا كلام صحيح (لجواز الخطأ والنسيان على الثقة) سواء أريد المصحح له من الرواة إلا أنه لا يخفى أن هذا الإخبار عن مرادهم قليل الإفادة لأنه معلوم أن ما في نفس الأمر لا يطلع عليه إلا الله تعالى، وأنه لا يكلف أحداً إلا بالعمل بما خوطب به وظهر له صحته أو غيرها.

وقد قال نبينا صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما أقطع له قطعة من نار»^(٣) لأنه يحكم بما أوجب عليه الحكم به عنده وهو حصول نصاب الشهادة مثلاً وإن كانت كذباً في نفس الأمر، وقد نقل إليه صلى الله عليه وآله وسلم أن رجلاً يأتي أم ولده فأرسل عليها عليه السلام لقتله فوجده مجبواً فتركه، فقال النبي ﷺ: «أحسن»^(٤).

ولكنه ذكره المصنف ليتوصل به إلى قوله: (هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم، خلافاً لمن قال: إن خبر الواحد يوجب العلم الظاهر، كحسين الكرايسى) نسبة إلى الكرباس - بالكسر - الثوب الأبيض من القطن، معرب فارسيته بالفتح غيروه لعزة

(١) فتح المغيث (١١/١).

(٢) علوم الحديث ص (٢١).

(٣) البخارى (٣٢/٩ و ٨٦)، وأبو داود (٣٥٨٣)، والبيهقى (١٤٩/١٠).

(٤) مسلم فى: التوبة: حديث (٥٩)، وأحمد (٢٨١/٣).

فَعَلَّال، والنسبة كرايبيسى، كأنه شبه بالأنصارى^(١) وإلا فالقياس كِرْبَاسَى، قاله في القاموس (وغيره).

واعلم أن ظاهر مراده بالعلم: العلم بالمعنى الأخص؛ إذ العلم بالمعنى الأعم يشمل الظن لكن لما قال «الظاهر» قال الحافظ ابن حجر: إنما يكون ذلك مخالفاً لو قال يفيد العلم وأطلق، فأما الظاهر - وهو غلبة الظن على صحته - فلا خلاف في أنه يفيد، والله أعلم بمراد الكرايبيسى، فإن العبارة المذكورة هنا لا تصرح بالمقصود، وقد نقل عن أبى بكر القفال مثلها، وأول ذلك بغالب الظن، لأن العلم لا يتفاوت . اهـ.

قلت: يعنى لا يقال فيه ظاهر وغير ظاهر، بخلاف الظن.

(وحكاية ابن الصباغ) بفتح الصاد المهملة فموحدة مشددة فغين معجمة بعد ألفه، هو أبو نصر عبد الله بن محمد بن عبد الواحد، فقيه العراقيين في وقته، مؤلف كتاب «الشامل» في فقه الشافعية و «العدة» في الأصول (في العدة عن قوم من أصحاب الحديث) قد علم أن خبر الواحد يفيد الظن، فإذا حفته القرائن أفاد العلم كما قال الحافظ في «النخبة» وشرحها^(٢)، وقد يقع فيها - أى في أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب وهى أقسام الآحاد - ما يفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار . اهـ. وقلنا في نظم النخبة:

وقد يفيد العلم أعنى النظرى إذا أتت قرائن للخبر

واعلم أن الأقوال في خبر الواحد في إفادته العلم ثلاثة كما ذكره ابن الحاجب والعصدي وغيرهما:

الأول: أنه يفيد العلم بنفسه مطرداً: أى كلما حصل خبر الواحد حصل العلم، وهو قول أحمد بن حنبل^(٣).

والثاني: أنه يحصل به العلم ولا يطرد، أى ليس كَلِّمًا حصل حصل العلم به.

الثالث: أنه لا يحصل العلم به إلا بقرينة.

(١) تدريب الراوى (١/٧٥).

(٢) ص (٢٦).

(٣) أحمد بن حنبل بن هلال الشيبانى المروزي، أبو عبد الله أحد الأئمة، حافظ فقيه، حجة زاهد ورع، وهو رأس الطبقة العاشرة. مات سنة (١٤١). له ترجمة في: تاريخ بغداد (٤/٤١٢)، وشذرات الذهب (٢/٩٦)، ووفيات الأعيان (١/٤٧).

والمسألة مستوفاة هنالك، والمراد بيان أن المسألة من المسائل المعروفة، والخلاف فيها واسع، فأحد أقوال أحمد كقول الكرايسى، وكأنه الذى أراد ابن الصباغ بقوله عن قوم من أصحاب الحديث «والحق أن فيه ما يفيد العلم كما هو أحد الأقوال».

وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يبعث الأحاد إلى الأقطار يدعون إلى الإيمان، ولابدَّ فيه من العلم، ولا يكفى فيه الدخول بالظن، وكان يُرتب على خبر الأحاد ما يرتب على ما يفيد العلم كقبوله خبر الوليد بن عقبة فى قصة بنى المصطلق وإرادته صلى الله عليه وآله وسلم غزوهم استناداً إلى خبره، حتى أنزل الله ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾ [الحجرات: ٦] ثم المراد من العلم هنا بخبر الأحاد: العلم بالمعنى الخاص، وهو الاعتقاد الجازم المطابق الذى لا يبقى معه شك ولا شبهة، فقول الزين: «العلم الظاهر» يريد به هذا المعنى، إذ العلم بالمعنى الأعم لا خلاف فى إفادة خبر الأحاد له، على أن قول الكرايسى «العلم الظاهر» يحتمل أنه لا يريد به ما فى نفس الأمر، بل أنه يفيد خبر الأحاد العلم المذكور ظاهراً لا قطعاً.

(قال الباقلانى) هو أبو بكر محمد بن الطيب الباقلانى - بفتح الموحدة، وبعد الألف قاف ثم لام ألف، وبعده نون - نسبة إلى الباقلاء وبيعه، وأنكر الحريرى هذه النسبة، وقال: من قصر الباقلان قال: باقلى، ومن مدَّ قال: باقلاوى وبقلاوى، وفى «جامع الأصول»: «قولهم باقلانى على خلاف القياس مثل صنعانى» ذكر ابن خلكان أنه سكن بغداد وصنف التصانيف الكثيرة فى علم الكلام وسمع الحديث (إنه) أى القول بإفادة خبر الواحد العلم (قول من لا يحصل علم هذا الباب) أى باب ما تفيده أخبار الأحاد، ولا يخفى ما تقدم من قول أحمد وغيره فى إفادته إياه.

والحاصل أنه قيل بإفادته العلم مطلقاً وعدمها مطلقاً وإفادته تارة وعدمها أخرى، فكيف يقال إنه قول من لا يحصل علم هذا الباب؟ على أنه لا يخفى أن من أخبر عن نفسه بأنه حصل له العلم بأى سبب من الأسباب المحصلة له يصدق فى نفسه، وأما حكمه بأنه يحصل لغيره ما حصل لله من العلم بذلك السبب فهذه دعوى على الغير مستندها القياس على النفس، واختلاف الإدراك معلوم، فلا يكاد يستوى اثنان فى رتبة، فالقول بأن هذا السبب الفلانى مثلاً يفيد العلم أو لا يفيد لكل من حصل له ليس بمقبول.

(قال زين الدين: إن أخرجه) أى الحديث الصحيح الأحادى (الشيخان) البخارى

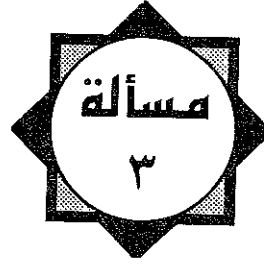
ومسلم أى: اتفقا على إخراجهما عن الصحابي (أو) انفراد (أحدهما) بإخراجه (فاختيار ابن الصلاح القطع بصحته، وخالفه المحققون كما سيأتى)^(١) للمصنف فى ذكر حكم الصحيحين، ويأتى الكلام عليه.

(وكذا قولهم) أى أئمة الحديث (هذا حديث ضعيف، مرادهم فيما لم يظهر لنا فيه شروط الصحة) أى ولا الحسن (لا أنه كذبٌ فى نفس الأمر) هذا إذا كان تضعيفه لكذب راويه، وإلا فإن أسباب التضعيف كثيرة كما يأتى، فلو قال: «لا أنه ضعيف فى نفس الأمر» لكان أشمل، وفى قوله «وإصابة من هو كثير الخطأ» إشارة إلى ما صوبنا به عبارته إذ كثير الخطأ ليس خبره كذباً بل مردوداً (لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ)^(٢).

* * *

(١) فتح المغيث (١٢/١).

(٢) فتح المغيث (٢٨/١)، وتدريب الراوى (٧٦/١).



[من علوم الحديث: في معرفة أصح الأسانيد]

(أصح الأسانيد - واختلفوا) أى أئمة الحديث على ثلاثة أقوال: إطلاقين وتفصيل كما ستعرفها (هل يمكن معرفة المحدث (أصح الأسانيد) وكذا يجرى فى الحديث نفسه .

قال ابن الصلاح^(١): ولهذا نرى الإمساك عن إسناد أو حديث إلى آخره، فليس الكلام مقصوراً على الأسانيد كما هنا.

قلت: كأنه حذف الزين قوله: «أو حديث» لأنه قال الحافظ ابن حجر: لا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث أنه قال حديث كذا أصح الأحاديث على الإطلاق؛ لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره أن يكون المتن المروى به أصح من المتن المروى بالإسناد المرجوح، لاحتمال انتفاء العلة عن الثانى ووجودها فى الأول، أو كثرة المتابعات وتواترها على الثانى دون الأول، فلأجل هذا ما خاض الأئمة إلا فى الأول خاصة، وكأنه قال: هل يمكن أو لا يمكن.

(قال زين الدين: والمختار أنه) أى معرفة الأصح، ذكر الضمير لإضافته إلى المذكور (لا يصح) الظاهر أن يقال «لا يمكن» لأنه عنوان البحث، فكأنه أراد بالصحة الإمكان (لأن تفاوت مراتب الصحة) التى يفيدها صحيح وأصح، إلا أن ابن الصلاح ذكر هذا البحث بعد بيان مراتب الصحة، فإنه قال: «الصحيح يتنوع إلى متفق عليه ومختلف فيه، ويتنوع إلى مشهور وغريب وبين ذلك، ثم قال: إن درجات الصحيح تتفاوت فى القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التى تنبئ الصحة عليها، وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصى إحصاؤها على العادّ الحاصر^(٢)». اهـ.

(١) علوم الحديث ص (٢٢).

(٢) علوم الحديث ص (٢٢).

وهذا التفاوت في المراتب التي علل بها زين الدين لا يتضح إلا بعد معرفة هذه التقاسيم، فلو أشار إليها كان أتم في الإفادة لقوله: (مترتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة) ولا سبيل إلى معرفة تمكنه منها إلا بعد معرفة هذه التقاسيم ليعرف الأعلى مرتبة من الأدنى، كما قال: (ويعز وجود أعلى درجات القبول في كل فرد فرد) من الرواة: بأن يكون أكمل رواة الأحاديث عدالة وضبطاً بالنسبة إلى كل راوٍ في الدنيا للحديث النبوي (في ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة) إذ قد لا يعز في بعض الرواة أو في تراجم معقودة لرواة متعددين كما يأتي أنه قد حكم على بعض التراجم بالنسبة إلى راوٍ معين، وهذا التعليل يشعر بأنه يمكن، وإنما يعز، ولو عبر المصنف في أول البحث بقوله: «يعز معرفة أصح الأسانيد» لكان أوفق لما ذكره هنا.

نعم عبارة الحافظ بلفظ: «لا يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد» وكأنه لذلك قال المصنف: (وقريب من هذا) أى من كلام الزين (ما قاله الحاكم) أى: أبو عبد الله الإمام الكبير الحافظ الشهير الضبي النيسابوري، متفق على إمامته وجلالته، ويأتى ذكر كتابه «المستدرک» وكلام الأئمة فيه، وهذا الذى ذكره المصنف ذكره الحاكم فى كتابه «علوم الحديث» (وسياتى كلامه) قريباً.

وهذا الإطلاق الأول فى المسألة. والإطلاق الثانى ما أفاده قوله: (قال ابن الصلاح: إن جماعة من المحدثين خاضوا غمرة ذلك) الغمرة - بالغين المعجمة فميم ساكنة فراء - من غمره الماء غطاه، ففى الكلام استعارة، شبه البحث عن أصح الأسانيد بالبحر، فأثبت له الخوض والغمرة، وهذا دليل على أن هؤلاء الخائضين يرون إمكان معرفة أصح الأسانيد، بل وجزموا فيما عينوه.

وهذا القسم يقابل قول المصنف «يمكن» وكأنه قال أولاً ثم ذكر القسم الأول وأخذ فى ذكر الثانى (فاضطربت أقوالهم) اختلفت فى تعيين أصح الأسانيد.

(فقال البخارى أصح الأسانيد) زاد ابن الصلاح لفظ «كلها» وكذلك الحاكم فى الرواية عن البخارى، وما كان يحسن حذفها إذ فيها التنصيص على المراد: أى كل سند فى الدنيا (ما رواه مالك^(١)) الإمام المعروف (عن نافع) مولى عبد الله بن عمر (عن ابن

(١) مالك هو: ابن أنس بن مالك الأصبحى الحميرى أبو عبد الله المدنى. شيخ الأئمة، وإمام دار الهجرة. قال الشافعى: إذا جاء الأثر فمالك النجم. مات سنة (١٧٩). له ترجمة فى: البداية والنهاية (١٠/١٧٤)، وشذرات الذهب (١/٢٨٩)، ووفيات الأعيان (١/٤٣٩).

عمر) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب، أخرج هذا الحاكم عن البخاري بسنده، فهذا رأى البخاري، ولا يصح أنه يريد أصح أسانيد عبد الله بن عمر عنده وفي نظره، لأنه صرح بقوله: «كلها» فإذا هذا الحكم بالنسبة إليه ليس محلاً للخلاف، إذ محله بالنسبة إلى كل حديث يروى، ثم إذا كان البخاري عين الأصح عنده فلا يقال إنها اضطربت أقوال من عين رتبة الأصح عنده؛ لأنه أخبر عن رأيه وما حصل عنده، فكل قائل قوله غير مضطرب في نفسه، ولا يلزمه القول بقول غيره؛ إذ هو مخبر عما صح له.

(وقال عبد الرزاق) هو الصنعاني الإمام المعروف صاحب المسند (وأبو بكر بن أبي شيبة) هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة صاحب المسند والمصنف (أصحها مطلقاً الزهري) هو محمد بن شهاب، التابعي المعروف منسوب إلى زهرة بن كلاب بطن من قبيلة من قريش منهم أم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن علي بن الحسين) زين العابدين وإمام المتقين، شهرة أمره تغني عن ذكره (عن أبيه الحسين بن علي) ريحانة المصطفى وسيد الشهداء وقتيل كربلاء (عن جده) علي بن أبي طالب أمير المؤمنين أبي الحسن خامس أهل الكساء وسيد الاتقياء وإمام الشهداء، قد بينا بعض ما يجب من بيان فضائله في «الروضة الندية شرح التحفة العلوية» (سلام الله عليهم أجمعين) وهذه الرواية عن عبد الرزاق وابن أبي شيبة أخرجها الحاكم في علوم الحديث بسنده، وفيها «أصح الأسانيد كلها».

(وقال أحمد) هو إمام المحدثين أبو عبد الله أحمد بن حنبل صاحب «المسند» (وإسحاق) هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي من أئمة الحديث عرف بابن رَاهُوِيَه (أصحها) مطلقاً (الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه) عبد الله بن عمر بن الخطاب.

(وقال عمر بن علي الفلاس) أخرجه الحاكم عنه، وفي كتاب ابن الصلاح «عمرو» بفتح العين، وهي نسخة في كتاب المصنف، والفلاس بفتح الفاء فتشديد اللام فسين مهملة (وسليمان بن حرب) وفي كتاب «علوم الحديث» للحاكم «ابن داود» وفي نكت الحافظ ابن حجر «ابن حرب» مثل ما هنا (وعلي بن المديني) هو الحافظ المعروف شيخ البخاري (أصحها محمد بن سيرين) التابعي المعروف بتعبيره الأحلام (عن عبيدة) بفتح المهملة فموحدة فمثناة تحتية فдал مهملة (السلماني) بالسين المهملة وسكون اللام ويقال

بفتحها، وهو أحد الرواة (عن علي بن أبي طالب عليه السلام، إلا أن علي بن المديني قال: أجود الأسانيد) كانه عبارة عن أصحابها ليوافق ما تقدم [من قوله أصحابها] (عبد الله ابن عون عن) محمد (ابن سيرين عن عبيدة عن علي) فشرط أن يكون الراوى عن محمد ابن سيرين عبد الله بن عون.

(وقال سليمان بن حرب: أصحابها أيوب) السخّتياني الثقة المعروف (عن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي) فشرط في الراوى عن ابن سيرين أن يكون أيوب، فقد اتفق الثلاثة أن أصحابها محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي، وإن اختلفوا في الراوى عن محمد، وظاهر هذا أن الفلاس لم يشترط راوياً معيناً عن محمد.

(وقال ابن معين) بفتح الميم فعين مهملة فمثناء تحتية فنون - هو يحيى بن معين الإمام الحافظ صاحب الجرح والتعديل (أصحابها سليمان بن مهران) بكسر الميم وسكون الهاء فراء (الأعمش) بعين مهملة فثين معجمة - حافظ مشهور ثقة عالم رأى أنس بن مالك ولم يُرزق السماع منه، فهو تابعى برؤية الصحابى، وأما ما يرويه عنه فهو مُرسَل، أرسل عن كبار التابعين (عن إبراهيم بن يزيد النخعي) بفتح النون وفتح الخاء المعجمة فعين مهملة - فقيه كوفى أحد الأئمة المشهورين، تابعى رأى عائشة ولم يسمع منها، وهو منسوب إلى النخع قبيلة كبيرة من مذحج باليمن (عن علقمة) بعين مهملة مفتوحة فلام فقفاف - فقيه ثبت تابعى عالم - (ابن قيس) ابن عبد الله النخعي الكوفى (عن عبد الله بن مسعود) أخرجه الحاكم بسنده عن يحيى، زاد فقال له - أى ليحيى - إنسان: الأعمش مثل الزهرى؟ فقال: برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهرى، الزهرى كان يرى العَرَض والإجازة، وكان يعمل لبني أمية، وكان الأعمش، فمدحه فقال: فقير صبور مجانب للسلطان.

(فهذه الأقوال) وهى خمسة (ذكرها ابن الصلاح^(١))، قال زين الدين) بعد سياقه لكلام ابن الصلاح (وفى المسألة أقوال أخر ذكرتها فى الشرح الكبير) الذى شرح به ألفيته . وقد ذكر الحافظ ابن حجر أقوالاً أخر نص أئمة من أئمة الحديث بأنها أصح الأسانيد غير ما ذكر.

(وفيه) أى فى الشرح الكبير (فوائد مهمة لا يستغنى عنها طالب الحديث)^(٢) لنفعها

(١) علوم الحديث ص (٢٢ - ٢٣).

(٢) فتح المغيث (١/١٤).

في ذلك الفن، فهذان الإطلاقان إلى هنا، والتفصيل ما أفاده قوله: (قال) أى زين الدين (ولا يصح تعميم الحكم فى أصح الأسانيد) كسند حديث أبى هريرة مثلاً (فى ترجمة لصحابى واحد، بل ينبغى أن تقيد كل ترجمة منها بصحابيها) على جميع تراجم الصحابة: أى لا يحكم بأنها أصح أسانيد الأحاديث كلها، وهذا منه رد لما قاله مَنْ ساق كلامهم من الأئمة فى حكمهم بأن أصح الأسانيد مطلقاً رواية الصحابى الذى عينوه، وهذا الكلام من كلام الحاكم فإنه قال بعد سياقه لما ذكر من التراجم التى حكم عليها بأنها أصح الأسانيد، وهى التى سلف ذكرها قريباً، ما لفظه: إن هؤلاء الأئمة الحفاظ قد ذكر كل واحد منهم ما أدى إليه اجتهاده فى أصح الأسانيد، ولكل صحابى رواية من التابعين، ولهم أتباع، وأكثرهم ثقات.

ثم قال ما نقله المصنف بقوله: (قال الحاكم: لا يمكن أن يقطع الحكم فى أصح الأسانيد لصحابى واحد) ثم قال الحاكم (فتقول وبالله التوفيق) فى بيان أصح الأسانيد وتقيد كل ترجمة بصحابيها (إن أصح أسانيد أهل البيت عليهم السلام) ما رواه (جعفر) هو جعفر الصادق (ابن محمد) هو محمد الباقر (عن أبيه) محمد (عن جده) على بن الحسين زين العابدين، وهذا الذى نقله المصنف هو لفظ الحاكم كما رأيناه فى كتاب الحاكم، إلا أنه لا يخفى أن الظاهر أن يراد بأبيه محمد لأن على بن الحسين جد جعفر، لا أبوه، مع أنه مشكل فإن ضمير جده على هذا يكون لعلى بن الحسين فإنه جد جعفر، ولكن على بن الحسين لم يسمع من على بن أبى طالب فيكون منقطعاً، فكيف يكون من أصح الأسانيد، وإذا أعيد ضمير أبيه إلى على بن الحسين وإن كان جداً لجعفر، فإنه يصح إطلاق الأب عليه لغة، وحيث فلا انقطاع إلا أنه لا يتم إلا بعد ثبوت سماع جعفر من جده على بن الحسين، ولأن هذا خلاف القاعدة لهم، فإنهم إذا قالوا: «عن أبيه عن جده» لا يريدون إلا أنه يروى عن أبيه، وأبوه يروى عن جده، وقد ثبت سماع جعفر من جده على بن الحسين لأن مولد جعفر سنة ثمانين، ووفاة على بن الحسين سنة ثلاث وتسعين، فقد صحب جعفر جده على بن الحسين ثلاث عشرة سنة، فسماعه منه يقين، كما أن سماع زين العابدين من أبيه الحسين السبط يقين، فإنه حضر الطف مع أبيه وعمره ثلاث وعشرون سنة (عن جده) الحسين السبط (عن على) رضى الله عنهم (إذا كان الراوى عن جعفر ثقة) نقل عن المصنف أنه إنما قيد الحاكم بذلك لكثرة رواية المضعفاء عنه.

(قلت: قال أحمد بن حنبل: هذا إسناد لو مسح به على مريض لشفى، رواه) عن أحمد (المنصور بالله) عبد الله بن حمزة (في المجموع المنصوري) وذكره السهوي في «جواهر العقدين» من طريق المحدثين، يريد أنه يشفى ببركة هؤلاء الأئمة، وكأنه يريد لو كتب ومسح به أو لو قرأ على المريض ومسح بيده القاريء.

قال الحاكم (وأصح أسانيد أبي بكر) رضى الله عنه لفظ الحاكم «الصدوق» عوضاً عن أبي بكر، وكذا نقله عنه الزين، ما رواه (إسماعيل بن أبي خالد) البجلي، ثقة روى عن كبار التابعين (عن قيس بن أبي حازم) بالحاء المهملة والزاي، وقيس هو أبو عبد الله الكوفي البلخي مخضرم من كبار التابعين، وهو ثقة (عن أبي بكر، وأصح أسانيد عمر رضى الله عنه: الزهري عن سالم) بن عبد الله بن عمر (عن أبيه) عبد الله (عن جده) عمر.

وقال ابن حزم: أصح طريق يروى في الدنيا عن عمر رواية الزهري عن السائب بن يزيد عنه.

(وأصح أسانيد أبي هريرة: الزهري عن سعيد بن المسيب) بفتح المثناة وروى عنه أنه كان يقول: بكسرهما، تابعي مشهور فاضل (عن أبي هريرة).
(وأصح أسانيد ابن عمر: مالك عن نافع عن ابن عمر) وهى التى قال البخارى: إنها أصح الأسانيد مطلقاً كما سلف.

(وأصح أسانيد عائشة: عبيد الله بن عمر) ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، كان أحد الأعلام (عن القاسم) بن محمد بن أبي بكر (عن عائشة) عمته أخت أبيه، أخرج الحاكم عن يحيى بن معين أنه قال: عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة ترجمة مشبكة بالذهب.

(وأصح أسانيد عبد الله بن مسعود: سفيان) هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد (الثوري) بالمثلثة مفتوحة وسكون الواو فراء - نسبة إلى ثور بن عبد مناف، وهو رأس في العلم والورع والتقوى (عن منصور) هو ابن المعتمر (عن إبراهيم النخعي عن علقمة) تقدم (عن ابن مسعود).

(وأصح أسانيد أنس بن مالك: مالك عن الزهري عن أنس) فهذه أصح الأسانيد بالنظر إلى الصحابي من غير اعتبار محل، وأما باعتبار المحلات فقال:

(وأصح أسانيد المكيين من الرواة: سفيان) بسين مهملة مثلثة الحركات (ابن عيينة)

بضم العين المهملة وفتح المثناة التحتية وسكون المثناة التحتية وفتح النون - هو أبو محمد سفيان ثبت حجة معروف (عن عمرو بن دينار) بالدال بلفظ الديثار المعروف (عن جابر ابن عبد الله).

(وأصح أسانيد اليمانيين) جمع يمانى منسوب، ويقال فى النسبة أيضاً يمانى ويمان كقاض كما فى القاموس، والمراد رواية اليمنى (معمّر) بفتح الميم وسكون العين المهملة وفتح الميم الثانية فراء، هو أبو عروة بن راشد الأزدي نزيل اليمن، ثقة فاضل (عن همام) بفتح الهاء وتشديد الميم، ابن منبه، هو تابعى وهو أخو وهب بن منبه اليمانى صاحب الأخبار (عن أبى هريرة).

(وأثبت أسانيد المصريين) أى أصحابها (الليث)^(١) ابن سعد أحد أعلام عصره (عن يزيد بن أبى حبيب) المصرى أبى حازم، اسم أبيه سويد، ثقة فقيه، كان يرسل (عن أبى الخير) بالخاء المعجمة وتحتية، اسمه مرثد بن عبد الله، ثقة فقيه (عن عقبة) بضم العين المهملة وسكون القاف فموحدة (ابن عامر) وعقبة صحابى معروف.

(وأثبت أسانيد الشاميين) جمع شامى منسوب إلى الشام ويقال فى النسبة إلى الشام أيضاً شام وشامى كما فى القاموس (الأوزاعى) بفتح الهمزة وسكون الواو فزاي مفتوحة فعين مهملة - وهو أبو عمر عبد الرحمن بن عمرو ثقة جليل^(٢) (عن حسان) بمهملتين الثانية مشددة (ابن عطية) هو أبو بكر حسان الدمشقى فقيه عابد (عن الصحابة).

(وأثبت أحاديث الخراسانيين: الحسين بن واقد) اسم فاعل من الوقود، ولى قضا مرو، وكان يحمل حاجته من السوق، وثقه ابن معين وغيره، واستنكر أحمد بعض حديثه (عن عبد الله بن بريرة) تصغير برد بإلحاق التاء (عن أبيه) بريرة بن الحصيب الصحابى المعروف، قال الحاكم بعد سياقه لهذا: ولعل قائلًا يقول: هذا الإسناد لم يخرج منه فى الصحيحين إلا حديثان، فيقال له: أوجدنا للخراسانيين أصح من هذا الإسناد، وكلهم ثقات^٣ وخراسانيون، وبريرة بن الحصيب مدفون بـ «مرو». انتهى.

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمى أبو الحارث المصرى. قال يحيى بن بكير: ما رأيت أحداً أكمل من الليث بن سعد، كان فقيه البدن، عربى اللسان، يحسن القراءة والنحو، ويحفظ الحديث والشعر، لم أر مثله. مات سنة (١٧٥). له ترجمة فى: تاريخ بغداد (٣/١٣)، وشنرات الذهب (٢٨٥/١)، والعبر (٢٦٦/١).

(٢) له ترجمة فى: تذكرة الحفاظ (١٧٨/١)، والعبر (٢٢٧/١)، وتهذيب التهذيب (٢٣٨/٦).

وقال الحافظ ابن حجر بعد سياقه لكلام الحاكم هذا، ما لفظه: قلت: وهذا الذى ذكره قد يُتَّوَعَّحُ فى بعضه، ولا سيما فى أصح أسانيد أنس، فإن قتادة وثابت البناني أقعد وأسعد بخدمته من الزهرى، ولهما فى الرواة جماعة، فأثبت أصحاب ثابت البناني: حماد بن زيد، وأثبت أصحاب قتادة: شعبة، وقيل: غيره، وإنما جُزِمت بشعبة لأنه كان لا يأخذ عن أحد ممن وصف بالتدليس إلا ما صرح فيه ذلك المدلس بسماعه من شيخه، وقوله فى أسانيد أهل الشام فيه نظر، فإن جماعة من أئمتهم رجَّحوا رواية سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبى إدريس الخولاني عن أبى ذر، ثم قال: «تنبيه، لم يذكر المصنف - يريد ابن الصلاح - أوْهَى الأسانيد وقد ذكره الحاكم، وأظنه حذفه لقلَّة جدِّواه بالنسبة إلى مقابله». انتهى.

واعلم أن فائدة معرفة أصح الأسانيد مما ذكر وغيره أنه إذا عارضه حديث مما لم ينص فيه إمام على أصحِّه يرجح ما نص على أصحِّه عليه، وإن كان صحيحاً، فإن عارضه ما نص أيضاً على أصحِّه نظر إلى المرجحات فأيهما كان أرجح حكم بقوله، وإلاَّ رجع إلى القرائن التى تحفَّ أحدَ الحديثين فيقدم بها على غيره.

[في ذكر أول من صنف في جمع الصحيح]



(أصح كتب الحديث - أول من صنف في جمع الصحيح البخارى) هذا كلام ابن الصلاح^(١)، قال الحافظ ابن حجر: إنه اعترض عليه الشيخ علاء الدين مغلطاي - فيما قرأت بخطه - بأن مالكاً أول من صنف الصحيح، وتلاه أحمد بن حنبل، وتلاه الدارمي^(٢)، قال: وليس لقائل أن يقول: لعله أراد الصحيح المجرد، فلا يرد كتاب مالك لأن فيه البلاغ^(٣) والموقوف والمنقطع والفقهاء وغير ذلك، لوجود ذلك في كتاب البخارى. اهـ.

قال: وقد أجاب شيخنا - يريد به زين الدين - ثم ذكر جوابه واعتراضه بما هو حق، ثم قال: لكن الصواب في الجواب، ثم ذكر ما حصله أنه يصدق على مالك أنه أول من صنف الصحيح باعتبار انتقائه للرجال، فكتابه أصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه كمصنفات سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة والثوري^(٤) وابن إسحاق ومعمّر وابن جريج وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم، ولهذا قال الشافعى: ما بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك، فكتابه أصح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف.

(١) علوم الحديث ص (٢٥).

(٢) الدارمي هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي أبو محمد السمرقندى. الحافظ، أحد الأعلام. قال أبو حاتم: إمام أهل زمانه. مات سنة (٢٥٥). له ترجمة فى: تاريخ بغداد (٢٩٠/١٠)، وشذرات الذهب (١٣٠/٢)، والعبر (٨/٢).

(٣) البلاغ: هى الأحاديث التى يقول فيها بلغنى.

(٤) الثورى هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى أبو عبد الله الكوفى، أحد الأعلام. قال شعبة وغير واحد: سفيان أمير المؤمنين فى الحديث. مات سنة (١٦١ هـ). له ترجمة فى: تاريخ بغداد (١٥١/٩)، والعبر (٢٣٥/١)، ووفيات الأعيان (٢١٠/١).

وأما أول من صنف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الأوصاف فأول من جمعه البخارى، ثم مسلم، كما جزم به ابن الصلاح^(١)، وأما قول مغلطاي: «إن أحمد أفرد الصحيح» فقد أجاب عنه الشيخ ابن الصلاح في التنبيه السادس من الكلام على الحديث الحسن. انتهى كلام ابن حجر.

قلت: يريد حيث قال الشيخ ابن الصلاح^(٢) «كتب المسانيد غير ملحقة بالكتب الخمسة التي هي: الصحيحان، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذى، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها والركون إلى ما ورد فيها مطلقاً كمسند أبي داود الطيالسى، ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند إسحاق ومسند عبد بن حميد، ومسند الدارمى، ومسند أبي يعلى الموصلى، ومسند الحسن بن سفيان، ومسند البزار أبي بكر، وأشباهها، فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما روه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به أو لا. فلهذا أخرت مرتبتها - وإن جلت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة. انتهى.

ثم قال الحافظ: وأما يتعلق بالدارمى فتعقبه الشيخ زين الدين بأن فيه الضعيف والمنقطع، لكن بقى مطالبة مغلطاي بصحة دعواه أن جماعة أطلقوا على مسند الدارمى كونه صحيحاً، فإني لم أر ذلك فى كلام أحد ممن يعتمد عليه.

ثم قال: كيف ولو أطلق عليه ذلك من يعتمد لكان الواقع بخلافه، لما فى الكتاب المذكور من الأحاديث الضعيفة والمنقطعة والموضوعة، والموطأ فى الجملة أنظف أحاديث وأتقن رجالاً منه، ومع ذلك كله فلست أسلم أن الدارمى صنف كتابه قبل تصنيف البخارى «الجامع»، لتعاصرهما، ومن ادعى عليه ذلك فعليه البيان. انتهى.

قلت: ومن ادعى تقدم تصنيف البخارى على تصنيف الدارمى فعليه البيان أيضاً، وكأنه اغتر الحافظ العلاني^(٣) بكلام مغلطاي، فإنه قال: ينبغى أن يجعل مسند الدارمى سادساً للخمسة بدل ابن ماجه، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كان فيه أحاديث مرسله وموقوفة فهو مع ذلك أولى من سنن ابن ماجه،

(١) علوم الحديث ص (٢٥).

(٢) علوم الحديث ص (٥٦).

(٣) العلاني هو: الشيخ الإمام العلامة صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلى الشافعى. قال الذهبى: حافظ يستحضر الرجال والعلل، وتقدم فى هذا الشأن. (٧٦١). له ترجمة فى : =

إلى آخر كلامه، ويحتمل أنه إنما أراد تفضيله على ابن ماجه بخصوصه وأن ابن ماجه رجاله الضعفاء أكثر، وأحاديثه الشاذة والمنكرة غير نادرة.

إذا عرفت هذا فعلى تحقيق الحافظ ينبغى أن يقال: أول من صنف في الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الأوصاف: البخارى، غير أن جواب الحافظ لم يتضح به رد كلام مغلطى كل الاتضاح كما لا يخفى.

(وكتابه) أى البخارى (أصح من كتاب مسلم عند الجمهور، وقال النووى: إنه الصواب، واختاره زين الدين، قالاهما) أى النووى والزين (وغيرهما) من أئمة الحديث (والمراد) بالحكم بأصحية كتابه على مسلم أصحية (ما أسنده دون التعليق) يأتى تعريفه (والتراجم) جمع ترجمة، وهى عنوان الباب الذى تساق فيه الأحاديث، ولا بد أن تكون مناسبة لما يساق من الأحاديث، قالوا: وذلك لأن الصفات التى تدور عليها الصحة فى كتب البخارى أتم منها فى كتاب مسلم وشروطه فيها أقوى وأشد.

أما رجحانه من حيث الاتصال فلا شرطه أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة.

وأما رُجحانه من حيث العدالة والضبط فلأن الرجال الذين تُكَلِّمُ فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخارى، فإن الذين انفرد بهم البخارى أربعمئة وخمسة وثلاثون رجلاً، المتكلم منهم فيه بالضعف ثمانون رجلاً، والذين تفرد بهم مسلم ستمائة وعشرون رجلاً، المتكلم منهم فيه بالضعف مائة وستون رجلاً على الضعف من كتاب البخارى، ولا شك أن التخريج عن من لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عن من تكلم فيه، ولأن الذين تفرد بهم البخارى عن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها أو أكثرها كنسخة عكرمة عن ابن عباس، بخلاف مسلم فقد أخرج أكثر تلك النسخ التى رواها عن تكلم فيه كأبى الزبير عن جابر وسُهَيْل عن أبيه عن أبى هريرة ونحوهم، مع أن البخارى لم يكثر من إخراج أحاديث من تكلم فيهم، وغالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم، ولا شك أن المرء أشد معرفة بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم من ضعيفه عن تقدم عن عصرهم، بخلاف مسلم فى الأمرين، فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه

من تكلم فيه من المتقدمين، وقد أخرج نسخهم كما قدمنا ذكره، ثم إن من يخرج لهم البخارى ممن تكلم فيه من المتقدمين يخرج أحاديثهم غالباً في الاستشهادات والمتابعات والتعليقات، بخلاف مسلم فإنه يخرج لهم الكثير في الأصول، فأكثر من يخرج لهم البخارى في المتابعات يحتج بهم مسلم.

وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال فلأن ما انتقد على البخارى من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم، فإن جملة الأحاديث التي انتقدت عليهما مائتا - بألف التثنية - حديث وعشرة، اختص البخارى منها بأقل من ثمانين.

قلت: هذا كلام الحافظ هنا، وسيأتى نقل المصنف عنه أنه ذكر في مقدمة «فتح البارى» مما اعترضه الحفاظ على البخارى مائة حديث وعشرة أحاديث، وسيأتى تحقيق ذلك، إن شاء الله تعالى.

ثم قال: ويشتركان في اثنين وثلاثين، وباقيها مختص بمسلم، مع أنه قد اتفق العلماء أن البخارى كان أجل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث منه، وأن مسلماً تلميذه وخريجه، ولم يستفد إلا منه، وتتبع آثاره حتى لقد كان يقول الدارقطنى^(١): لولا^(٢) البخارى لما راح مسلم ولا جاء، ومن مرجحات البخارى أن مسلماً صرح في أول صحيحه أن المنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المنعن والمنعن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما. انتهى.

قلت: قال الملا على قارى: فإن قلت: كيف يكفى ذلك مع أن كتابه صحيح، ولا بد فيه من الاتصال؟! قلت: لعله جاء هذا الحديث في كتابه متصلاً في موضع آخر، أو كان اتصاله بمن روى عنه مشهوراً، فالمراد بمن روى عنه من أدى عنه ظاهراً ولو كان بالواسطة، وفيه أنه لو كان كذلك لكان الاختلاف لفظياً، قال: والصواب كون الخلاف حقيقياً. انتهى.

(١) الدارقطنى هو: الإمام شيخ الإسلام أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدى البغدادى. قال الخطيب: كان فريد عصره وإمام وقته، وانتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال. مات سنة (٣٨٥ هـ). له ترجمة فى: البداية والنهاية (٣١٧/١١)، وتاريخ بغداد (٣٤/١٢)، وشذرات الذهب (١١٦/٣).

(٢) لولا البخارى لما راح... إلخ: قال بعضهم إنه كناية عن كونه عيلة على البخارى. «حاشية الأجهورى» ص (١٩).

قلت: ولم يدفع الإشكال.

ثم قال الحافظ: والبخارى لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة، وقد أظهر البخارى هذا المذهب في التاريخ، وجرى عليه في الصحيح وهو مما يرجح به كتابه، لأننا وإن سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال فلا يخفى أن شرط البخارى أوضح في الاتصال، فبهذا تعلم أن شرطه في كتابه أقوى اتصالاً وأشد تحريماً، أفاد هذا الحافظ ابن حجر في مؤلفاته.

وأقول: لا يخفى أن هذه الوجوه أو أكثرها لا تدل على المدعى، وهو أصحبة البخارى، بل غايتها تدل على صحته، ثم إنه لا يخفى أيضاً أن الشيخين اتفقا في أكثر الرواة، وتفرد البخارى بإخراج أحاديث جماعة، وانفرد مسلم بجماعة، كما أفاده ما سلف من كلام الحافظ، فهذه ثلاثة أقسام.

الأول: ما اتفقا على إخراج حديثه، فهما في هذا القسم سواء، لا فضل لأحدهما على الآخر لاتحاد رجال سند كل واحد منهما فيما رواه، والقول بأن هؤلاء أرجح إذا روى عنهم البخارى لا إذا روى عنهم مسلم عيّن التحكم، وهذا بناء على أن المراد بما اتفقا عليه الاتفاق على رجال الإسناد جميعاً، لا يقال «لا تحكم لأنه شرط البخارى اللقاء دون مسلم» لأننا نقول: الفرض أنهم على شرط البخارى من حصول اللقاء لأنه روى عنهم ولا يروى إلا عمن وافق شرطه، ومعلوم أنهم قد صاروا على شرط مسلم بالأولى لأنه إذا ثبت اللقاء فقد ثبتت المعاصرة.

وإذا عرفت هذا فلا وجه للحكم بأصحية رواية البخارى فيما اتفق هو ومسلم على إخراجهم ورجاله، وإلا جاء التحكم المحض، وهذا القسم هو أكثر أقسامه قطعاً، وحيث فلا يصح الحكم على كتاب البخارى بالأصحية بالنسبة إلى هذه الأحاديث وكيف يتم القول بأن كتاب البخارى أصح على هذا؟.

والقسم الثانى: ما انفرد البخارى بإخراج أحاديثهم، فهذا القسم ينبغى أن يقال: إنه أصح مما انفرد به مسلم، لأنه حصل فيه شرائط البخارى منفردة، وقد تقرر ببعض ما ذكر من المرجحات أنها أقوى من شرائط مسلم في الصحة وحيث فيستعين أن يقال: ما في كتاب البخارى من الأحاديث التى انفرد بإخراجها - أصح من التى انفرد مسلم بإخراجها، وهذا القسم قليل كما عرفت، ولا بد من تقييد ذلك بغير من تكلم فيهم، وهذا التقسيم هو التحقيق وإن غفل عنه الأئمة السابقون، فإن من المعلوم يقينا أن

الصحة والأصحية ليستا بالنظر إلى ذات الشيخين، بل بالنظر إلى رجال كتابيهما، ثم لا يخفى أيضاً أن كون من تكلم فيهم من رجال البخارى أقل ممن تكلم فيهم من رجال مسلم لا يقتضى أصحية أحاديث البخارى مطلقاً، غاية ما يقتضيه أن الصحيح فيه أكثر، وليس محل النزاع، على أن في شرطه اللقاء ولو مرة واحدة بحثاً، وهو أنه قد يكثر الشخص الحديث عمن لاقاه بحيث يعلم يقيناً أنه لا يتسع لأخذه عنه تلك الأحاديث في الموقف الذى انحصر فيه اللقاء، فلا بد من تقييد ذلك بزيادة أن يتسع زمان اللقاء لكل ما عنه روى ثم رأيت بعد أيام مسلماً قد ألزم البخارى حيث شرط اللقاء بهذا الإلزام فى مقدمة صحيحه. ورأيت الحافظ ابن حجر قد التزم هذا، وقال: يكفى اللقاء ولو مرة واحدة، ولو كان بعض ما يرويه عمن لاقاه لا يتحقق سماعه منه. اهـ. وسيأتى لنا، ولم يقيد كلام البخارى بما قيدناه به من قولنا إن اتسع... إلى آخره.

وإذا عرفت هذا فقد عاد إلى مجرد المعاصرة، على أن المعاصرة لا تكفى مطلقاً بأن يكون أحدهما فى بغداد والآخر فى اليمن، بل لابد من تقارب المحلات ليتمكن اتصال الرواة وإلا كان من باب الإجازة والمكاتبه، ولعلمهم لا يكتفون به هنا.

واعلم أنا راجعنا مقدمة مسلم فوجدناه تكلم فى الرواية بالعننة، وأنه شرط فيها البخارى ملاقة الراوى لمن عَنَّن عنه، وأطال مسلم فى رد كلامه والتهجين عليه، ولم يصرح أنه البخارى؛ وإنما اتفق الناظرون أنه أراد، ورد مقالته، ثم قال: إن كل حديث فيه «فلان عن فلان» وقد أحاط العلم بأنهما قد كانا فى عصر واحد، وجائز أن يكون الحديث الذى روى الراوى قد سمعه منه وشافه به غير أنا لا نعلم له منه سماعاً ولم نجد فى شيء من الروايات أنهما التقيا قط أو تشافها بحديث، ثم قال: إن هذا هو القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً أن كل رجل ثقة روى عن مثله وجائز ممكن لقاءه والسماع منه لكونهما كانا جميعاً فى عصر واحد ولم يأت فى خبر قط أنهما اجتماعاً ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلى آخر كلامه، وقد نقلناه فيما يأتى فى بحث العننة.

إذا عرفت هذا عرفت أن الخلاف بين الشيخين فى رواية العننة لا غير، وهو الذى أفاده الحافظ فى قوله: «ومن مرجحات البخارى أن مسلماً صرح... إلى آخره» فشرط البخارى فيها اللقاء ومسلم المعاصرة، وحيث فلا يرجح البخارى برمته على مسلم برمته بهذا الشرط، بل يقال: عننة البخارى أصح وأرجح من عننة مسلم، فالعجب كيف

بعده الحافظ من وجوه ترجيح البخارى مطلقاً؟! ثم قد ظهر المراد بالمعاصرة أنها التي يمكن معها السماع ولا يكفى مطلقها.

فإن قلت: إنما جعله ترجيحاً للبخارى مطلقاً لكون كل ما فيه من الأحاديث قد تم فيها شرطية اللقاء معنعنا وغيره.

قلت: أما غير المعنعن - وهو ما كان بنحو حدثنا - فهو ومسلم سواء فيه، فإنه لا يكون إلا بالمشافهة، إنما الخلاف في رواية العنعة، وهي رواية متصلة عند مسلم، وبه يتضح لك ضعف ما قدمنا عن الملا على قارى سؤالا وجوابا وأنه بناء على عدم تحقيقه لمعاد مسلم.

ثم جعل الحافظ ابن حجر كون شيوخ البخارى هم الذين تكلم فيهم وجهاً مرجحاً فيه تأمل لأنه قد يقال: هم باب علمه، وعنهم أخذ، ومنهم استمد رواياته، وقد علل الحافظ ذلك بما سمعته فانظر فيه، ثم لا يعزب عنك أن قولهم: «أصح الحديث ما اتفق عليه الشيخان» لا يوافق قولهم هنا إن أصح الكتائب كتاب البخارى، لأنهم قد جعلوا ما اتفقا عليه أصح أقسام الحديث، وقد عرفت أن الذى اتفقا عليه هو أكثر أقسام الكتائب، ولم يتفقا عليه إلا بعد حصول شرائط الرواية عندهما في روايته، فهما مثلاً في هذا كما أسلفناه، فلا يتم القول بأن كتاب البخارى أصح إلا باعتبار ما انفرد به وهو القليل الحقيق، ولا يحسن إطلاق صفة الجزء على الكل في مقام التقييد والتمهيد، على أن استثناءهم التعاليق والتراجم فقط من الحكم بالأصحية - قاض بأن الحكم بها حكم على كل حديث، لا أنه كما تأولناه من وصف الكل بصفة الجزء، وقد ألحقوا بذلك ما تكلم فيه.

(ثم صحيح مسلم بعده) أى بعد صحيح البخارى، فإن تعارضاً قدم ما فى البخارى (وذهب بعض المغاربة) أى: بعض علماء الغرب، وسيأتى أنه ابن حزم^(١) (والحافظ أبو على الحسين بن على النيسابورى شيخ الحاكم) يريد أبا عبد الله صاحب «المستدرک» (إلى تفضيل صحيح مسلم على البخارى) فقال أبو على: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم فى علم الحديث، بهذا اللفظ نقله عنه زين الدين والحافظ ابن حجر

(١) ابن حزم هو: الإمام العلامة الحافظ الفقيه أبو محمد على بن أحمد بن سعيد القرطبي الظاهري. كان صاحب فنون وورع وزهد، وإليه المنتهى فى الذكاء والحفظ. مات سنة (٤٥٧). له ترجمة فى: شذرات الذهب (٢٩٩/٣)، والعبر (٢٣٩/٣)، ووفيات الأعيان (١/٣٤٠).

(وحكاه) أى: تفضيل كتاب مسلم (القاضى عياض^(١) عن أبى مروان الطنبى) بضم الطاء المهملة وبعدها باء موحدة مشددة مضمومة وقبل ياء النسبة نون، كذا ضبطه ابن السمعانى، وقيل: بضم الطاء وسكون الموحدة، حكاه ابن الأثير وغيره، وهى بلدة بالغرب ينسب إليها جماعة، قاله البقاعى، واسمه عبد الملك بن زياد (عن بعض شيوخه) قال: كان من شيوخى من يفضل كتاب مسلم على كتاب البخارى، وحكاه الخطيب فى «تاريخ بغداد» فى ترجمة مسلم عن محمد بن إسحاق عن ابن منده، قال أيضا: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم فى علم الحديث، وإليه ميل كلام القرطبى فى خطبة تلخيصه لمسلم، ونقله عن جماعة، وعزاه فى اختصاره للبخارى إلى أكثر المغاربة، وعزا ترجيح البخارى إلى أكثر المشارقة، ذكره الزركشى.

(وقال ابن الصلاح)^(٢) بعد نقله لكلام أبى على (فهذا) أى تفضيل صحيح مسلم (إن) كان المراد به أن كتاب مسلم يترجح بأنه لم يمازجه غير الصحيح) قال ابن الصلاح: فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج بمثل ما فى كتاب البخارى فى تراجم أبوابه من الأشياء التى لا يسندها على الوجه المشروط فى الصحيح (فهذا لا بأس به) أى لا بأس فى التفضيل لصحيح مسلم من هذه الجهة، إلا أنه معلوم أن عبارة أبى على لا تساعد هذا التوجيه كل المساعدة (وإن كان المراد به) أى بقول أبى على (أنه أصح كما هو المتبادر) من عبارته (فهذا مردود) بما أسلفناه من مرجحات صحيح البخارى كما عرفت.

واعلم أن ظاهر كلام ابن الصلاح وزين الدين والمصنف أن بعض المغاربة ومن ذكر معه ذهبوا إلى تفضيل صحيح مسلم من حيث إنه أصح من صحيح البخارى، فإن كان بعض المغاربة هو أبو محمد بن حزم، وبه جزم الحافظ ابن حجر، فإنه قال - بعد ذكر ابن الصلاح لبعض المغاربة - ما لفظه: «وقد وجدت التصريح بما ذكره المصنف من الاحتمال عن بعض المغاربة فذكر أبو محمد القاسم بن القاسم التجيبى فى فهرسته عن أبى محمد بن حزم أنه كان يفضل كتاب مسلم على كتاب البخارى لأنه ليس فيه بعد

(١) القاضى عياض هو: ابن موسى بن عياض بن عمر اليحصبى السبى، ولى قضاء سبته ثم غرناطة، وكان إمام أهل الحديث فى وقته، وأعلم الناس بعلمه. مات سنة (٥٤٤). له ترجمة

فى: البداية والنهاية (١٢/٢٢٥)، والعبر (٤/١٢٢)، ووفيات الأعيان (١/٣٩٢).

(٢) علوم الحديث ص (٢٦).

خطبته إلا الحديث المنفرد. انتهى.

قال الحافظ: قلت: ما فضله به بعض المغاربة ليس راجعاً إلى الأصحية بل هو لأمر:

أحدها: ما تقدم عن ابن حزم.

والثاني: أن البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى وجواز تقطيع الحديث من غير تنقيص على اختصاره، بخلاف مسلم، والسبب في ذلك أمران: أحدهما أن البخاري صنف كتابه في طول رحلته، فقد روي عنه أنه قال: رُبُّ حديث سمعته بالشام فكتبته بمصر، ورب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخراسان، فكان لأجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه، فلا يسوق ألفاظه برمتها، بل ينصرف فيه ويسوقه بمعناه، ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة شيوخه، وكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق.

والثالث: أن البخاري استنبط فقه كتابه من أحاديثه، فاحتاج أن يقطع المتن الواحد إذا اشتمل على عدة أحكام ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبط منه، لأنه لو ساقه في المواضع كلها برمته لطال الكتاب، ومسلم لم يعتمد ذلك، بل يسوق أحاديث الباب كلها سرداً عاطفاً بعضها على بعض في موضع واحد. انتهى.

قلت: وبه تعرف أن بعض المغاربة هو أبو محمد بن حزم، وتعرف أنه لم يفضل صحيح مسلم من حيث الأصحية، وتعرف أنه ما كان ينبغي لابن الصلاح ومن تبعه جعل خلافه وخلاف أبي على النيسابوري واحداً، وأنه من جهة واحدة، ثم لا يخفى أن ما قاله الزركشي فيما نقلناه عنه آتفاً إن دائرة الخلاف أوسع، والذاهبون إلى ترجيح مسلم أكثر ممن ذكر.

وقال الحافظ: ما قاله أبو على النيسابوري فلم نجد عنه تصريحاً قط بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري، وإنما نفى الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه ولا يلزم من ذلك أن يكون كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري، فيجوز أن يوجد ما يساويه، فإذا كان كلام أبي على محتملاً لكل من الأمرين فجزم ابن الصلاح أن أبا على قال: «صحيح مسلم أصح من صحيح البخاري» غير صحيح، وقد رأيت هذه العبارة في كلام الشيخ محيي الدين النووي والقاضي بدر الدين ابن جماعة والشيخ تاج الدين

التبريزي وتبعهم جماعة، وفي إطلاق ذلك نظر لما بيناه. انتهى بمعناه.

قلت: ولا يعزب عنك أن هذا التأويل الذي ذكره الحافظ خروج عن محل النزاع، فإن الدعوى بأن البخاري أصح الكتابين، وهذا التأويل أفاد أنهما مثلاً، فما أتى التأويل إلا بخلاف المدعى، على أن قول القائل «ما تحت أديم السماء أعلم من فلان» يفيد عرفاً أنه أعلم الناس مطلقاً، وأنه لا يساويه أحد في ذلك، وأما في اللغة فيحتمل توجه النفي إلى الزيادة، أعنى زيادة إنسان عليه في العلم، لا نفي المساوي له فيه، والحقيقة العرفية مقدمة، سيما في مقام المدح والمبالغة بقوله: «تحت أديم السماء».

ثم رأيت بعد هذا أنه قال البقاعي: الحق أن هذه الصيغة تارة تستعمل على مقتضى أصل اللغة فتنتفي الزيادة فقط، وتارة على مقتضى ما شاع من العرف فتنتفي المساواة، فمثل قوله ﷺ: «ما طلعت شمس ولا غربت على أفضل من أبي بكر» وإن كان ظاهره نفي أفضلية الغير لكنه إنما سيق لإثبات أفضلية المذكور، والسر في ذلك أن الغالب في كل اثنين هو التفاضل، دون التساوي، فإذا نفي أفضلية أحدهما ثبتت أفضلية الآخر. انتهى.

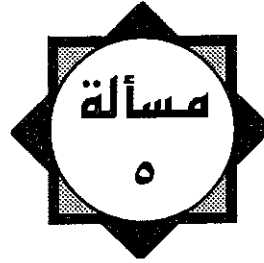
(قال زين الدين: وعلى كل حال) سواء قيل البخاري أصح أو مسلم (كتاباهما أصح كتب الحديث) لأن من قال كتاب البخاري أصح، قائل بأن بعده في الصحة كتاب مسلم، ومن قال إن كتاب مسلم أصح، قال أصح كتاب بعده كتاب البخاري، فقد اتفق الكل على أنهما أصح كتب الحديث، ولما صح أن الشافعي قال: «إن كتاب الموطأ أصح الكتب الحديثية» قال الزين (وأما قول الشافعي ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك فذاك) قاله الشافعي (قبل وجود الكتابين) فكلامه صحيح إذاً إلى زمان تكلمه، وهذه الرواية أخرجها عن الشافعي أبو بكر بن محمد بن إبراهيم الصفار من طريق هارون بن سعيد الأيلي، قال: سمعت الشافعي يقول: ما بعد كتاب الله أنفع من كتاب مالك، ذكره الحافظ ابن حجر.

قال الحافظ ابن حجر: أول من صنف في العلم وبوّه ابن جريج^(١) بمكة، ومالك وابن أبي ذئب بالمدينة، فإن ابن أبي ذئب صنف موطأً أكبر من موطأ مالك بأضعافه،

(١) ابن جريج هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم أبو الوليد المكي، أحد الأعلام. قال أحمد: إذا قال ابن جريج «قال» فاحذروه. مات سنة (١٥٠). له ترجمة في: تاريخ بغداد (١٠/٤٠٠)، والعبر (١/٢١٣)، وشذرات الذهب (١/٢٢٦).

حتى قيل لمالك: ما الفائدة في تصنيفك؟ فقال: ما كان لله بقي، والأوزاعي بالشام، والثوري بالكوفة، وسعيد بن أبي عروبة والربيع بن صبيح بالبصرة، ومعمر باليمن، قال: وكان هؤلاء في عصر واحد، فلا يدرى أيهم سبق.

* * *



[في انحصار الصحيح]

(عدم انحصار الصحيح في كتب الحديث - قال زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي) كان الأحسن ذكر اسمه ونسبه في أول ما نقل عنه المصنف حيث قال: «قال ابن الصلاح»^(١) وزين الدين: فالصحيح ما اتصل سنده... إلخ» (لم يستوعب البخاري ومسلم كل الصحيح في كتابيهما) فعلى هذا كان الأحسن في الترجمة أن يقول المصنف «عدم انحصار الصحيح في كتابي البخاري ومسلم» ليوافق ما قاله الزين، وكما يأتي من الكلام الدال على أن الخوض فيهما لا غير، وعبارة زين الدين في نظمه «ولم يعمَّاه... إلخ. أي: لم يعمَّ البخاري ومسلم كل الصحيح، يريد لم يستوعبهما في كتابيهما». اهـ. وعبارة ابن الصلاح^(٢) «لم يستوعبا الصحيح في صحيحيهما، ولا التزما ذلك، ثم ذكر كلام البخاري ومسلم الآتي (ولم يلتزما ذلك) أي استيعاب الحديث الصحيح (وإلزام الدارقطني) هو أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، إمام كبير، وحافظ شهير^(٣)، ذكرنا بعضاً من أحواله في «التنوير، شرح الجامع الصغير» (وغيره) هو أبو ذر الهروي كما في شرح صحيح مسلم (إياهما) أي الشيخين (بأحاديث) صحيحة لم يخرجها ولا أحدهما، ذكر الدارقطني وغيره أحاديث من طرق صحاح لا مطَّعنَ في ناقلها، ولم يخرجها من أحاديثهم شيئاً فيلزمهما إخراجها على مذهبهما (ليس بلازم) لهما (لعدم التزامهما) الاستيعاب.

(قال الحاكم) أبو عبد الله (في خطبة المستدرک)^(٤) بصيغة اسم المفعول، هذا الجارى

(١) علوم الحديث ص (٢٦).

(٢) علوم الحديث ص (٢٦).

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) (٤١/٣).

على الالسنه، ويصح على اسم الفاعل من باب عيشة راضية (ولم يحكما) أى الشيخين (ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه. انتهى) كلام الحاكم، ساقه الزين كالاستدلال على ما ادعاه من عدم استيعابهما، ولكن لما كان الحاكم ليس بناقل عنهما فهو كالدعوى أيضاً يحتاج إلى بينة.

قال الزين مستدلاً لدعواه ودعوى الحاكم: (قال البخارى: ما أدخلت فى كتابي الجامع) أى من الأحاديث (إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول) فدلّت عبارته أنه لم يستوعب الصحيح وأن أحاديث جامعته صحيحة (وقال مسلم: ليس كل صحيح وضعته هنا) أى فى كتابه (إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه) لفظ ابن الصلاح^(١) «قال مسلم: ليس كل شيء عندى صحيح وضعته هاهنا، يعنى فى كتابه الصحيح، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه» إلى هنا عبارة مسلم كما نقلها ابن الصلاح، ثم قال ابن الصلاح مفسراً لقول مسلم ما أجمعوا عليه (يريد ما وجد عنده فيه شرائط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يوجد اجتماعها): أى شرائط الصحيح (فى بعض أحاديث كتابه عند بعضهم): أى لم يوجد عند بعض المجمعين من أئمة الحديث، ولا يخفى أن كلام مسلم لا يفيد ما قاله ابن الصلاح من قوله: «وإن لم يوجد اجتماعها... إلخ»، بل كلام مسلم أفاد أن جميع أحاديث كتابه مُجمَع على اجتماع شرائط الصحيح فيها، فالأحسن أن يقال: يريد ما وجد عنده فيه شرائط الصحيح المجمع عليه بحسب نظره وإطلاعه، وإن خالفه البعض فى بعضها (قاله) أى هذا التأويل لكلام مسلم (ابن الصلاح) أى: لا ما سلف من قول المصنف «قال زين الدين عبد الرحيم - إلى هنا» فإنه كلام ابن الصلاح.

تنبيه: إن قيل: ما وجه التعرّض لكون الشيخين لم يستوعبا الصحيح فى كتابيهما، ومن ادعى ذلك حتى يفتقر إلى نفيه.

قلت: ادعاه الدارقطنى عليهما وغيره كما عرفت، وكأنه فهم هو ومن تابعه من التسمية بالصحيح أنه جميع ما صح، وما عداه حسن أو ضعيف، فيفيد أنهما قد حصرا الصحيح، وهو من باب مفهوم اللقب بعد التسمية به، وإن كان قبلها من باب مفهوم الصفة، وفهم ذلك الحافظ أبو زرعة فإنه ذكر النوى عنه أنه قال: طرّق - يريد مسلماً -

(١) علوم الحديث ص (٢٦).

لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا إذا احتج عليهم بحديث: ليس هذا في الصحيح، قال سعيد بن عمرو راوى ذلك عن أبي زرعة: فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة، فقال مسلم: إنما قلت هو صحيح، قال سعيد: وقدم مسلم بعد ذلك الرى فبلغنى أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن واره فجاءه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحواً مما قال أبو زرعة إن هذا يطرق لأهل البدع، فاعتذر مسلم فقال: إنما قلت هو صحيح، ولم أقل إن ما لم أخرج من الحديث فهو ضعيف، ذكر هذا النووى فى شرح مقدمة مسلم مفرقاً.

قلت: قد اتفق ما حدسه أبو زرعة من ذلك التطريق، فإنه ذكر الحاكم أبو عبد الله فى خطبة المستدرك ما لفظه^(١): إنه صنف الشيخان فى صحيح الأخبار كتابين مهذبين، انتشر ذكرهما فى الأقطار، ولم يحكما ولا واحد منهما، أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه، وقد نبغ فى عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يسمون برواة الآثار بأن جميع ما صح عندهم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه المسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أكثر كلها سقيمة أو غير صحيحة. اهـ. فهذا هو الذى حدسه أبو زرعة وغيره قد وقع، وفى قوله «عشرة آلاف» إشعارٌ بعدة أحاديث الصحيحين، فكأن هذا هو من الحوامل لأهل الحديث على التعرض لذكر أن الشيخين لم يستوعبا الصحيح فى كتابيهما، أما البخارى فقله: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح»^(٢) وكون الذى أخرجه فى كتابه لا يبلغ عشر ما ذكره - صريحٌ فى أنه لم يستوعب الصحيح.

إن قلت: قول الحاكم فى مواضع من المستدرك فى الحديث «على شرطهما ولم يخرجاه» يشعر بخلاف ما نقله عنه فى الخطبة وإلا فلا فائدة لقوله: «ولم يخرجاه».

قلت: لعله لم يسق قوله «ولم يخرجاه» مساق الاعتراض عليهما بأنهما لم يخرجاه، بل ذكر ذلك إخباراً بأنهما لم يخرجاه كل ما كان على شرطهما، فهو كالأستدلال لما قاله فى خطبته من أنهما لم يستوعبا الصحيح، ولا التزما ذلك.

وقد جراً على هذا الوهم - أعنى أنهما حصرا الصحيح - السيد على بن محمد بن أبى القاسم فى ترسله على المصنف بالرسالة التى رد عليها بالعواصم فإنه قال: وقد تعرضوا لحصر الصحيح فما لم يذكره غير صحيح عندهم، ولكنه زعم أنهم قالوا إنما

(١) (٤١/١).

(٢) علوم الحديث ص (١٦)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٤١٥).

الصحيح محصورٌ في الكتب الستة، فزاد إلى الوهم الأصلي وهمين طارئين، وقد بين المصنف الرد عليه في العواصم بما يفيد ما ذكرناه.

(وقال النووى فى شرح مسلم ما معناه إنه وقع اختلاف بين الحفاظ فى بعض أحاديث البخارى ومسلم، فهى مُستثناة من دعوى الإجماع على صحة حديثهما) كان المصنف نقل كلام النووى إيضاحاً لكلام ابن الصلاح حيث قال: وإن لم يوجد اجتماعها فى بعض أحاديث كتابه عند بعضهم.

ومن هنا تعلم أنه كان ينبغى للزين أن يزيد فيما سلف فى آخر المسألة الأولى - حيث قال: والمراد ما أسنده، دون التعاليق والتراجم - قيّداً، وهو «دون الأحاديث التى اختلف فيها» وهذا الذى نسبته المصنف إلى النووى، نقله النووى عن ابن الصلاح، فإنه قال فى أثناء كلام نقله عنه: فإذا علم هذا فما أخذ على البخارى ومسلم وقَدَحَ فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول، وما ذاك إلا فى مواضع قليلة سننبّه على ما وقع فى هذا الكتاب منها إن شاء الله تعالى، هذا آخر ما ذكره الشيخ أبو عمرو . اهـ. فالكلام لابن الصلاح نقله النووى.

واعلم أن هذا كلام كان يحسن تأخيرهِ إلى مسألة حكم الصحيحين وذكر تلقى الأمة بالقبول لهما، فإن هذا الاستثناء إنما هو مما تلقته الأمة بالقبول والإجماع ولم يسبق له هنا ذكر سوى قوله: «وكتاباهما أصح كتب الحديث» وسيأتى مستوفى إن شاء الله تعالى عند ذكر المصنف له.

(وقد ذكر) أى النووى (الجواب على من خالف فى صحة تلك الأحاديث النادرة) قال النووى: وقد أجبت عن كل ذلك أو أكثره، وستراه فى مواضعه إن شاء الله تعالى، ذكره فى شرح مسلم بعد ذكره للأحاديث التى انتقدها الدارقطنى وأبو مسعود الدمشقى على الشيخين، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى عند كلام المصنف على حكم الصحيحين.

(قال زين الدين: وذكر الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم) بالخاء المعجمة والراء المهملة - الشيبانى المعروف أبوه بابن الكرماني، ويقال له أيضاً «الأخرم» إجراء للقب أبيه عليه، كان صدر أهل الحديث بنيسابور، قال عبد الغفار الفارسى: هو الفاضل فى الحفظ والفهم، صنف على الكتابين البخارى ومسلم، وكان ابن خزيمة يراجعهُ فى مهمه، توفى سنة أربع وأربعين وثلثمائة (شيخ الحاكم كلاماً معناه قلما

يفوت البخارى ومسلماً ما ثبت من الحديث. قال ابن الصلاح) بعد نقله لكلام ابن الأخرم (يعنى) ابن الأخرم (فى كتابيهما) لكنه قال ابن الصلاح بعد هذا: ولقائل أن يقول: ليس ذلك بالقليل، فإن «المستدرك على الصحيحين» للحاكم أبى عبد الله كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شىء كثير، وإن يكن فى بعضه مقال: فإنه يصفو له منه صحيح كثير.

قال الحافظ ابن حجر: والذى يظهر لى من كلامه - أعنى ابن الأخرم - أنه غير مرید للكتابين، وإنما أراد مدحَ الرجلين بكثرة الاطلاع والمعرفة، لكن لما كان غير لائق أن يوصف أحدٌ من الأمة بأنه جمعَ الحديث جميعه حفظاً وإتقاناً حتى ذكر عن الشافعى أنه قال: «مَنْ قال إن السنة كلها اجتمعتْ عند رجلٍ واحد فسق، ومن قال إن شيئاً منها فات الأمة فسق» فحيثئذ عبر عما أراده من المدح بقوله: «قلما يفوتهما منه» أى: قل حديث يفوت البخارى ومسلماً معرفته، أو نقول: سلمنا أن المراد الكتابان، لكن المراد من قوله «مما ثبت من الحديث» الثبوت على شرطهما لا مطلقاً.

(قال النووى فى التقريب والتيسير^(١)): والصواب أنه لم يَفُتْ الأصول الخمسة إلا اليسير، أعنى الصحيحين وسنن أبى داود والترمذى والنسائى) وقد ألحق بالخمسة الموطأ كما صنعه ابن الأثير فى «جامع الأصول»، وغيره ألحق بها عوضاً عنه سنن ابن ماجه، وعلى هذا بنى الحافظ المزى^(٢) فى «تهذيب الكمال» ومن تبعه من مختصرى كتابه كالحافظ ابن حجر والخزرجى.

(قال زين الدين العراقى: وفى كلام النووى ما فيه، لقول البخارى أحفظ مائة ألف حديث صحيح) تمام حكاية البخارى «ومائتى ألف حديث غير صحيح» فإنه دالٌّ على كثرة ما فات الكتابين من الصحيح، كما ستعرفه من عدد أحاديثهما فيما يأتى قريباً، فلا يتم لابن الأخرم ما ادّعاه، وعلى كثرة ما فات غيرهما من الثلاثة أيضاً فلا يتم ما ادّعاه النووى أيضاً.

(١) (٩٩/١) مع شرحه «تدريب الراوى».

(٢) المزى هو: الإمام العالم الحبر محدث الشام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعى ثم الكلبي الشافعى. رحل وسمع الكثير، وهو حامل لواء معرفة الرجال، لم تر العيون مثله. مات سنة (٧٤٢). له ترجمة فى: تذكرة الحفاظ (١٤٩٨/٤)، وشذرات الذهب (١٣٦/٦)، والنجوم الزاهرة (٧٦/١٠).

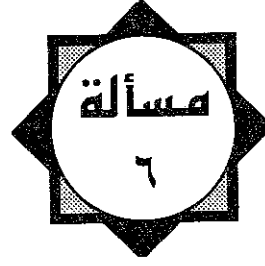
قال الحافظ ابن حجر: مراده - أى النووى - من أحاديث الأحكام خاصة، أما غير الأحكام فليس بقليل.

قلت: فلا يرد ما أورده عليه الزين.

(قال النووى: ولعل البخارى أراد) بقوله: «مائة ألف حديث صحيح» (الأحاديث المكررة الأسانيد، يعنى المختلفة) أى التى اختلفت أسانيدھا واتحد متنھا كما ستعرفه قريباً (والموقوفات على الصحابة) والتابعين فإنه قد يطلق عليه لفظ الحديث كما يدل له قوله: (وقال ابن الصلاح بعد حكايته كلام البخارى إلا أن هذه العبارة) يعنى قوله «مائة ألف حديث صحيح» (قد يندرج تحتها عندهم) أى عند أئمة هذا الشأن (آثار الصحابة والتابعين) قال ابن الصلاح^(١) (وربما عد الحديث الواحد المرؤى بإسنادين حديثين) باعتبار إسناديه.

* * *

(١) علوم الحديث ص (٢٧).



[في عدد أحاديث الصحيحين]

(عدة أحاديث البخارى ومسلم) كأنَّ الباعث على ذكر عدة أحاديث الكتابين ما سبق ذكره عن الحافظ ابن الأخرم وما نقل عن عدد ما يحفظه البخارى.

(قال الشيخ زين الدين بن العراقي^(١)): عدد أحاديث البخارى بإسقاط المكرر) أى من المتن (أربعة آلاف حديث على ما قيل) هكذا نقله ابن الصلاح بصيغة التمرىض (وعدد أحاديثه بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، كذا جزم به ابن الصلاح) لكن قد عرفت أنه جعل عدة ما ليس بمكرر رواية عن غيره بصيغة التمرىض، فيحمل كلام الزين على جزم ابن الصلاح بالعدد الذى فيه المكرر، فإنه جزم به ولم ينسبه لأحد، وذكر المصنف فى «العواصم» أن صحيحه - يعنى البخارى - لا يشتمل إلا على قدر ستة آلاف حديث، وفى «الروض الباسم» جزم على أن صحيحه لا يشتمل إلا على قدر أربعة آلاف حديث من غير المكرر. اهـ. وكأنه يريد فى عبارة العواصم أن عدة ذلك بالمكرر، وإن خالف ما سلف من أن عدده سبعة آلاف وكسور.

قال الزين: (وهو) أى ما قاله ابن الصلاح فى عدة أحاديث البخارى (مُسَلَّم) أى فى عدته بالمكرر، أو فى عدته بغير المكرر يحتمل (فى رواية الفريرى)^(٢). فِرَبْر كَسِبَحْل: قرية ببخارى، كذا فى القاموس، وهو محمد بن يوسف أحد رواة صحيح البخارى، بل عمدتهم (وأما رواية حماد بن شاکر فهى دونها) أى دون رواية الفريرى (بمائتى حديث، ودون هذه) أى رواية حماد بن شاکر (بمائة حديث رواية إبراهيم بن مَعْقِل) بفتح الميم وسكون العين وكسر القاف، ونقل المصنف هذا الكلام الذى ذكره زين الدين فى

(١) فتح المغيث (١/١٨).

(٢) الفريرى: بفتح الفاء والراء وسكون الباء الموحدة وبعدها راء أخرى. وهى بلدة على طرف «جيحون» مما يلى بخارى. «الأنساب» (٤/٣٥٩).

«الروض الباسم» بلفظه، وظاهر عبارته أن رواية إبراهيم بن معقل تنقص عن رواية الفربري ثلثمائة حديث، وظاهره أيضاً أن هذا نقص في روايتهما ونسخهما.

قال الحافظ ابن حجر، بعد نقله لكلام شيخه زين الدين، ما لفظه: وظاهر هذا أن النقص في هاتين الروایتين وقع من أصل التصنيف أو مُفرقاً من أسانيد، فإنه اعترض على ابن الصلاح في إطلاقه هذه العدة من غير تمييز قاعدة، وليس كذلك، بل كتاب البخاري في جميع روايات الثلاثة في العدد سواء، وإنما حصل الاشتباه من جهة أن حماد بن شاکر وإبراهيم بن معقل لما سمعا الصحيح على البخاري فاتهما من أواخر الكتاب شيء، فروياه بالإجازة عنه، وقد نبه على ذلك أبو نصر بن طاهر، وكذا نبه الحافظ أبو على الجياني في كتاب «تقييد المهمل» على ما يتعلق بإبراهيم بن معقل، فروى بسنده إليه قال: وأما من أول كتاب الأحكام إلى آخر الكتاب فأجازه لي البخاري، قال أبو على الجياني: وكذا فاته من حديث عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك في باب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]... إلى آخر الباب» وأما حماد بن شاکر ففاته من أثناء كتاب الأحكام إلى آخر الكتاب.

فتبين أن النقص في رواية حماد بن شاکر وإبراهيم بن معقل إنما حصل من طريان الفوت لا من أصل التصنيف، وظهر أن العدة في الروايات كلها سواء، وغايته أن الكتاب جميعه عند الفربري بالسمع، وعند هذين بعضه بسمع وبعضه بإجازة، والعدة عند الجميع في أصل التصنيف سواء، فلا اعتراض على ابن الصلاح في شيء مما أطلقه. انتهى بلفظه.

ثم قال زين الدين (ولم يذكر ابن الصلاح عدة أحاديث مسلم) هذا كلام الزين في شرح ألفيته، وقال فيما كتبه على ابن الصلاح ما لفظه: ولم يذكر ابن الصلاح عدة أحاديث كتاب مسلم بالمكرر، وهو يزيد على عدة كتاب البخاري بكثرة طرقه. انتهى^(١). (وقال النووي) في «التقريب والتيسير» (إنه نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرر) قال الحافظ ابن حجر: ذكر الشيخ في شرح الألفية عن أحمد بن سلمة أن عدة كتاب مسلم بالمكرر اثنا عشر ألف حديث، وعن الشيخ محيي الدين النووي أن عدته بغير المكرر نحو أربعة آلاف^(٢). اهـ.

(١) التقييد والإيضاح ص (٢٧).

(٢) التقييد والإيضاح ص (٢٧)، وتدريب الراوي (١٠٤/١).

قلت: لم نجد في شرح الألفية الرواية التي ذكرها الحافظ عن أحمد بن سلمة، وليس فيه إلا كلام النووي الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى، ولعله في «الشرح الكبير».

ثم قال الحافظ: وعندي في هذا نظر، وإنما لم يتعرض المؤلف - يريد ابن الصلاح - لذلك: أي لعدة ما في صحيح مسلم، لأنه لم يقصد ذكر عدة ما في البخاري حتى يُستدرك عليه عدة ما في كتاب مسلم، بل السبب لذكر المؤلف عدة ما في البخاري أنه جعله من جملة البحث في أن الصحيح الذي ليس في الصحيحين غير قليل، خلافاً لقول ابن الأخرم، لأن المؤلف رتب بحثه على مقدمتين: إحداهما: أن البخاري قال: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح» والأخرى: أن جملة ما في كتابه بالمكرر سبعة آلاف حديث ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، فينتج أن الذي لم يخرججه البخاري من الصحيح أكثر من الذي خرججه. انتهى.

قلت: لا يخفى أن ابن الأخرم جعل دَعْوَاهُ متعلقة بالصحيحين معاً وأنه لم يفت مؤلفيهما إلا القليل مما ثبت من الحديث، والجواب أن دعواه لا تتم إلا ببيان عدة أحاديث الكتابين، ونسبة تلك العدة إلى الأحاديث الصحيحة مطلقاً، ليتبين أن ما فاتهما أكثر مما جمعهما، فلا يتم دعواه، وأما الاقتصار في الجواب عليه بأن عدة البخاري كذا، والذي يحفظه البخاري كذا، فيتم في البخاري، ولكنه يقول: الدعوى أنه لم يفت الكتابين إلا القليل، واقتصرت في الجواب على أحدهما دون الآخر، فلا بد من ذكر عدة أحاديث مسلم ليتم الجواب، فنظر الزين وأرد على ابن الصلاح، ودفع الحافظ غير واف بالمراد.

نعم لك أن تقول: إنما لم يذكر عدة مسلم لأنه ليس المراد إلا رد قول ابن الأخرم إن الفئات مما جمعه الشيخان من الصحيح قليل، فإنه إذا كان البخاري يحفظ منه مائة ألف حديث صحيح، وكتابه حوى سبعة آلاف وكسوراً، وهب أن مسلماً حوى عشرين ألف حديث - ولم يحوها قطعاً - فالفئات من الصحيح على الصحيحين زيادة على سبعين ألف حديث، فكيف إذا انضم إلى الصحيح ما يحفظه مسلم مما لم يحوه كتابه، وبهذا يتحصل عدم صحة ما قاله ابن الأخرم.

(وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة شرحه لصحيح البخاري أنه ترك التقليد في عدة أحاديث البخاري) أي: ترك التقليد للقاتلين إن عدته ما ذكر، ولا يخفى أن قبول رواية

المذكورين لعدة أحاديث البخارى ليس من باب التقليد، بل من باب قبول رواية العدل، وليس من التقليد كما عرف في الأصول، ويأتى للمصنف ذلك، فالأولى أن يقول: إنه اختبر ما قاله العادون فوجدهم واهمين، فإن الوهم جائزٌ على العدل كما علمت، ونقل عنه البقاعى أنه قال: - يعنى ابن حجر- إنه لما شرع فى مقدمة شرح البخارى قلد الحموى^(١)، يريد فى عدة أحاديث البخارى، إلى كتاب السلم، فوجدته قال إن فيه ثلاثين حديثاً أو نحوها، - الشك منى - قال: فاستكثرتها بالنسبة إلى الباب، فعددتها فوجدتها قد نقصت كثيراً، فرجعت عن تقليده وعددت محرراً بحسب طاقتى، فبلغت أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعين حديثاً، إلى آخر ما قاله المصنف (وحرر ذلك بنفسه فزاد على ما ذكره مائة حديث واثنان وعشرون حديثاً، والجملة عنده بالمكرر من غير المعلقات والمتابعات سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعون حديثاً).

واعلم أن معرفة عدة أحاديث الصحيحين ليست من علوم الحديث وقواعده ولكن دعا إلى ذكرها ما عرفته من كلام ابن الأخرم، وزاد الحافظ عدد المعلقات (قال: وجملة ما فيه من التعاليق ألف وثلثمائة وأحد وأربعون حديثاً أكثرها مكرر مخرج فى صحيح البخارى، يعنى فى مواضع أخر) لفظ ابن حجر فى المقدمة «مخرج فى الكتاب فى أصول متونه فتسمية ما ذكره تعليقاً بالنسبة إلى ذكره له غير مخرج، لا بالنسبة إلى ذكره له مخرجاً، فإن المخرج منها - وهو الموصول - داخل فى عدة أحاديثه المخرجة.

(قال) ابن حجر (وليس فيه) أى فى المعلق أو فى البخارى (من المتن) المعلقة (التي لم تخرج فى الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثاً) فهذه فى الحقيقة هى المعلقات لا غير، لعدم تخريج البخارى لها.

(قال) ابن حجر (وقد أفردتها فى كتاب لطيف) هو المسمى «بتغليق التعليق» (متصلة الأسانيد إلى من علقته عنه) فعلى هذا لم يبق فى البخارى حديث معلق فى نفس الأمر، بل كلها متصلة، ثم قال ابن حجر: وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلثمائة وأربعة وأربعون حديثاً، فجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر سبعة آلاف حديث واثنان وثمانون حديثاً، وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على

(١) كذا بالأصل «الحموى»، وهو تصحيف، وصوابه «الحموى».

الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم، وقد استوعبت أصل جميع ذلك في كتابي «تغليق التعليق». انتهى.

(قال) ابن حجر (وهذا تحريرٌ بالغ لم أسبق إليه) فانه لم يتعرض من تقدم لعدّ المعلقات ولا لعد ما لم يخرج منها، قال: (وأنا مقررٌ بعدم العصمة من السهو والخطأ).

وأما عدة طرق الصحيحين فذكر الحافظ ابن حجر عن الحافظ الجوزقي أنه قال في كتابه المسمى بـ «المتفق»: إنه استخرج على جميع ما في الصحيحين حديثاً حديثاً، فكان مجموع ذلك خمسة وعشرين ألف طريق وأربعمائة وثمانين طريقاً، وأما ما اتفق الشيخان على إخرجه من المتون فذكر الجوزقي أن جملة ما اتفق الشيخان على إخرجه من المتون في كتابيهما ألفان وثلثمائة وستة وعشرون حديثاً.

تنبه: قال الزركشي: إن عدة أحاديث أبي داود أربعة آلاف وثمانمائة حديث، قال ابن داسة: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها هذه السنن فيها أربعة آلاف وثمانمائة والمراسيل نحو ستمائة حديث، قال أبو داود: لم أصنف فيه كتب الزهد، ولا فضائل الأعمال، وهي أحاديث صحاح كثيرة، وعنه: ما في كتاب السنن حديث إلا وقد عرضته على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين.

وأما كتاب ابن ماجه، فقال أبو الحسن بن القطان صاحبه: عدته أربعة آلاف حديث.

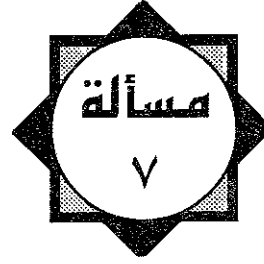
وأما أحاديث الترمذي والنسائي فلم أر من عدّهما.

وأما الموطأ، فقال أبو بكر الأبهري: جملة ما فيه من الآثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً، المسند منها ستمائة حديث، والمرسل مائتان واثنتان وعشرون حديثاً، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر حديثاً، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون وذكر الكيالهراسي في تعليقه في الأصول أن موطأ مالك كان اشتمل على تسعة آلاف حديث، ثم لم يزل يتتقى حتى رجع إلى سبعمائة.

فائدة: ذكرها الحافظ ابن حجر عن أبي جعفر محمد بن الحسين البغدادي أنه قال في كتاب «التميز» له عن الثوري وشعبة ويحيى بن سعيد القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل: أن جملة الأحاديث المسندة عن النبي ﷺ - يعني الصحيحة بلا تكرير - أربعة

آلاف وأربعمائة حديث، وعن إسحاق بن راهويه أنه سبعة آلاف ونيف، وقال أحمد بن حنبل: وسمعت ابن مهدي يقول: الحلال والحرام من ذلك ثمانمائة، وكذا قال إسحاق ابن راهويه عن يحيى بن سعيد وذكر القاضي أبو بكر بن العربي أن الذي في الصحيحين من أحاديث الأحكام نحو ألفي حديث، وقال أبو بكر السخيتاني عن ابن المبارك تسعمائة، وقال الحافظ: ومرادهم بهذه العدة ما جاء عن النبي ﷺ من أقواله الصريحة في الحلال والحرام وقال كل منهم بحسب ما وصل إليه، ولهذا اختلفوا. اهـ. والله أعلم.

* * *



[في بيان الصحيح الزائد على ما في البخارى ومسلم]

(الصحيح الزائد على الصحيحين) أى هذا بحث الحديث الصحيح الذى لم يُروَ فى الصحيحين، وهو كالتسمة لكون الشيخين لم يستوعبا الصحيح، كأنه قيل: من أين يعرف الصحيح الزائد على ما فيهما.

(قال زين الدين ما معناه ما نص على صحته إمام معتمد كأبى داود والنسائى والدارقطنى والخطابى والبيهقى فى مصنفاتهم المعتمدة فهو صحيح، كذا قيده ابن الصلاح بمصنفاتهم^(١)) إلا أن ابن الصلاح لم يذكر البيهقى والخطابى، وذكر أبى بكر بن خزيمة^(٢)، ثم قال، وغيرهم» (ولم أقيده بها) يريد زين الدين إنه لم يقيد حيث قال «ما نص على صحته» ولم يقل فى كتابه (بل إذا صح الطريق إليهم أنهم صححوا ولو فى غير مصنفاتهم) لأن العلة الموجبة لاتصافه بالصحة إخبارهم بأنه صحيح، سواء ثبت فى تصنيف لهم أو غيره (أو صححه من لم يشتهر له تصنيف من الأئمة كيحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين ونحوهما فالحكم كذلك على الصواب) لأن التصحيح إخبار من العدل الثقة بأنه وجد فى الحديث شرائط الصحة، وإخباره بهذا مقبول لأنه من باب خبر الآحاد، وقد برهن فى الأصول على قبوله، فإذا ثبت له عنه فسواء كان له مؤلف أم لا، إذ ليس ذلك من شرائط أخبار الآحاد، قال زين الدين (وإنما قيده) أى ابن الصلاح (بالمصنفات لأنه ذهب إلى أنه ليس لأحد فى هذه الأعصار أن يصحح

(١) علوم الحديث ص (٢٧ - ٢٨).

(٢) أبو بكر بن خزيمة هو: إمام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمى النيسابورى. قال ابن حبان: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ ألفاظها كأن السنن نصب عينيه إلا ابن خزيمة فقط. مات سنة (٣١١). له ترجمة فى: البداية والنهاية (١٤٩/١١)، وشذرات الذهب (٢/٢٦٢)، والعبر (٢/١٤٩).

الأحاديث) هذا محل تأمل لأنه إذا قال ابن الصلاح لا يصح لأحد فى هذه الأعصار أن يصح^(١)، وإنما التصحيح مقصور على من تقدم عصره، فمن تقدم عصره إذا صحت الطريق إليه بأنه قال هذا الحديث صحيح^٢ مثلاً فقد حصل ما يريده ابن الصلاح من أنه صححه من تقدم، فاشتراط أن يذكر ذلك التصحيح فى تأليف له لا يلزم من القول بأنه لا يصح أهل عصره، وهو واضح، فما أظنه ذكر المصنفات قيدهم للاحتراز بل قيد واقعى مبنى على الأغلب بأن من صحح الأحاديث صححها فى مؤلفات له (فلهذا لم يعتمد) يعنى ابن الصلاح (على صحة السند إلى من صحح الحديث من غير تصنيف مشهور) هكذا نسخة المصنف «من غير» ونسخة الزين فى شرحه «فى غير» وهى أولى، لأن شرط ابن الصلاح أن يصح فى تصنيف، لا أنه يصححه ذو تصنيف ولو فى غير مصنفه، ثم وجدنا فى نسخة من «التنقيح» كعبارة ابن الصلاح (وسياتى كلامه فى ذلك) ويأتى الكلام عليه، إن شاء الله تعالى.

قلت: وسياتى أيضاً ذكر من خالفه أى ابن الصلاح فى زعمه أنه ليس للمتأخرين التصحيح (ورد عليه) دعواه.

(قال زين الدين: ويؤخذ الصحيح أيضاً) أى كما يؤخذ مما نص على صحته إمام معتمد يؤخذ (من المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط) أى من المصنفات التى لم يخلط فيها الصحيح بغيره، كسنة أبى داود مثلاً، ولذا قال ابن الصلاح: ولا يكفى فى ذلك - أى فى صحة الحديث - مجرد كونه موجوداً فى سنة أبى داود والترمذى وكتاب النسائى وسائر من جمع فى كتابه بين الصحيح وغيره، ويكفى كونه موجوداً فى كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه (كصحيح أبى بكر محمد بن خزيمة وصحيح أبى حاتم محمد بن حبان البستى المسمى بالتقاسيم والأنواع^(٢)) قال ابن النحوى فى «البدر المنير»: غالب صحيح ابن حبان متزعم من صحيح شيخه إمام الأئمة محمد بن خزيمة، إلا أنه قال ابن الصلاح: صحيح ابن حبان يقارب مستدرك الحاكم فى حكمه، ونقل ابن حجر الهيئى فى فهرسته أنه قال الحاكم: إن ابن حبان ربما يخرج عن مجهولين، لاسيما ومذهبه إدراج الحسن فى الصحيح، إلى آخر كلامه، ونقل العماد ابن كثير^(٣)

(١) علوم الحديث ص (٢٩).

(٢) فتح المغيث (١/١٩).

(٣) العماد ابن كثير هو: الإمام المحدث الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير =

أيضاً أن ابن حبان وابن خزيمة التزما الصحة، وهما خير من «المستدرک» بكثير، وأنظف إسناداً ومتوناً^(١). وعلى كل حال، فلا بد للمتأهل من الاجتهاد والنظر، ولا يقلد هؤلاء ومن نحا نحوهم فكم حكم ابن خزيمة بالصحة لما لا يرتقى عن رتبة الحسن، بل فيما صححه الترمذى من ذلك جملة مع أنه يفرق بين الحسن والصحيح. انتهى.

قلت: فلا تأخذ ما قاله المصنف والزین وغيرهما بما ذكروه حكماً كلياً (وكتاب المستدرک^(٢) على الصحيحين لأبى عبد الله الحاكم على تساهل فيه) أى فى التصحيح (قال ابن الصلاح: ما انفرد الحاكم بتصحيحه لا بتخريجه فقط إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه) لفظ ابن الصلاح: اعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة فى عدد الحديث الصحيح على ما فى الصحيحين، وجمع ذلك فى كتاب سماه «المستدرک» أودعه ما ليس فى واحد من الصحيحين مما رواه على شرط قد أخرجاً على رواته فى كتابيهما، أو على شرط البخارى وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وهو واسع الخطو فى شرط الصحيح متساهل فى القضاء به، فالأولى أن يتوسط فى أمره فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن^(٣). انتهى.

وقد عرفت أن حكم صحيح ابن حبان حكم المستدرک كما قاله ابن الصلاح إلا أنه قال الزين إنه قال الحازمى^(٤): إن ابن حبان أمكن فى الحديث من الحاكم.

- ابن ضوء القيسى البُصْروى. قال الذهبى: الإمام المفتى المحدث، ثقة متفنن، محدث متقن. مات سنة (٧٧٤). له ترجمة فى: شذرات الذهب (٢٣١/٦)، والنجوم الزاهرة (١٢٣/١١)، وإنباء الغمر (٣٩/١).

(١) اختصار علوم الحديث ص (٢١ - ٢٢).

(٢) المستدرک: معنى «الاستدرک» هو أن يتبع إمام من الأئمة إماماً آخر فى أحاديث فاته ولم يذكرها فى كتابه، وهى على شرطه أخرج عن رواها فى كتابه أو عن مثلهم فيحصى المستدرک - بكسر الراء - هذه الأحاديث المتروكة، ويذكرها فى كتاب يسمى «المستدرک» - بفتح الراء - غالباً أو ما فى هذا المعنى. «الوسيط» ص (٢٣٩).

(٣) علوم الحديث ص (٢٩).

(٤) الحازمى هو: الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني. قال ابن النجار: كان من الأئمة الحفاظ. العالمين بفقہ الحديث ومعانيه، ثقة نبيلاً حجة زاهداً. له ترجمة فى: البداية والنهاية (٣٣٢/١٢)، وشذرات الذهب (٢٨٢/٤)، ووفيات الأعيان (٤٨٨/١).

(قال) زين الدين (ابن العراقى: الحكم عليه بالحسن تحكم) أى قولٌ بأحد المحتملات بلا دليل (والحق أن ما انفرد بتصحيحه تتبع بالكشف عنه) بالنظر فى رجال إسناده (ويحكم عليه بما يليق بحاله) المأخوذ من صفات رواته (من الصحة أو الحسن أو الضعف، ولكن ابن الصلاح رأيه أنه ليس لأحد أن يصحح فى هذه الأعصار، فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه) ويأتى الكلام فى ذلك.

(قلت: قد كشف عنه) الحافظ أبو عبد الله (الذهبي، وبينه فى كتاب تلخيص المستدرك، وذكر أن فيه قدر النصف صحيحا على شرط الشيخين كما ادعاه الحاكم، وقدر الربع صحيح لا على شرطهما) وهو الذى اجتهد فى تصحيحه برأيه (وقدر الربع مما يعترض عليه فى تصحيحه).

قلت: وفى «النبلاء» للذهبي ما لفظه: فى المستدرك شئ كثير على شرطيهما، وشئ كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب، بل أقل، فإن فى ذلك أحاديث فى الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفى الباطن لها علل كثيرة مؤثرة، وقطعة من الكتاب أسانيدھا صالح وحسنٌ وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفى غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها. اهـ.

وفيه مخالفة لكلام المصنف، وفيه إنصاف يخالف ما حكاه الذهبي عن أبى سعيد الماليني أنه قال: طالعت المستدرك الذى صنفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثاً على شرطهما، قال الذهبي^(١): هذا غلو وإسراف منه، وإلا ففى المستدرك جملة وافرة على شرطهما وجملة كثيرة على شرط أحدهما، وهو قدر النصف، وفيه الربع مما صح سنده أو حسنٌ وفيه بعض العلل، وباقيه مناكير وإهيات، وفى بعضها موضوعات قد أفردتها فى جزء^(٢). اهـ.

وللحافظ ابن حجر تفصيلٌ وتقسيم لأحاديث المستدرك يطول ذكره من أحب راجعه فى نكته على ابن الصلاح.

(قلت: ولعل عذره) أى الحاكم (فى تصحيحه) لما ليس بصحيح عند أئمة الحديث

(١) الذهبي هو: الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان التركمانى ثم الدمشقى. له مصنفات كثيرة منها «تاريخ الإسلام» و«سير أعلام النبلاء». مات سنة (٧٤٨). له ترجمة فى: طبقات الشافعية الكبرى (١٠٩/٩ - ١١١).

(٢) تدريب الراوى (١٠٦/١).

(أنه لم يلتزم قواعد أهل الحديث، وصحح على قواعد كثير من الفقهاء وأهل الأصول، فاتسع في ذلك ونسب لأجله إلى التساهل) هذا عذر حسن إلا أنه لا يطابق قول الحاكم «على شرطهما» فيما يخرج فيه فإنه ظاهر أنه إنما يصحح ما يوجد فيه شرائط الصحة عند الشيخين على اصطلاح الأئمة من أهل الحديث، بل على اصطلاح الشيخين.

ولفظ الحاكم في خطبة المستدرك^(١): وأنا أستعين بالله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة. انتهى. فإنه علل بأن الزيادة مقبولة: أي زيادة رواية الصحيحين على ما فيهما، وهو ظاهر في أنه روى عن رجالهما، وقوله: «قد احتج بمثلها» أي بمثل أحاديث رواتها ثقات وهم رؤاة الصحيحين أو أحدهما، كما دل له قوله في أول حديث أخرجه في المستدرك فإنه أخرج حديث أبي هريرة مرفوعاً «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً»^(٢) وقال: إنه على شرط مسلم، وقد استشهد بأحاديث القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة ومحمد بن عثمان، وقد احتج لمحمد بن عجلان، فدل على أنه لا يخرج إلا لرجالهما، سواء ذكروهما في الاستشهاد أو في الاحتجاج كما دل له قوله في القعقاع وفي محمد بن عجلان، ولكنه قدم قبل هذا في الخطبة ما لفظه: أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها^(٣). انتهى. فإنه قال: يحتج ولم يزد أو يستشهد فلا بد من حمل الاحتجاج على ما يشمل الاستشهاد مجازاً.

ثم رأيت الحافظ ابن حجر نقل عن الحافظ العلاءي أنه قال: مراد الحاكم بقوله «على شرط فلان» أن رجال ذلك السند أي من نسب إليه الشرط أخرج لكل منهم احتجاجاً، هذا هو الأصل.

وقد يتسامح الحاكم فيغضى عما يتفق أنه وقع في السند ممن هو في مرتبة من أخرج له وإن لم يكن عينه، وذلك قليل بالنسبة إلى المثل، وتراه ينوع العبارة: فتارة يقول: «على شرطهما» وذلك حيث يخرجان له، وتارة: «على شرط البخارى، أو مسلم» وذلك حيث يكون في السند من انفرد به أحدهما، ومتى كان أكثر السند ممن لم يخرج

(١) (٤٢/١).

(٢) الحاكم (٣/١)، وأبو داود (٤٦٨٢)، وأحمد (٢/٢٥٠).

(٣) المستدرك (٤٢/١).

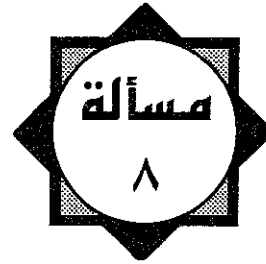
له قال: «صحيح الإسناد» ولا ينسبه إلى شرط واحد منهما، وربما أورد الخبر ولا يتكلم عليه كأنه أراد تحصيله وآخر التنقيب عليه فعُوجِل بالموت من قبل أن يتقن ذلك. انتهى. واستحسنه الحافظ ابن حجر وقال: إنه لا مزيد عليه في الحسن.

وإذا عرفت هذا عرفت عدم تمام كلام المصنف في قوله: «إنه لم يلتزم قواعد أهل الحديث... إلخ» وإن أراد المصنف أن هذا العذر فيما صححه باجتهاده وليس على شرطهما فالظاهر أن كل ما في كتابه قد زعم أنه على شرطهما. وإنما عرف أن فيه ما ليس كذلك بالكشف عنه، وحيثُذ فتصحيحه مبني على اصطلاح أئمة الحديث، لكنهم حين كشفوا عنه وجدوه ليس كما ادعاه، وهذا الإشكال يرد على قوله: (وقد ذكر ابن الصلاح ما يؤيد هذا فإنه قد ذكر أن الظاهر من تصرفات الحاكم أنه يجعل الحديث الحسن صحيحاً ولا يفرده) أي الحسن (باسم كما سيأتي) فإنه لم يؤلف كتابه إلا لما هو شرط الشيخين على زعمه، وليس عندهما حديث حسن، بل كل ما هو على شرطهما صحيح ومن هنا تعرف صحة ما ذكرناه في رسم الصحيح من اختلاف اصطلاح الفقهاء واصطلاح أئمة الحديث في حقيقته، وأنه لا يمكن جمعه في رسم واحد.

(قال زين الدين: إن الأولين قسموا الحديث إلى صحيح وضعيف ولم يذكروا الحسن) يريد فهو يؤيد ما قيل من أن الحاكم جعل الحسن صحيحاً، وقد تقدم تقسيم الخطابي للحديث إلى صحيح وحسن وسقيم (قال زين الدين: وكذلك يؤخذ الصحيح) هو عطف على قوله سابقاً «قال زين الدين: ويؤخذ الصحيح أيضاً» (كما يوجد في المستخرجات على الصحيحين) قال ابن الصلاح: ككتاب أبي عوانة الإسفراييني وكتاب أبي بكر الإسماعيلي وكتاب أبي بكر البرقاني وغيرهم (من زيادة) على حديث (أو تمة لمحذوف) منه، زاد ابن الصلاح: أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين، وكثير من هذا موجود في الجمع بين الصحيحين لأبي عبد الله الحميدي (فإنه يحكم بصحته) لما يأتي في بحث المستخرج وأن حكمه حكم ما استخرج عليه.

(قلت: وهذا كله) من قوله «ما نص إمام على صحته» إلى هنا (إنما اشترط في حق أهل القصور عن بحث الأسانيد ومعرفة الرجال والعلل عند من يشترط معرفتها) أي العلل، وقد عرفت أنه يشترطها أئمة الحديث، لا الفقهاء فإنهم إنما يشترطون القادة (وأما من كان أهلاً للبحث) عن الأسانيد والعلل مطلقاً إن كان محدثاً أو العلل القادة إن كان فقيهاً (فله أن يصحح الحديث) ظاهر ما يأتي قريباً أن يقول فعلية (متى وجد فيه

شرائط الصحة المذكورة في كتب الأصول وعلوم الحديث، ولا يجب الاختصار) أى على تصحيح الأولين (إلا على رأى ابن الصلاح) من أنه ليس لأحد من المتأخرين أن يصحح الحديث (وهو) أى رأيه (مردود كما سيأتى، بل لا يكون) من يتبع الأولين على تصحيحهم (مجتهداً متى قلد على الصحيح كما يأتى الكلام على المرسل) فلذا قلنا إن الأولى أن يقال عليه، وسيأتى تحقيق الكلام إن شاء الله تعالى أن من قبل قول الأئمة فى تصحيح الأحاديث فليس بمقلد لهم ، بل عامل برواية العدل، وليس العمل بها من التقليد كما سيأتى للمصنف نفسه.



[في المستخرجات]

(قال زين الدين: موضوع المستخرج) أى الكتاب الذى يستخرجه المحدثون والمراد به حقيقة، لا الموضوع المصطلح عليه، بل موضوعه اصطلاحاً الكتاب الذى يستخرج عليه، فموضوع مستخرج أبى نعيم على البخارى كتاب البخارى أسانيده ومتونه لأنه يبحث فى المستخرج عن كل منهما (أن يأتى المصنف) أى من يريد تصنيف المستخرج (إلى كتاب البخارى أو مسلم) لأنه لم يخرج أحد إلا عليهما كما هو المشهور، ولذا اقتصر المصنف وزين الدين عليهما.

والإفانه قد ذكر السيوطى^(١) فى «شرح تقريب النووى»^(٢): «فائدة إنه لا يختص المستخرج بالصحيحين وقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبى داود وأبو على الطوسى على الترمذى، وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة، وأملى الحافظ العراقى على المستدرك مستخرجاً لم يكمل».

ثم رأيت البقاعى ذكر هنا ما لفظه بعد قوله المستخرج موضوعه «ظاهره أنه لا يسمى مُسْتَخْرَجاً إلا إذا كان على الصحيح، وليس كذلك، ثم ذكر من استخرج على غيرهما كما ذكرنا آنفاً عن السيوطى، ثم قال: «وعذر المصنف أن كلامه سابقاً ولا حقاً فى الصحيح، وحق العبارة أن يقال موضعه أن يأتى المصنف إلى كتاب من كتب الحديث... إلخ. انتهى. قال: واعلم أنه ليس المراد الموضوع المصطلح عليه، إنما المراد حقيقة المستخرج ومعناه».

(١) السيوطى هو: عبد الرحمن بن الكمال أبى بكر بن محمد بن سابق الخضيرى الأسوطى. أخذ العلم عن عدد كبير من المشايخ، وله مؤلفات كثيرة. مات سنة (٩١١). له ترجمة فى: حسن المحاضرة (١/ ٣٣٥)، والتحدث بنعمة الله ص (١٢).

(٢) (١/ ١١٦ - ١١٧).

وأما موضوعه بحسب الاصطلاح فأحاديث الكتاب الذي يستخرج عليه، فموضوع مستخرج أبي نعيم على البخارى كتاب البخارى أسانيده ومتونه، لأنه يبحث فى المستخرج عن كل منهما (فيخرج أحاديثه) أى البخارى أو مسلم (بأسانيد لنفسه من غير طريق البخارى أو مسلم) فيجتمع إسناده المصنف للمستخرج (مع إسناده البخارى أو مسلم فى شيخه) أى شيخ البخارى أو مسلم (ويسمونه) أى هذا النوع (موافقة) لأنه وافق المستخرج اسم فاعل البخارى أو مسلماً فى شيخه (أو) يجمع المستخرج مع البخارى أو مسلم فى (من فوقه) فوق شيخ أحد الشيخين الأدنى وإلا فمن فوقه شيخ لهما أيضاً، إلا أن الشيخ فى العرف لا يطلق إلا على من أخذ عنه البخارى مثلاً (ويسمونه) أى هذا النوع من الموافقة (عالياً) لأنها موافقة فيمن فوق شيخ أى الشيخين (بدرجة) إن كان شيخ شيخ البخارى مثلاً (أو أكثر على حسب العلو) ومثله بقوله (فإذا اجتمع المستخرج مع صاحب الصحيح فى شيخ شيخه كان عالياً بدرجة، وفى الثانى بدرجتين، ونحو ذلك، وذلك كالمستخرج على البخارى لأبى بكر الإسماعيلى^(١) ولأبى بكر البرقانى^(٢)) بالموحدة مكسورة وسكون الراء وقاف مفتوحة، فى القاموس: برقان بالكسر بلدة بـ «خوارزم» وبلدة بـ «جرجان» (ولأبى نعيم الأصفهاني) هذه كلها استخرجت على البخارى (والمستخرج على مسلم لأبى عوانة وأبى نعيم أيضاً، والمستخرجون لم يلتزموا) فى متن الحديث (لفظاً واحد من الصحيحين، بل رَوَاهُ بِالْأَلْفَاظِ الَّتِي وَقَعَتْ لَهُمْ مِنْ شَيْوَحِهِمْ مَعَ الْمَخَالِفَةِ لِلْأَلْفَاظِ الصَّحِيحِينَ) أى والاتفاق فى المعنى، فقوله فى بيان موضوع المستخرج فيخرج أحاديثه أى أحاديث ما يخرج عليه أى يقصد ذلك وإن اختلف لفظ ما استخرجه وما استخرج عليه، وإنما سماها أحاديثه مسامحة أو باعتبار مَنْ ينتهى إليه الإسناد من شيوخه إلى الصحابى الذى ذكر حديثه فى الصحيحين.

(١) أبو بكر الإسماعيلى هو: الإمام الحافظ شيخ الإسلام أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني. قال الحاكم: كان واحداً عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وعلا إسناده وتفرّد ببلاد العجم. مات سنة (٣٧١). له ترجمة فى: شذرات الذهب (٣/٧٥)، والعبر (٢/٣٥٨)، والنجوم الزاهرة (٤/١٤٠).

(٢) أبو بكر البرقانى هو: الإمام الحافظ شيخ الفقهاء والمحدثين أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمى الشافعى. قال الخطيب: كان ثقة ورعاً ثباتاً. مات سنة (٣٣٦). له ترجمة فى: البداية والنهاية (١٢/٣٦)، والعبر (٣/١٥٦).

(وربما وقعت المخالفة أيضاً فى المعنى) بخلاف الأول، فإنها تكون فى اللفظ فقط والمعنى متحد، وإذا تخالفا لفظاً أو لفظاً ومعنى (فلا يجوز أن تُعزى) أى تنسب (متون ألفاظ أحاديث المستخرجات إليهما) أى إلى الشيخين إن خرج لهما معاً (ولا إلى أحدهما) لأنه يكون كذباً (إلا أن يعرف اتفاقهما) أى اتفاق المستخرج والمستخرج عليه إن تفرد بالتخريج له (فى اللفظ) جاز أن ينسب متن الحديث المستخرج إلى المستخرج عليه وأن يقال فيه «أخرجه البخارى مثلاً» لأنه يصدق عليه أنه قد أخرجه البخارى وإن كان رجاله غير رجال من ذكرهم فى سنده، وإنما وافقهم فى شيخه أو شيخ شيخه، إلى هنا كلام زين الدين.

فتحصل من هذا أن مخرج الحديث إذا نسب إلى تخريج بعض المصنفين فلا يخلو: إما أن يصرح بالمرادفة أو بالمساواة، أو لا يصرح: إن صرح فذاك، وإن لم يصرح كان على الاحتمال، فإذا كان على الاحتمال فليس لأحد أن ينقل الحديث منها أى من المستخرجات ويقول هو على هذا الوجه فيهما، ولكن هل له أن ينقل منه ويطلق كما أطلق، هذا محل بحث وتأمل.

قلت: ومحل الاحتياط والتورع يقضى بالألّا يجزم بالنسبة إليهما، وكونه يريد أن أصله فيهما لا دليل عليه إذ هو تعيين لأحد المحتملات بلا دليل، ولذا ترى الحافظ ابن حجر فى «بلوغ المرام» وغيره من المصنفين يقولون بعد عزو الحديث إلى من أخرجه، وأصله فى الصحيحين» لأنهم قد عرفوا أن أصله فيهما، وبه تعرف ضعف الجواب الآتى للمصنف رحمه الله تعالى.

(قلت: شرط المستخرج ألا يروى حديث البخارى ومسلم عنهما، بل يروى حديثهما عن غيرهما، وقد يرويه عن شيوخهما أو شيوخهم أو أرفع من ذلك) أى من شيوخهما أو شيوخهم، كما عرفته، ولكنه لا بد أن يكون (بسند صحيح) وقياس ما سلف أنه لا بد أن يكون على شرط من خرج عليه (وفى المستخرجات فوائد) ثلاث:

(أحدها: أن ما كان فيها من زيادة لفظ أو تمة لمحدوف أو زيادة شرح فى حديث) قد قدّمنا لك أن هذه الزيادة لم يذكرها زين الدين فيما مضى وذكرها هنا (أو نحو ذلك) هذه اللفظة ليست من كلام ابن الصلاح ولا الزين (حكم بصحته لأنها خارجة من مخرج الصحيح) فلذا قلنا لا بد أن يكون رجال السند فيها على شرط من خرج عليه.

(وثانيهما: أنها قد تكون) الرواية المستخرجة (أعلى إسنادًا، ذكرهما) أى هاتين الفائدتين (ابن الصلاح فقط) لم يزد عليهما ما زاده من قول.
 (وثالثها ذكره) الأحسن ذكرها (زين الدين، وهى قوة الحديث) المستخرج والمستخرج عليه (بكثرة طرقه) عند المستخرج والمستخرج عليه (للترجيح عند التعارض) فإذا تعارضت الأحاديث رجح أكثرها طرقًا.

واعلم أن هذه الفائدة التى ذكرها زين الدين قد ذكرها ابن الصلاح فى مقدمة شرح مسلم، ونقلها عنه الشيخ محبى الدين النووى، فاستدركها عليه فى مختصره فى علوم الحديث، قاله الحافظ ابن حجر.

ثم قال: وللمستخرجات فوائد أخرى لم يتعرض أحد منهم لذكرها:
 إحداها: عدالة مَنْ أخرج له فيه، لأن المخرج على شرط الصحيح يلزمه ألا يخرج إلا عن ثقة عنده، فالرجال الذين فى المستخرج ينقسمون أقسامًا:
 منهم: من ثبتت عدالته قبل هذا المخرج فلا كلام فيهم.
 ومنهم: من طعن فيه غير هذا المخرج فينظر فى ذلك الطعن: إن كان مقبولاً قاذحاً فيقدم، وإلا فلا.

ومنهم: من لا يعرف لأحد قبل هذا المخرج فيه توثيق ولا تجريح، فتخريج من يشترط الصحة لهم ينقلهم عن درجة من هو مستور إلى درجة من هو موثق، فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التى يروونها بهذا الإسناد، ولو لم تكن فى ذلك المستخرج.
 الثانية: ما يقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع، وهو فى الصحيح بالعنعنة، فقد قدمنا أنا نعلم فى الجملة أن الشيخين اطلعا على أنه مما سمعه المدلس عن شيخه، لكن ليس اليقين كالاhtمال، فوجود ذلك فى المستخرج بالتصريح ينفى أحد الاحتمالين.

الثالثة: ما يقع فيها من حديث المختلطين عمن سمع منهم قبل الاختلاط، وهو فى الصحيح من حديث من اختلط ولم يبين هل سماع ذلك الحديث منه فى هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده.

الرابعة: ما يقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة فى الصحيح فى الإسناد أو فى المتن.

الخامسة: ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه، وذلك فى

كتاب مسلم كثير جدا، فإنه يخرج الحديث على لفظ بعض الرواة ويحيل باقى ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذى يورده، فتارة يقول: «مثله» فيحمل على أنه نظيره، وتارة يقول «نحوه» أو «معناه» فيحمل على أن فيهما مخالفة بالزيادة والنقص، وفى ذلك من الفوائد ما لا يخفى.

السادسة: ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج فى الحديث مما ليس من الحديث، ويكون فى الصحيح غير مفصل.

السابعة: ما يقع فيها من الأحاديث المصرح برفعها، وتكون فى أصل الصحيح موقوفة أو كصورة الموقوفة.

إلى أن قال: فكملت فوائد المستخرجات بهذه الفوائد التى ذكرناها عشرا. انتهى.

وإذا عرفت أنه لا يجوز أن تُعزَى ألفاظ متون أحاديث المستخرجات إليهما ولا إلى أحدهما إلا أن يعرف اتفاقهما فى اللفظ فقد وقع لجماعة خلاف هذا، فلهذا قال المصنف (واعلم أنه قد يتساهل بعض المستخرجين فينسبون الحديث إلى البخارى أو مسلم وليس هو بلفظه فيهما) ولا يعزب عنك أنه قد سبق أن المستخرجين قد يأتون بألفاظ ليست من الكتاب الذى استخرجوا عليه بألفاظها بل قد لا تكون بمعانيها، وأنه لا يجوز لمن ينقل من المستخرجات أن يعزو ألفاظها إلى الصحيحين، وهنا قال: إنه قد يتساهل المستخرج نفسه وينسب الحديث إلى البخارى أو مسلم، وليس الكلام فى المستخرج، فإنه لا يتعارض لنسبة حديثه إليهم أو إلى أحدهما، وإنما يسوق إسناداً لنفسه يجتمع فيه مع إسناد البخارى أو مسلم، ولفظ ابن الصلاح: الكتب المخرجة على كتاب البخارى أو كتاب مسلم لم يلتزم مصنفوها موافقتها فى ألفاظ الأحاديث بعينها، من غير زيادة ولا نقصان، إلى قوله: وهكذا ما أخرجه المؤلفون فى تصانيفهم المستقلة ك«السنن الكبرى» و«شرح السنة» لأبى محمد البغوى وغيرهما مما قالوا فيه «أخرجه البخارى ومسلم». انتهى.

وبه تعرف أن التساهل ليس للمستخرجين، بل للمؤلفين فى تصانيفهم المستقلة، أى التى ليس المراد بها الاستخراج على أحد الكتائب، وبه تعرف أن قوله: (وكذلك فعل البيهقى فى السنن الكبرى والمعرفة وغيرهما) من كتبه (والبغوى فى شرح السنة، وغير واحد، فإنهم يروون الحديث بأسانيدهم ثم يعزونه إلى البخارى أو مسلم مع اختلاف الألفاظ والمعانى) - صحيح فى هؤلاء، فإنه لم يقع العزو مع الاختلاف إلا لهؤلاء

فقط، لا لمن ذكره وأمثالهم ممن لم يرد تأليف مستخرج، فلو اقتصر على هؤلاء كما فعله ابن الصلاح لكان صواباً، وعبارة الزين كعبارة ابن الصلاح ببعض تغيير ألجأه إليه النظم، فإنه قال الزين في ألفيته:

والأصل أعنى البيهقي ومن عزا

ثم قال في شرحها: «وقولي:

والأصل أعنى البيهقي ومن عزا

كأنه قيل: فهذا البيهقي في السنن الكبرى والمعرفة وغيرهما والبغوى في شرح السنة وغير واحد يروون الحديث بأسانيدهم ثم يعزونه إلى البخارى أو مسلم مع اختلاف الألفاظ والمعانى. انتهى» فعرفت أن المستخرجين لا يقع لهم الصنع الذى ذكره المصنف، إنما وقع لغيرهم من أهل التأليف التى لم يقصد بها المصنفون ما قصده المستخرجون (والجواب عنهم) عن البيهقي ونحوه (أنهم إنما يريدون) إذا عزوه إلى واحد من الشيخين (أن أصل الحديث فيهما أو أحدهما، لا أن ألفاظه و) كل (معانيه كذلك) هذا الجواب تقدم فى شرح قوله «إلا أن يعرف اتفاقهما فى اللفظ» فتذكر ما فيه، وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح، فإنه قال - بعد ذكره لصنع البيهقي ومن معه -: فلا يستفيد بذلك أى بعزوه البيهقي الحديث إلى الشيخين أو أحدهما أكثر من أن البخارى أو مسلماً أخرج أصل ذلك الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت فى اللفظ، وربما كان تفاوتاً فى بعض المعنى.

قلت: يريد أى لا فى كله، إذ لو كان التفاوت فى كل الألفاظ وكل المعانى لما كان بينهما اتصال فى شيء، ولا يصح أن يقال «أصله فيهما»، ولذا قيدنا قول المصنف ومعانيه بقولنا: «كل» فتدبر، ثم قال: وإذا كان الأمر فى ذلك على هذا القياس فليس لك أن تنقل حديثاً فيها وتقول «هو على هذا الوجه فى كتاب البخارى أو كتاب مسلم» إلا أن يقابل لفظه أو يكون الذى أخرجه قد قال «أخرجه البخارى بهذا اللفظ». انتهى كلامه.

وهو كلام واضح فى المؤلفات المستقلة، لا المستخرجة، فإن الكتب المستخرجة لا يذكر فيها مؤلفوها أخرجه البخارى أو مسلم كما عرفته من ذكر المصنف لموضوعها، اللهم إلا أن يثبت أن أهل المستخرجات ينسبون ما أخرجوه إلى أحد الشيخين. فلما لم نر شيئاً من الكتب المستخرجة، فإن كان كذلك لم يتم له ما سلف فى بيان شروط

المستخرجات. نعم اتفقت المستخرجات والمؤلفات المسندات بأسانيد مؤلفيها في أنه لا يجوز عَزَوْهُ ما فيها إلى لفظ البخارى أو مسلم اغتراراً بكون المستخرج استخرج على الكتابين، ويكون مؤلف الكتب المسندة بأسانيداً نسب ما ذكره إلى أحد الشيخين، لأن الأول لم يقصد إخراج ألفاظ ما أخرج عليه إلا أن يعرف اتفاقهما في اللفظ كما قرره المصنف فيما سلف بالنسبة إلى المستخرجات، والثاني لم يقصد بعزوه إلى أحدهما إلا أن أصل الحديث فيهما.

ولذا قال المصنف (وقد انتقد على الحميدى) هو: الحافظ أبو عبد الله محمد بن نصر أبى فتوح حميد الأزدى الأندلسى الظاهرى المذهب من أكابر تلامذة ابن حزم (أنه أورد في الجمع بين الصحيحين ألفاظاً وتسمات ليست في واحد منهما أخذها من المستخرجات أو استخرجها هو ولم يميزها) ولذا قال الزين فى ألفيته^(١):

وليتَ إذْ زادَ الحميدى مِرّاً

قال فى شرحها: يعنى أن أبا عبد الله الحميدى زاد فى كتاب «الجمع بين الصحيحين» ألفاظاً ليست فى واحد منهما من غير تمييز.

(قال ابن الصلاح^(٢): وذلك موجود فيه كثيراً، فربما نقل بعض من لا يميز ما يجده فيه عن الصحيح وهو مخطئ. انتهى) تمام كلامه «لكونه من تلك الزيادات التى لا وجود لها فى واحد من الصحيحين».

(وأما الجمع بين الصحيحين لعبد الحق) ابن عبد الرحمن الحافظ الحجة أبو محمد الأزدى الأشبيلي، أثنى عليه الذهبى فى التذكرة وذكر له عدة مصنفات منها «الجمع بين الصحيحين» وغيره، وهذا عطف على مجموع ما سلف كأنه قال: أما الجمع بين الصحيحين للحميدى فلا ينقل منه، وأما الجمع لعبد الحق (وكذلك مختصرات البخارى ومسلم) كمختصر الحافظ المنذرى له (فلك أن تنقل منها، وتعزو ذلك) المنقول (إلى الصحيح) لأنها ألفاظه، ولذا قال: (ولو باللفظ) بأن تقول: «أخرجه البخارى بلفظه» (لأنهم أتوا بألفاظ الصحيح، قال زين الدين: واعلم أن الزيادات التى تقع فى كتاب الحميدى ليس لها حكم الصحيح، خلاف ما اقتضاه كلام ابن الصلاح) وإنما قال زين الدين «ليس لها حكم الصحيح» لقوله: (لأنه) أى الحميدى (ما رواها بسنده

(١) (٢٢/١) رقم (٣٦).

(٢) علوم الحديث ص (٣١).

كالمستخرج) لأن المستخرج أسند ما أخرجه، بخلاف مَنْ يجمع بين الصحيحين فإنه ليس له سند إلا سند الصحيحين، والحال أنهما لم يوجد فيهما (ولا ذكر) أى الحميدى (أنه يزيد ألفاظاً واشترط فيها الصحة حتى يقلد فى ذلك، وهذا هو الصواب) أى: القول بأنه ليس لها حكم الصحيح، ولا يخفى، فى قوله «حتى يقلد» وقد نهينا عليه، وسيأتى تحقيق ذلك.

(قلت: بل الصواب ما ذكره ابن الصلاح، فإن الحميدى من أهل الديانة والأمانة والمعرفة التامة، وهو من أئمة هذا الشأن بغير منازعة وهو أعقل من أن يجمع بين أحاديث الصحيحين ثم يشوبها بزيادات واهية، ولو فعل ذلك كان خيانة فى الحديث وجناية على الصحيح) لا يخفى أن هذا هو الذى يقضى به حسن الظن إلا أن يعارضه أن هذه زيادات زادها لم يجدها الأئمة الباحثون فى الصحيحين، قالوا: ولا ذكر أنه يزيدها من كتاب آخر، ولا قال: إنه ملتزم صحتها، بل ظاهر تسمية كتابه «جمع الصحيحين» أن كل ما وجد فيه فهو منهم، ولم توجد تلك الزيادة، فانتفى حسن الظن به، وأما ابن الصلاح فليس فى كلامه ما يفهم صحة كلام الحميدى، وإنما تكلم على زيادات المخرجين، قال: إنها ثبتت صحتها بهذه التخارج، لأنها واردة بالأسانيد الثابتة فى الصحيحين أو واحد منهم، ولم يتكلم فى زيادات الجمع للحميدى، فقول المصنف «قلت: بل الصواب. ذكره ابن الصلاح» ليس فى محله.

ثم ذكر المصنف مختار المحققين بقوله: (وقد اختار المحققون إلحاق ما جزم به البخارى من التعاليق والتراجم) أى إلحاقه بالصحيح (دون ما مرّضه، فكذلك ما جزم به الحميدى وألحقه بالصحيح ولم يميزه منه) لعله يقال: الفرق بين الأمرين واضح، فإن الحميدى يقول: هذه أحاديث الصحيحين، ووجدنا فى كتابه ما ليس فيهما. فكيف نقول هو كتعليق البخارى المجزومة، فإن تلك تتبعت ووصلت مقطوعاتها كما عرفت مما نقلناه عن الحافظ ابن حجر، بخلاف ما زاده الحميدى فتتبع فلم يوجد فيما قال إنه منه (وهو وإن لم ينص على ذلك) أى على صحة ما ألحقه وزاده (فهو ظاهر من وضع كتابه) يقال: وضع كتابه لجمع الصحيحين لا غير، فهذه الزيادات ليست فيهما (وقرائن أحواله).

استدل المصنف لظاهر وضع كتابه وقرائن أحواله بقوله: (ألا تراه حذف من الجمع بين الصحيح ما علقه البخارى عمن لا يحتج به عنده، مثل حديث بهز بن حكيم عن

أبيه عن جده مرفوعاً «الله أحق أن يُستَحْيَ منه»^(١) قال ابن الصلاح: إن هذا الحديث ليس من شرط البخارى، قال: ولهذا لم يورده الحميدى فى جمعه بين الصحيحين (وحدّث «الفخذ عورة»^(٢)) فإنه قال ابن الصلاح: إن قول البخارى باب ما يذكر فى الفخذ ويروى عن ابن عباس وجَرَهَدَ ومحمد بن جحش عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم «الفخذ عورة»، ثم ذكر أنه ليس من شرط البخارى (ونحوهما، فلو كان الحميدى متسامحاً لذكر ذلك مع الصحيح، فكيف يحذف من كتاب البخارى ما هو منه لضعفه ثم يحشو فيه من الواهيات ما ليس فيه، هذا ضعيف جداً) يقال: نعم، هذه قرائن تُفيد حسن الظن به، لكن عدم وجود ما زاده يَقْلَعُ هذه القرائن، وإن أراد المصنف أن هذه الزيادات لها طرق عند الحميدى صحيحة، فقد زعم الزين أنه لم يذكر شرطاً ولا قال إنه رواها حتى يعتمد عليه فى ذلك (وقوله أيضاً إنه لم يزد ألفاظاً ويشترط فيها الصحة فيقلد فى ذلك غير جيد) يعنى قوله فيقلد (فإن قبول الثقة ليس بتقليد، بل واجب معلوم الوجوب بالأدلة الدالة على وجوب قبول الثقات فى الأخبار والله أعلم) لا شك أن القائل من الأئمة «هذا حديث صحيح» مخبر بأنها كملت عدالة رواته وضبطهم وسائر صفات الصحة، وخبر العدل يجب قبوله، وليس من باب التقليد للمخبر، بل من باب قبول خبر الآحاد كما عرف فى الأصول، لكنه تقدم للمصنف قبل مسألة المستخرجات أن من قلّد فى التصحيح لا يكون مجتهداً، وهذا ينافيه، والصواب هو هذا، ويأتى تحقيقه إن شاء الله تعالى.

وإذا عرفت هذا الكلام فى جمع الحميدى فاعلم أن هذا مبنى من ابن الصلاح والزين والمصنف على تقليد الآخر للأول، وإلا فإنه قد حقق الحافظ ابن حجر ما قاله الحميدى فى الزيادات وما شرطه فى كتابه فيما كتبه على كلام شيخه، فقال بعد سياقه للكلام ما لفظه: وكأن شيخنا رضى الله عنه قلّد فى هذا غيره، وإلا فلو رأى كتاب الجمع بين الصحيحين لرأى فى خطبته ما دل على ذكره لاصطلاحه فى هذه الزيادات وغيرها، ولو تأمل المواضع الزائدة لرأى معزوة إلى من زادها من أصحاب المستخرجات، وتبعه فى ذلك الشيخ سراج الدين النحوى فألحق فى كتابه ما صورته: هذه الزيادات ليس لها حكم الصحيح، لأنه ما رواها بسنده كالمستخرج، ولا ذكر أنه يزيد ألفاظاً

(١) البخارى (١/٧٨)، والترمذى (٢٧٦٦ و ٢٧٩٤)، وابن ماجه (١٩٢٠)، وأحمد (٤/٥).

(٢) البخارى (١/١٠٣)، والترمذى (٢٧٩٧)، وأحمد (٣/٤٧٨)، والبيهقى (٥/٢٢٨).

وشرط فيها الصحة حتى يقلد في ذلك، وقال شيخ الإسلام أبو حفص البلقيني^(١) في محاسن الاصطلاح في هذا الموضع ما صورته: وفي الجمع بين الصحيحين للحميدي تتمات لا وجود لها في الصحيحين، وهو كما قال ابن الصلاح، إلا أنه كان ينبغي التنبيه على تلك التتمات لتكمل الفائدة. انتهى كلامه.

قال الحافظ: والدليل على ما ذهبت إليه - من أن الحميدي أظهر اصطلاحه بما يتعلق بهذه الزيادات - موجود في خطبة كتابه، إذ قال في أثناء المقدمة ما نصه: وربما أضفنا إلى ذلك نبذا مما تنبّهنا له من كتب أبي الحسن الدارقطني وأبي بكر الإسماعيلي وأبي بكر الخوازمي، يعني البرقاني، وأبي مسعود الدمشقي وغيرهم من الحفاظ الذين عنوان بالصحيح مما يتعلق بالكتابين: من تنبيه على غرض، أو تسميم لمحدوف، أو زيادة من شرح، أو بيان لاسم أو نسب، أو كلام على إسناد، أو تتبع لوهم، فقوله: «من تسميم لمحدوف أو زيادة» هو غرضنا هنا وهو يختص بكتابي الإسماعيلي أو البرقاني، لأنهما استخرجا على البخاري واستخرج البرقاني على مسلم، وقوله «من تنبيه على غرض أو كلام على إسناد أو تتبع لوهم أو بيان لاسم أو نسب» يختص بكتابي الدارقطني وأبي مسعود، وذاك في كتاب «التتبع»، وهذا في كتاب «الأطراف»، وقوله «مما يتعلق بالكتابين» احتراز عن تصانيفهم التي لا تتعلق بالصحيحين، فإنه لم ينقل منها شيئا هنا، فهذا الحميدي قد أظهر اصطلاحه في خطبة كتابه، ثم إنه فيما تتبعته من كتابه إذا ذكر الزيادة في المتن يعزوها لمن رواها من أهل المستخرجات وغيرها، فإن عزاها لمن استخرجها أقرها، وإن عزاها لمن لم يستخرجها تعقبها غالبا، لكنه تارة يسوق الحديث من الكتابين أو من أحدهما ثم يقول فيه مثلا «زاد فيه فلان كذا» وهذا لا إشكال فيه، وتارة يسوق الحديث والزيادة جميعا في نسق واحد ثم يقول في عقبه «اقتصر البخاري على كذا، وزاد فيه الإسماعيلي كذا» وهذا يشكل على الناظر غير المميز لأنه الذي حذر ابن الصلاح منه، لأنه حينئذ يعزو إلى أحد الصحيحين ما ليس فيه. انتهى كلامه.

قلت: بل لا إشكال فيه أيضا بعد قوله: «اقتصر منه البخاري على كذا وزاد فيه الإسماعيلي كذا» وأي بيان أوضح من هذا البيان، وكأنه لذلك قال «يشكل على الناظر

(١) شيخ الإسلام أبو حفص البلقيني هو: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب الكناني الشافعي. ولى قضاء الشام، وانتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي والإفتاء. مات سنة (٨٠٥). له ترجمة في: إنباه الغمر (٢/٢٤٥)، والبدر الطالع (١/٥٠٦)، وشذرات الذهب (٧/٥١).

غير المميز» ولكن هذا لا يخفى على مميز ولا غيره، ثم لا يخفى أن قول الحافظ «هذا هو الذى حذر منه ابن الصلاح» غير صحيح، فإن ابن الصلاح قد زعم أن الحميدى لم يميز الزيادات أصلاً، بل ظاهره أنه سردها فى ضمن أحاديث الشيخين من غير بيان ولا ذكر قاعدة، وهذا مبنى على الوهم الذى وقع له ولغيره من الأئمة، ولم يكشف قناعه إلا الحافظ بما حققه عن خطبة الحميدى.

ثم ساق الحافظ أمثلة دالة على ما ذكره مقررته لما صدره، ثم قال: فهذه الأمثلة توضح أن الحميدى يميز الزيادة التى يزيدها هو أو غيره، ثم قال: وقد قرأت فى كتاب الحافظ أبى سعيد العلانى فى علوم الحديث له قال لما ذكر المستخرجات: ومنها المستخرج على البخارى للإسماعيلى، والمستخرج على الصحيحين للبرقانى، وهو مشتمل على زيادات كثيرة فى تضعيف متون الأحاديث، وهى التى ذكرها الحميدى فى الجمع بين الصحيحين منها عليها، هذا لفظه بحروفه، وهو عين المدعى والله الحمد. انتهى.

قلت: ولا يخفى أن هذه فائدة تساوى رحلة، فجزاه الله خيراً فقد تم الوهم على شيوخه وعلى المصنف.

قلت: ولم نتابع الحافظ فى كلامه، بل راجعنا كتاب الحميدى فرأيناه ذكر ما ذكره الحافظ، وصح الواقع للواهمين، وهذا من شؤم متابعة الآخر الأول من غير بحث عما قاله.

ثم لنذكر بعض الأمثلة التى ذكرها الحافظ، فإنه قال: منها ذكره - أى الحميدى - فى مسند عبد الله بن عباس رضى الله عنهما فى أفراد البخارى^(١) عن أبى السفر سعيد بن يحمى، قال: سمعت ابن عباس يقول: يا أيها الناس اسمعوا منى ما أقول لكم وأسمعوني ما تقولون، ولا تذهبوا فتقولوا: قال ابن عباس قال ابن عباس، من طاف بالبيت فليطف من وراء الحجر ولا تقولوا الخطيم^(٢)، فإن الرجل فى الجاهلية كان يحلف فيلقى نعله أو سوطه أو قوسه، لم يزد - يعنى البخارى - على هذا وزاد البرقانى فى

(١) البخارى فى: مناقب الأنصار: ب (٢٧).

(٢) الخطيم: هو ما بين الركن والباب. وقيل هو الحجر المخرج منها، سمي به لأن البيت رفع وترك هو محطوماً. وقيل لأن العرب كانت تطرح فيه ما طافت به من الثياب، فتبقى حتى تحطم بطول الزمان، فيكون فعلاً بمعنى فاعل. «النهاية» (٤٠٣/١).

الحديث بالإسناد المخرج به: وأما صبي حج به أهله فقد قضت حجته عنه ما دام صغيراً، فإذا بلغ فعليه حجة أخرى، وأما عبد حج به أهله فقد قضت عنه ما دام عبداً، فإذا أعتق فعليه حجة أخرى. انتهى ما ذكره الحافظ نقلاً عن كتاب الحميدى، وهو صريح فيما ذكره - عنه من البيان لما زاده.

قلت: وقد راجعت «جامع الأصول» لابن الأثير وفروعه في كتاب الحج فوجدته قد ساق الرواية التي نسبها الحميدى إلى البخارى مقتصراً عليها، ونسبها إلى البخارى، ولم يأت بحرف من زيادة البرقانى، وكذلك فروع الجامع صنعوا صنيعة من الاختصار والعزّو، ثم راجعتها في باب حج الصبي فلم أجدهم ذكروا زيادة البرقانى.

ولعل من تتبع الجامع لم يجده ينقل من كتاب الحميدى إلا ألفاظ الشيخين لا غير، وحذف ما فيه من الزيادات التي زادها من غيرهما، ومعلوم أنه حيث قد ميز الحميدى الزيادات وعزاها إلى من رواها، أنه لا يأتي ابن الأثير وينقل الأصل والزيادة وينسبهما معا إلى الشيخين: فإن هذا ما يفعله عالم ولا تقى، بل ولا عاقل.

نعم كان على ابن الأثير أن يقول في خطبة الجامع - حيث قال: واعتمدت في النقل عن البخارى ومسلم على ما جمعه الإمام أبو عبد الله الحميدى في كتابه -: إلا أنى اقتصرت على لفظهما، وحذفت ما زاده من غيرهما؛ ليندفع الوهم الذى يأتى للمصنف في التنبيه.

واعلم أن ابن الأثير حذف ما ذكره الترمذى من جامعه في قوله عقيب الحديث «صحيح حسن غريب» مجموعة تارة، ومفرقة أخرى، وهو إخلال بما فيه نفع كثير وغنية عن الكشف عن حال الحديث من تصحيح وغيره، وإن كان في كلام الترمذى في هذه الصفات أبحاث تعرفها فيما يأتى، وكذلك حذف ما تعقب به أبو داود بعض الأحاديث من بيان أنها واهية كما نقل عنه وسيأتى.

إذا عرفت هذا فليس لك أن تستدل بحديث الترمذى وأبى داود بمجرد وجدانهما في جامع الأصول وفروعه، بل لابد من الكشف عن حاله، ولعل من هذا قول ابن الأثير في خطبة جامع الأصول ما لفظه: «وأما الأحاديث التي وجدناها في كتاب رزين - رحمه الله تعالى - ولم أجدها في الأصول في الأمهات الست فإننى كتبتها نقلاً عن كتابه على حالها في مواضعها المختصة بها، وتركتها بغير علامة، وأخليت لاسم من أخرجها موضعاً لعلى أتتبع نسخاً أخرى لهذه الأصول وأعثر عليها فأثبت اسم من

أخرجها». انتهى.

وكأنه وقع له ما وقع لمشايخ الحافظ في عدم مطالعتهم لخطبة الحميدى فإنه وجد نقل بخط بعض العلماء أن في لفظ خطبة رزين في كتابه ما لفظه «واعلم أنى أدخلت من اختلاف نسخ الموطأ لابن شاهين والدارقطنى ومن رواية معن للموطأ أحاديث تفردت بها بعض النسخ عن بعض وكلها صحيحة» وقال أيضاً في موضع آخر «إنه ظاهر ما اتفق عليه النسائى والترمذى واتفق عليه أحدهما مع بعض نسخ الموطأ بأحاديث يسيرة ثبتت له سماعها، وهى مروية من طريق أهل البيت عليهم السلام عن على وابن عباس رضى الله عنهما وغيرهما». انتهى.

وهذا صريح فى أنه أخرج أحاديث من غير الستة الأصول، وعزاها إلى مَنْ ذكره، وأن ما زاده خاص برواية الموطأ لا غير، وإنما قلت «لعله» و «كأنه» لأنى لم أجد نسخة من رزين فأخبر عما نقل عنه على اليقين، إلا أنى أظن قوة ما نقل عنه فى الخطبة، لاستبعاد أن يريد جمع الأصول الستة ثم يأتى بأحاديث لا توجد فى كتاب حديثى منها، والعجب من الشيخ محمد بن سليمان أنه ينسب التخرىج لرزين فى كتابه الذى سماه «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» فإنه قال فى خطبته: إنه نقل ما بيض له ابن الأثير من روايات رزين التى لم ينسبها إلى كتاب، فنسبها الشيخ لرزين كما ينسب روايات البخارى وغيره فيقول مثلاً بعد سياق المتن «للبخارى» ويقول بعد سياق المتن «لرزين» فيوهم فى نسبته إليه على حد نسبته إلى البخارى مثلاً أنه أخرجه رزين، وابن الأثير بيض له ولم ينسبه لرزين لأنه لم يخرججه، والحال أن رزينا ليس من المخرجين للأحاديث على ما ذكره فى خطبته، وأن أحاديث رزين بيض لها ابن الأثير، فكان عليه أن يبيض لها كابن الأثير أو يتبع مواضع ما يخرج منه فيخرجها فيأتى بفائدة يعتد بها، وذكرت هذا لأنه يستبعد ألا يطلع على رزين، وقد كان فى مكة وجمع من الكتب ما اشتهر عند أهل عصره أنه لم يجتمع عند أحد من أهل عصره مثله، ثم إن [ابن] الديبع اختصر من جامع الأصول كتابه المسمى «تيسير الوصول» فصنع صنع الشيخ محمد بن سليمان فى نسبة ما بيض له ابن الأثير إلى تخرىج رزين فيقول «أخرججه رزين» وهو خلل كبير، وكان الأولى أن يبيض له كما بيض له ابن الأثير، وقد نهت على هذا فى «التحبير شرح التيسير» فى محلات كثيرة، والحمد لله.

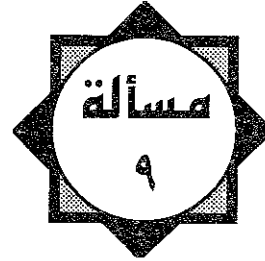
(تنبيه: حكم ما نقله أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير فى

جامع الأصول عن البخارى ومسلم - حكم ما نقله الحميدى، لأنه اعتمد كتاب الحميدى فى الجمع لأحاديثهما كما ذكره فى خطبة الجامع ومقدمته) فإنه قال - أى ابن الأثير فى خطبة الجامع -: «واعتمدت فى النقل من كتاب البخارى ومسلم على ما جمعه الإمام أبو عبد الله الحميدى فى كتابه فإنه أحسن فى ذكر طرقه واستقصى فى إيراد رواياته، وإليه المنتهى فى جمع هذين الكتابين». انتهى.

إذا عرفت هذا عرفت أن فيما ينسبه ابن الأثير إلى البخارى ومسلم إشكالا، لأنه ينقل لفظهما من كتاب الحميدى، والحميدى أتى فيه بزيادات صرح أنها من كتب المستخرجين عليهما، وحيث فكيف يسوغ النقل عن جامع الأصول أو فروعه من كتاب البازرى وتيسير ابن الديبع ومعتمد ابن بهران وجمع الفوائد لألفاظ الصحيحين من تلك الكتب لتصريح ابن الأثير أنه اعتمد فى نقلهما على كتاب الحميدى وتصريح الذين اختصروا الجامع أو نقلوا منه من المذكورين وغيرهم بأن جامع الأصول أصلهم ومعتمدهم، ثم ينسبون ألفاظ ما ينقلونه منه إلى الشيخين فهذا لا يجوز على كلام المصنف فى هذا التنبيه.

نعم على ما قررناه آنفا من أنا راجعنا جامع الأصول فوجدناه يقتصر على ما فى الصحيحين من دون ذكره لما زاده الحميدى من غيرهما، وقد منا لك مثال ذلك، فلا يتم قول المصنف «حكم ما نقله ابن الأثير حكم ما نقله الحميدى» وقد سبق له ولابن الصلاح ولزين الدين أنه لا يجوز نسبة ما فى كتاب الحميدى إلى الشيخين لما عرفت، ولذا قال المصنف فيما سلف آنفا «وأما الجمع بين الصحيحين لعبد الحق وكذلك مختصرات البخارى ومسلم فلك أن تنقل منها وتعزو ذلك إلى الصحيح ولو باللفظ».

إذا عرفت هذا فهو إشكال لزم من كلام المصنف لا ينحل دال على عدم جواز ذلك، هذا تقرير مراد المصنف رحمه الله تعالى وكلام من تقدمه، وإلا فقد قدمنا لك من التحقيق ما يزيل هذا الإشكال، فإن ابن الأثير قال إنه اعتمد فى نقل ما فى الصحيحين على كتاب الحميدى ولم يقل نقل كتاب الحميدى ولا إشكال بعد تقرر ما نقلناه عن ابن حجر وما نقلناه من المثال، واقتصار ابن الأثير فيه على كلام البخارى، ومن له همة تتبع ألفاظ ابن الأثير، وألفاظ جامع الحميدى، فإنه يجد ما يقرر ما ذكرناه أو يقرر ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى.



[في بيان مراتب الصحيح]

(مراتب السند الصحيح عند المحدثين) يحترز من مراتبه عند الفقهاء (اعلم أن مراتب الصحيح متفاوتة) وأن جمعها الاتصاف بالصحة (بحسب تمكن الحديث من شروط الصحة وعدم تمكنه، وقد ذكر أهل علوم الحديث) أى جمهورهم (أن الصحيح ينقسم باعتبار ما ذكر (سبعة أقسام) القسم (الأول أعلها، وهو ما اتفق على إخرجه البخارى ومسلم، وهو الذى يعبر عنه أهل الحديث) الناقلون من كتابى الشيخين (بقولهم: متفق عليه) يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخارى ومسلم، واتفاق الأئمة أيضاً حاصل على ذلك لما تقدم من تلقيهم لهما بالقبول، كذا قاله البقاعى.

واعلم أنك قد عرفت مما أسلفناه فى وجوب ترجيح البخارى أن شرطه أخص من شرط مسلم لأنه يشترط اللقاء، ومسلم يكتفى بشرط المعاصرة مع إمكان اللقاء، وكل من ثبت له اللقاء ثبت له المعاصرة وليس كل من ثبت له المعاصرة يثبت له اللقاء، فرجح البخارى بخصوصية شرطه، أى كان ذلك من المرجحات ووجود الأعم فى ضمن الأخص ضرورى، فكل راو للبخارى قد حصل فيه شرط مسلم ضرورة وجود الأعم فى الأخص، وليس كل راو لمسلم يحصل فيه شرط البخارى الأخص، وقد عرفناك أن هذا الشرط إنما هو فيما يروى بالنعنة، لا فى غيره.

فعلى هذا يحسن أن يقال: إنه تقدم رواية البخارى على مسلم فيما يرويه بالنعنة لا مطلقاً، فقد أسلفنا لك فى وجوه الترجيح التى ذكرها ابن حجر مرجحات للبخارى مطلقاً ما لا يتم به مدعاهم، فتذكر هذا باعتبار أصل شرطهما، لا باعتبار ما اتفقا عليه، فانضمام مسلم فى روايته إلى البخارى لم يأت بزيادة تقوى رواية البخارى، وإنما القوة حصلت من حيث إنه صار للحديث راويان البخارى ومسلم إذ قد اشتركا فى رواية الحديث من أول رجاله إلى آخرهم ومن حيث إنه وجد فى الرواية الشرط

الأخص، إذ الغرض فيمن اتفقا عليه أنهم رواة البخارى الذين فيهم الشرط الأخص، هذا إن أريد بالاتفاق ما ذكروا وإن أريد أنهما اتفقا على صحابه فقط دون رجاله فليحقق المراد من مرادهم، ثم المراد بما اتفقا عليه: ما اتفقا على إخراج إسناده ومثته معا، وهذا عند جمهور المحدثين إلا عند الجوزقى فإنه يعد المتن - إذا اتفقا على إخرجه ولو من حديث صحابين - حديثاً واحداً، كما إذا أخرج البخارى المتن من حديث أبى هريرة وأخرجه مسلم من طريق أنس.

واعلم أنه تبع المصنف الزين، وهم تبع ابن الصلاح فى جعل أعلى أقسام الصحيح ما اتفقا عليه، واعترض بأن الأولى أن يكون القسم الأول هو ما بلغ مبلغ التواتر أو قاربه به فى الشهرة والاستفاضة، وأجاب الحافظ ابن حجر بأننا لا نعرف حديثاً وصف بكونه متواتراً ليس أصله فى الصحيحين أو أحدهما.

قلت: ولا يخفى ما فى جواب الحافظ ابن حجر، فإنه لو سلم أن كل متواتر فى الصحيحين فلا خفاء فى أنه أرفع رتب الصحة، وحيث فالتعين أن يقال: أعلى المراتب فى الصحة ما تواتر فى الصحيحين من أحاديثهما، ولك أن تقول: الكلام إنما هو الصحيح من الحديث الأحادى فإن التدوين له وكذا فى شرائطه، وأما المتواتر فلا مدخل للبحث عنه هنا.

ثم قال الحافظ: والحق أن يقال:

إن القسم الأول - وهو ما اتفقا عليه - يتفرع فروعاً:

أحدها: ما وصف بكونه متواتراً.

ويليه: ما كان مشهوراً كثير الطرق.

ويليهما: ما وافقهما عليه الأئمة الذين التزموا الصحة على تخريجه الذين أخرجوا السنن والذين انتقوا المسند.

ويليه: ما وافقهما عليه بعض من ذكره.

ويليه: ما انفردا بتخريجه.

فهذه أنواع للقسم الأول - وهو ما اتفقا عليه - إذ يصدق على كل منها أنهما اتفقا على تخريجه.

ثم قال: فائدتان:

إحداهما: إن اتفاقهما على التخريج عن راو من الرواة يزيده قوة، فحيث ما يأتى

من رواية ذلك الراوى الذى اتفقا على التخريج عنه أقوى مما يأتى من رواية من انفرد أحدهما: أى بالرواية عنه.

والثانية: أن الإسناد الذى اتفقا على تخرجه يكون متنه أقوى من الإسناد الذى انفرد به أحدهما.

ومن هنا يتبين أن فائدة المتفق إنما تظهر فيما إذا أخرجنا الحديث من حديث صحابى واحد، وفيه إشارة إلى خلاف الجوزقى كما قدمنا.

ثم قال: نعم قد يكون فى ذلك الحديث أيضاً قوة من جهة أخرى، وهو أن المتن الذى تعددت طرقه أقوى من المتن الذى ليس له إلا طريق واحدة، والذى يظهر من هذا أنه لا يحكم لأحد الجانبين بحكم كلى، بل قد يكون ما اتفقا عليه من حديث صحابى واحد، إذا لم يكن فرداً غريباً، أقوى مما أخرجه أحدهما من حديث صحابى غير الصحابى الذى أخرجه الآخر، وقد يكون العكس إذا كان ما اتفقا عليه من صحابى واحد فرداً غريباً، فيكون ذلك أقوى. انتهى كلامه.

(والثانى) من الأقسام السبعة (ما أخرجه البخارى) منفرداً به.

(والثالث) منها (ما أخرجه مسلم) منفرداً به، فيقدم ما انفرد به البخارى على ما انفرد به مسلم.

قال الحافظ ابن حجر: هذه الأقسام للصحيح التى ذكرها المصنف - يريد ابن الصلاح - ماشية على قواعد الأئمة ومحققى النقاد، إلا أنها قد لا تطرد لأن الحديث الذى انفرد به مسلم مثلاً إذا فرض مجيئه من طرق كثيرة حتى يبلغ التواتر أو الشهرة القوية أو يوافقه على تخرجه مشروطو الصحة مثلاً لا يقال فيه إن ما انفرد البخارى بتخرجه إذا كان فرداً ليس له إلا مخرج واحد أقوى من ذلك، فليحمل إطلاق ما ذكر على الأغلب.

قلت: أو يقال مرادهم أن ما انفرد به مسلم أو انفرد به البخارى مقيد بقيد الحيثية، أى ما انفرد به مسلم من حيث انفراده، دون ما انفرد به البخارى من تلك الحيثية، فلا ينافى تقديم ما انفرد به مسلم من حيثية أخرى.

(والرابع) من الأقسام (ما هو على شرطهما) أى الشيخين ولم يخرج واحد منهما، وإلا لكان من القسم الثانى.

واعلم أنه قد قال ابن الهمام فى «شرح الهداية»: «من قال أصح الأحاديث ما فى

الصحيحين ، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما ، تحكم لا يجوز التقليد فيه ؛ إذ الأصحية ليست إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها ، فإذا وجدت تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكم» . اهـ .

قلت : قد يجاب بأن ما أخرجاه ونصا على رواته يعلم أنهما قد ارتضيا رواته ، وأما ما كان على شرطهما فإنه لم يَقم دليل على تعيين شرطهما ، بل أئمة الحديث تتبعوا شرائط في الرواة وقالوا : هي شرط الشيخين ، ولم يتفقوا على ذلك ، بل رد بعضهم على بعض كما ستعرفه ، فالحديث الذي يقال فيه «على شرطهما» لا يفيد إلا ظناً ضعیفاً أنه على شرطهما لعدم تصريحهما بشرطهما ، بخلاف من روى عنه في كتابيهما فإنه يحصل الظن بأنهما قد ارتضياه» وإن قرح في بعض رجالهما ، والأغلب عدم ذلك ، والحكم للأغلب عند الظن ، نعم إذا روى حديث بنفس رجالهما من غير نقص فله حكم ما فيهما .

(والخامس ما هو على شرط البخاري) فيقدم .

(والسادس ما هو على شرط مسلم) كما قدم ما انفرد بإخراجه ، والعلة العلة .

(والسابع ما هو صحيح عند غيرهما) أي غير الشيخين (من الأئمة المعتمدين ، وليس على شرط واحد منهما) .

هذا التقسيم هو المعروف في كتب علوم الحديث ، وفائدة هذا التقسيم تظهر عند الترجيح . هذا ، وأما الحاكم أبو عبد الله فإنه قسم الصحيح عشرة أقسام : خمسة متفق عليها ، وخمسة مختلف فيها ، ذكره ابن الأثير :

الأول من المتفق عليه : اختيار الشيخين ، وهو الدرجة العليا من الحديث ، وهو الحديث الذي يرويه الصحابي المعروف بالرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور ، وله رواية من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته ، فهذه الدرجة العليا من الصحيح ، والأحاديث المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف .

الثاني من المتفق عليه : الحديث الذي ينقله العدل عن العدل فيرويه الثقات الحفّاظ إلى الصحابي ، وليس لهذا الصحابي إلا راو واحد ، مثل حديث عروة ابن مضرس الطائي ،

قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالمزدلفة فقلت: يا رسول الله، أتيتك من جبل طى أكلتُ فرسى وأتعبت مطيتي والله ما تركت من جبل إلا وقد وقفت عليه... الحديث^(١)، فهو حديث من أصول الشريعة منقول بين الفقهاء ورواته كلهم ثقات، ولم يخرج البخارى، إذ ليس له راو عن عروة بن مضرس إلا الشعبى.

الثالث من المتفق عليه: إخبار جماعة من التابعين عن الصحابة، والتابعون ثقات، إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا الراوى الواحد.

الرابع من المتفق عليه: الأحاديث الأفراد التى يرويها الثقات وليس لها طرق مخرجة فى الكتب، مثل حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى يجيء رمضان»^(٢) وقد أخرج مسلم أحاديث العلاء أكثرها فى كتابه، وترك هذا وأشباهه مما تفرد به العلاء عن أبيه عن أبى هريرة.

الخامس من المتفق عليه: أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم، كصحيحة عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وجده عبد الله بن عمرو بن العاص، ومثل بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، وأحاديثهما على كثرتها محتج بها فى كتب العلماء، وليست فى الصحيحين. وأما الخمسة المختلف فيها:

فأولها المراسيل: فقد اختلف الأئمة فى قبولها والعمل بها، ويأتى كلام المصنف فيها.

الثانى من المختلف فيه: رواية المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم فى الرواية فيقولون: «قال فلان» ممن هو معاصره، رواه أو لم يروه ولا يكون لهم فيه سماع ولا إجازة ولا طريق من طرق الرواية، وأنواع التدليس كثيرة، وسيأتى ذكرها.

الثالث من المختلف فيه: خبر يرويه ثقة من الثقات عن إمام من أئمة المسلمين بسنده، ثم يرويه عنه جماعة من الثقات فيرسلون، وهذا القسم كثير، وهو صحيح على مذهب الفقهاء، والقول فيه عندهم قول من زاد فى الإسناد أو المتن إذا كان ثقة، وأما أهل الحديث فالقول عندهم فيه قول الجمهور، الذين وقفوه وأرسلوه لما يخشى من

(١) أبو داود فى: المناسك: ب (٢٨)، والترمذى فى: الحج: ب (٥٧)، والنسائى فى: المناسك: ب

(٢١١)، والدارمى فى: المناسك: ب (٥٤)، وأحمد (٢٦١/٤).

(١) أبو داود (٢٣٣٧)، والبيهقى (٢٠٩/٤).

الوهم على الواحد.

والرابع من المختلف فيه: رواية محدث صحيح السماع صحيح الكتاب معروف بالرواية ظاهر العدالة غير أنه لا يعرف ما يحدث به ولا يحفظه.

قال الحاكم: كأكثر محدثي زماننا هذا، وهو محتج به عند أكثر أهل الحديث وجماعة من الفقهاء، فأما أبو حنيفة ومالك فلا يريان الاحتجاج به.

الخامس من المختلف فيه: روايات مبتدعة وأصحاب الأهواء وهي عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين.

وكان أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: حدثني الصدوق في روايته المتهم في دينه، وفي البخاري جماعة من هؤلاء، وأما مالك فإنه كان يقول: لا يؤخذ حديث رسول الله ﷺ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم أنه يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. قال الحاكم: هذه وجوه الصحيح المتفقة والمختلفة قد ذكرناها لئلا يتوهم متوهم أنه ليس يصح من الحديث إلا ما أخرجه البخاري ومسلم. انتهى منقولاً من مقدمات جامع الأصول، وصوبه صاحب جامع الأصول، وبنى على ما قاله من شرط الشيخين، وأطال في ذلك بما هو معروف.

وخالفه الحافظ ابن حجر فتعقب كلام الحاكم فقال بعد نقل معناه: لولا أن جماعة من المصنفين كالجماد بن الأثير في مقدمة «جامع الأصول» تلقوا كلامه أي الحاكم بالقبول لقلته اهتمامهم بمعرفة هذا الشأن واسترواحهم إلى تقليد المتقدم دون البحث والنظر لأعرضت عن تعقب كلامه هذا، فإن حكايته خاصة تغني الليب الحاذق، فأقول: أما القسم الأول الذي ادعى أنه شرط الشيخين فمتقوض بأنهما لم يشترطا ذلك ولا يقتضيه تصرفهما، وهو ظاهر بين لمن نظر في كتابيهما.

وأما ما زعمه بأنه ليس في الصحيحين شيء من رواية صحابي ليس له إلا راو واحد، فمردود بأن البخاري أخرج حديث مرداس الأسلمي وليس له راو إلا قيس بن أبي حازم في أمثلة كثيرة مذكورة في أثناء الكتاب.

وأما قوله: إنه ليس في الصحيحين من رواية تابعي ليس له إلا راو واحد فمردود أيضاً بما أخرج البخاري عن الزهري عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم، ولم يروه عنه غير الزهري، في أمثلة قليلة.

وأما قوله: «إن الغرائب الأفراد ليس في الصحيحين منها شيء» فليس كذلك، بل فيهما قدر مائتي حديث قد جمعها الحافظ ضياء الدين المقدسي في جزء مفرد.

وأما قوله: «ليس فيهما من روايات من روى عن أبيه عن جده مع تفرد الابن بذلك عن أبيه، فمتمتقض برواية سعيد بن المسيّب عن أبيه عن جده، وبرواية عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي، وغير ذلك، ومن ذلك ما تفرد به بعضهم وهو في الصحيحين أو أحدهما.

وأما الأقسام الخمسة التي ذكر أنه مختلف فيها وليس في الصحيحين منها شيء فالأول كما قال، نعم قد يخرجان منه في الشواهد، وفي الثاني نظر يعرف من كلامنا في التدليس.

وأما ما اختلفا في إرساله ووصله بين الثقات ففي الصحيحين منه جملة، وقد تعقب الدارقطني بعضه في التتبع له، وأجبنا عن أكثره.

وأما روايات الثقات غير الحفاظ ففي الصحيحين منه جملة أيضاً، لكنه حيث يقع مثل ذلك عندهما يكونان قد أخرجاه أصلاً يقويه.

وأما روايات مبتدعة إذا كانوا صادقين ففي الصحيحين عن خلق كثير من ذلك، لكنهم من غير الدعاة ولا الغلاة، وأكثر ما يخرجان من هذا القسم في غير الأحكام، نعم قد أخرجنا لبعض الدعاة والغلاة كعمران بن حطان وعباد بن يعقوب وغيرهما، إلا أنهما لم يخرجنا لأحد منهم إلا ما توبع عليه، وقد فات الحاكم من الأقسام المختلف فيها قسم نبه عليه القاضي عياض، وهو رواية المستورين، فإن روايتهم مما اختلف في قبولها وردّها، ولكن يمكن الجواب عن الحاكم في ذلك بأن هذا القسم - وإن كان مما اختلف في قبوله وردّه - إلا أنه لم يطلق أحد تلقى حديثهم اسم الصحة عليه، بل الذين قبلوه جعلوه من قسم الحسن بشرطين:

أحدهما: ألا تكون روايتهم شاذة.

وثانيهما: أن يوافقهم غيرهم على رواية ما رَوَوْه، فقبولها حينئذ إنما هو باعتبار المجموعية كما قرر في الحسن. انتهى.

(قلت: والوجه في هذا) أي: في تقديم ما اتفق الشيخان عليه، إلى آخر الأقسام السبعة، أي الدليل على ما ذهبوا إليه من الحكم بالصحة للأقسام السبعة، وعلى ترتيبها المذكور (عند أهل الحديث: هو تلقى الأمة للصحيحين بالقبول، ولا شك أنه) أي التلقى

من الأمة بالقبول للصحيحين (وجه ترجيح).

اعلم أن معنى تلقى الأمة للحديث بالقبول هو أن تكون الأمة بين عامل بالحديث ومتأول له كما فى «غاية السؤل» وغيرها من كتب الأصول، وهذا التلقى لأحاديث الصحيحين يحتاج مدعيه فى إثبات هذه الدعوى إلى دليل، فنقول: هذه الدعوى تحتاج إلى استفسار عن طرفيها: هل المراد كل الأمة من خاصة وعامة كما هو ظاهر الإطلاق أو المجتهدون من الأمة؟ وهو معلوم بأن الأول غير مراد، فالمراد الثانى، وهو دعوى أن كل فرد فرد من مجتهدى الأمة تلقى الكتابين بالقبول. ولا بد من إقامة البيئة على هذه الدعوى، ولا يخفى أن إقامته عليها من المتعذرات عادة كإقامة البيئة على دعوى الإجماع، فإن هذا فرد من أفرادها.

وقد جزم أحمد بن حنبل وغيره بأن من ادعى الإجماع فهو كاذب، وإذا كان هذا فى عصره قبل عصر تأليف الصحيحين فكيف من بعده؟ مع أن هذا الإجماع بتلقى الأمة لهما لا يتم إلا بعد عصر تأليفهما بزمان حتى يتشرا ويبلغا مشارق الأرض ومغاربها وينزلا حيث نزل كل مجتهد، مع أنه يغلب فى الظن أن فى العلماء المجتهدين من لا يعرف الصحيحين، فإن معرفتهما بخصوصهما ليست شرطاً فى الاجتهاد قطعاً، والحاصل منع هذه الدعوى.

ثم إن سلمت هذه الدعوى فى هذا الطرف ورد سؤال الاستفسار عن الطرف الثانى، وهو: هل المراد من تلقى الأمة لهذين الكتابين الجليلين معرفة الأمة بأنهما تأليف الإمامين الحافظين؟ فهذا لا يفيد إلا صحة الحكم بنسبتهما إلى مؤلفيهما، ولا يفيد المطلوب، أو المراد تلقيها لكل فرد فرد من أفراد أحاديثهما بأنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا هو المفيد للمطلوب، إذ هو الذى رتب عليه الاتفاق على تعديل روايتهما، إذ التلقى بالقبول هو ما حكم المعصوم بصحته ضمناً كما رسمه المصنف فى كتبه، وهو يلقى معنى ما أسلفناه عن الأصوليين من أنه ما كانت الأمة بين متأول له وعامل به؛ إذ لا يكون ذلك إلا بما صح لهم، ولكن هذه الدعوى لا يخفى عدم تسليمها فى كل حديث من أحاديث الصحيحين غير ما استثنى، إذ المعصوم هو الأمة جميعاً أو مجتهدوها، ولا يتم أن كل حديث حكم المعصوم بصحته ضمناً؛ إذ ذلك فرع اطلاع كل فرد من أفراد المجتهدين على كل فرد من أفراد أحاديث الكتابين.

على أن التحقيق أن الأمة إنما عصمت عن الضلالة، لا عن الخطأ كما قررناه فى

«الدراية حواشى شرح الغاية»، فحكم الأمة بصحة حديث من الأحاديث الأحادية - وهو غير صحيح فى نفس الأمر - ليس بضلالة قطعاً.

ولإن سلمنا أن مجتهدى الأمة كلهم تلقوا أحاديث الصحيحين بالقبول وصاروا بين عامل بكل فرد من أحاديثهما ومتأول - فإنه لا يدل ذلك على المدعى وهو الصحة لأن الحسن يعمل به ويتأول، فليس التلقى بالقبول خاصاً بالصحيح، فقول المصنف: «إن التلقى بالقبول حكم من المعصوم بصحته ضمناً» لا يتم إلا إذا لم يعمل المعصوم بالحسن ولا يتأوله، والمعلوم خلافه، ولئن سلم ما ادعاه المصنف ومن سبقه ووجه دعواهم - تم ذلك وجهاً لأحاديث الصحيحين لا غير، لا لما هو على شرطهما؛ إذ لا شرط لهما مقطوع به كما ستعرفه؛ حتى يشمل التلقى بالقبول، ولا يشمل ذلك الوجه القسم السابع، وهو ما صححه إمام من الأئمة لاختصاص التلقى بالصحيحين، ثم إذا كان وجه أرجحيتهما هو التلقى المذكور فهما متلقيان على السوية فلا وجه لجعل ما اتفقا عليه مقدماً على ما إذا انفرد كل واحد منهما، ولا يجعل ما انفرد به البخارى أرجح من حيثية التلقى لاستواء الجميع فيه، إذا عرفت ما فى هذا الاستدلال من الاختلال - وإن تطابق عليه فحول الرجال - فالأولى عندى فى الاستدلال على تقدم الصحيحين هو إخبار مؤلفيهما بأن أحاديثهما صحيحة، وقد علم أنهما عدلان بلا ريب، وخبر العدل واجب القبول، فقول البخارى: «هذه أحاديث صحيحة» بمثابة قوله: «رواة هذه الأحاديث عدول ضابطون ولا شذوذ فيها ولا علة» وحيث شذوذ فيجب قبول خبره كما يقبل تعديله للمجهول وإخباره بضبطه وخلوص الحديث عن العلة والشذوذ؛ لأن لفظ «صحيح» متكفل بهذه المعانى كما قررناه فى رسالتنا «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» تقريراً بليغاً، وقال المصنف فى «العواصم»: إن الشقة العارف إذا قال إن «الحديث صحيح» عنده، وجزم بذلك، وجب قبوله بالأدلة العقلية والسمعية الدالة على قبول خبر الواحد، ولم يكن ذلك تقليداً له ولعله يأتى.

وأما أنهما أصح من غيرهما فقد يستأنس له بما علم من تحريهما فى الرجال، وعدم التساهل فى ذلك بحال، إلا أنه ليس حكماً على كل حديث حديث، بل حكم على الأغلب، وقد بحثنا فى استدلالهم بتلقى الأمة الصحيحين بالقبول بقريب مما هنا فى رسالتنا «ثمرات النظر فى علم الأثر».

(وقد اختلف هل يفيد أى تلقى الأمة للصحيحين بالقبول (القطع بالصحة) لما

فيهما (كما سيأتى) فى مسألة حكم الصحيحين (فأما قوة الظن فلا شك فيها) أى فى إفادته لها (وإن لم يُسلم لهم) أى للمحدثين (إجماع الأمة) لأن دعواهم تلقى الأمة بالقبول يتضمن إجماعها (فلا شك فى إجماع جماهير النقاد من حفاظ الأثر وأئمة الحديث على ذلك، والترجيح يقع بأقل من ذلك، على ما يعرفه من له أنس بعلم الأصول) هو كما قال، إلا أنه خروج عن دعوى تلقى الأمة المتضمن للصحة كما قرره، ورجوع إلى أن حديث الصحيحين أرجح من غيره من الصحيح.

وكأنه يقول المصنف: إذا لم يتم التلقى بالقبول تم الترجيح، وعلى التقديرين فأحاديث الصحيحين أرجح من غيرها من جهة الصحة.

(واعلم أن هذا الفصل يشتمل على أمرين: أحدهما: أن ما فى البخارى ومسلم من الحديث المسند صحيح متلقى بالقبول من الأئمة) لا يخفى أنه كان يكفى هذا عن قوله: «صحيح» لأن التلقى يتضمن الصحة، بل هو دليلها (وذلك هو الظاهر، فقد ذكر صحتهما المنصور بالله) عبد الله بن حمزة (فى كتابه «العقد الثمين» وفى غيره، وذكر الأمير الحسين) أى ابن محمد مؤلف كتاب «شفاء الأوام» (صحيح البخارى فى كتابه «الشفاء» بلفظ الصحيح، وكذلك الزمخشري فى «الكشاف» ذكره بلفظ الصحيح) فى «العواصم» للمصنف أن الزمخشري ذكر صحيح مسلم بلفظ الصحيح، فينظر: هل ذكر فيه البخارى أيضا كما هنا؟ إلا أنه قد يقال: إن ذكر من ذكرهما بلفظ الصحيح لا يدل على أنه قائل بصحتهما بالمعنى المراد هنا، وذلك لأن لفظ الصحيح قد صار لقباً لهما فى العرف، فإنه لا اسم لهما إلا صحيح البخارى وصحيح مسلم، ثم إنه استدل بأنه ذكرهما من ذكر بلفظ الصحيح، وليس من ذكر كل الأمة، وكأنه يريد الاستدلال على قول الزيدية بصحتهما لا على قول الأمة، إذ قد علم أن من عدا الزيدية قائل بصحتهما، وإنما الحاجة إلى بيان أنهم قائلون أيضاً بصحتهما، فذكر منهم المنصور بالله والأمير الحسين، إلا أنه لا يناسبه ذكر الزمخشري، إذ ليس من الزيدية وإن وافقهم فى بعض قواعد المعتزلة، ثم ذكر جماعة من الزيدية بقوله: (ونقل عنهما وعن غيرهما) أى عن غير الصحيحين، ولا حاجة إلى ذكره؛ إذ الكلام فى الصحيحين (المصنفون) من الزيدية (كالتوكل على الله) هو الإمام أحمد بن سليمان فى كتابه «أصول الأحكام» (والأمير الحسين فى «شفاء الأوام»، ولم يزل العلماء) من الزيدية (يحتجون بما فيهما، قال المنصور بالله) عبد الله بن حمزة (فى «المهذب»: ولم يزل أهل التحصيل) يريد من

الزيدية لقوله (يحتجون بأحاديث المخالفين لهم فى الاعتقاد) فى المسائل الأصولية كخلق الأفعال والإمامة والرؤية ونحوها (بغير منكرة) لعل هذا آخر كلامه.

ثم استأنف المصنف فقال: (وهذه) يعنى أحاديث الصحيحين إذ الكلام فيها (أصح أحاديث المخالفين بغير منكرة، وقد استمر ذلك) أى استدلال أهل التحصيل بأحاديث المخالفين فى الاعتقاد (وشاع وذاع، ولم ينقل عن أحد فيه نكير، وهذه) أى صورة الاستدلال الشائع الذائع الذى لم ينكره أحد (طريق من طرق الإجماع السكوتى) إذ حقيقته عند أئمة الأصول: أن يقول المجتهد قولاً أو يفعل فعلاً ويتشرب ويعلم به الباقون من المجتهدين ولا ينكرونه، ويُعلم أن سكوتهم رضاً بقوله أو فعله، وهذه صورة من صورته، ثم هذا مبنى على أن الإجماع السكوتى هنا حجة شرعية، وقد بحثنا فى ذلك فى «الدراية على الغاية» و «الهداية» وحققنا ما فى القول بحجتيه.

(بل هذه أكثر طرق الإجماع المحتج به بين العلماء) فإن غاية ما يقوله الباحثون والمدعون للإجماع «إنه قيل هذا القول أو فعل هذا الفعل ولم ينكره أحد فكان إجماعاً» وأما الإجماع المحقق - وهو: اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ على قول فى عصر بعده - فقد قال أحمد بن حنبل: من ادعاه فهو كاذب، وذهب إلى إحالته جماعة من أئمة الأصول؛ فلذا قال المصنف إن الإجماع السكوتى أكثر طرق الإجماع (وهذا) أى ما ذكر من استدلال أهل التحصيل إلى آخره (فى ديار الزيدية) إلا أنه لا يخفى أنه قد يقال: إنه لا يتم دعوى الإجماع المذكور لأن قبول أخبار المخالفين فى الاعتقاد هى مسألة قبول كفار التأويل وفساقه، وسيأتى أنها مسألة خلافية.

وقد تكرر أنه لا نكير فى الخلافات، وحيث أن السكوت على ذلك وعدم النكير لكون المسألة خلافية، لا أنه للرضا من الساكت حتى يكون هذا من الإجماع السكوتى، فالحق أن هذا الاستدلال المذكور بأحاديث المخالفين فرع عن قبول كفار التأويل وفساقه، فاستدلال من ذكر بأحاديثهم دليل على قبولهم، وسيأتى دعوى الإجماع على ذلك وتحقيق المسألة إن شاء الله تعالى.

(فأما بلاد الشافعية وغيرهم من الفقهاء) أتباع مالك وأبى حنيفة وأحمد (فلا شك فى ذلك، وقد أشرت إلى ذلك فى «العواصم»، وبينت أكثر من هذا فليطالع هنالك) قال فيها: والظاهر من إجماع أهل البيت عليهم السلام، وشيعتهم القول بما قاله الفقهاء من صحة هذه الكتب إلا ما ظهر القدح فيه، وإنما قلنا إن الظاهر إجماعهم على ذلك لأن

الاحتجاج بصحيح ما في هذه الكتب ظاهر في مصنفاتهم شائع في بلادهم، ثم ذكر نقل الإمام أحمد بن سليمان والأمير الحسين وعبد الله بن حمزة وأنه إجماع سكوتى، ثم قال: وأقصى ما في الباب أن ينقل إنكار ذلك عن بعض العلماء في بعض الأعصار، فذلك النقل في نفسه ظنى نادر، واعتبار القدح بالظنى النادر في عصر مخصوص لا يقدح في إجماع أهل عصر آخر، وذكر مثل ما هنا.

ولما أطال هنالك في قول أبى نصر الوائلى السجزي حيث قال: أجمع أهل العلم القدماء وغيرهم أن رجلا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في البخارى مما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد صح عنه وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاله لا شك فيه، أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حبالته، فقال المصنف في العواصم - بعد نقله -: الظاهر إجماعهم على ذلك، وإجماع غيرهم، لأن المعروف في كتب الفقه أن من حلف بالطلاق على صحة أمر وهو يظن صحته ولم ينكشف بطلانه لم يحنث؛ لأن الأصل بقاء الزوجية، ولا تطلق بمجرد الاحتمال المرجوح، كما لو ظن في طائر أنه غراب فحلف بالطلاق أنه غراب ثم غاب عن بصره ولم يتمكن من أخذ اليقين في ذلك فإن زوجته لا تطلق. انتهى.

ثم ذكر في هذا المحل أربعة عشر بحثاً إلا أنه لا تعلق لها بما نحن فيه.

(وأما الأمر الثانى: وهو أن البخارى ومسلماً أصبح كتب الحديث، فهذا مما لا يوجد للزيدية فيه نص، والظاهر من مذهبنا أن رواية أئمتنا) فى العلم (إذا تسلسل إسنادها بهم) يأتى تفسير المسلسل (ولم يكن بينهم من هو دونهم أنها أصبح الأسانيد مطلقاً) لم يستدل المصنف لهذا الظاهر، وقد قال الإمام عبد الله بن حمزة مشيراً إلى هذا:

كم بين قولى عن أبى عن جده وأبى أبى فهو الإمام الهادى

وفتى يقول روى لنا أشيائنا ما ذلك الإسناد من إسناد

(ولكنه يقل وجودها على هذه الصفة) حتى إنه ذكر المصنف فى «إيثار الحق» وغيره

أنه ليس فى كتاب «الأحكام» للإمام الهادى إمام مذهب الزيدية، حديث مسلسل بآبائه إلا حديثاً واحداً، وهو قوله: حدثنى أبى وعمامى محمد والحسن عن أبيهما القسم بن إبراهيم عن أبيه عن جده إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن جده الحسن بن على بن أبى طالب عليهم السلام عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «يا على، يكون فى آخر الزمان قوم لهم نَبْزٌ يُعْرَفُونَ به يُقال لهم الرافضة إن أدركتهم فاقتلهم قتلهم الله إنهم

مشركون»^(١). انتهى بلفظه من الأحكام. فلذا قال المصنف «إنه يقل» وجود الأحاديث بهذه الصفة لأهل مذهبه.

واعلم أن قول المصنف: «مذهبنا وأصحابنا» جرياً على المألوف، وإلا فإنه لا يعتزى إلى فريق في مذهبه كما أشار إليه في أبياته الدالية ومنها:

والكل إخوان ودينٌ واحد كل مصيب في الفروع ومهتدى
هذى الفروع وفي العقيدة مذهبي ما لا يخالف فيه كل موحد

(وأما كتب الحديث في أنفسها فلعل أصحابنا لا يخالفون في أن أصحابها البخاري ومسلم لعزة شرطهما وما فيه) أى شرطهما (من التحرى والاحتياط) ولما تكرر من المصنف ذكر شرطهما في تقسيم الصحيح، وهنا توجه عليه ذكر شرطهما فقال: (وقد اختلف المحدثون في تفسير شرط البخاري ومسلم) اعلم أنه لم يُنقل عن الشيخين شرط شرطاه وعيَّناه، إنما تتبع العلماء الباحثون عن أساليبهما وطريقتيهما حتى تحصل لهم ما ظنوه شروطاً لهما، ولذا اختلفوا فيه لاختلاف أفهامهم فيها، فإنهم اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: ما أفاده قوله: (فقال محمد بن طاهر^(٢) المقدسى (في كتابه في شروط الأئمة: شرط البخاري ومسلم أن يخرج الحديث المجمع على ثقة نقلته) أى عدالة وضبطاً (إلى الصحابي المشهور) فيه دليل على أنه يرى أن شرط الشيخين متحد، وأنه شيء واحد، قلت: ولا يخفى أنه لا يوافق ما سلف من تقسيم الصحيح، ومن قولهم «ثم ما على شرط البخاري، ثم ما على شرط مسلم».

(قال زين الدين: وليس ما قاله ابن طاهر بجيد) حيث قال: المجمع على ثقة نقلته فإنه غير صحيح (لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما) فلم تتم دعوى ابن طاهر أن رواتهما مجمع على ثقتهم.

(قلت: ما هذا) أى تضعيف جماعة من رواة الشيخين (مما اختص به النسائي، بل شاركه في ذلك غير واحد من أئمة الجرح والتعديل كما هو معروف في كتب هذا

(١) الحلية (٩٥/٤)، والعلل المتناهية (١٦٠/١)، وابن أبي عاصم (٤٧٥/٢).

(٢) محمد بن طاهر المقدسى الحافظ العالم الجوال. قال ابن منده: كان أحد الحفاظ، حسن الاعتقاد، جميل الطريقة، كثير التصانيف، لازماً للأثر. مات سنة (٥٠٧). له ترجمة في: العبر (١٤/٤)، وتذكرة الحفاظ (١٢٤٢/٤).

الشأن) كأنه لم يرد الزين إلا التمثيل، وإلا فإنه لا يخفى على مثله أن غير النسائي قدح في جماعة من رواتهما (ولكنه) أى ما ضعف به من قدح فيه من رواتهما (تضعيف مطلق) فسر المطلق بقوله (غير مبين السبب) فهو وصف كاشف (وهو غير مقبول على الصحيح كما سيأتى بيان ذلك في موضعه من هذا المختصر) سيأتى للمصنف رحمه الله تعالى في مراتب الجرح في الفائدة السادسة أن الجرح الذى لم يبين سببه غير مفيد للجرح، ولكن يوجب الريبة والوقف فى غير المشاهير بالعدالة والأمانة فلا يؤثر فيهم، ولا يغتر مغتر بأن الجرح مقدم على التعديل، فذاك الجرح المبين للسبب. انتهى.

قلت: إلا أنه لا يخفى أنه ليس كل من جرح من رجال الصحيحين جرحه مطلقاً، بل فيهم جماعة جرحوا جرحاً مبين السبب، منهم من جرح بالإرجاء كأيوب ابن عائذ بن مفلح أخرج له الشيخان، قال النسائي وأبو داود: كان مرجئاً، وقال: غيرهما: كان يرى الإرجاء إلا أنه صدوق، وبالنصب فإنه أخرج البخارى لثور بن يزيد الحمصى، وكان يرمى بالنصب، قال ابن معين: كان يجالس قومًا ينالون من أمير المؤمنين على رضى الله عنه لكنه كان لا يسب، وأخرج البخارى لجرير بن عثمان الحمصى، قال الفلاس: كان يفض علياً، قال الحافظ ابن حجر: جاء عنه ذلك من غير وجه، وجاء عنه خلاف ذلك، روى عنه أنه تاب.

وبالتشيع، أخرج البخارى عن خالد القطوانى، قال ابن سعد: كان متشيعاً مفرطاً، وبالقدر، أخرج لهشام بن عبد الله الدستوائى، كان حجة ثقة إلا أنه كان يرمى بالقدر، قاله محمد بن سعيد، وفيهم عوالم ممن روى ببدعة، وقد سقنا فى ثمرات النظر جماعة من ذلك.

وقد أخذوا السلامة من البدعة فى رسم العدالة، فالبدعة قاذحة عندهم فيها، وفيهم من هو داعية إلى بدعته، حتى بالغ ابن القطان، وقال: فى رجالهما من لا يعرف إسلامه، نقله عنه العلامة المقبلى، وإن كنا لا نرى هذا إلا من الغلو، فإنه من المعلوم أنه لا يروى أئمة الحديث عن غير مسلم، على أنه لو سلم للمصنف أنه ليس فى رجالهما إلا من جرح جرحاً مطلقاً فإنه قال: إنه يوجب الريبة والتوقف، وهذا كاف فيما تعقب به زين الدين ابن طاهر حيث قال: إن شرطهما أن يخرج الحديث المجمع على ثقة نقلته؛ إذ الثقة لا يتوقف فى قبول روايته لسلامته عن الجرح مطلقاً ومفسراً، فقول المصنف «وهو - أى التضعيف المطلق - غير مقبول على الصحيح» خلاف ما يأتى

له من أنه يقتضى الريبة والتوقف، لا أنه يجزم بعدم القبول له كما هنا.

القول الثانى: مما قيل إنه شرط الشيخين ما أفاده قوله: (قال الحازمى) كما نقل عنه زين الدين (فى شروط الأئمة ما حاصله: إن شرط البخارى أن يخرج ما اتصل بإسناده بالثقات المتقين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة) هذا لا يوافق ما نقل عن البخارى من أنه يشترط اللقاء ولو مرة، بل هذا يدل على أنه إنما يكتفى بالمرّة فى حق أهل الطبقة الثانية الذين أشار إليهم بقوله: (وأنه قد يخرج أحيانا عن أعيان الطبقة التى تلى هذه فى الإتقان والملازمة لمن روى عنه فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة، وأن شرط مسلم) عطف على قوله أن شرط البخارى (أن يخرج أحاديث هذه الطبقة الثانية) لا يخفى أن مسلماً لا يشترط اللقاء أصلاً كما صرح به فى مقدمة صحيحه كما يأتى لفظه.

وأهل هذه الطبقة يشترط فيهم اللقاء ولو يسيراً كما عرفت، فإن أريد أن مسلماً قد يُخَرَّج لأهل هذه الطبقة فنعم، ويخرج لأهل الأولى، وهم على شرطه وزيادة، وليسوا شرطه، إلا أن يريد هنا تخريجه بغير العنينة إذ هى التى لا يشترط فيها اللقاء فلا بأس، لكن كان عليه أن يصرح بذلك هنا.

(وقد يخرج مسلم أحاديث من لم يسلم عن غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه كحماد بن سلمة فى ثابت البنانى وأيوب) قال الذهبى فى «الميزان»: احتج مسلم بحماد بن سلمة فى أحاديث عدة فى الأصول، وتحايده البخارى، قال الحاكم فى «المدخل»: ما خرج مسلم لحماد بن سلمة فى الأصول إلا فى حديثه عن ثابت، قال الذهبى: وحماد إمام جليل مفتى أهل البصرة مع إسحاق ابن أبى عروبة. انتهى. ولم يذكر فيه جرحاً إلا أنه ساق عنه أحاديث فيها نكارة.

(قال زين الدين: هذا حاصل كلام الحازمى) ونقل النووى فى شرح مسلم عن ابن الصلاح أن شرط مسلم فى صحيحه أن يكون الحديث متصل بالإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالماً عن الشذوذ والعلة.

وقال النووى أيضاً: ذكر مسلم فى أول مقدمة صحيحه أنه يقسم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون.

والثانى: ما رواه المستورون المتوسطون فى الإتقان والحفظ.

والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

وأنه إذا فرغ من هذا القسم الأول أتبعه الثانى، وأما الثالث فلا يعرج عليه، فاختلف العلماء فى مراده بهذا التقسيم: فقال الإمامان الحافظان أبو عبد الله الحاكم وصاحبه أبو بكر البيهقى^(١): إن المنية احترمت مسلماً قبل إخراج القسم الثانى، وإنما ذكر القسم الأول.

قال القاضى عياض: وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبى عبد الله، وتابعوه عليه. قال القاضى: وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد، فإنك إذا نظرت فى تقسيم مسلم فى كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ، وأنه إذا انقضى أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحدق والإتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطى العلم، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمة، وبقي من ذكره بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره هنا، ووجده ذكر فى كتابه حديث الطبقتين الأوليين بالأسانيد الثابتة عنهما بطريق الإتيان للأولى، والاستشهاد، وحيث لم يجد فى الباب من الأولى شيئاً ذكر أقواماً تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون، وخرج حديثهم عن ضعف أو اتهم ببذعة، وكذا فعل البخارى، فبين أنه أتى بطبقاته الثلاث فى كتابه على ما ذكر، ورتبه فى كتابه، وبينه فى تقسيمه، وطرح الرابعة كما نص عليه.

قلت: وهى التى تأتى فى عبارته بقوله «وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكتنا أيضاً عن حديثه».

والحاكم لم يذكر إلا ثلاث طبقات كما عرفت، فالحاكم تأول أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتاباً، ويأتى بأحاديثها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده، بل إنما أراد ما ظهر فى تأليفه، وبأن من غرضه أن يجمع ذلك على الأبواب، ويأتى بأحاديث الطبقتين، فيبتدىء بالأولى، ثم يأتى بالثانية على طريق الاستشهاد والإتيان، حتى يستوفى جميع الأقسام الثلاثة.

ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث الحفاظ، ثم الذين يلونهم، والثالثة هى التى

(١) أبو بكر البيهقى هو: الإمام الحافظ شيخ خراسان أحمد بن الحسين بن على بن موسى الحسروجرى. لزم الحاكم وتخرج به وأكثر عنه جداً، وانفرد بالإتقان والضببط. مات سنة (٤٥٨). له ترجمة فى: البداية والنهاية (٩٤/١٢)، والعبر (٢٤٢/٣)، ووفيات الأعيان (٢٠/١).

طرحها، وكذلك علل الأحاديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها، وقد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد كالإرسال والإسناد والزيادة والنقص، وذكر تصاحيف المصحفين، وهذا يدل على استيفائه غرضه في تأليفه وإدخاله في كتابه كل ما وعد به.

قال القاضي: وقد فاوضت في تأويلي هذا ورأى من يفهم هذا الباب فما رأيت منصفاً إلا صوبه، وبان له ما ذكرت، وهو ظاهر لمن تأمل الكتاب وطالع الأبواب. انتهى.

قلت: قد اضطرب^(١) العلماء في فهم مراد مسلم فلننقل لفظه، ولنبين ما يفهمه.

قال مسلم في مقدمة صحيحه^(٢) «إنه يقسم الرواة على ثلاث طبقات من الناس:

أما القسم الأول فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأتقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوه ولم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، ثم قال: فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا ممن وصفنا فإن اسم الستر والصدق وتعاطى العلم يشملهم، ثم قال: وأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فإننا لا نتشغل بتخريج أحاديثهم ثم قال: وكذلك من كان الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثه، ثم قال أيضاً: فلسنا نصرح بتخريج حديثهم، ولا نتشغل به لأن حكم هؤلاء عند أهل العلم والذي يعرف من مذهبهم في قبول ما انفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ في بعض ما رَوَوْا، وأتقن في ذلك على الموافقة لهم». انتهى جملة ما قاله بلفظه، إلا حذف ما أتى به من تعداد رجال من أهل كل صنف.

إذا عرفت هذا فالذي أفادته عبارته أنه يخرج أحاديث أهل القسم الأول، وهم أهل الاستقامة في الحديث والإتقان لما نقلوه، وهؤلاء هم المعروفون بتمام الضبط المأخوذ قيداً في رسم الصحيح، ثم يخرج أحاديث الصنف الثاني، وهم الذين خف ضبطهم، وهم من أهل الستر والصدق وتعاطى العلم، وهؤلاء هم شرط الحسن، فإنهم الذين خف

(١) اضطرب: اختلف.

(٢) (٤/١ - ٥).

ضبطهم مع عدالتهم، ثم ذكر أنه يترك الصنفين الآخرين بالكلية، وهما قسمان: الأول: المتهمون عند أهل الحديث أو عند الأكثر، والثاني: مَنْ الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، فإنه صرح بأنه لا يتشاغل بأهل هذين القسمين ولا يخرج أحاديثهم، فعرفت أنه ذكر أنه يقسم الرواة ثلاث طبقات، وتحصل من كلامه أربع طبقات، فكانه جعل مَنْ لا يتشاغل بحديثه قسمًا واحدًا، وبعد تحقيقك لما ذكرناه تعرف أن قول القاضى «إنه أتى مسلم بالطبقات الثلاث» خلافٌ صريح قول مسلم بأنه لا يتشاغل بحديث المتهمين عند أهل الحديث أو عند الأكثر، فإن هؤلاء هم أهل الطبقة الثالثة فى كلامه، وقول القاضى «إنه طرح الرابعة» صحيح لكنه أيضا طرح الثالثة، فإنه حكم على أهل الثالثة والرابعة أنه لا يتشاغل بحديثهم، وقول القاضى «ويحتمل أنه أراد بالطبقات الثلاث من الناس الحفاظ ثم الذين يلونهم والثالثة التى طرح» يقال: هذا هو الاحتمال الذى يتبادر إليه كلام مسلم، لكنه طرح الثالثة والرابعة أيضًا.

وبعد هذا تعرف أن تأويل الحاكم بأنه إنما أتى بأهل الطبقة الأولى غير صحيح، لأنه صرح مسلم أنه بعد تقضى أخبار أهل الطبقة الأولى يأتى بأهل الطبقة الثانية، والظاهر أنه يأتى بهم فى كتابه هذا لا فى غيره، فتبين أنه أتى بأهل طبقتين، وترك أهل طبقتين، هذا ما يفيد كلامه فى المقدمة من دون نظر إلى ما فى أبواب الكتاب، ولا بد لنا من عودة إلى هذا، ونذكر ما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله فيما يأتى.

وقد اتضح لك أن صحيح مسلم فيه الصحيح والحسن بصريح ما قاله، واتضح لك أن الأمر أوسع دائرة مما قاله الحازمى.

(قلت: ومراده) أى الحازمى (بإخراج مسلم لحديث من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة هو) أى من لم يسلم من غوائل الجرح (أن يكون متكلمًا عليه بضعف فى حفظه لا فى دينه) فهو خفيف الضبط (فإن ضعف الحفاظ ينجر بطول الملازمة) فتلحقه طول الملازمة بالحفاظ المتقين (وهذا معروف من عرف المحدثين، ولذا تجدهم يقولون فى كثير من الرواة إنه قوى إذا روى عن فلان ضعيف، إذا روى عن فلان) فهذا كلام حسنٌ جدًا وفائدة جليلة فإنه قد يقول الناظر - إذا رأى أئمة الحديث يقولون مثلاً فى إسماعيل بن عياش إنه مقبول إذا روى عن أهل الشام ضعيف فى روايته عن غيرهم - : إنه كيف يقبل فى قوم ويضعف فى آخرين؟ فإنه إذا كان فيه شروط الرواية كاملة قبل فى الفريقين، وإلا رُدَّ فيهما، ولذا وصى المصنف رحمه الله بمعرفة

هذا بقوله: (فاعرف ذلك) لنفائته.

الثالث: مما قيل إنه شرط الشيخين ما أفاده قوله: (وقال النووي: إن المراد بقولهم) أى أئمة الحديث (على شرطهما أن يكون رجال إسناده فى كتابيهما، لأنه ليس لهما شرط فى كتابيهما ولا فى غيرهما، قال زين الدين: وقد أخذ) أى النووي (هذا من ابن الصلاح فإنه لما ذكر كتاب المستدرك للحاكم قال إنه أودعه ما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته فى كتابيهما... إلى آخر كلامه) وهو قوله: «أو على شرط البخارى وحده، أو على مسلم وحده» (وعلى هذا) الذى ذكره ابن الصلاح (عمل الشيخ تقي الدين) ابن دقيق العيد (فإنه ينقل عن الحاكم تصحيحه لحديث على شرط البخارى مثلاً) أى يقول بعد إخراجها فى المستدرك على شرط البخارى (ثم يعترض) الشيخ تقي الدين (عليه) على الحاكم (بأن فيه) أى الحديث الذى صححه الحاكم على شرط البخارى مثلاً (فلانا ولم يخرج له البخارى، وكذلك فعل الذهبى فى «مختصر المستدرك») فدل هذا منه ومن الشيخ تقي الدين أنهما جعللا شرط البخارى ومسلم وجود رجال الإسناد فى كتابيهما، وأن شرطهما هو روايتهما عن الراوى فى كتابيهما كما قاله النووي، وتبعهم الحافظ ابن حجر فقال فى «المنهاج» وشرحها: والمراد به أى شرطهما روايتهما مع باقى شروط الصحيح (وليس ذلك منهم) أى من ابن الصلاح والنوى وابن دقيق العيد والذهبى (بجيد) أى جعلهم شرط الشيخين ما ذكر غير جيد (فإن الحاكم صرح فى خطبة كتابه «المستدرك» بخلاف ما فهموه عنه، فقال: وأنا أستعين بالله تعالى على إخراج أحاديث روايتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما) فقوله: «بمثلها» أى بمثل روايتها لا أنهم أنفسهم، وحينئذ فلا يصح جعل شرطهما ما ذكره ابن الصلاح ومن تبعه إذا كان مستندهم هو صنيع الحاكم فى «المستدرك»، فإن كلامه فى الخطبة لا يوافق ما قالوه.

قلت: ولكنه يبقى الإشكال فى قول الحاكم «على شرطهما ولم يخرجاه» إنه قد أثبت لهما شرطاً فى الرواة، فليُنظر ما أراد بقوله: «على شرطهما» فإنه غير مبين ولا معلوم، ووجود من ليس من روايتها فى حديث يقول فيه «على شرطهما» دليل على أنه لا يقول بأن شرطهما روايتهما، وكيف يجهل رجالهما مع شدة عنايته بكتابيهما ويجهل شرطهما مع أنه قد ذكر ابن الأثير فى مقدمة كتابه «جامع الأصول» ما نقلناه عنه فى البحث الرابع فى الكلام على رسم الصحيح، فإنه قال نقلاً عن الحاكم: «شرط

الشيخين أن يرويا حديث الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وله راويان ثقتان... إلى آخر ما قدمناه» ورجحه ابن الأثير وذهب إليه ابن العربي المالكي، وهذا قول رابع في شرط الشيخين، وحيثئذ فإذا قال الحاكم: «على شرطهما» فالمراد ما ذكره هو، وقد نقله عنه الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة»، ولكنه رده كما قدمناه.

وإذا عرفت هذه الأربعة الأقوال في شرطهما، وعرفت أنها مدخولة كلها بما ذكر، فاعلم أنه يرد على ما ذكره من جعلهم لشرط الشيخين متحدًا كما هو الذي دل له كلام محمد بن طاهر وكلام ابن الصلاح ومن تبعه من الثلاثة المحققين إشكال من جهتين:

الأولى: أنهم قسموا الصحيح أقسامًا؛ أحدها: ما كان على شرطهما، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، وقد قرروا أن شرطهما شيء واحد متحد، فكيف يتصور انفراد شرط أحدهما عن الآخر؟ وحيثئذ فيسقط قسمان من السبعة الأقسام من أقسام الصحيح وتبقى خمسة.

والثانية: أنهم جعلوا ما هو على شرطهما قسمًا، ولم يتعين لهما شرط: فهو إحالة على مجهول.

نعم يتم انفصال شرط أحدهما على شرط الآخر على كلام الحازمي، وهو الذي أفاده كلام الحافظ ابن حجر فيما نقلناه سابقًا في مرجحات البخاري على مسلم، وأن شرط البخاري اللقاء ولو مرة، وشرط مسلم مجرد المعاصرة ولو يسيرة [إلا أن الخلاف بين الشيخين في اللقاء وعدمه إنما هو في رواية العنينة لا مطلقًا].

قلت: ولا يخفى أن هذا خلاف ما صرح به مسلم في مقدمة صحيحه بعدم شرطية اللقاء، بل هجن على من اشترطه غاية التهجين كما سيأتي لفظه.

وقال الحافظ ابن حجر في «النخبة» وشرحها: إن الصفات التي تدور عليها شروط الصحة من العدالة وقام الضبط في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأشد، وشرطه أي البخاري أقوى وأسد إلى آخر كلامه الصريح في اختلاف شرط الشيخين.

وأنا شديد التعجب، حيث لم أجد من نبه على هذا مع وضوحه، والتحقيق عندي أن العمدة في الصحة وجود شرط البخاري، لأنه أخص من شرط مسلم كما قرناه بوجود الأخص لازم لوجود الأعم، فإذا وجد الأخص فهو الأقوى، وحيثئذ فشرطهما

وشرط البخارى قسم واحد، وأقرب الأقوال إلى شرطهما كلام الحازمى، لأنه فرق بين الشرطين، إلا أنه يرد عليه أنه قال: شرط مسلم أن يخرج من هم فى أعلى درجات الإتقان ولازموا من أخذوا عنه ملازمة طويلة أو عمن ليسوا فى أعلى درجات الإتقان ولا لازموا من رَوَوْا عنه ملازمة طويلة، فأفاد أن مسلماً يشترط اللقاء إذ هو لازم الملازمة طويلة كانت أو غير طويلة، وقد عرفت أن مسلماً صرح بخلاف هذا، بل هو مهجّن على من اشترطه، إلا أن يخص كلام الحازمى بغير ما رواه مسلم بالعنّة، وفيه بعد هذا الحمل تأمل.

وأما الحافظ ابن حجر فإنه تناقض كلامه فى النخبة وشرحها، فذكر ما سمعته قريباً من أن شرط البخارى غير شرط مسلم، وذكر ما سمعته قريباً من أن شرطهما رواتهما مع باقى شروط الصحة، إلا أن يقال: مراده شرطهما رواتهما، وكل واحد منهما له فى رواته شروط يمتاز بها عن رواة الآخر، اتجه كلامه، وسلم، لكن قوله: «مع باقى شروط الصحة وهى السلامة عن الشذوذ والعلة» يفتى فى عضد هذا؛ لأن من كملت عدالته وأتقن ضبطه قد لا تسلم روايته عن العلة والشذوذ.

ثم من الأدلة على عدم اتحاد شرطهما ما ذكره النووى فى شرح مسلم أن أبا الزبير المكى وسهيل بن أبى صالح وحماد بن سلمة - أحاديثهم صحيحة لأنهم على شرط مسلم اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة، ولم يثبت عند البخارى ذلك فيهم، وكذا فيما أخرجه البخارى من حديث عكرمة عن ابن عباس وإسحاق بن محمد القروى وغيرهما مما احتج به البخارى ولم يحتج به مسلم. انتهى بمعناه، وهو مبنى على أن شرطهما رواتهما كما سلف.

ولكنه لا يخفى بعد هذا كله أن جعل شرطهما ما ذكر من أحد الأربعة الأقوال، إنما هو تظان وتخمين من العلماء أنه شرط لهما إذا لم يأت عنهما تصريح بما شرطاه، نعم، مسلم قد أبان فى مقدمة صحيحه من يخرج عنه حديثه كما عرفت.

ثم بقى بحثٌ فى تعقب الشيخ تقي الدين على الحاكم حيث يقول: «على شرطهما» فيقول: «فيه فلان لم يخرج له البخارى» وذلك أن ترك البخارى التخرىج عن شخص ليس دليلاً على أنه ليس على شرطه عند الحاكم فإن الحاكم قائل بأن شرطهما ما قدمناه عنه بلفظه وأشرنا إليه قريباً. فتصريحه بشرطهما عنده يدل على أنه لا يقول بأن شرطهما رواتهما، وبما صرح به من شرطهما ينبغى أن يتعقب كلام ابن دقيق العيد فى

تعبه للحاكم بأن فلاناً لم يخرج له البخارى مثلاً، وذلك لأنَّ عدم إخراج البخارى عن فلان ليسَ دليلاً أنه ليس على شرطه عند الحاكم، بل كل من وجدت فيه الصفات التي ذكرها الحاكم وجعلها شرط رِوَاة الشيخين فهو على شرطهما وإن لم يخرجها عنه، فإذا أريد الانتقاد على الحاكم إذا قال: «على شرطهما» ثم وجدنا فيه رجلاً لم يخرجها عنه نظرنا في صفات ذلك الرجل: هل هو جامع لما ذكره الحاكم من الصفات في شرط رِوَاتهما؟ فلا اعتراض عليه بأنه لم يخرج له الشيخان مثلاً، فالمعتبر وجود الشرط في الراوى، لا وجوده عندهما أو عند أحدهما.

وبعد هذا تعرف أن قوله في خطبة «المستدرك»: «قد احتج بمثلها» أى مثل رِوَاتها في صفاتهم التي ذكرها وقد يكونون هم أنفسهم أو من اتصف بصفاتهم إذ ذلك هو المعتبر عنده، لا أن شرطهما عنده وجُود الراوى في كتابيهما كما عرفته من كلامه الذى نقله عنه ابن الأثير والحافظ ابن حجر، وإن كان كلاماً غير مقبول، لكن المراد تطبيق كلامه على ما صرح هو به، لا على كلام غيره كما فعله زين الدين، ويلزم زين الدين أن الحاكم لم يخرج عن خراجها عنه في كتبه المستدرك أصلاً، ولذا قال الزين «لا أنهم أنفسهم»، وهذا خلاف الواقع، فلم يرد الحاكم في خطبته إلا مثل من كان على صفة رِوَاتهما التي هي شرطهما عنده أعم من أن يكونوا نفس رِوَاتهما أو غيرهما ممن له تلك الصفات، (ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث) فيكون ضمير «بمثلها» للأحاديث لا لروَاتهما (وإنما تكون مثلها إذا كانت بنفس رِوَاتها) وبهذا الاحتمال يتم ما ادعاه ابن الصلاح ومن تبعه.

قلت: ولا يخفى ما قدمناه قريباً من أن الحاكم قد بين في كتابه المدخل شرط الشيخين، وتصريحه مقدّم على شيء تحمله عبارة خطبته، بل تصريحه يعين أحد المحتملين، وقد أوضحناه قريباً.

إنما العجب كيف يؤخذ من كلامه المحتمل شرط الشيخين ويترك ما صرح به من أنه شرطهما؟.

وإذا عرفت ما أسلفناه في شروطهما عرفت أنه يتعين الإمساك عن الجزم بوصف حديث لم يخرجاه في كتابيهما بأنه على شرطهما، لأن شرطهما غير معلوم جزمًا، فكيف نجزم بوصف حديث لم يخرجاه ونصححه مع الشك فيما يوجب ويتفرع عنه تصحيحه؟ والشك لا يتفرع عنه يقين، ولا يهاب إطباق المحققين على قولهم في حديث

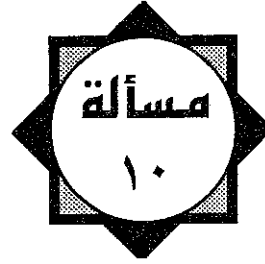
لم يخرجاه إنه على شرط الشيخين فإن الحجة في الدليل، لا في مجرد الأقاويل.
(قال زين الدين: وقد بينت المثلية في «الشرح الكبير») إلا أنه قال الزين قبل هذا:
وفيه نظر، أى فى احتمال أن يراد بمثل تلك الأحاديث نفس روايتها، فأفاد أنه لم يرتض
الاحتمال الذى به يتم مراد ابن الصلاح ومن تبعه ثم قال: وقد بينت المثلية... إلى
آخره.

(قلت: المثلية تقتضى الغيرية) أى حقيقة، وإلا فإنه يأتى فى الكتابة أنه قد يراد بالمثل
غير المغاير، نحوه مثلك لا يبخل» أى أنت لا تبخل، ومنه قوله:

ولم أقل مثلك أعنى به سواك، يا فردا بلا مشبه

إلا أن قول المصنف (وقد تبين أن مراد الحاكم ما ذكره زين الدين بإخراجه) أى
الحاكم (لحديث من لم يخرج حديثه البخارى ومسلم) يقتضى أنه لم يرد الحاكم بالمثل
إلا الغير أو الأعم منه (وكلامه) أى الحاكم (يقتضى ذلك من غير هذه القرينة) التى هى
إخراجه لحديث من لم يخرج له الشيخان (فكيف معها؟ والله أعلم).

واعلم أنه لا ريب أن فى كتاب الحاكم جماعة من رجال الشيخين قطعاً، وجماعة
من غير رجالهما قطعاً، فلا يتم حمل المثلية فى خطبة المستدرك على غير رواتهما، ولا
على نفس رواتهما، بل يتعين حملة على من اتصف بصفات رواتهما، وحصل فيه
شرطهما الذى قرره الحاكم نفسه فى المدخل كما قرناه قريباً فقول المصنف «إنه قد تبين
أن مراد الحاكم بالمثل ما ذكره الزين» غير صحيح، إذ ظاهره أنه ليس فى كتاب الحاكم
أحد من رجال الصحيحين، وهذا باطل، وقول المصنف «إنه قد أخرج حديث من لم
يخرج له الشيخان» مسلم، لكن من أين له أنه لم يخرج لمن أخرج له الشيخان؟ كيف
وقد قدم المصنف كلام الذهبى بأن فى المستدرك قدر النصف صحيحاً على شرط
الشيخين، والمراد به أنه رواه برجالهما، لأن ذلك شرطهما عند الذهبى كما قاله الزين
أنفاً، ثم قال: وقدر الربع على غير شرطهما، أى ليس رجاله رجال الصحيحين، فلذا
قلنا قطعاً فى الطرفين، وبه يتبين لك أن الحق فى كلام الحاكم فى المثلية ما ألهمنا الله
إليه، لا ما قاله زين الدين والمصنف.



[في إمكان التصحيح في كل عصر، ومن كل إمام]

(إمكان التصحيح مطلقاً) أى: في أى عصر من الأعصار، ومن أى إمام من الأئمة (اعلم أن التصحيح على ضربين:

أحدهما: أن ينص على صحة الحديث أحد الحفاظ المرضيين المأمونين، فيقبل ذلك منه) وهذا القسم قد تقدم فإنه أحد الأقسام السبعة الماضية، لكنه ذكره هنا استيفاء للأقسام، ولأجل الاستدلال عليه بقوله: (للإجماع وغيره من الأدلة الدالة على وجوب قبول خبر الآحاد كما ذلك مبين في موضعه) من أصول الفقه، وقد استدل ابن الحاجب بالإجماع بعد ذكره لخلاف القاشاني والرافضة وأبى داود، واستدل أحمد والقفال وابن صريج وأبو الحسين على وجوب العمل بخبر الآحاد بالعقل، وبيانه بالدليل العقلي المذكور في مختصر ابن الحاجب، واستدل الجمهور بإجماع الصحابة والتابعين، قالوا: بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد، وعملهم به في الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصى، وقد تكرر ذلك مرة بعد أخرى، وشاع وذاع بينهم، ولم ينكر عليهم أحد، وإلا لنقل، وذلك يوجب العلم العادي باتفاقهم كالقول الصريح وإن كان احتمال غيره قائماً في كل واحد واحد، هكذا قرر الاستدلال عَضُدُ الدين في شرح المختصر، وتأتى الأدلة على ذلك في قبول رواية كفار التأويل وفُسَّاقه، وهو من باب الاستدلال بالإجماع السكوتي.

(ولا يجوز ترك ذلك) أى العمل بخبر الواحد بصحة الحديث الذي نحن بصدده (متى تعلق الحديث بحكم شرعى) وذلك لأننا قد تعبدنا بالأحكام الشرعية قطعاً، وقد قام الدليل على وجوب قبول خبر الآحاد، وأكثر تفاصيل الشرعيات أحادية، فيجب قبوله، وسره أن قول العدل «هذا حديث صحيح» في قوة: هذا حديث عُدَّتْ نقلته، وثبت إتقانهم في الضبط، وسلم الحديث من الشذوذ والعلة، والعدل إذا عدل غيره

وَجَبَّ قبول خبره، وإذا شهد له بالإتقان في حفظه وَجَبَّ قبول خبره أيضاً، وقد بسطنا هذا في رسالتنا المسماة «إرشاد النقاد» بسطاً شافياً، وبيننا أن قول العدل «فلان عدل» عبارة إجمالية معناها: أنه آتٍ بالواجبات مجتنب للمقبحات ولما فيه خسة من الصفات محافِظ على المروءة، وكما وقع الإجماع على قبول تلك العبارة الإجمالية يجب قبول [قول] القائل من الأئمة «هذا حديث صحيح» فإنه إخبار عما تضمنه الإجمال من التفصيل، وهذا الذي ذكره المصنف هنا هو الحق، لا ما تقدم له من قوله: «إن من قلد في ذلك لا يكون مجتهداً» وسيأتي زيادة في بحث المرسل إن شاء الله تعالى.

(إلا أن تظهر علة قاذحة في صحة الحديث من فسق في الراوى خفى على من صحح حديثه، أو تغفيل كثير، أو غير ذلك من المانع من قبول الثقات) حاصله أن قبول خبر العدل بأن الحديث صحيح مقتضى للعمل به، ما لم يعارضه المانع.

واعلم أنه قد سبق أنه إذا صحح الحديث إمامٌ من المتقدمين كابن خزيمة وابن حبان قُبِلَ تصحيحه وجوباً على ما ذكره المصنف إذا تضمن حكماً شرعياً، وهذان الإمامان اللذان نُصَّ على التمثيل بهما قد قدمنا ما قيل في كتابيهما، ومثلهما تصحيح الترمذى، فإنه قال ابن حجر الهيتمي في فهرسته «فإن قلت: قد صرحوا بأن عنده - أى الترمذى - نوع تساهل في التصحيح، فقد حكم بالحسن مع وجود الانقطاع في أحاديث في سننه، وحسَّن فيها بعض ما انفرد به رواته، كما صرح هو بذلك، فإنه يورد الحديث ثم يقول عقيقه «إنه حسن غريب» و «حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» قلت: هذا كله لا يضره، لأن ذلك اصطلاح جديد له، ومن بلغ النهاية في الإمامة والحفظ لا ينكر عليه ابتداع اصطلاح يختص به، وحيث فلا مُشَاحَحة في الاصطلاح، وبهذا يجاب عما استشكلوه من جمعه بين الصحة والحسن على متن واحد مع ما هو معلوم من تغايرهما». انتهى.

قلت: إذا كان اصطلاح الترمذى أن الحسن والصحيح شيء واحد فإنه لا يصح حمل قوله: «صحيح» على المعنى الذى نحنُ بصددِده، بل يحمل على أنه قسم من الحسن، وسيأتى كلام آخر في وجه جمعه بين الوصفين، على أنه لا يتم ما قاله ابن حجر إلا إذا أُريدَ بالحسن الذى يرادف الصحيح فى اصطلاح الترمذى، الحسن لذاته، لا الحسن لغيره، فإنه قال ابن حجر أيضاً: إن أبا داود قال فى خطبة كتابه: ذكرت الصحيح وما يشابهه وما يقاربه، ثم قال: والذى يتجه أن المراد بما يشبه الصحيح الحسن لذاته،

وبمقاربه الحسن لغيره، وقد تقرر أن كلا من هذين معتمد، قال: وإنما حملتهما على ذلك لأن الحسن لذاته في الاحتجاج به مثله: أي مثل الصحيح، اتفاقاً، بخلاف الحسن لغيره، فإنه بعيد عن الصحيح، لأنه باعتبار ذاته وحده ضعيف، لكنه لما أنجبر بغيره صارت له قوة عَرَضِيَّة، وصار بسبب ما عرض له من تلك القوة حجة أيضاً. انتهى.

وقد وقع للبغوي في المصاييح اصطلاح آخر في الصحيح والحسن، فجعل الصحيح ما رواه الشيخان أو أحدهما في كتابيهما، والحسن ما رواه غيرهما، واعترضه ابن الصلاح والنووي وغيرهما أن تخصيصه الصحاح بما رواه الشيخان أو أحدهما في كتابيهما والحسان بما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة والدارمي - اصطلاح لا يُعرف، بل هو خلاف الصواب، إذ الحسن عند أهل الحديث ليس عبارة عن هذا الذي ذكره، لما أنه وقع في كتب السنن الصحيح وهو كثير والضعيف وهو كثير.

وقد أجاب التاج التبريزي بأن هذا الاعتراض عجيب، إذ من المشهور المقرر عند أرباب العلوم العقلية والنقلية أن لا مُشاححة في الاصطلاح، وحيث فتخطئة المرء في اصطلاحه بعيد عن الصواب، وقد اخترع غيره له اصطلاحاً آخر كالحاكم والخطيب، فإنهما اصطلاحاً على إطلاق الصحة على جميع ما في سنن أبي داود والنسائي، ووافقهما في النسائي جماعة منهم أبو على النيسابوري. وأبو أحمد بن عدى، والدارقطني. انتهى ملتقطاً من فهرسة ابن حجر الهيتمي.

وإنما نقلته لكلاً يقف الناظر على تصحيح الترمذي أو تحسين البغوي فيظن أنه من قسم ما صححه إمام من الأئمة أو تحسين بالمعنى الذي ذكره المصنف وغيره للصحيح، بل لا بد من معرفة اصطلاح الإمام الذي قال صحيح أو حسن قبل ذلك.

على أنه قد تعقب الحافظ ابن حجر كلام التبريزي في اعتراضه على ابن الصلاح، فقال: وعندي أن ابن الصلاح لم يَسْقِ كلامه اعتراضاً على البغوي، وإنما أراد أن يُعرف أن البغوي اصطلاحاً لنفسه أن يسمى السنن الأربع الحسان ليستغنى بذلك عن أن يقول عقب كل حديث يخرجها منها خرج أصحاب السنن أو بعضهم.

وكلامه يكاد يكون صريحاً في ذلك، حيث قال: «هذا اصطلاح لا يعرف» فبين أنه اصطلاح، وأنه حادث، ثم قال: وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك، حتى لا يظن أنه ليس فيها إلا الحسن الذي تقدم تعريفه، ثم قال الحافظ ابن حجر: والحاصل أنا لا نسلم أن البغوي أراد الحسن المتقدم تعريفه، ولا نسلم أن ابن الصلاح

اعترض عليه. انتهى.

(الضربُ الثاني من ضربى التصحيح: ألا ينص على صحة الحديث أحد من المتقدمين، ولكن تبين لنا رجال إسناده) أى الحديث (وعرفناهم) بصفاتهم (من كتب الجرح والتعديل الصحيحة بنقل الثقات سماعاً أو غيره من طرق النقل كالإجازة والوجادة) يأتى بيانهما (فهذا) الذى لم يصححه أحد من المتقدمين (وقع فيه) أى فى تصحيحه (خلاف لابن الصلاح فإنه ذكر أنا لا نجزم بصحة ذلك) أى التصحيح، بل ولا التحسين كما ستعرفه من لفظه (لعدم خُلُوِّ الإسناد فى هذه الأعصار ممن يعتمد على كتابه من غير تمييز لما فيه) لفظه «إذا وجدنا فيما يروى من كتب الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده فى أحد الصحيحين ولا منصوفاً على صحته فى شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر فى هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه ما من إسناد من ذلك إلا ونجد فى رجاله من يعتمد فى روايته على ما فى كتابه عرياً عما يشترط فى الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فالأمر إذاً فى معرفة الصحيح إلى الاعتماد على ما نصَّ عليه أئمة الحديث فى تصانيفهم المعتمدة. انتهى».

قال عليه الحافظ ابن حجر: فيه أمور:

الأول: قوله: «فيما يشترط فى الصحيح من الحفظ» فيه نظر، لأن الحفظ لم يعد أحد من أئمة الحديث شرطاً للصحيح، وإن كان حكى عن بعض المتقدمين من الفقهاء، ولكن العمل فى الحديث والقديم على خلافه، لا سيما عند رواية الكتب، وقد ذكر المؤلف - يريد به ابن الصلاح - فى النوع السادس والعشرين أن ذلك من مذاهب أهل التشديد، هذا إن أراد المصنف بالحفظ حفظ ما يحدث به الراوى بعينه، وإن أراد أن الراوى شرطه أن يعدَّ حافظاً للحافظ فى عُرْف المحدثين شروطاً إذا اجتمعت فى الراوى سموه حافظاً، وهو: المشهور بالطلب والأخذ من أفواه الرجال، لا من الصحف، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم، والمعرفة بالتجريح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم، حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتن، فهذه الشروط إذا اجتمعت فى الراوى سموه حافظاً، ولم يجعله أحد من أئمة الحديث شرطاً للحديث الصحيح. نعم المصنف لما ذكر حد الصحيح لم يتعرض للحفظ أصلاً، فما قاله يشعر هنا بمشروطيته، ومما يدل أنه أراد حفظه ما يحدث بعينه

أنه قائل به من اعتمد على ما فى كتابه، فدل على أنه يعيب من حدث من كتابه ويصوب من حدث عن ظهر قلبه، والمعروف عن أئمة الحديث خلاف ذلك كالإمام أحمد وغيره.

الأمر الثانى: أن من اعتمد فى روايته على ما فى كتابه لا يُعَاب، بل هو وصف أكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين. ثم قال:

الأمر الثالث: قوله: «فأل الأمر... إلخ» فيه نظر، لأنه يشعر بالاختصار على ما يوجد منصوباً على صحته ورد ما جمع شروط الصحة إذا لم يوجد النص على صحته من الأئمة المتقدمين، فيلزم على الأول تصحيح ما ليس بصحيح لأن كثيراً من الأحاديث التى صححها المتقدمون اطلع غيرهم من الأئمة فيها على علل تحطها عن رتبة الصحة، ولا سيما من لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، فكما فى كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم بصحته وهو لا يرتقى عن رتبة الحسن، وكذا فى صحيح ابن حبان، وفيما صححه الترمذى من ذلك جملة مع أن الترمذى ممن يفرق بين الصحيح والحسن، لكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل فى حديث فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له، ويطلع عليه غيره فيرد به الخبر، وللحاذق الناقد بعدها الترجيح بين كلاميهما بميزان العدل، والعمل بما يقتضيه الإنصاف.

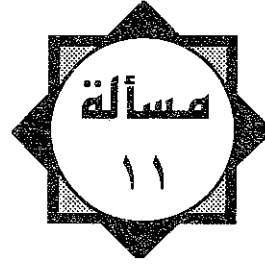
الأمر الرابع: كلامه يقتضى الحكم بصحة ما نقل عن الأئمة المتقدمين مما حكموا بصحته فى كتبهم. المتقدمة المسرودة، والطريق التى وصل إلينا بها كلامهم على الحديث بالصحة وغيرها هى الطريق التى وصلت إلينا بها أحاديثهم. فإن أفاد الإسناد صحة المقالة عنهم فليد الصحة بأنهم حَدَّثُوا بذلك الحديث، ويبقى النظر إنما هو فى الرجال الذين فوقهم وأكثرهم رجال الصحيح كما سنقره.

الأمر الخامس: ما استدل به على تعذر التصحيح فى هذه الأعصار المتأخرة بما ذكره من كون الأسانيد ما فيها سندٌ إلا وفيه من لا يبلغ درجة الضبط والحفظ والإتقان، ليس بدليل ينهض لصحة ما ادعاه من التعذر، لأن الكتاب المشهور المغنى بشهرته عن اعتبار الأسانيد إلى مصنفه كسائر النسائى مثلاً لا يحتاج فى صحة نسبته إلى النسائى اعتبار حال رجال الإسناد منا إلى مصنفه، فإذا روى حديثاً ولم يعلله وجمع إسناده شروط الصحة ولم يطلع المحدث المطلع فيه على علة: ما المانع من الحكم بصحته ولو لم ينص على صحته أحدٌ من الأئمة المتقدمين؟ لا سيما وأكثر ما يوجد من هذا النقل ما رواه

رواة الصحيح .

هذا لا ينازع فيه من له ذوق في هذا الفن، ولذا قال المصنف (وخالفه) أى ابن الصلاح (في دعواه النووى فقال: الأظهر عندى جوازه) أى التصحيح (لمن تمكن وقويت معرفته، قال زين الدين: وهذا) أى التصحيح لما لم يسبق تصحيحه عن أحد من المتقدمين (هو الذى عليه عمل أهل الحديث، فقد صحح غير واحد من المعاصرين لابن الصلاح ومن بعده أحاديث لم يجر لمن تقدمهم فيها تصحيح كأبى الحسن بن القطان والضياء المقدسى والزكى عبد العظيم) المنذرى (ومن بعدهم) انتهى كلام الزين من شرح ألفيته، قال الحافظ ابن حجر: أما استدلال شيخنا بأن من عاصر ابن الصلاح قد خالفه فيما ذهب إليه وحكم بالصحة لأحاديث لم يوجد لأحد من المتقدمين الحكم بتصحيحها فليس بدليل ناهض على رد ما اختار ابن الصلاح؛ لأنه مجتهد وهم مجتهدون فكيف ينقض الاجتهاد بالاجتهاد؟! وما أوردناه فى نقض دعواه أوضح فيما يظهر. انتهى .

(واختار ذلك) أى تصحيح المتأخرين لما لم يصححه المتقدمون (ابن كثير فى «علوم الحديث» له، وذكر) انتصاراً لما اختاره (أنه قد جمع فى ذلك الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسى كتاباً سماه «المختار» ولم يتم، كان بعض مشائخنا يرجحه على مستدرك الحاكم) قلت: لا يخفى أن ذكر المصنف لاختيار ابن كثير وذكر ابن كثير لجمع الضياء كاستدلال الزين بعمل أهل عصر ابن الصلاح وغيرهم ويأتى فيه من النظر ما أتى فى ذلك، إلا أن يقال: إن كلام الجميع، إشارة إلى كون المسألة خلافية فى عصر ابن الصلاح وبعده، وإن لم يخرج ذلك مخرج الاستدلال بل مجرد حكاية الأقوال (وسوف يأتى بيان كيفية التصحيح فى هذه الأعصار فى) مسألة (معرفة من تقبل روايته ومن ترد فى آخر الفصل قبل مراتب التعديل) ويأتى تحقيقه إن شاء الله تعالى .



[فى بيان حكم ما أسنده الشيخان أو علقاه]

(حكم الصحيحين) أى: ذكر حكم ما أسنده فى الصحيحين كما يرشد إلى تقدير ذلك قوله: (والتعليق) فإنه من مسمى الصحيحين وإن لم تشمله الصحة.

(اختلف الحفاظ من المحدثين والنقاد من الأصوليين فيما أسنده البخارى ومسلم أو علقاه) وهو الذى حذف من مبتدا إسناده واحد أو أكثر، وأغلب ما وقع ذلك فى كتاب البخارى، وهو فى كتاب مسلم قليل جداً، قال ابن الصلاح فى جزء له: ما اتفق البخارى ومسلم على إخراجه فهو مقطوع بصدق مخبره ثابت لتلقى الأمة ذلك بالقبول، وذلك يفيد العلم النظرى، وهو فى إفادة العلم كالماتواتر إلا أن الماتواتر يفيد العلم الضرورى، وتلقى الأمة يفيد العلم النظرى، وقد اتفقت الأمة على أن ما اتفق البخارى ومسلم على صحته فهو حق وصدق. انتهى.

(فأما ما أسنده) أى الشيخان (أو أحدهما فذكر ابن الصلاح أن العلم اليقينى النظرى واقع به) أى بما أسنده أو أحدهما (خلافًا لقول من نفى ذلك) أى إفادة اليقين وفى شرح مسلم ما يفيد أن هذا الخلاف لبعض محققى الأصوليين (محتجًا بأنه) أى الحديث الصحيح (لا يفيد فى أصله) أى فى حق كل واحد من الأمة (إلا الظن) وأما قول ابن الصلاح فى الاستدلال على إفادتهما اليقين بتلقى الأمة لهما بالقبول فجوابه قوله (وإنما تلقت) أى حديث الكتابين (الأمة بالقبول) لأنه يفيد الظن (ولأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ) ولا يتم به اليقين.

(قال) ابن الصلاح (وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويًا، ثم بان لى أن المذهب الذى اخترناه أولاً) وهو كونه يفيد العلم اليقينى النظرى (هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم عن الخطأ) وهم الأمة (لا يخطئ، إلى آخر كلامه) وهو قوله «ولهذا كان الإجماع المبنى على الاجتهاد حجة مقطوعًا بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك، وهذه

نكتة نفيسة نافعة، ومن فوائدها القول وبأن ما انفرد به البخارى أو مسلم يندرج فى قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الأمة كل واحد من كتابيهما. انتهى.

وقال إمام الحرمين: لو حلف إنسان بطلاق امرأته بأن ما فى كتاب البخارى ومسلم مما حكما بصحته من قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما ألزمته الطلاق، ولا حنثته، لإجماع المسلمين على صحتهما، قال النووى: لقائل أن يقول: إنه لا يحث ولو لم يجمع المسلمون على صحتهما؛ للشك فى الحث، فإنه لو حلف على ذلك فى حديث ليس هذه صفته لم يحث وإن كان راويه فاسقاً، فعدم الحث حاصل قبل الإجماع فلا يضاف إلى الإجماع، قال: والجواب أن المضاف إلى الإجماع هو القطع بعده الحث ظاهراً وباطناً، وأما عند الشك فعدم الحث حاصل محكوم به ظاهراً مع احتمال وجوده باطناً، فعلى هذا يحمل كلام إمام الحرمين، فهو اللائق بتحقيقه. انتهى.

وأقول: فى هذا الكلام بحثان:

الأول: أنه مبنى على دعوى تلقى كل الأمة للكتابين بالقبول، وقد قدمنا أن هذه دعوى على الأمة كلها وهى غير صحيحة كما أوضحناه فى «ثمرات النظر» وغيرها، وقد أقر ابن الصلاح بعدم تمامها فإنه قال: إن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه، ولا يخفى أن مسمى الأمة ودليل العصمة شامل لكل مجتهد، والقول بأنه لا يعتد بمجتهده وإخراجه عن مسمى الأمة لا يقبله ذو تحقيق، وإلا لادعى من شاء ما شاء بغير دليل، وقد قدمنا سؤال الاستفسار عن هذا التلقى: هل هو لأصل الكتابين من حيث الجملة أو لكل فرد فرد من أحاديثهما؟ الأول غير مراد ولا يفيد المطلوب، والثانى هو المراد ولا يتم فيه الدعوى كما أشرنا إليه سابقاً، وقررناه فى «ثمرات النظر» وفى غيرها.

البحث الثانى: بعد تسليم الدعوى الأولى أن التحقيق أن الأمة معصومة عن الضلالة وعليها دلت الأدلة كما حققناه فى حواشينا على شرح الغاية المسماة بـ «الدراية» وقد أشرنا إليه سابقاً، والخطأ ليس بضلالة، وتأتى زيادة فى هذا.

(وقد سبقه) أى ابن الصلاح (إلى نحو ذلك) محمد بن طاهر المقدسى، وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف، واختاره ابن كثير، وحكى فى «علوم الحديث»^(١)

له أن ابن تيمية^(١) حكى ذلك عن أهل الحديث وعن السلف وعن جماعات كثيرة من الشافعية والحنابلة والأشاعرة والحنفية وغيرهم. والله أعلم).

رأيت في بعض رسائل ابن تيمية ما لفظه: ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث علماً قطعياً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله، تارة بتواتره عندهم، وتارة لتلقى الأمة له بالقبول، وخبر الواحد المتلقى بالقبول يفيد العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعرى كالإسفرائيني وابن قورّك فإنه وإن كان في نفسه لا يفيد إلا الظن، لكنه لما اقترن به إجماع علماء أهل الحديث على تلقيه بالتصديق كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالصحة على حكم مستندي في ذلك إلى ظاهر أو قياس أو خبر واحد، فإن ذلك الحكم يصير قطعياً عند الجمهور وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعي. انتهى.

وفيه أنه حكم على أكثر متون الصحيحين، وأن ذلك إجماع أئمة الحديث، وهذا حسنٌ، ولكنه ليس بالإجماع الذي ادعاه ابن الصلاح، فإن أراد ابن كثير هذا الكلام الذي لابن تيمية فلا يخفى أنه لا يحسن ضمه إلى ابن الصلاح ومن سبقه لأن أولئك ادعوا الإجماع من الأمة على التلقي، وابن تيمية يقول إنه تلقاه علماء الحديث، أي تلقوا أكثر متونهما بالقبول، وإنه بمنزلة الإجماع، وإن علماء الحديث هم الذين يعلمون عاماً قطعياً أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ما في الصحيحين مما نسب إليه، وهذا قول عدل، إلا أن الدليل عليه كونه بمنزلة الإجماع، ولا يخفى أن الدليل إنما هو الإجماع لا ما هو بمنزلة، لأنه ليس إجماعاً ضرورة واتفاقاً؛ إذ الدليل هو الإجماع كما في علم الأصول، لا ما هو بمنزلة.

ثم رأيت الحافظ ابن حجر نقل كلام ابن تيمية إلا أنه بأبسط من هذه العبارة وضمه إلى من ضمه ابن كثير، وقوله غير قول من ضموه إليهم، ولا بد من حمل كلامهم على كلامه لأن من يُعتبر تلقيه بالقبول إنما هو من يعرف الفن ويميز بين صحيحه وسقيمه ويعرف رجاله، وذلك خاص بأهل الحديث وأئمة هذا الشأن، وهم الذين تروج دعوى

(١) ابن تيمية هو: شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني. عني بالحديث، وخرج وانتقى، وبرع في الرجال، وعلل الحديث وفقهه. مات سنة (٧٢٨). له ترجمة في: شذرات الذهب (٦/ ٨٠)، والنجوم الزاهرة (٩/ ٢٧١)، والبداية والنهاية (١٤/ ١٦٣).

ذلك عليهم، لا الأمة كلها، فلو قال ابن الصلاح وغيره مثل هذا لقبل منه، وأما دعوى القطعية بعد تسليمه هذا القدر من التلقى ففيها خفاء، وإنما قلنا إنه لا بد من رد كلامهم إلى كلامه لأنه الواقع، وهو يفيد أرجحية ما فيهما كما أشار إليه المصنف فيما سلف، لا القطعية المدعاة.

(قال النووي) في شرح مسلم (وخالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر، ونحو ذلك حكى زين الدين عن المحققين واختاره) قال النووي: فإنهم - أي المحققين - قالوا: إن أحاديث الصحيحين التي ليست متواترة إنما تفيد الظن، لأنها آحاد، والآحاد إنما تفيد الظن كما تقرّر، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقى الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه، فإن أخبار الآحاد في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدُها، ولا تفيد إلا الظن، وكذا الصحيحان، وإنما يفرق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر فيه وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه كلام النبي ﷺ. انتهى.

واعلم أنه قال الحافظ ابن حجر: إن شيخه - يريد زين الدين - أقر كلام النووي هذا، وفيه نظر؛ وذلك أن ابن الصلاح لم يقل إن الأمة أجمعت على العمل بما فيهما، وكيف يسوغ له ذلك، والأمة لم تجمع على العمل بما فيهما، لا من حيث الجملة ولا من حيث التفصيل؛ لأن فيهما أحاديث ترك العمل بما دلت عليه لوجود معارض أو ناسخ. انتهى.

قلت: ولا يخفى أنه وهم، فإن القائل إن الأمة أجمعت على العمل بما فيهما هو النووي نفسه، لا أنه نقله عن ابن الصلاح، ثم إن قوله: «أجمعت على العمل» إنما مراده مما تعبدنا بالعمل به، فالمسوخ والمخصص قد خرجا من ذلك.

ثم إنه نقل عن الأستاذ أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك تفصيلاً في المتلقى بالقبول، فقال: «الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول مقطوع بصحته»، ثم فصل ذلك فقال: إن اتفقوا على العمل به لم يقطعوا بصدقه وحمل الأمر على اعتقادهم وجوب العمل بخبر الواحد، وإن تلقوه بالقبول قولاً وفعلاً حكم بصدقه قطعاً، ثم قال: إنما اختلفوا فيما إذا أجمعت الأمة على العمل بخبر المخبر هل يدل ذلك على صحته أم لا؟ على

قولين، فذهب الجمهور إلى أنه لا يكون صحيحاً بذلك، وذهب عيسى بن أبان إلى أنه يدل على صحته، قال: وقد تعقب شيخنا شيخ الإسلام في محاسن الاصطلاح - يريد به البلقيني - قول النورى إن ابن الصلاح خالفه المحققون والأكثر، فقال: هذا ممنوع؛ فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين عن جمع من الشافعية والحنفية والحنابلة والمالكية أنهم يقطعون بصحة الحديث الذى تلقته الأمة بالقبول.

قلت: وكأنه عنى بهذا البعض الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ثم ذكر ما أسلفناه من كلام ابن تيمية.

قلت: إلا أن هاهنا بحثاً، فانه لا يخفى اختلاف أحوال العلماء وغيرهم فيما يستفيدونه اعتقاداً، فمنهم من يفيد خبر الآحاد العلم، وقد قدمنا فى شرح رسم الصحيح شيئاً من ذلك، ومنهم من يفيد الظن، ومنهم من لا يفيد علماً ولا ظناً، ولذا اختلف فيما يفيد خبر الآحاد الاختلاف الذى سبق ذكره هنالك أيضاً، فالتلقى بالقبول لا يجزم بإفادته القطع لكل أحد مُحَقِّق لاختلاف الناس فى الاعتقاد، فدعوى إفادته القطع لكل أحد غير صحيحة، وأيضاً إنما يستوى الناس فى البديهيات ككون الكل أعظم من الجزء ونحوه، وأما فى الأمور النقلية فلا، فإنه يتواتر الأمر لشخص دون شخص فيكون حجة على الأول دون الثانى.

إذا عرفت هذا فالرد على ابن الصلاح بأن جماعة قالوا لا يفيد إلا الظن، والرد على من رد عليه بأن جماعة قالوا يفيد القطع - غير صحيح فى الطرفين؛ لأن هذه أمور وجدانية يختلف فيها الناس، فلا يحكم أحد على غيره بما عند نفسه، ولو كان المتلقى بالقبول يفيد القطع لكل أحد أو الظن لما وقع اختلاف فى المسألة.

ثم اعلم أن هذا التلقى المدعى مراد به تلقى العلماء هو من بعد تأليف الصحيحين وهى الطبقة الأولى من بعد ذلك، وأما من بعدهم من أهل الأزمنة المتأخرة فالدليل عليه نقل تلك الطبقة التلقى بالقبول، ولعله قد يكون آحاداً فلا يفيد، أو متواتراً فتقوم الحجة بنقل تلقى الأمة لهما بالصحة.

ولما قال ابن الصلاح إن ظن من هو معصوم لا يخطئ قال المصنف (قلت: والمسألة دقيقة، وقد بسطت القول عليها فى «العواصم»، وهى فى أصول الفقه مذكورة، وحاصل الجواب) على ابن الصلاح فى قوله إن ظن من هو معصوم عن الخطأ لا يخطئ (أن المعصوم معصوم فى ظنه عن الخطأ الذى هو خلاف الصواب) قال المصنف فى مختصره

في علوم الحديث: والحق أنه - أى الخطأ - لا يناقضها - أى العصمة - حيث خطؤه فيما طلب لا فيما وجب، ولا يوصف خطؤه حيثئذ بقبح (لا عن الخطأ الذى هو خلاف الإصابة كالخطأ فى رمى) المؤمن (الكافر حيث رماه) فأصاب مؤمناً فإنه غير آثم قطعاً. (وفى الحكم بشهادة العدلين فى الظاهر) وهما فى الباطن غير عدلين (ومن ذلك صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بزيادة) كما فى صلاته الأربع خمساً (أو نقصان) كما فى صلاته الأربع اثنتين، أخرجه الستة من حديث ابن بُحَيَّة، وسماها الظهر (حيث سها وظن أنه ما سها) فإنه قال له صلى الله عليه وآله وسلم ذو اليمين: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ قال: لم تقصر ولم أنس، وسيأتى.

(فمن جَوَزَ هذا على المعصوم) كالرسول صلى الله عليه وآله وسلم (لأنه خطأ لغوى) وهو: الخطأ المرفوع عن الأمة فى حديث «رفع عن أمتى الخطأ» (وهو فى الحقيقة صواب؛ لأنه مأمور به مثاب عليه) وقد استدلل المصنف لجوازه بالعقل والنقل فى مختصره حيث قال: لنا لو وجب القطع بانتفائه لبطل كونه ظناً، والفرض أنه ظن، فهذا خلف، ولوجوب الترجيح عند تعارض المتلقى بالقبول، ولا ترجيح مع القطع، ومن السمع قول يعقوب فى قصة أخى يُوسُفَ: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾ [يوسف: ١٨]، وقوله: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وقوله فى حديث: «إنما أقطع له قطعة من نار»^(١) أخرجه الشيخان مرفوعاً، من حديث أم سلمة وأوله: «إنكم تختصمون إلى، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً... الحديث» وأحاديث سهوه صلى الله عليه وآله وسلم فى الصلاة، ولا يمتنع أن يدخل الظن فى استدلال الأمة ثم يجب القطع باتباعهم كخبر الواحد وطرق الفقه، ولذلك يسمى الفقه علماً، فبطل القطع بأن حديث البخارى ومسلم معلوم كما ظنه ابن الصلاح وابن طاهر وأبو نصر.

• (قال) جواب من جوز (إن تلقى الأمة لخبر الواحد لا يفيد العلم القاطع: ومن لم يجوزه) أى الخطأ الذى هو خلاف الصواب (على المعصوم قال: إنه يفيد العلم القاطع، والله أعلم) ثم لا يخفى أن ابن الصلاح قال فى دعواه: إن المتلقى بالقبول يفيد العلم اليقيني النظرى، قال الحافظ ابن حجر: لو اقتصر على قوله العلم النظرى لكان أليق

(١) سبق تخريجه.

بهذا المقام، أما العلم اليقيني فمعناه القطعي، فلذلك أنكر عليه من أنكر؛ لأن المقطوع به لا يمكن الترجيح بين آحاده، وإنما يقع الترجيح بين مفهوماته، ونحن نجد علماء هذا الشأن قديماً وحديثاً يرجحون بعض أحاديث الكتاب على بعض بوجوه من الترجيحات النقلية، فلو كان الجميع مقطوعاً به ما بقى للترجيح مسلك. انتهى. وهذا منادٍ على أن مرادهم أنه تلقى بالقبول كل فرد فرد من أفراد أحاديث الصحيحين، إلا ما استثنوه مما يأتي.

(قال زين الدين: ولما ذكر ابن الصلاح أن ما أسنده المقطوع بصحته قال: سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد كالدارقطني وغيره) كأبي مسعود الدمشقي وأبي على الغساني الجبائي (وهي) أي الأحرف اليسيرة (معروفة عند أهل هذا الشأن) قال البقاعي في «النكت الوفية»: قال شيخنا: إن الدارقطني ضعف من أحاديثهما مائتين وعشرة: يختص البخاري بثمانين، واشتركا في ثلاثين، وانفرد مسلم بمائة، قال: وقد ضعف غيره أيضاً غير هذه الأحاديث. انتهى. وقدّمنا كلام الحافظ ابن حجر في عدة ذلك.

(قال زين الدين: رويتنا عن محمد بن طاهر المقدسي ومن خطه نقلت قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي) صاحب «الجمع بين الصحيحين» (يقول: قال لنا أبو محمد بن حزم) هو الظاهري المعروف صاحب المؤلفات البديعة (ما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئاً لا يحتمل مخرجاً إلا حديثين لكل واحد منهما حديث تم عليه في تخريجه الوهم مع إتقانها وحفظهما وصحة معرفتهما، فذكر) أبو محمد (من البخاري حديث شريك عن أنس في الإسراء، وأنه قبل أن يوحى إليه، وفيه شق صدره، قال ابن حزم: والآفة فيه من شريك) وهو شريك بن عبد الله بن أبي نعيم المدني تابعي صدوق، قال ابن معين والنسائي: ليس بالقوي، وقال ابن معين في موضع آخر: لا بأس به، ذكر هذا الذهبي في «المغني».

(والحديث الثاني حديث عكرمة بن عمار) بفتح العين المهملة وتشديد الميم (عن أبي زميل) بضم الزاي وفتح الميم وسكون المشنة التحتية فلام، هو سماك بن الوليد تابعي (عن ابن عباس: كان الناس لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: ثلاث أعطيكنهن؟ قال: نعم، قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها، قال: نعم... الحديث، قال ابن حزم: هذا موضوع لا

شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار) قال النووي في شرح مسلم: واعلم أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال، لأن أبا سفيان إنما أسلم عام الفتح، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمان طويل، وجزم ابن حزم أنه موضوع، وفي رواية عنه أنه وهم، والآفة فيه من عكرمة بن عمار الراوى عن أبي زميل، وأنكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح هذا على ابن حزم، وبالغ في الشناعة عليه، قال: وهذا القول من جسارته، وكان هجوما على تخطئة الأئمة الكبار وإطلاق اللسان فيهم، ولا نعلم أحداً نسب إلى عكرمة بن عمار وضع الحديث، وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وغيرهما، وكان مستجاب الدعوة.

وأما ما توهمه ابن حزم من منافاة هذا الحديث لتقدم زواجها فغلط منه وغفلة وجهل، لأنه يحتمل أنه سألته تجديد عقد النكاح تطييباً لقلبه، لأنه ربما كان رأى عليه غضاضة في رياسته ونسبه أن تزوج منه بغير رضاه، وأنه ظن أن إسلام الأب في مثل هذا يقتضى تجديد العقد. انتهى.

وليس في الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جدد العقد، ولا قال لأبي سفيان إنه يحتاج إلى تجديد، فلعله قال له «نعم» وأراد أن مقصودك يحصل وإن لم يكن بحقيقة العقد، وكأن المصنف لم يرتض هذا الجواب فقال: (قلت: قد رد الحفظ على ابن حزم ما ذكره، وجمع ابن كثير الحافظ جزءاً مفرداً في بيان ضعف كلامه، وفي الحديث غلط ووهم في اسم المخطوب لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي عزة) بفتح العين المهملة وتشديد الزاي (أخت أم حبيبة خطب أبو سفيان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لها وأخته أم حبيبة كما ثبت في الصحيحين، فأخبرها بتحريم الجمع بين الأختين، وقد ذكر له تأويلات كثيرة هذا أقربها) ووجه قربه أن التأويل في لفظة واحدة أسهل (والموجب للتأويل ما علم من تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم حبيبة قبل إسلام أبي سفيان).

قلت: ولم يتعرض المصنف لتأويل حديث شريك الذي أورده ابن حزم على صحيح البخارى، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة «فتح البارى» في الحديث العاشر والمائة مما اعترض على البخارى تخريجه في صحيحه حديث شريك عن أنس في الإسراء بطوله، وقد خالف فيه شريك أصحاب أنس في سنده ومتمته، ووجه إشكال حديث شريك ما فيه من قوله إن الإسراء كان قبل أن يوحى إليه صلى الله عليه وآله وسلم فإنه

أخرجه الشيخان عن شريك بن عبد الله بن أبي نعيم بلفظ أنه سمع أنس بن مالك يقول: ليلة أسرى برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه.

وقد قال مسلم: إنه قدم فيه شيئاً وأخر، وزاد ونقص، ويعنى شريكاً، قال النووي في شرح مسلم: في رواية شريك في هذا الحديث أوهام أنكرها عليه بعض العلماء، وقد نبه مسلم على ذلك بقوله: «قدم شيئاً وأخر، وزاد ونقص» وذلك قوله: «قبل أن يوحى إليه» فإنه غلط لم يوافق عليه، فإن الأسراء أقل ما قيل فيه إنه كان بعد بعثته صلى الله عليه وآله وسلم بخمسة عشر شهراً، وهو قول الزهري، وقال الحرابي: كان ليلة سبعة وعشرين من ربيع قبل الهجرة بستة، وقال الزهري: كان ذلك بعد مبعثه بخمس سنين. قلت: ولعل للزهري فيه قولين، وقال ابن إسحاق: أسرى به وقد فشا الإسلام بمكة والقبائل، قال النووي: وأشبه الأقوال قول الزهري وابن إسحاق.

قلت: ومثله قال القاضي عياض، واستدل بقوله: إذ لم يختلفوا أن خديجة صلت معه صلى الله عليه وآله وسلم بعد فرض الصلاة عليه، ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة بمدة، قيل: بثلاث سنين، وقيل: بخمس، كما أن العلماء مجمعون أنه كان فرض الصلاة قبل الأسراء، فكيف يكون هذا كله قبل أن يوحى إليه؟.

قال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين بعد ذكر رواية شريك: إنه قد زاد فيه زيادة مجهولة، وأتى فيه بالفاظ غير معروفة، فقد روى حديث الأسراء جماعة من الحفاظ المتقنين والأئمة المشهورين كابن شهاب واثاب البناني وقتادة - يعني عن أنس - ولم يأت أحدٌ منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث، وكذلك أنكر من حديث شريك قوله «إن شق صدره وغسله في تلك الليلة» لأن المصحح أنه شق صدره وهو في بني سعد عند حليمة، قال القاضي عياض: وقد جود الحديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وأتقنه، وفصله حديثين، وجعل شق الصدر في صغره، والأسراء بعد ذلك بمكة، وهو المشهور الصحيح.

إذا عرفت هذه الأقاويل عرفت أنه لا اعتراض على مسلم في إirاده لحديث شريك بعد بيانه ما فيه من الزيادة والنقصان والتأخير.

(وذكر الذهبي شرط مسلم في ترجمته من النبلاء، وطول القول في ذلك وأجاد وأفاد، فينبغي مراجعته ونقله من النبلاء) قلت: إلا أنه لا يخفى أنه شرط تخميني؛

لتصريحهم بأنه لم ينقل عن الشيخين ولا عن أحدهما ذلك، نعم، مسلم قد ذكر في مقدمة صحيحه ما قدّمنا لفظه فهو شرطه.

(قال زين الدين: وقد ذكرت في الشرح الكبير أحاديث غير هذين) مما انتقده الحفاظ على الشيخين، ويأتى غيرهما فى كلام المصنف (وقد أفردت كتاباً لما ضعف من أحاديث الصحيحين مع الجواب عنها فمن أراد الزيادة فى ذلك فليقف عليه) أى على الكتاب الذى أفرد (ففيه فوائد ومهمات) قال الحفاظ ابن حجر بعد نقل كلام شيخه ما لفظه: كأن مسودة هذا التصنيف ضاعت، وقد طال بحثى عنها وسؤالى من الشيخ أن يخرجها فلم أظفر بها، ثم حكى ولده أنه ضاع منها كراسان أولان فكان ذلك سبب إهمالها وعدم انتشارها.

واعلم أنه قد سبق عن ابن الصلاح أن الأمة تلقت الصحيحين بالقبول، قال: سوى أحرف يسيرة قد تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، قال زين الدين: إن الذى استثناءه من المواضع قد أجاب العلماء عنها، ومع ذلك إنها ليست بيسيرة، قال الحفاظ ابن حجر تعقباً له: اعترض الشيخ أولاً على ابن الصلاح استثناء المواضع اليسيرة بأنها ليست بيسيرة، بل كثيرة، وبكونه قد جمعها وأجاب عنها، وهذه لا يمنع استثناءها، أما كونها يسيرة فهو أمر نسبي، نعم، هى بالنسبة إلى ما لا طعن فيه فى الكتابين يسيرة جداً، وأما كونها يمكن الجواب عنها فلا يمنع ذلك استثناءها؛ لأن من تعقبها من جملة من ينسب إليه الإجماع بالتلقى، فالمواضع المذكورة متخلفة عنده عن التلقى، فيتعين استثناءها. انتهى.

(قلت: وقد ذكر النووى فى مقدّمة شرحه لكتاب مسلم قطعة حسنة فى ذلك، وذكر من صنف فى ذلك كابى مسعود الدمشقى وأبى على الغسانى والدارقطنى وذكر أنه يبين جميع ذلك أو أكثره ويجيب عنه فى شرح مسلم) وذكر فضلاً مستقلاً فيما عيب به مسلم، فقال فيه: عاب عابون مسلماً بروايته فى صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعيين فى الطبقة الثانية الذين ليسوا من شروط الصحيح، ولا عيب عليه فى ذلك، بل جوابه من أوجه ذكرها الإمام أبو عمرو بن الصلاح:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، بل نقل عن الخطيب وغيره أنه قال: ما احتج به البخارى ومسلم وأبو داود من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم - محمول على أنه لم يثبت المؤثر مفسراً، قلت: وهذا هو الذى أشار إليه

المصنف آنفاً.

الثاني: أن يكون واقعاً في المتابعات والشواهد، لا في الأصول.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه باختلاطه، وذلك غير قادح فيما رواه من قبل في زمن الاستقامة.

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات نازلٌ فيقتصر على العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل هذا الشأن ذلك، وهذا العذر قد رويناه تنصيماً. انتهى، وذكر أمثلة لما ذكره يطول ذكرها، قلت: ولا يخفى على الناقد ما في هذه الوجوه.

(قال النووي: وينبغي أن يكون هذا مخرجاً عن حكم المجمع على صحته المتلقى بالقبول مُستثنى من الخلاف المُقدَّم في القطع بصحة المجمع عليه) وهذا هو الذي قد أشار إليه ابن الصلاح واستثناه بقوله سوى أحرف يسيرة (وهذا الكلام فيما أسنده، وقد قصر هؤلاء في هذا الموضع، وجوده الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح البخاري فذكر مما اعترضه حفاظ الحديث على البخاري مائة حديث وعشرة أحاديث) وقال في نكتته على ابن الصلاح: إنه تتبع الدارقطني ما فيهما من الأحاديث المعلقة فزادت على المائتين (ولكنها اعتراضات لطيفة في مشكلات اصططلحوا عليها أكثرها من علم العلل التي لا يقدح بها الفقهاء وأهل الأصول، ثم أشار إلى الخلاف في كل حديث في البخاري مروي عن مدلس بالنعنة) سيأتي بيان التدليس وأقسامه والنعنة إن شاء الله تعالى (وهذا غير ما ذكر في كل حديث روى من طريق راوٍ مختلف فيه، وهم) أي الرواة المختلف فيهم (خلق كثير، ثم مسألة الخلاف فيما عدّ ذلك كله فاعرف ذلك، والله أعلم).

قال الحافظ ابن حجر بعد ذكر جملة الانتقادات ما لفظه: «والكلام على هذه الانتقادات من قبل التفصيل من وجوه: منها ما هو مندفع بالكلية، ومنها ما قد يندفع، فمنها الزيادة التي قد تقع في بعض الأحاديث إذا انفرد بها ثقة من الثقات ولم يذكرها مَنْ هو مثله أو أحفظ منه، فاحتمال كون هذا الثقة غلط ظن مجرد، وغايتها أنها زيادة ثقة، فليس فيها منافاة لما رواه الأحفظ والأكثر، فهي مقبولة.

ومنها المروي من حديث تابعي مشهور عن صحابي سمع منه، فيعلل بكونه روى عنه بواسطة كالذي يروى عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، ويروى عن سعيد عن أبيه

عن أبي هريرة، فإن مثل هذا لا مانع أن يكون التابعى سمعه بواسطة ثم سمعه بدون تلك الوساطة، ويلتحق بهذا ما يرويه التابعى عن صحابى فيروى من روايته عن صحابى آخر، فإن هذا يمكن أن يكون سمعه منهما فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا، وهذا إنما يطرد حيث يستوى الضبط والإتقان.

ومنها ما يُشيرُ صاحب الصحيح إلى علته كحديث يرويه مسنداً، يشير إلى أنه روى مرسلًا، فذلك مصير منه إلى ترجيح رواية من أسنده على من أرسله.

ومنها ما تكون علته مرجوحة بالنسبة إلى صحته، كالحديث الذى يرويه ثقات متصلًا ويخالفهم ثقة فيرويه منقطعًا، أو يرويه ثقة متصلًا ويرويه ضعيف منقطعًا، ومسألة التعليل بالانقطاع وعدم اللقاء قل أن تقع فى البخارى بخصوصه؛ لأنه معلوم أن مذهبه عدم الاكتفاء فى الإسناد المعنعن بمجرد إمكان اللقاء.

وإذا اعتبرت هذه الأمور من جملة الأحاديث التى انتقدت عليهما لم يبق بعد ذلك مما انتقد عليهما سوى مواضع يسيرة جدًا، ومن أراد حقيقة ذلك فليطالع المقدمة التى كتبتها لشرح صحيح البخارى، فقد بينت فيها ذلك بيانًا شافيًا بحمد الله. انتهى، بحذف يسير.

(وأما ما وقع فيهما) وهو عطف على قوله «فأما ما أسنده» (غير مسند، وهو المعبر عنه بالتعليق) أى المسمى به عندهم (و) حقيقته (هو أن يُسقط البخارى أو غيره) عبارة «النخبة» من تصرف مصنف (من أول إسناده) أى بالنظر إليه، ومنهم من يعبر عنه بمبدأ السند (راويًا فأكثر) ولا يشترط التوالى بين الساقطين وإن صرح به ملاً على قارى فى حواشيه على النخبة وشرحها (ويعزى الحديث إلى من فوق المحذوف بصيغة الجزم، كقول البخارى فى الصوم^(١)): قال يحيى بن أبى كثير عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبى هريرة قال: إذا قاء فلا يفطر، قال ابن الصلاح: ولم أجد لفظ التعليق مستعملًا فيما سقط منه بعض رجال الإسناد من وسطه أو من آخره) فلذا قال فى حقيقته «من أول إسناده» (ولا) مستعملًا (فيما ليس فيه جزم كـ «يروى») بصيغة المجهول، ولذا قال المصنف فى حقيقته أيضًا «بصيغة الجزم».

(قال زين الدين: استعمل غير واحد من المتأخرين التعليق فى غير المجزوم به منهم

الحافظ المزى) بكسر الميم وبتشديد الزاى نسبة إلى بلد بالشام، وهو الحافظ الكبير أبو الحجاج يوسف بن الزكى عبد الرحيم بن يوسف القضاعى الكلبى (فى «الأطراف») كتاب له سيأتى ذكره، وذكر حقيقتها، قال زين الدين: كقول البخارى فى باب مسّ الحرير من غير لبس: ويروى فيه عن الزيدى عن الزهرى عن أنس عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، وذكره فى «الأطراف» وعلم عليه علامة تعليق البخارى.

(قلت: أما ما سقط فيه رجل من وسط الإسناد فهو يُسمى المقطوع والمنقطع) ولذا قيل فى رسم التعليق من أول إسناده (وما سقط من آخره فهو المرسل، كما يأتى جميع ذلك) أى كل ما ذكر (وأما إذا سقط الإسناد كله، وقال: قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم، أو ذكر الصحابى فقط من رجال الإسناد، فقال ابن الصلاح: تعليق) قال ابن الصلاح: إن لفظ التعليق وجدته مستعملاً فيما حذف من مُبتدأ إسناده وأحد فأكثر، حتى إن بعضهم استعمله فى حذف كل الإسناد، مثال ذلك قوله: «قال صلى الله عليه وآله وسلم كذا وكذا، قال ابن عباس رضى الله عنهما كذا وكذا، قال سعيد بن المسيب كذا وكذا، عن أبى هريرة كذا وكذا».

قلت: وبه تعرف أن ابن الصلاح نقله عن غيره، لا أنه له، ولذا قال الزين: حكاه ابن الصلاح عن بعضهم، وتعرف أيضاً أنه إذا ذكر الصحابى أو التابعى يكون على هذا القول تعليقاً أيضاً، واقتصر المصنف على الصحابى فقط (ولم يذكره) أى هذا القسم (المزى تعليقاً فى «الأطراف») لفظ الزين: ولم يذكر هذا المزى فى «الأطراف» فى التعليق، بل ولا ما اقتصر فيه على ذكر الصحابى غالباً، وإن كان مرفوعاً.

(وأما إذا روى) أى البخارى (عن شيخه بصيغة الجزم ولم يقل حدثنا ولا أخبرنا) قال الزين: كقوله قال فلان، وزاد فلان (فمتصل حكمه كحكم العنّة كما يأتى) قال الزين: إن حكمه - أى المعنعن - الاتصال، بشرط ثبوت اللقاء والسلامة من التدليس، واللقاء فى شيوخه - أى البخارى - معروف، والبخارى سالم من التدليس، فله حكم الاتصال. انتهى.

قلت: فهذا يختص بالبخارى ومن هو مثله فى شرط اللقاء، لا أنها قاعدة من قواعد علوم الحديث (كذا عند ابن الصلاح، واختاره الزين) فإنه قال بعد نقله لكلام ابن الصلاح: إنه الصواب، قال ابن الصلاح: ولا التفات إلى أبى محمد بن حزم الحافظ الظاهرى فى ردّه ما أخرجه البخارى من حديث أبى عامر - أو أبى مالك - الأشعرى عن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ليكونن في أمتي... الحديث»^(١) وسيأتي في كلام المصنف قريباً (خلافاً لبعض المغاربة والمزّي وابن مته) وهذا البعض من المغاربة غير ابن حزم، لأنه ساق كلامه بعد رده على ابن حزم، فإنه قال - أي زين الدين - بعد ذلك: وبلغني عن بعض المتأخرين من أهل المغرب أنه جعله قسمًا من التعليق ثانيًا، وأضاف إليه قول البخاري في غير موضع من كتابه: وقال لي فلان، وزادنا فلان، فوسم كل ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر المنفصل من حيث المعنى، وقال: متى رأيت البخاري يقول: وقال لي، وقال لنا، فاعلم أنه إسناد لم يذكره للاحتجاج به، وإنما ذكره للاستشهاد به، وكثيرًا ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ لما جرى بينهم في المذكرات والمناظرات، وأحاديث المذاكرة قل ما يحتاجون بها.

قلت: وما ادعاه على البخاري مخالف لما قاله من هو أقدم منه وأعرف بالبخاري، وهو العبد الصالح أبو جعفر بن حمدان النيسابوري، فقد رويناه عنه أنه قال: كل ما في البخاري قال لي فلان فإنه عرضٌ ومناولة^(٢). انتهى.

قلت: ولا يخفى أنه لا يقوم كلام غيره حجة عليه بمجرد قوله.

(وقال): أي ابن الصلاح (وذلك) أي مثال ما يسقط من أوله واحد (مثل قول البخاري عفان) لفظ الزين «قال عفان» (وقال القعنبى) بالقاف مفتوحة فعين مهملة ساكنة فنون فموحدة، نسبة إلى «قعنب» (وأخطأ ابن الصلاح في تمثيل التعليق بذلك، مع اختياره أنه ليس بتعليق) عبارة الزين فقوله: «قال عفان قال القعنبى» كذا في أمثلة ما سقط من أول إسناده واحد مخالف لكلامه الذى قدمناه عنه لأن عفان والقعنبى كلاهما شيخ البخاري حدّث عنهما في مواضع من صحيحه متصلًا بالتصريح، فيكون قوله: «قال عفان قال القعنبى» - محمولاً على الاتصال كالحديث المعنعن، وهذا المثال ذكره ابن الصلاح في الفائدة السادسة من النوع الأول، وهذا إيضاح لكلام المصنف.

(قال ابن الصلاح)^(٣): وكأنه مأخوذ من تعليق الجدار) قال ملا على في «شرح شرح النخبة»: انتقد المصنف - يريد ابن حجر - أخذه من تعليق الجدار، ولعل وجهه أن الطرفين أو أحدهما في تعليق الجدار - باقٍ على حاله غير ساقط، بخلاف تعليق الحديث

(١) البخاري (١٣٨/٧)، وأبو داود (٤٠٣٩).

(٢) علوم الحديث ص (٩٣).

(٣) علوم الحديث ص (٩٣).

(وتعليق الطلاق ونحوه لما يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال، وقد ذكر ابن الصلاح أن التعليق وقع فيهما) أى فى الصحيحين.

(قال: وأغلب ما وقع ذلك فى البخارى، وهو فى مسلم قليل جداً، قال زين الدين) فى شرح ألفيته بعد نقل كلام ابن الصلاح (فى كتاب مسلم من ذلك) أى من التعليق (موضع واحد فى التيمم، وهو حديث أبى الجهم بن الحارث) بضم الجيم وفتح الهاء فمثناة تحتية، وهو عبد الله بن الحارث بن الصمة، وقع فى صحيح مسلم أبو الجهم بفتح الجيم من دون مثناة، قال النووى فى شرح مسلم: هكذا فى مسلم، وهو غلط، وصوابه ما وقع فى صحيح البخارى أبو الجهم، وضبطه بما ضبطناه، فهذا هو المشهور فى كتب الأسماء، وكذا ذكره مسلم فى كتابه فى أسماء الرجال (ابن الصمة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم (أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر جمل) بفتح الجيم والميم، وفى رواية النسائى الجمل (قال فى مسلم: وروى الليث بن سعد، ولم يوصل مسلم إسناده إلى الليث^(١)) قال النووى: هكذا وقع فى صحيح مسلم من جميع الروايات منقطعاً بين مسلم والليث، قال: وهذا النوع يسمى معلقاً (وقد أسنده البخارى عن يحيى بن بكير عن الليث، ولا أعلم فى مسلم بعد مقدمة الكتاب حديثاً لم يذكره إلا تعليقاً غير هذا الحديث، وفيه مواضع آخر يسيرة رواها بإسناده المتصل، ثم قال: ورواه فلان، وهذا ليس من باب التعليق، إنما أراد ذكر من تابع راويه الذى أسنده من طريقه عليه، أو أراد بيان اختلاف فى السند كما يفعل أهل الحديث، ويدل على أنه ليس مقصوده بهذا إدخاله فى كتابه أنه يقع فى بعض أسانيد ذلك من ليس هو من شرط مسلم كعبد الرحمن بن خالد بن مسافر) وهذا بناء على أن شرطهما رواتهما، وقد تقدم الكلام فيه (وقد بينت بقية المواضع) التى علقها مسلم (فى الشرح الكبير) انتهى كلام الزين.

(فإذا عرفت هذا) هو جواب قول المصنف «وأما ما وقع فيهما»، وفيه نبوة والمعنى على أن قوله (فاعلم) هو الجواب لكنه جواب «إذ» لا جواب «أما» (أن المحققين قسموه) أى التعليق (ثلاثة أقسام) ولكنهم ذكروا المعلق من حيث هو من قسم المردود، مع أن بعض أقسامه مقبول يعمل به، وإنما ردوه للجهل بحال من حذف من إسناده.

(١) والحديث رواه أحمد (٤/١٦٩).

(أحدها: ما يورده البخارى بصيغة الجزم، ويكون رجاله) غير من حذف فإنه مجهول (رجال الصحيح، فيحكم) أى يوقع الحكم من الناظر فيه (بصحته لأنه) أى البخارى (لا يستجيز أن يجزم بذلك) أى بنسبته جزماً (إلا وقد صح عنده) وبقي قسم مثل هذا القسم فى الصحة أشار إليه الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» حيث قال: وقد يحكم بصحته إن عرف المحذوف بالعدالة والضبط بأن يجيء مسمى - أى موصوفاً باسمه أو كنيته أو لقبه - من وجه آخر، أى من طريق أخرى. انتهى.

ولا يخفى أن وجه هذا الثانى من التصحيح واضح، وأما الأول فمرجع الحكم بصحته حسن الظن بالبخارى فى أنه لا يجزم إلا بما صح، إلا أن قوله:

(وثانيها ما يورده بصيغة الجزم أيضاً ولكن يجزم به عمن لا يحتج به) أى البخارى يفتى فى عضد حسن الظن فى الطرف الأول، إذ العلة هى جزمه وقد حصل فى القسمين (فليس فيه) أى هذا الثانى (إلا الحكم بصحته عمن أسنده إليه وجزم به عنه كقول البخارى) فى أول باب من آداب الغسل، كذا قال ابن الصلاح.

قلت: وراجعت البخارى فرأيت ذكره فى الثامن عشر من أبواب الغسل (وقال بهز) بفتح الموحدة وسكون الهاء فزأى وهو مقول قول البخارى (عن أبيه) هو حكيم (عن جده) هو معاوية بن حيدة صحابى معروف (عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم «الله أحق أن يستحى منه»)) هذا مقول قول بهز.

(قال ابن الصلاح) بعد سياقه لهذا الكلام (فهذا) أى بهز عن أبيه عن جده (ليس من شرط البخارى قطعاً، ولذلك) أى لكونه ليس من شرط البخارى (لم يورده الحميدى فى الجمع بين الصحيحين) قال الحافظ فى الفتحة: إن بهزاً وأباه ليسا من شرطه، قال: ولهذا لما علق فى النكاح شيئاً من حديث جد بهز لم يجزم به، بل قال: ويذكر عن معاوية بن حيدة. انتهى.

قلت: وهذا مبنى أيضاً على أن شرط رواته كما سلف، وفيه ما سلف.

(وثالثها: أن يورده) أى البخارى (مريضاً، وصيغة التمريض عندهم) وهى خلاف صيغة الجزم (أن يقول: ويذكر أو يروى) مبنى للمجهول مضارع (أو نقل وذكر) ماضياً (ونحوها فهذا لا يحكم بصحته) واعلم أن هذا أمر عرفى، وأن إتيان الراوى بصيغة المجهول دليل على ضعف ما يرويه، وإلا فإن للإتيان بصيغة المجهول فى علم البيان نكتاً معروفة (كقوله) أى البخارى فى باب ما يذكر فى الفخذ (ويروى عن ابن العباس

وجرّهد) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء فдал مهملة هو ابن خويلد، صحابي (ومحمد بن جحش) - بالجيم المفتوحة فمهملة ساكنة فشين معجمة - وهو محمد بن عبد الله بن جحش، نسبة إلى جده، ولأبيه عبد الله صُحبة، وكان محمد صغيراً في عصره صلى الله عليه وآله وسلم (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «الفخذ عورة» لأن هذه الألفاظ) أى صيغ التمريض (استعمالها في الضعيف أكثر وإن استعملت) نادراً (في الصحيح) والحل على الأغلب أولى.

واعلم أن ابن الصلاح جعل القسمين واحداً أى ما جزم به عمن يحتج به وما أورده بصيغة التمريض، وقال: إنهما ليسا على شرطه قطعاً، ولفظه: «قول البخارى باب ما يذكر في الفخذ، ويروى عن ابن عباس، إلى آخر ما ذكره المصنف، ثم قال: وقوله فى أول باب من أبواب الغسل: وقال بهز، إلى آخره، ثم قال: فهذا قطعاً ليس من شرطه» انتهى.

وإنما كان حديث ابن عباس ليس من شرطه لأن فيه يحيى الفتات - بقاف ومثنتين من فوق - وهو ضعيف، وحديث جرّهد ضعفه البخارى للاضطراب فى إسناده، وحديث محمد بن جحش فيه أبو كثير، قال الحافظ ابن حجر: لم أجد فيه تصريحاً (وكذا قوله) أى البخارى (وفى السبب يُستعمل فى الأمرين معاً) فى الصحيح والضعيف، إلا أنه لا أغلبية له فى أحدهما على الآخر حتى يحمل عليه الفرد المجهول، بل يتوقف الأمر على البحث.

(قال ابن الصلاح: ومع ذلك) أى مع كونه أورده بصيغة التمريض (فإيراده له) أى البخارى للحديث الممرض (فى أثناء الصحيح) أى كتابه المسمى بذلك (مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويُركن إليه) هذا كلام ابن الصلاح.

واعلم أن هذا يفيد أن التعليقات المجزومة ممن التزم صحة كتابه - وإن لم يصرح بأن ما علقه صحيح - يحكم بصحتها إذا لم يجزم بمن لا يحتج به، وذلك بأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك إلا وقد صح عنده، وكذا أيضاً بعض ما روى بغير صيغة الجزم، وهذا لا يوافق ما قاله الجمهور من أنه إذا قال راوى المعلق مثلاً «جميع من أحذفه ثقات» فإنه لا يقبل حتى يسمى، قالوا: لاحتمال أن يكون ثقة عنده دون غيره، فإذا ذكر يعلم حاله، وكذا قول من قال: «حدثنى الثقة» فإذا لم يقبل هذا فكيف يقبل قول من قال: «قد التزمت فى كتابى ألا أذكر إلا الصحيح» فيجعل التزامه أبلغ من قوله: «حدثنى

الثقة»، بل غاية التزامه هذا يفيد ما يفيد قول الراوى «يرفعه» وأما ما قيل من المناقشة لكلام الجمهور بأنه تقديم للجرح المتهوم على التعديل الصريح فليس بشيء؛ لأن التعديل الصريح للمبهم المجهول ليس بشيء.

(وشذ ابن حزم فلم يقبل شيئاً من تعليقات الصحيح وتراجمه) سواء أوردتها بصيغة الجزم أو غيرها، ولعل وجه ما ذهب إليه هو ما قدمناه قريباً من عدم قبول الجمهور لمسألة التعديل على الإبهام، فالأولى عدم قبول تعليق من التزم الصحة.

ولما كان فى صحيح البخارى ما ليس بصحيح قطعاً احتاج المصنف أن يذكر ما قاله ابن الصلاح فى التلقيق بين ما قاله البخارى وبين ما وجد فى كتابه فقال (وحمل ابن الصلاح قول البخارى «ما أدخلت فى كتابى الجامع إلا ما صح» وقول الأئمة فى الحكم بصحته) أى صحة كتابه (على مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب، دون التراجع ونحوها) وقد تقدم هذا.

(وأما الحافظ ابن حجر فصرح فى مقدمة شرح البخارى) المسماة «هداية السارى» (بأن جميع تعاليقه) بجزم أو تمرىض (غير صحيحة عنده) أى عند البخارى (يعنى على شرطه، وإن كان يمكن تصحيح بعضها على شرط غيره، إلا أن يسند) أى البخارى (المعلق) أى الحديث الذى علقه (مرة ويعلقه أخرى، ويكون تعليقه المرة الأخرى اختصاراً).

قلت: اعلم أن المصنف رحمه الله تعالى أجمل ما نقله عن مقدمة الفتح، وبيانه أنه قسم فى المقدمة تعليقات البخارى إلى قسمين:

الأول: المعلق بصيغة الجزم، ثم قسمه إلى صحيح على شرطه، وهو الذى أشار إليه المصنف بقوله: «إلا أن يسند المعلق» وهذا فى الحقيقة معلق صورة عنده، لا حقيقة، وإلى حسن تقوم به الحجة، وإلى ضعف بسبب انقطاع سير.

الثانى: ما علقه بصيغة التمرىض فإنه قسمه إلى خمسة أقسام: صحيح على شرطه، صحيح على شرط غيره، جزمًا لا إمكانًا، كما قاله المصنف، حسن، ضعيف غير منجبر، ضعيف منجبر، فهذه خمسة أقسام.

إذا عرفت هذا عرفت أن تعاليق البخارى لا يتم الحكم على المروى منها بشيء من الصحة ولا الحسن ولا الضعف إلا بعد الكشف والفحص عن حال ما علقه، وعرفت أن هذا الذى ذكره الحافظ فى المقدمة مجمل لا بيان فيه، وقد بسطت الكلام على كلامه

فى هامش مقدمة الفتح .

نعم، قد بين الحافظ هذا الإجمال فى نكته على ابن الصلاح، وأتى بأمثلته فقال:
أقول: الأحاديث المرفوعة التى لم يوصل البخارى إسنادها فى صحيحه:
منها: ما يوجد فى محل آخر من كتابه موصولاً.
ومنها: ما لا يوجد إلا معلقاً.

فأما الأول: فالسبب فى تعليقه أن البخارى من عادته فى صحيحه ألا يكرر شيئاً إلا لفائدة، وإذا كان المتن يشتمل على أحكام كرره فى الأبواب بحسبها أو قطعه فى الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرى، ومع ذلك لا يكرر الإسناد بل يغير بين رجاله إما بشيوخه أو بشيوخ شيوخه أو نحو ذلك، فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها فإنه - والحال هذه - إما أن يختصر المتن أو يختصر الإسناد، وهذا أحد الأسباب فى تعليقه الحديث الذى وصله فى موضع آخر.

وأما الثانى: - وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقاً - فهو على صورتين:

إما بصيغة الجزم، وإما بصيغة التمرىض:

فأما الأول: فهو صحيح إلى من علقه عنه، وبقي النظر فيما أبرز من رجاله فبعضه يلتحق بشرطه، والسبب فى تعليقه له إما لكونه لم يحصل له مسموعاً وإنما أخذه على طريق المذاكرة أو الإجازة أو كان قد خرج ما يقوم مقامه فاستغنى بذلك من إيراد هذا المعلق مستوفٍ السياق أو لمعنى غير ذلك، ولتقاعده عن شرطه وإن صححه غيره أو حسنه، وبعضه يكون ضعيفاً من جهة الانقطاع خاصة.

وأما الثانى: وهو المعلق بصيغة التمرىض مما لم يورده فى مواضع آخر - فلا يوجد ما يعلق بغير شرطه إلا مواضع يسيرة قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى.
نعم، فيه ما هو صحيح وإن تقاعد عن شرطه: إما لكونه لم يخرج لرجاله، أو لوجود علة فيه عنده، ومنها ما هو حسنٌ، ومنها ما هو ضعيف، وهو على قسمين:
أحدهما: ما ينجر بأمر آخر.

وثانيهما: ما لا يرتقى عن مرتبة الضعيف، وحيث يكون بهذه المثابة فإنه يبين ضعفه ويصرح به حيث يورده فى كتابه.

ثم سرد أمثلة لما ذكره انتزعها من عدة أبواب من صحيح البخارى لا نطول بنقلها،

ثم قال: فقد لاج بهذه الأمثلة، واتضح أن الذى يتقاعد عن شرط البخارى من التعليق الجازم جملة كثيرة، وأن الذى علقه بصيغة التمرىض حين أورده فى معرض الاحتجاج والاستشهاد فهو صحيح، أو حسن، أو ضعيف ينجر، وإن أورده فى موضع الرد فهو ضعيف عنده، وقد بينا كونه يبين كونه ضعيفاً، والله الموفق.

وجميع ما ذكرناه يتعلق بالأحاديث المرفوعة، وأما الموقوفات فإنه يجزم بما صح عنده منها، ولو لم يبلغ شرطه، ويمرض ما كان من ضعف وانقطاع، وإذا علق عن شخصين وكان لهما إسنادان مختلفان مما يصح أحدهما أو يضعف الآخر فإنه يعبر فيما هذا سبيله بصيغة التمرىض، والله أعلم.

وهذا كلام فيما صرح بنسبته إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وإلى أصحابه، أما ما لم يصرح بإضافته إلى قائل - وهى الأحاديث التى يوردها فى تراجم الأبواب من غير أن يصرح بكونها أحاديث - فمنها ما يكون صحيحاً وهو الأكثر، ومنها ما يكون ضعيفاً كقوله: «اثنان فما فوقهما جماعة» لكن ليس شىء من ذلك ملتحقاً بأقسام التعليق التى قدّمناها إذا لم يسقها مساق الأحاديث، وهى قسم مستقل ينبغى الاعتناء بجمعه والتكلم عليه، وبه وبالتعليق يظهر كثرة ما اشتمل عليه البخارى من الأحاديث، ويوضح سعة اطلاعه ومعرفته بأحاديث الأحكام جملة وتفصيلاً. انتهى.

ولما أطلنا بنقله لإفادته، ولأن المصنف رحمه الله تعالى اختصر اختصاراً مخللاً مع الإشارة إلى كلام الحافظ، وقد عرفت معنى قوله (قال) أى الحافظ ابن حجر (وقد عرفت ذلك من مقصد البخارى، فإن الحديث لو كان على شرطه فى الصحة ما ترك وصل إسناده، وهذا الذى ذكره هو الصواب، ومن أمثلة التعليق المختلف فيها) بين ابن الصلاح ومن تبعه وابن حزم (قول البخارى قال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد، قال: ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ثنا عطية ابن قيس، قال ثنى عبد الرحمن بن غنم، قال ثنى أبو عامر أو أبو مالك الأشعري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ليكونن فى أمتى أقوام يستحلون الحز) بالخاء المعجمة والزأى، ويروى بالخاء المهملة والراء (والحرير والخمر والمعازف) بالعين المهملة والزأى بعد الألف ثم فاء، قال فى القاموس: المعازف: الملاهى كالعود والطنبور، والمعازف: اللأعب بها والمغنى (الحديث) تمامه «وليسزلن قوم إلى جنب علم، تروح عليهم سارحتهم يأتهم سائل حاجة فيقولون: ارجع إلينا غداً فيبيتهم الله ويضع العلم وتمسخ أخرى قردة وخنازير إلى

يوم القيامة»^(١) (فعند ابن الصلاح وزين الدين ومحمى الدين النووى أن حكمه حكم المتصل بالعنعنة) مصدر مأخوذ من «عَنْ فلان عن فلان» كالسبحة والحويلة، ويأتى تحقيقها (وهى صحيحة ممن لا يدلس) يأتى بيان التدليس وأقسامه (والبخارى ممن لا يدلس، وذلك) أى وجه كونها كالعنينة من غير المدلس (لأن هشام بن عمار من شيوخ البخارى حدث عنه بأحاديث) متصلة بلفظ «حدثنا» (وقد مثل المزى والشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد (التعليق بهذا الحديث) وهذا على رأيهما، لا على رأى ابن الصلاح، فإنه ليس عنده بتعليق كما تقدم أنه إذا روى البخارى عن شيخه بصيغة الجزم فإنه متصل، وتقدم تخطئة المصنف له حيث مثل المعلق بهذا الحديث.

(وقال أبو عبد الله بن منده) فى جزء له فى اختلاف الأئمة فى القراءة والسمع والمناولة والإجازة ما لفظه (أخرجه البخارى فى كتابه الصحيح قال لنا فلان، وهى إجازة، وقال فلان، وهو تدليس، قال: وكذلك مسلم أخرجه على هذا، قال الشيخ زين الدين: انتهى كلام ابن منده، ولم يوافق عليه، وقال) أبو محمد (ابن حزم فى «المحلى») بضم الميم فحاء مهملة ولام مشددة - من التحلية: (هذا حديث منقطع، لم يتصل ما بين البخارى وصدقة بن خالد، ولا يصح فى هذا الباب) أى باب النهى عن المعازف (شئاً أبداً وكل ما فيه) من حديث (فموضوع).

قلت: قال بن القيم فى «إغاثة اللهفان» بعد ذكره لهذا الحديث وتصحيحه له: «ولم يصنع من قدح فى صحة هذا الحديث شيئاً كابن حزم نصرة لمذهبه الباطل فى إباحة الملاهى، وزعم أنه منقطع لأن البخارى لم يصل سنده، وجواب هذا الوهم من وجوه: أحدها: أن البخارى قد لقي هشام بن عمار وسمع منه، فاذا قال «قال هشام» فهو بمنزلة قوله عن هشام.

الثانى: أنه لو لم يسمعه منه لم يستجز الجزم به إلا وقد صح عنه أنه حدث به، وهذا كثيراً ما يكون لكثرة من رواه عن ذلك الشيخ وشهرته، والبخارى أبعد خلق الله عن التدليس.

الثالث: أنه أدخله فى كتابه المسمى بالصحيح محتجاً به، فلولا صحته عنه ما فعل ذلك.

(١) سبق تخريجه.

الرابع: أنه علقه بصيغة الجزم، دون صيغة التمریض، فإنه إذا توقف في هذا الحديث أو لم يكن على شرطه قال: ويُرْوَى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويذكر عنه ونحو ذلك، فإذا قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» فقد جزم وقطع بإضافته إليه.

الخامس: أنا لو أضربنا عن هذا صفحاً فالحديث صحيح متصل عند غيره، ثم ساقه بإسناده عن أبي داود. انتهى.

وأما قول ابن حزم «إن كل حديث في الملاهي موضوع» فليس كما قال، بل هي أحاديث منها حسن ومنها ما فيه لين، وبمجموعها يثبت الحكم، وقد أطلنا الكلام في ذلك في حواشينا على ضوء النهار.

(وقال ابن الصلاح: ولا التفات إلى ابن حزم في رده ذلك، وأخطأ في ذلك من وجوه، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح) وكأنه قيل: فإذا كان كذلك فلم صنع البخاري فيه هذا الصنيع؟ فقال: (والبخاري قد يفعل ذلك لكون الحديث معروفاً من جهة الثقات) عن الشخص الذي علقه عنه (أو لكونه ذكره في موضع آخر من كتابه متصلاً).

قلت: هذا العذر يوهم أن قول البخاري «وقال هشام» غير متصل، وأنه أخرج البخاري حديث هشام بن عمار متصلاً في كتابه في موضع آخر، وهو خلاف ما هو بصدد تقريره (ولغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع، قال الحافظ زين الدين) مقررًا لكلام بن الصلاح (والحديث) أي حديث هشام بن عمار (متصل من طرق، من طريق هشام وغيره) فهو يرد قول من قال إنه غير متصل، إلا أنه لا يخفى أن ابن حزم قال هو غير متصل عند البخاري، ولم يتعرض لغير طريقه، نعم قوله «وكل ما فيه فموضوع» يشمل حديث هشام، إلا أن يقال: تقدم كلامه عليه بخصوصه، يخصه عن العموم اللاحق (قال) أبو بكر (الإسماعيلي في «المستخرج») على البخاري (حدثنا الحسن وهو ابن سفيان النسوي الإمام، قال: ثنا هشام بن عمار، فذكره) فهذا اتصال بالاتفاق برجال البخاري (وقال) أبو أيوب (الطبراني في مسند الشاميين: حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد، ثنا هشام بن عمار) انتهى كلام الزين.

قال المصنف (والصحيح صحة الحديث) أي حديث هشام بن عمار (بلا ريب) لما عرفت من ثبوت اتصاله (ولكن دلالة على التحريم) أي تحريم الملاهي (ظنية معارضة:

أما كونها ظنية فلأنه ذمهم باستحلال مجموع أشياء بعضها) أى استحلال بعضها (كفر، وهو استحلال الخمر) أى عده حلالاً، لأنه ردُّ لما علم من ضرورة الدين، فالكفر من هذه الجهة (والذم بمجموع أمور لا يستلزم القطع على تحريم كل واحد منها لجواز أن يذم الكافر والفاسق بأفعال بعضها مكروه، مثاله قوله: ﴿خذوه فغلوه...﴾ إلى قوله: ﴿إنه كان لا يؤمن بالله العظيم ولا يحض على طعام المسكين﴾ يريد: والحض على طعام المسكين ليس بواجب، ولك أن تقول: إنه يجب، ويراد به إطعامه لسد رمقه، ويؤيده قولهم ذلك وهم في دركات جهنم، وقد قيل لهم: ﴿ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين﴾ ويحتمل أن قوله تعالى: ﴿ولا يحض على طعام المسكين﴾ لا يحض نفسه على إطعامه فيكون مثل: ﴿ولم نك نطعم المسكين﴾.

(ويقوى هذا أنه جعل استحلال الخبز) بالخاء المعجمة والزاي، وهذه اللفظة قد اختلف في ضبطها ففي «تيسير الوصول» أنها بالخاء المعجمة والزاء، وهو الأوفق لعطف الحرير لما يأتي (من جملة صفات أولئك المذمومين مع أن جماعة من جلة الصحابة والتابعين قد لبسوه واستحلوه) فإن لبس الجلة من فريقى السلف للخبز يدل على أنه لا نهى عنه، ولا يتعلق به الذم، لأنه الأولى بجلالة شأنهم وبعدهم عن المكروهات، فلبسهم إياه دليل على أن لفظ الحديث عندهم الحر بالخاء المعجمة والراء والمراد به استحلال الزنا، وهذا أولى مما يفهمه كلام المصنف من أنه بالخاء المعجمة والزاي، لأنه لا ريب في كراهة لبسه لهذا النهى وإن لم يكن محرماً (فيحتمل أن يكون وصفه) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (لهم) أى للقوم المذكورين فى حديث هشام بن عمار (بذلك) أى بلبسهم الخبز واستحلالهم المعازف (تمييزاً لهم عن غيرهم) لا لأجل أن لوصفهم بذلك دخلاً لهم فى الخسف بهم والعقوبة لهم (كما وصف) صلى الله عليه وآله وسلم (الخوارج حين ذمهم بحلق الرؤوس وصغر الأستان وخفة الأحلام) ولفظ الحديث عند الشيخين^(١) من حديث على رضى الله عنهم «سيخرج أقوام فى آخر الزمان حدث الأستان سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون^(٢) من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم

(١) البخارى (٢١/٩)، ومسلم فى: الزكاة: حديث (١٥٤).

(٢) يمرقون من الدين... إلخ: أى يجوزونه ويخرقونه ويتعدونه، كما يخرق السهم الرمية به ويخرج منه. «النهاية» (٣٢٠/٤).

فإن قى قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة» (وكون ذو الثدية) بضم المثلثة فдал مصغر ثدى (منهم ونحو ذلك، والله أعلم).

وقد بين كيفية الثدية فى حديث بلفظ «آيتهم رجل أسود فى إحدى عضديه مثل ثدى المرأة، أو مثل البضعة تدردر»^(١) وفى رواية «إن فيهم رجلاً له عضد ليس له ذراع» على عضديه مثل حلمة الثدى عليه شعرات بيض»^(٢).

إذا عرفت هذا فمراد المصنف أن خفة الأحلام وحدائة الأسنان وحلق الرءوس ليست من موجبات الأمر بقتلهم، فما ذكرت إلا تمييزاً لهم عن غيرهم، وليس فيه دلالة على تحريم تلك الأمور، فكذلك استحلال المعازف والحز ليس من أسباب المسخ بأولئك القوم، فلا يدل الحديث على تحريم المعازف.

وأقول: لا يخفى أنه أولاً: ليس فى صفات الخوارج المذكورة هنا ضم شىء محرم من صفاتهم إلى مكروه أو مباح، بل جميع ما ذكر من صفاتهم مباحة ضم بعضها إلى بعض للتمييز، وثانياً: أنه احتيج فى حديث الخوارج إلى ذكر ما يميزهم عن غيرهم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتالهم فاحتيج إلى ذكر ما يميزهم من الصفات ليقدم على قتالهم على بصيرة، لأنهم مسلمون محقونة دماؤهم فى الظاهر، بخلاف الذين يمسخون قردة فإنه لا حاجة إلى وصف لهم بميز، إذ لسنأ مأمورين فيهم بشىء، والأصل فيما ذكر من الأوصاف ورتب عليه الحكم وهو المسخ هنا أن كل صفة لها دخل فى إثبات الحكم إما بالاستقلال أو بالجزئية، ولا يخرج عن هذا ويصير للتمييز إلا بقرينة كما ذكرناه فى الخوارج.

واعلم أن المصنف جزم بأن الرواية «الحز» بالخاء المعجمة والزأى لا غير، وفى «النهاية» فى حديث أشراط الساعة «يستحل الحر والحرير» هكذا ذكره أبو موسى بالخاء والراء، وقال: الحر بتخفيف الراء الفرج، ثم قال ابن الأثير: والمشهور فى هذا الحديث على اختلاف طرقه، يستحلون الحز بالخاء المعجمة والزأى وهو ضرب من ثياب الإبريسم، معروف، وكذا جاء فى كتاب البخارى وأبى داود، ولعله حديث آخر كما ذكره أبو موسى فهو حافظ عارف بما روى وشرح ولايتهم.

(١) البخارى فى: المناقب: ب (٢٥)، ومسلم فى: الزكاة: حديث (١٤٨)، وأحمد (٥٦/٣)، (٦٥).

(٢) مسلم فى: الزكاة: حديث (١٥٦)، وأحمد (٩٢/١).

قلت: ولا يخفى أن عطف الحرير عليه يناسب أن يكون بالمهملة والراء لأن الحرير قد دخل فيه الخز بأحد معنييه وبالمعنى الآخر ليس منهيًا عنه.

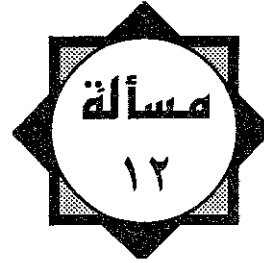
(قال ابن الأثير في «النهاية»: الخز المعروف أولاً ثياب ينسج من صوف وإبريسم، وهى مباحة، وقد لبسها الصحابة والتابعون فيكون النهى عنها لأجل التشبه بالعجم وزى المترفين، وإن أريد بالخز النوع الآخر المعروف الآن فهو حرام؛ لأن جميعه معمول من الإبريسم، وعليه يحمل الحديث، قلت: فى هذا الحل إشكال، فإن الحديث إنما يحمل على ما كان يسمى خزاً فى زمانه صلى الله عليه وآله وسلم فى عرف المخاطبين، وأما الذى ذكره فهو داخل فى تحريم الحرير، وقد فرق فى هذا الحديث بين الخز والحرير وعطف أحدهما على الآخر، فدل على التغاير) هذا الكلام صحيح لو تعين فى الرواية بالخاء المعجمة لكن الرواية من حيث الدراية قد ترددت بين اللفظين، فإن كان ابن الأثير رجح رواية المعجمة من حيث الرواية فهو معارض بترجيح رواية المهملة من حيث الدراية، إذ ضم المحرمات فى قرآن وجمعها فى حكم هو الأوفق ببلاغته صلى الله عليه وآله وسلم، ولأن الخز المخلوط بالإبريسم غير محرم، وكونه زى العجم لا يقضى بضمه إلى المحرمات كتاب ولا سنة، ولا بكراهته، ولأن الأصل فيما ترتب عليه حكم هو ما عرفناك من أنه السبب أو جزؤه.

(فهذا مما يدل على أن دلالة الحديث) على تحريم الملاهى (ظنية) والظنى المجتهد فيه نظرة، هذا من حيث الدلالة (وأما أنها معارضة فلأنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع زمارة الراعى) بكسر الزاى وتخفيف الميم ككتابة اسم لفعل الزامر، يقال: زمر يزمر - بضم الميم وكسرهما - زمراً وزميراً، وزمر - بتشديد الميم - تزميراً غنى فى القصب، وفعلهما زمارة ككتابة، أفاده فى القاموس (ولم يكسرها ولا بين له تحريمها) بل سد أذنيه عن سماعها (وحديثها صحيح على الأصح) قد يقال إن هذه واقعة عين قرر عليها الراعى، فلا يدرى على أى وجه وقع فلا تعارض ما ورد من أدلة كثيرة يفيد مجموعها التحريم.

وأما قوله: (وأباح الضرب بالدف فى العرس والعيد وعند قدوم الغائب ولم يأمر بكسره) فقد يقال: هذه رخصة رخص فيها فى هذه الأحوال لا غير، فيقتصر عليها (ولا شك فى كراهة ذلك فى غير العرس ونحوه) مما ذكره (وإنما الكلام فى صريح التحريم) الأحسن فى قطعية التحريم، إذ هو محل نزاعه فيما سلف (والكف عن النكير

عمن استحل ذلك من أهل العلم لأنه محرم ظنى) لا نكير فيه، والمصنف استطرد هذا البحث فى حكم الملامى، وليس هذا محله، إذ كتابه مؤلف فى اصطلاح أئمة الحديث، وكون الغناء محرماً أو غير محرم ليس من علوم الحديث كما لا يخفى، وقد يوجد محذوفاً فى بعض نسخ كتابه هذا.

* * *



[في أخذ الحديث من الكتب]

من علوم الحديث ، يجوز (نقل الحديث من الكتب الصحيحة المعتمدة) في الصحة والضبط (لمن يسوغ له العمل بالحديث) زاد ابن الصلاح «والاحتجاج به لدى مذهب»^(١) ثم بين المصنف من الذي يسوغ له العمل بقوله (وهو العالم بشروط العمل بالحديث وكيفية الاستدلال به، وجعل ابن الصلاح شرطه أن يكون ذلك الكتاب مُقَابِلًا بِمُقَابِلَةِ ثِقَةٍ على أصول صحيحة متعدّدة مروية بروايات متنوعة) عبارة ابن الصلاح: «قد قابله هو أوثق غير» ثم قال «ليحصل بذلك مع اشتهاار هذه الكتب وبعدها عن أن تُقصّد بالتبديل والتحريف - الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول» (قال) الشيخ محيي الدين النووي فإن قابليها بأصل معتمد محقق أجزأه^(٢) قال الزين «وفي كلام ابن الصلاح في موضع آخر ما يدل على عدم اعتبار ذلك»^(٣).

قلت: المعتبر حصول الظن، فإن كان الأصل صحيحاً عليه خط إمام من الأئمة أو جماعة أجزأه، وإن كان ليس كذلك فلا بد من ضم أصول إليه ليحصل الظن بالصحة. (قال زين الدين: وقال ابن الصلاح في قسم الحسن - حين ذكر أن نسخ الترمذي تختلف في قوله حسن أو حسن صحيح أو نحو ذلك فينبغي أن تصحح أصلك بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه، فقوله «فينبغي» قد يشير إلى عدم اشتراط ذلك) أي تعدد النسخ (وإنما هو مشعب، وهو كذلك).

قال الحافظ ابن حجر تعقباً لشيخه ما لفظه: ليس بين كلامه - أي ابن الصلاح - هنا مناقضة بل كلامه هنا مبني على ما ذهب إليه من عدم الاستدلال بإدراك الصحيح بمجرد

(١) علوم الحديث ص (٤٣).

(٢) التقریب والتيسير (١/ ١٥٠).

(٣) التقييد والإيضاح ص (٤٣).

الأسانيد، لأنه علل صحة ذلك بأنه ما من إسناده إلا ونجد فيه خللاً، فقضية ذلك ألا يعتمد على أحدها: بل يعتمد على مجموع ما تتفق عليه الأصول المتعددة، ليحصل بذلك جبر الخلل الواقع في أثناء الأسانيد، وأما قوله في الموضع الآخر «ينبغي أن تصحح أصلك بعدة أصول» فلا ينافي كلامه المتقدم؛ لأن هذه العبارة تستعمل في اللازم أيضاً. انتهى.

قلت: ومراده بالعبارة «ينبغي»، وقد وقعت في اللازم في حديث «إن هذه الصدقة لا تنبغي لآل محمد»^(١) مع ورودها في لفظ آخر بلفظ «لا تحل» ولكن الزين قد مرض ما قاله بقوله «قد يُشير إلى عدم اشتراط ذلك» فلم يجزم بإشارته إنما لاحظ مجرد الاحتمال، ثم استدلك الزين لمختاره بما نقله بقوله (قال الحافظ أبو بكر محمد بن خير^(٢)) بالمعجمة فمناة تحتية ابن عمر الأموي بفتح الهمزة الأشبيلي، وهو خال أبي القاسم السهيلي، قال: (وقد اتفق العلماء على أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا حتى يكون عنده ذلك القول مروياً ولو على أقل وجوه الروايات، لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٣)) رواه الجهم الغفير من الصحابة، قيل: أربعون، وقيل: اثنان وستون، ومنهم العشرة المبشرة بالجنة، ولم يزل العدد على التوالي في ازدياد (وفي بعض الروايات «على» مطلقاً من غير تقييد) بالتعمد.

قلت: ومن روى بالوجادة الصحيحة فقد صار الحديث له مروياً بأوسط وجوه الروايات كما سيأتي في باب الوجادة) وهي: أن يجد بخطه أو بخط شيخه أو خط من أدركه من الثقات، فيأخذ حظاً من الاتصال، وإن كانت منقطعة في الحقيقة، ويقول إذا روى: وجدت بخط فلان، ويأتي كلام المصنف تاماً في ذلك فهذا بعضه (فلا معنى لاعتراض زين الدين بذلك على ابن الصلاح والنووي) لا يعزب عنك أن الزين نقل عن الأموي الأشبيلي الاتفاق على أنه لا يصح لمسلم أن يقول: قال رسول الله صلى الله

(١) مسلم في: الزكاة: حديث (١٦٧ و ١٦٨)، وأبو داود في: الإمارة: ب (٢٠)، والنسائي في: الزكاة: ب (٩٥)، وأحمد (٤٠٢/٣).

(٢) أبو بكر محمد بن خير الأشبيلي. كان محدثاً متقناً أدبياً نحوياً لغوياً، ولم يكن له نظير في هذا الشأن. مات سنة (٥٧٥ هـ). له ترجمة في: العبر (٢٢٥/٤)، وتذكرة الحفاظ (١٣٦٦/٤).

(٣) البخاري (٣٨/١)، وأبو داود (٣٦٥١)، وأحمد (٧٨/١ و ١٦٧).

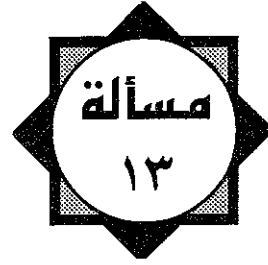
عليه وآله وسلم كذا حتى يكون عنده ذلك القول مروياً ولو على أقل وجوه الروايات، فلعله يقول: مَنْ رَوَى بالوجدادة فقد روى على وجه من وجوه الرواية، ولعله المراد له بأقلها فهو حيثئذ داخل تحت شرط الاتفاق^(١) فليس كلام الزين اعتراضاً على ابن الصلاح ومن تبعه لأن ابن الصلاح شرط في النقل مقابلة المنقول منه على أصول صحيحة متعددة مسروية بروايات متنوعة، وهذا نقل بوجدادة صحيحة، ثم نقل الزين تقرير ذلك عن الأموى وأنه اتفاق، فأين الاعتراض؟ إلا أنه لا يخفى أن كلام الأموى في الرواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم جَزْماً ونسبة الحديث إليه، وكلام ابن الصلاح في النقل والنقل أعم من الرواية، إذ قد يكون للعمل لا للرواية، ولهم في العمل شرائط غير شرائط الرواية، كما يأتى، وقد يقال: إنه إذا امتنع في الوجدادة أن يقال حدثنا امتنع فيها أن يقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وحيثئذ فلا تكون الوجدادة طريقاً للرواية بلفظ «قال» فلا يفسر بها أقل وجوه الرواية في كلام الأموى، فتأمل.

(وأما قوله في بعض الروايات «من كذب على» مطلقاً من غير تقييد فالمطلق يحمل على المقيد) فيكون الحكم للمقيد (وشواهد هذا التقييد كثيرة في القرآن) ﴿ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم﴾ [الأحزاب: ٥] ونحوها، وكثير في السنة «رفع عن أمتي الخطأ»^(١) ونحوه (ولم يسلم من الوهم في الروايات أحد من الثقات غالباً، والله أعلم) قد عرفت أن الكذب عند الجمهور ما لم يطابق الواقع؛ فمن أخبر به متعمداً كان كاذباً آثماً، ومن أخبر به غير متعمد كان كاذباً غير آثم، فالواهم غير آثم قطعاً.

إذا عرفت هذا، فالراوى بالسمع عن الشيوخ مثلاً حاكٍ عنهم أنهم قالوا «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا»، فهو غير كاذب قطعاً، ولو فرض أن الحديث كذب في نفس الأمر، وكذا من رواه بأى الطرق الآتية، فإنه راوٍ لما كاتبه به فلان أو وجده بخطه أو أجاز له أن يروى عنه.

نعم لا بد أن يعرف أن من حدثه أو وجد بخطه صادق فيما رواه وإلا كان راوياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يجوز أنه كذبٌ، وراوى الكذب أحد الكذابين.

(١) ابن ماجه فى: الطلاق: ب (١٦).



[فى بيان القسم الثانى : وهو الحديث الحسن]

ولما فرغ المصنف من التكلم على الصحيح أخذ فى التكلم على الحسن فقال (القسم الثانى الحسن) تقدم له أنه قسم الخطابى الحديث إلى ثلاثة أقسام ثانياً الحسن .

قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: إثبات الحسن اصطلاح للترمذى، وغير الترمذى من أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح، ثم قد يكون متروكاً وهو أن يكون راويه متهماً أو كثير الغلط، وقد يكون حسناً بالآيةتهم بالكذب، قال: وهذا معنى قول أحمد: العمل بالضعيف أولى من صاحب القياس (وفيه) أى وفى هذا البحث المذكور فيه الحسن (ذكر شروط أهل السنن الأربعة)، وشروط (أهل المسانيد وغيرهم) كأنه يريد أهل الأطراف .

(اختلفت أقوال الأئمة) من أهل الحديث (فى حد الحديث الحسن، فقال) فى تعريفه (أبو سليمان الخطابى: الحسن ما عرف مخرجه) - بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء - قال الحافظ ابن حجر: إنه فسر القاضى أبو بكر بن العربى مخرج الحديث بأن يكون الحديث من رواية راوٍ قد اشتهر برواية حديث أهل بلد كقتادة فى البصريين وأبى إسحاق السبيعى فى الكوفيين وعطاء فى المكيين وأمثالهم، فإن حديث البصريين إذا جاء عن قتادة كان مخرجه معروفاً، وإذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذاً (واشتهر رجاله) أى كان رجال سنده مشهورين غير مستورين، وعرفه الحافظ فى «النجبة» بتعريف الصحيح وإنما فرق بينهما بخفة الضبط فى رجال الحسن، ومثله صنع المصنف فى مختصره فى علوم الحديث (وعليه مدار أكثر أهل الحديث، وهو الذى يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء. انتهى كلام الخطابى، قال زين الدين: ورأيت فى كلام بعض المتأخرين أن قوله ما عرف مخرجه احتراز عن المنقطع وعن حديث المدلس قبل أن يبين تدليسه) لا يخفى أن كلام ابن العربى الذى نقلناه آنفاً دال على أنه خرج بذلك

القيد الشاذ.

(قال الشيخ تقي الدين) ابن دقيق العيد (ليس في عبارة الخطابي كثير تلخيص، وأيضاً فالصحيح قد عرف مخرجه واشتهر رجاله فيدخل الصحيح في حدّ الحسن) على تعريف الخطابي، قال الشيخ تقي الدين متأولاً للخطابي (وكأنه) أى الخطابي (يريد ما لم يبلغ درجة الصحيح) قد أجاب عن هذا الشيخ أبو سعيد العلاني فقال: إنما يتوجه الاعتراض على الخطابي أن لو كان عرف الحسن فقط، أما وقد عرف الصحيح أولاً ثم عرف الحسن فيتعين حمل كلامه على أنه أراد بقوله «عرف مخرجه واشتهر رجاله» ما لم يبلغ درجة الصحيح، ويعرف هذا من مجموع كلامه. انتهى.

قلت: هذا هو الجواب الذي أشار إليه الشيخ تقي الدين آخرًا، لكنه أورد عليه الحافظ ابن حجر أنه على تسليم هذا الجواب فهذا القد غير منضبط. انتهى.

قلت: ويقال للحافظ: وكذلك تعريفك الحسن في النخبة وشرحها بقولك: «فإن خف الضبط أى قلّ مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح فحسن لذاته» غير منضبط أيضاً، فإن خفة الضبط أمر مجهول، ومثله تعريف المصنف له في مختصره، والجواب بأنه مبني على العرف أو على المشهور غير نافع إذ لا عرف في مقدار خفة الضبط.

(قال الشيخ تاج الدين التبريزي: في كلام الشيخ تقي الدين نظر لأنه ذكر من بعد أن الصحيح أخص من الحسن ودخول الخاص) وهو الصحيح هنا (في حد العام) وهو الحسن هنا (أمر ضروري) لوجود العام في ضمن قيود الخاص، ضرورة أن الخاص هو العام وزيادة، (والتقييد بما يخرجه) أى الخاص (عنه) أى عن حدّ العام (مخل للحد) فإنه ليس ذلك حقيقة العام والخاص.

(قال زين الدين: وهو اعتراض متجه) قال الحافظ ابن حجر: بين الحسن والصحيح عمومٌ وخصوص من وجه، وذلك بين واضح لمن تدبره، فلا يرد اعتراض التبريزي؛ إذ لا يلزم من كون الصحيح أخص من الحسن من وجه أن يكون أخص منه مطلقاً حتى يدخل الصحيح في الحسن. انتهى.

(قلت: بل هو) أى تنظير التبريزي (اعتراض غير متجه) على ابن دقيق العيد، (لأن العموم والخصوص إنما يقع على الحقيقة في الحدود الحقيقية المعرفة للذوات المركبة المشتملة على الأجناس والفصول، وليس في الحديث الصحيح والحسن شيء من ذلك) قد عرفت مما سلف أن رسم الصحيح «ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله...»

إلخ» ورسم الحسن بأنه «ما اتصل سنده برواية من خف ضبطه . . . إلى آخره» فقيده الضبط قد أخذ فى الرسمين، إنما اختلفت صفة خفته وخلافها، فقد تغايرا تغاير الخاص والعام، فكل صحيح حسن وزيادة، كما أن كل إنسان حيوان وزيادة، والعموم والخصوص يجرى بين المفاهيم عرضية كانت أو ذاتية، نعم رسم التبريزى للحسن على ما سنحقيقه مغاير لرسم الصحيح مغايرة ظاهرة، فإنه لا يشترط فيه الاتصال الذى لا بد منه فى الصحيح لعدم اشتراطه فى رجاله ما يشترط فى رجال الصحيح، فأما قول الحافظ «إن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه» فلا يتم على تقدير إرادة الحسن لذاته أو الحسن لغيره، بل على الأول بينهما عموم وخصوص مطلق، وعلى الثانى بينهما تباين كما ستعرفه، وقول المصنف (لأن لكل واحد منهما) أى من الصحيح والحسن (أمانة يجب العمل عندهما، وبعضها أقوى فى الظن من الأخرى) صحيح، لكنه لا يتنافى كون أحدهما أخص من الآخر، بل فيه الإقرار بأنه قد جمعهما وجوب العمل كما يجمع العام والخاص أمر يعمهما ثم يفترقان بأمر يختص به أحدهما (لا أن القوية) أى الأمانة القوية، وهى أمانة الصحيح (متركبة من الضعيفة) وهى أمانة الحسن (ومن أمر آخر) أى كما هو شأن الذاتيات مثل الإنسان والحيوان، فإن الخاص مركب من الأعم بزيادة قيد الناطقية مثلاً، ويجب أن قد حصل فى مفهوم الرسمين من التغاير ما يحصل بين العام والخاص، وأما كونه ذاتيًا أو غير ذاتي فليس التغاير يختص بالذاتيات، بل يقع بين المفاهيم، وهو المراد هنا، وقوله (فإن الحديث الصحيح المروى عن ابن سيرين لم يتركب من الحديث الحسن المروى عن ابن إسحاق، ومن الحديث الصحيح المروى عن ابن سيرين، وأمثال ذلك) خارج عن محل النزاع؛ إذ الكلام فى رسم الصحيح والحسن ومفهومهما، لا فى معروضهما، فهو انتقال من العارض وهو الصحيح والحسن إلى المعروض وهو أفراد الأسانيد.

(وبالجملة فالحد الحقيقى) أى التام وهو الذى يجمع الجنس والفصل القريبين، والناقص من الحد ما كان بالجنس البعيد والفصل القريب والرسم التام ما كان بالجنس القريب والخاصة، والرسم الناقص ما كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد (متعذر هنا) بل قد قيل: إنه غير مقطوع به فى مثل الحيوان الناطق الذى جزم به المنطقة بأنه حد حقيقى لجواز أنهما ليسا ذاتيين، وعلى تجويز ذلك فيسجوز أنهما غير قريبين (وإنما تفيد تمييز الاعتبار المصطلح عليها بعضها من بعض) قد قدمنا لك هذا بعينه

فى أول بحث الصحيح فتذكر (وذكر الحدود المحققة أمر أجنبى عن هذا الفن، فلا حاجة إلى التطويل فيه) قد عرفت قريباً أقسام التعريف الأربعة للحد والرسم، إلا أن هاهنا بحثاً وهو أن الرسوم يقال لها تعاريف كما يقال للحدود، إذ تعريف الشئ هو الذى يلزم من تصويره تصور ذلك الشئ أو امتيازه عن كل ما عداه كما هو معروف فى كتب الميزان الرسالة الشمسية وغيرها، فالرسوم لابد فيها من جنس قريب وخاصة وهو التام، أو خاصة فقط أو مع جنس البعيد، وهو الناقص، فإذا عرفت هذا عرفت أن العموم والخصوص يجرى فى الرسوم كما يجرى فى الحدود.

(وقال أبو عيسى الترمذى) وهو محمد بن سورة (فى العلل التى فى أواخر الجامع: وما ذكرنا فى هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده، وحقيقته) عنده (هو كل حديث يروى ولا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حسن) قلت: قد أورد على كلام الترمذى أنه لا حاجة إلى قوله «ولا يكون شاذاً» إذ قوله «ويروى من غير وجه» يغنى عنه، وقال الحافظ ابن حجر: ليس فى كلامه تكرار، والشاذ عنده: ما خالف فيه الراوى من هو أحفظ منه أو أكثر، سواء تفرد به أو لم يتفرد كما صرح به الشافعى، وقوله: «ويروى من غير وجه» شرط زائد على ذلك، وإنما يتمشى ذلك على رأى من يزعم أن الشاذ ما تفرد به الراوى مطلقاً، وحمل كلام الترمذى على الأول أولى، لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد، سيما فى التعاريف. انتهى.

(قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبى بكر المواق) عبارة الزين «ابن المواق» معترضاً على الترمذى (لم يخص الترمذى الحسن بصفة تميزه عن الصحيح) فإن شرائط الحسن هذه لابد منها فى الصحيح (فلا يكون) الحديث (صحيحاً إلا وهو غير شاذ) كما عرفت فى رسم الصحيح (ويكون رواه غير متهمين) لأننا قلنا فى رسمه بنقل العدل الضابط والمتهم غير عدل (بل ثقات، فظهر من هذا) الرسم الذى ذكره الترمذى للحسن (أن الحسن عند أبى عيسى صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيه الصحيح قال) أبو عبد الله (فكل الصحيح عنده حسن، وليس كل حسن عنده صحيحاً) ظاهر كلامه أن الترمذى أتى بقيود الصحيح فى رسم الحسن، ولم يميزه بقيد يخصه به، وإذا كان كذلك فقياسه أن يقول فكل صحيح حسن، وكل حسن صحيح.

(قلت: هذا) أى القول بالأعمية والأخصية المطلقة (مثل كلام تاج الدين) التبريزى

(المقدم) وقد رده المصنف بما رددناه (وليس ما قاله) ابن المواق (بلازم للترمذى) من اتحاد الصحيح والحسن (لأنه يشترط في رجال الصحيح من قوة العدالة).

قلت: كلامهم كلهم ومنهم المصنف في مختصره وقد نقلنا عبارته قاضٍ بأنه لا يخالف الحسن الصحيح إلا بخفة ضبط رواته، لا بضعف العدالة، على أن في تحقق ضعف العدالة تأملاً لا يخفى (وقوة الحفظ والإتقان) هذا صحيح وبهذا تعرف أن الحسن يتميز عن الصحيح بزيادة شروط في القيود، ولا يخفى أن الحافظ ابن حجر والمصنف لم يفرقا بين الصحيح والحسن إلا بخفة ضبط الراوى فقط، وزاد المصنف هنا الإتقان في شرائط رواة الصحيح، ولم يذكره فيما مضى، إلا أن يقال إن قولهم فى جد الصحيح الضبط التام عبارة تفيد شرطية الإتقان (ما لا يشترط في رجال الحسن) حيثئذ فالحسن يتميز عن الصحيح بزيادة قيود فى شروط الصحيح، وقد عرفت غير مرة أنه لم يفرق المصنف والحافظ ابن حجر بين الحسن والصحيح إلا بخفة ضبط الراوى لا غير.

(ولكن يعترض عليه) أى على الترمذى (كونه لم يورد ذلك) أى لم يورد ما يدل على اشتراطه بقوة رجال الصحيح عدالة وحفظاً وإتقاناً، وقد يقال: إذا لم يورد ذلك فبأى شيء عرف أنه يشترطه؟ فأجاب بأنه (يمكن أن يجاب عنه بأنه مفهوم من عبارته، حيث شرط في رجال الحسن أن يكونوا غير متهمين بالكذب، لأن الثقة الحافظ لا يوصف فى عرف المحدثين بأنه غير متهم بالكذب فقط، لأن عدم التهمة بذلك قد يوصف بها الضعفاء) الذين ضعفوا بسوء الحفظ أو الغفلة أو نحو ذلك (وقد بين مراده بقوله بعد ذلك: «ويروى من غير وجه نحو ذلك» يعنى حتى يتجبر ما فيه من الضعف) فإنه لما خص رسم الحسن بهذا الاشتراط كان قرينة قوية على مراده فى صفات رجاله، وإلا لو حملنا صفة رجاله على صفة رجال الصحيح للزم من زيادة هذا القيد أن يكون الحسن أقوى من الصحيح، والمعلوم خلافه على أنه لا يتم هذا إلا فى القسم الثانى من الحسن كما ستعرفه من كلام المصنف (وغرض الترمذى إفهام مراده، لا التحديد المنطقى، فلا اعتراض عليه بمناقشات أهل الحدود) من دعوى العموم والخصوص، وقد عرفت ما فيه.

(وأوردَ الشيخ زين الدين على كلام الترمذى هذا سؤالاً متجهاً) وذلك أنه شرط فى الحديث أن يُروى من غير وجه (وهو أنه قد حسنَ أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد،

كحديث إسرائيل) ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (عن يوسف بن أبي بُردة) ابن أبي موسى الأشعري (عن أبيه) أبي بردة (عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من الخلاء قال غفرانك، قال) الترمذي (فيه) بعد روايته له (حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة، ولا يعرف في هذا إلا حديث عائشة) فوصفه بالحسن مع تصريحه بأنه لا يعرف في هذا الباب غيره، فدل على أنه لم يأت من وجه آخر، فكان نقضاً لما رسم به الحسن.

(وأجاب الشيخ أبو الفتح اليعمرى عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور) ويأتى تعريفه (ومن لم تثبت عدالته) ولا يخفى أن هذا زيادة قيد لم يصرح به الترمذي (وأكثر ما في الباب أن الترمذي عرف الحسن بنوع منه لا بكل أنواعه) والنوع الذي قد عرفه وهو ما كان في رواته مستور ومن لم تثبت عدالته، وحديث عائشة هذا ليس فيه مستور ولا من لم تثبت عدالته.

(قلت: أظن أن أبا الفتح يريد أن الغرابة في الحديث إنما هي في رواية يوسف له عن أبيه عن عائشة، ولم يتابع يوسف على هذا أحد، ويوسف ثقة بغير خلاف) وإذا كان كذلك فلا يشترط أن يأتى من وجه آخر (وأما إسرائيل فمختلف فيه) فلا بد بالنظر إليه من إتيان الحديث من وجه آخر، وهذا مبنى على أن مراده أى أبى الفتح اليعمرى بقوله ومن لم تثبت عدالته من لم يتفق على عدالته ليقابله المصنف بقوله مختلف فيه (لكنه لم يتفرد) إسرائيل (بالحديث عن يوسف) حتى يلزم أنه حديث فيه من لم تثبت عدالته ولم يرو من وجه آخر، بل قد رواه عن يوسف غير إسرائيل، إذا عرفت هذا (فالحديث حسن) أى من هذا النوع من الحسن (بالنظر إلى رواية إسرائيل وغيره من الضعفاء) لأنه قد وجد في رواته من لم تثبت عدالته وقد روى من وجه آخر عن جماعة من الضعفاء (عن يوسف) فهو من هذا النوع أعنى الحسن الذى عرفه المصنف لاجتماع الشرائط فيه (وغريب بالنظر إلى تفرد يوسف بروايته عن أبيه عن عائشة) فيتم وصفه بالحسن والغرابة لوجودهما فيه.

واعلم أن إسرائيل اعتمده الشيخان في الأصول، وقال الذهبي في «الميزان»^(١): هو فى الثبوت كالأسطوانة؛ فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه، وقال أحمد بن حنبل: ثقة،

وكان يتعجب من حفظه، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»^(١): ثقة تكلم فيه بلا حجة، وأما يوسف بن أبي بردة فقال: مقبول ولم يذكر فيه قدحاً، ولا ذكره الذهبي في «الميزان» لأنه ليس على شرطه.

(وقال ابن الجوزي^(٢) في العلل المتناهية وفي الموضوعات) كتاب ابن الجوزي (الحديث الذي فيه ضعف قريب^(٣) محتمل^(٤)) هو الحديث الحسن بشرط الترمذي الذي عرفته في التحسين.

(وقال ابن الصلاح: وقد أمّعتُ النظر) - في القاموس: أمّعت في الأمر أبعد - وعبارته وقد أمّعت النظر في ذلك والبحث (جامعاً بين أطراف كلامهم، ملاحظاً مواقع استعمالهم، فتتقح لي) كأنه من تنقيح الشعر تهذيبه (واتضح أن الحديث الحسن) في اصطلاحهم في كلامهم (قسمان: أحدهما: الذي لا تخلو رجال إسناده من مستور) فسر الحافظ ابن حجر في «التقريب» المستور بقوله «بأنه من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق» قال: وإليه الإشارة بلفظ «مستور» أو «مجهول الحال» وفي شرح ملا قارى للنخبة وشرحها لابن حجر أن المستور «الذي لم يتحقق عدالته ولا جرحه» وقال السخاوي: «المستور الذي لم ينقل فيه جرح ولا تعديل، وكذا إذا نقل ولم يترجح أحدهما» وفي حاشية تلميذه أن الراوى إذا لم يُسمَّ كرجل سمى مبهماً، وإن ذكر مع عدم تمييز فهو المهمل، وإن لم يتميز ولم يرو عنه إلا واحد فمجهول، وإلا فمستور. انتهى. ويأتى

(١) (١/٦٤/٤٦٠).

(٢) ابن الجوزي هو: الإمام العلامة الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن الصديقي الحنبلي الواعظ. حصل له من الخطوة في الوعظ ما لم يحصل لأحد قط. قال الذهبي: لا يوصف ابن الجوزي بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة بل باعتبار كثرة اطلاعه وجمعه. مات سنة (٥٩٧). له ترجمة في: البداية والنهاية (١٣/٢٨)، والعبر (٤/٢٩٧).

(٣) ضعف قريب: أى ذاتي أو نسبي، فهو شامل للحسن لذاته والحسن لغيره. أما الحسن لذاته فهو ضعيف بالنسبة للصحيح، وأما الحسن لغيره، فهو ضعيف أصالة، وإنما جاء الحسن مما عضده، فاحتمل الضعف لوجود العاضد.

ومعنى قربه: أنه غير شديد الضعف، ومعنى شدة ضعفه عدم تأثيره في الاحتجاج به. «حاشية الأجهوري» ص (٢٤).

(٤) مُحْتَمَلٌ: بضم الميم الأولى وفتح الثانية، أى مغتفر، أى لم يؤثر في الاحتجاج، وذكره بعد قريب تأكيد له. «حاشية الأجهوري» ص (٢٤).

للمصنف كلام في المستور غير هذا (لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه) ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أى لم يظهر منه الكذب في الحديث ولا متهم (بسبب آخر مفسق) هذا في الراوى (و) فى المروى (يكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن يروى مثله أو نحوه من وجه آخر) والمثل ما يساويه فى لفظه أو معناه، والنحو ما يقاربه فى معناه (أو أكثر حتى) يكون قد (اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بماله من شاهد، وهو ورود حديث آخر مثله، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً، وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل) قال الحافظ ابن حجر: إن المعرف عند الترمذى هو حديث المستور.

قلت: وهذا كما فهمه المصنف، ولا يعده كثير من أهل الحديث من قبيل الحسن، وليس هو فى التحقيق عند الترمذى مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك فيه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالخطأ والغلط، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما فى إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة، وهو: ألا يكون فيهم من يتهم بالكذب، ولا يكون الإسناد شاذاً، وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً، وليس كلها فى المرتبة على حد سواء، بل بعضها أقوى من بعض، وما يقوى هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطة اتصال الإسناد أصلاً، بل أطلق ذلك، ولهذا وصف كثيراً من الأحاديث المنقطعة بكونها حسناً.

ثم قال: فمن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية الضعيف السىء الحفظ ما رواه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه، قال: إن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟» قالت: نعم... الحديث»، قال الترمذى: «هذا حديث حسن^(١)»، وفى الباب عن أبى هريرة وعائشة وأبى حذرد و ذكر جماعة غيرهم، وعاصم بن عبيد الله قد ضعفه الجمهور، ووصفوه بسوء الحفظ، وعاب ابن عيينة على شعبة الرواية عنه، وقد حسن الترمذى حديثه هذا لمجيئه من غير وجه كما شرط، والله أعلم.

(١) الترمذى (١١١٣)، وأحمد (٤٤٥/٣)، والبيهقى (١٣٨/٧)، وابن عساكر (١٢٧/٧).

ومثال ما حسنه وهو من رواية الضعيف الموصوف بالخطأ والغلط: ما أخرجه من طريق عيسى بن يونس عن مجالد بن أبي الوداك عن أبي سعيد، قال: كان عندنا خمر ليتيم، فلما نزلت آية المائدة سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقلت: إنه ليتيم، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «أهريقوه... الحديث» فقال: «هذا حديث حسن»^(١).

قلت: ومجالد ضعفه جماعة ووصفوه بالغلط والخطأ، وإنما وصفه بالحسن لمجيئه من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث أنس وغيره. ثم قال: ومن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية من سمع من مختلط بعد اختلاطه: ما رواه من طريق يزيد بن هارون عن المسعودي عن زياد بن علاقة، قال: صلى بنا المغيرة بن شعبة، فلما صلى ركعتين قام فلم يجلس، فسبح به من خلفه، فأشار إليهم أن قوموا، فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدة السهو وسلم، وقال «هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» قال: هذا حديث حسن^(٢).

قلت: والمسعودي اسمه عبد الرحمن، وهو ممن وصف بالاختلاط، وكان سماع يزيد منه بعد أن اختلط، وإنما وصفه بالحسن لمجيئه من أوجه آخر بعضها عند المصنف أيضاً. ومن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية مدلس قد عنعن: ما رواه من طريق يحيى بن سعيد عن المثني بن سعيد عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «المؤمن يموت بعرق الجبين» قال: هذا حديث حسن^(٣)، وقد قال بعض أهل العلم: لم يسمع قتادة من عبد الله بن بريدة.

قلت: وهو عَصْرِيهِ وَبَلَدِيهِ كلاهما من أهل البصرة، ولو صح أنه سمع منه فقتادة مدلس معروف بالتدليس، وقد روى هذا بصيغة العننة، وإنما وصفه بالحسن لأن له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وغيره.

ومن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو منقطع الإسناد: ما رواه من طريق عمرو بن مرة عن أبي البختري عن علي بن رضى الله عنه، قال: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

(١) البخاري (١٦٧/٥)، ومسلم في: الصيد: حديث (٣٣)، وابن ماجه (٣١٩٥)، وأبو داود في: الأشربة: ب (٧).

(٢) الترمذي في: الصلاة: ب (١٥٢): حديث: (٣٦٤)، وأحمد (٢٥٣/٤).

(٣) الترمذي (٩٨٢)، والنسائي (٦/٤)، وابن ماجه (١٤٥٢)، وأحمد (٣٥٧/٥ و ٣٦٠).

لعمري في العباس رضى الله عنه: «إن عم الرجل صنو أبيه» وكان عمر تكلم في صدقته، وقال: هذا حديثٌ حسنٌ^(١).

قلت: أبو البختری اسمه سعيد بن فيروز، ولم يسمع من على رضى الله عنه، فالإسناد منقطع، ووصفه بالحسن لأن له شواهد مشهورة من حديث بريدة وغيره. وأمثلة ذلك عنده كثيرة، ثم ساق الحافظ منها شطراً صالحاً، وذكر تصريح الترمذى بوصفه لأحاديث بالحسن مع تصريحه بانقطاعها، فإنه قال في محلات: هذا حديث حسن وليس إسناده بم متصل، ثم قال الحافظ: وذلك مصير منه إلى أن الصورة الاجتماعية لها تأثير في التقوية، وإذا تقرر ذلك كان من رأيه - أى الترمذى - أن جميع ذلك إذا اعتضد بمجيئه من أوجه أخر نُزل منزلة الحسن، احتمال ألا يوافقه غيره على هذا الرأى، أو يبادر للإنكار عليه ما إذا وصف حديث الراوى الضعيف أو ما إسناده منقطع بكونه حسنًا فاحتاج إلى التنبيه على اجتهاده في ذلك، وأفصح عن مقصده فيه. انتهى.

قلت: وبه تعرف عدم ورود ما أورده بدر الدين بن جماعة على ابن الصلاح أنه يلزم حيث نزل كلام الترمذى على هذا القسم دخول المرسل والمنقطع في رسم الحسن عند الترمذى، إذا كان في رجالهما مستور، وروى مثله أو نحوه من وجه آخر، لما عرفت من التزامه دخول ذلك في رسم الحسن إذا روى من وجه آخر حسن، لأنه لا يشترط الاتصال في الحسن، وهو شرط في الصحيح اتفاقاً، وتعرف أيضاً أن الحسن على اصطلاحه غير الحسن على اصطلاح الحافظ ابن حجر والمصنف كما أشرنا إلى ذلك.

(القسم الثانى) من الحسن (أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لا يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعدُّ ما ينفرد به منكرًا، قال) أى ابن الصلاح (ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًا أو منكرًا سلامته) نائب يعتبر (من أن يكون معللاً، وعلى القسم الثانى ينزل كلام الخطابى) حيث قال: الحسن ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، كما نقله عنه المصنف آنفًا (قال) أى ابن الصلاح (فهذا كلام جامع لما تفرق في كلام من

(١) الترمذى فى: المناقب: ب (٢٨)، ومسلم فى: الزكاة: حديث (١١)، وأحمد (٩٤/١).

بلغنا كلامه في ذلك، قال: وكأن الترمذى ذكر أحد نوعي الحسن) بتعريفه الماضى (وذكر الخطابى) فيما مضى من كلامه (النوع الآخر، مقتصرًا كل واحد منهما على ما رأى أنه مشكل، أو أنه غفل عن البعض) أى غفل كل واحد من الترمذى والخطابى عما تركه (وذهل. انتهى كلام ابن الصلاح في تعريف الحسن).

قال الحافظ ابن حجر: بين الترمذى والخطابى فى ذلك فرق، وذلك أن الخطابى قصد تعريف الأنواع الثلاثة عند أهل الحديث، فذكر الصحيح، ثم الحسن، ثم الضعيف، وأما الذى سكت عنه - وهو حديث المستور إذا أتى من غير وجه - فإنما سكت عنه لأنه عنده ليس من قبيل الحسن، فقد صرح بأن رواية المجهول من قسم الضعيف، وأطلق ذلك ولم يُفصل، والمستور قسم من المجهول، وأما الترمذى فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث، بدليل أنه لم يعرف بالصحيح ولا بالضعيف، بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسنًا، بل المعرف عنده هو حديث المستور على ما فهمه المصنف، ولا يعده كثير من أهل الحديث من قبيل الحسن.

(قال) أى ابن الصلاح (ومن أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجا فى أنواع الصحيح لاندراجه فى أنواع ما يحتج به، قال: وهو الظاهر من تصرفات الحاكم، وهو لا ينكر أنه دون الصحيح المقدم، فهو إذاً اختلاف فى العبارة. انتهى). اعلم أنه تحصل من الأبحاث السابقة أن الحسن قسمان:

حسن لذاته، وهو الذى قصد الخطابى تعريفه، والذى عرفه الحافظ ابن حجر فى النخبة والمصنف فى مختصره، فإنهما رسما الصحيح برسمه المعروف، ثم قالوا: فإن خف الضبط فهو حسن لذاته، وظاهر كلامهما أنه لا يفارق الصحيح إلا بخفة الضبط لا غير، ولذا قال ابن الصلاح: إن رجاله رجال الصحيح، لكنهم يقصرون عنهم فى الحفظ والإتقان. وهذا هو الذى يقال: إنه أعم من الصحيح مطلقًا والصحيح أخص منه، وهذا القسم يشترط فيه الاتصال، ولذا نقل المصنف عن البعض أن قول الخطابى: «ما عرف مخرجه» احتراز عن المنقطع، وهذا هو القسم الثانى الذى ذكره ابن الصلاح فيما نقله عنه المصنف ونزل عليه كلام الخطابى، وهذا القسم لم يتعرض له الترمذى، إذ ليس من اصطلاحه، وهو الذى أدرجه بعض المحدثين فى الصحيح، والقسم الثانى هو ما وقع عليه اصطلاح الترمذى، وهو الذى لم يشترط فيه الاتصال ولا عدم تدليس راويه ولا وصفه بالغلط والخطأ ولا عدم ضعفه ولا عدم سماع الراوى من شيخه بعد

الاختلاط كما قرره كله بأمثلته عن كلامه، وإنما اشترط أن يُروى من غير وجه نحو ذلك، فهذا يوصف بالحسن عند الترمذى، وهو بهذا الرسم مباين للصحيح، لا يلاقيه بعموم ولا خصوص، ومباين للحسن أيضاً بالمعنى الأول.

قلت: ومن هنا تعرف أن كلام ابن المَوَاقِّ غير صحيح، حيث زعم أن كل صحيح عند الترمذى حسن، وليس كل حسن صحيحاً، بل هما عنده متباينان، إن كان رأى ابن المواق فى الصحيح رأى الجمهور، وإنما هذا العموم والخصوص يجرى فى الحسن لذاته الذى رسمه الخطابى وغيره، وتعرف أن قول المصنف فيما سلف «إن الترمذى يشترط فى رجال الصحيح من قوة العدالة وقوة الحفظ والإتقان ما لا يشترط فى رجال الحسن» - غير صحيح، فإن الترمذى لم يشترط فى رجال الحسن إلا عدم التهمة بالكذب، ولم يشترط عدالة ولا إتقاناً لا قوياً ولا ضعيفاً، وكيف يشترطهما وقد جعل من أقسام الحسن رواية الضعيف الموصوف بالغلط والخطأ ورواية من روى عن سمع عن المختلط ما سمعه منه حال اختلاطه؟ وكيف وهو لا يخلو رجال إسناده عن مستور والمستور: من لم يوثق؟ وإنما هذه القيود التى ذكرها المصنف قيود الحسن لذاته، فسافر ذهنه للشريف من أحد الحسنين إلى الآخر، فوصف ما هو حسن بالغير بصفة ما هو حسن بالذات.

تنبيه: عرف المصنف الحسن فى مختصره بقوله: «فإن خف وكان له من جنسه تابع أو شاهد فالحسن» وعرفه الحافظ ابن حجر فى «المنهاج»^(١) بقوله: «فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته» وقد عرفت مما قدمناه أن الحسن لذاته لا يحتاج إلى شاهد وتابع، وهذا هو الحسن لذاته الذى عرفه الخطابى.

والثانى: - وهو الذى يحتاج إلى شاهد وتابع - هو الحسن لغيره، وهذا هو الذى أراده الترمذى وحملوا عليه عبارة الترمذى، فإذا عرفت هذا عرفت أن المصنف رحمه الله خلط التعريفين، فأخذ خفة الضبط من رسم الحسن لذاته، وأخذ اعتبار الشاهد والتابع من رسم الحسن لغيره، فإن الحسن للغير لا يلاحظ فيه خفة ضبط روايته، بل يقبل مع حصول ضعف الراوى أو غلظه، كما لا يلاحظ الشاهد أو التابع فى رسم الحسن لذاته، فرسم المصنف غير صحيح على التقديرين، ولا يقال: هذا اصطلاح له لأنه بضد بيان اصطلاح أئمة الحديث.

(فإن قيل: هل يجوز العمل بما حكم الترمذى بتحسينه وتصحيحه) لا خفاء أن الكلام في تحسين الترمذى، فذكر تصحيحه استطراد لأجل العلة المذكورة (فإن ابن حزم قد زعم أنه) أى الترمذى (مجهول) والمجهول لا يعتبر تحسينه ولا تصحيحه (وأن الحفاظ قد يعترضونه في بعض ما يحسنه أو يصححه) ويثبتون أنه يصحح حديث من لم يجتمع فيه صفات رواة الصحيح ويحسن حديث من ليس حديثه بحسن (مثل حديث «الصلح جائز بين المسلمين» فإنه رواه) الترمذى^(١) (من طريق كثير) بالمثلثة (ابن عبد الله بن عمرو ابن عوف المزنى المدنى ثم صححه، وهذا الرجل) يعنى كثيراً (متروك بالمرّة، ولم ينقل له توثيق عن أحد من أهل الحديث، بل قال الشافعى وأبو داود: إنه ركن من أركان الكذب، وقال ابن حبان: له رواية عن أبيه عن جده نسخة موضوعة) قال الذهبى فى ترجمته فى «الميزان»^(٢): قال ابن معين: ليس بشيء، وضرب أحمد على حديثه، وقال الدارقطنى وغيره: متروك، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال النسائى: ليس بثقة.

(وقال الذهبى) فى «الميزان» (وأما الترمذى فروى له حديث «الصلح جائز بين المسلمين» وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذى. انتهى كلامه فى الميزان فى ترجمة كثير بن عبد الله المذكور، قلنا: قد قال الذهبى) فى «الميزان» (فى ترجمة الترمذى: إنه حافظ علم ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبى بكر محمد بن حزم فيه إنه مجهول فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا) كتاب (العلل التى له. انتهى كلامه).

وقال الذهبى فى «التذكرة»: قال ابن حبان^(٣) فى كتاب «الثقات»: كان الترمذى ممن جمع وصنف وحفظ، وقال أبو سعيد الإدريسي: كان أبو عيسى يضرب به المثل فى الحفظ، وقال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول: مات البخارى ولم يخلف بخراسان مثل أبى عيسى فى العلم والحفظ والورع والزهد، بكى حتى عمى وصار ضريراً سنين،

(١) رقم (١٣٥٢)، وأبو داود (٣٥٩٤)، وابن ماجه (٢٣٥٢)، وأحمد (٣٦٦/٢).

(٢) (٦٩٤٣/٤٠٧/٣).

(٣) ابن حبان هو: الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان التميمى البستى، صاحب التصانيف. ولى قضاء سمرقند، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالماً بالنجوم والطب، وفنون العلم. مات سنة (٣٥٤). له ترجمة فى: البداية والنهاية (٢٩٥/١١)، وشذرات الذهب (١٦/٣)، والنجوم الزاهرة (٣/٣٤٢).

وقال فيها أيضا: قال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق اليوسفي: الجامع - يريد كتاب الترمذى - على أربعة أقسام: قسم مقطوع بصحته، وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بينا، وقسم أخرجه الصدر وأبان عن علته، وقسم رابع أبان عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء، وقال فيها: قال الترمذى: صنف كتابي هذا وعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب يعنى الجامع فكأنما في بيته نبى يتكلم. انتهى.

(وفيه) أى فى كلام الذهبى (ما يدل على جواز الاعتماد على تصحيح الترمذى وتحسينه لانعقاد الإجماع) الذى حكاه الذهبى (على ثقته وحفظه فى الجملة، ولكنه لما ندر منه الغلط الفاحش استحسنوا اجتناب ما صحح أو حسن) ولما كان ظاهر كلام الذهبى التدافع وأنه لا يقبل تصحيح الترمذى ولا تحسينه، دفعه المصنف بقوله (وأما قول الذهبى إن العلماء لا يعتمدون على تصحيحه، فلعله يريد لا يعتمدون على تصحيحه فيما روى عن كثير بن عبد الله كما ذلك موجود فى بعض النسخ) أى من الميزان (وقد قال ابن كثير الحافظ فى إرشاده: وقد نوقش الترمذى فى تصحيح هذا الحديث) ففى عبارته إرشاد إلى أن المناقشة فى تصحيح هذا الحديث بخصوصه، لا فى كل ما صححه.

(قلت: هذا خطأ نادر والعصمة مرتفعة عن الأئمة الحفاظ والعلماء وقد نص مسلم أنه ربما أخرج الحديث فى صحيحه من طريق ضعيف لعلوه والحديث معروف عند أئمة هذا الشأن من طريق العدول، ولكن بإسناد نازل، روى هذا النووى فى شرح مسلم عن مسلم تنصيصاً) وفى شرح مسلم أنه أنكر أبو زرعة عليه أى على مسلم روايته فيه - أى فى صحيحه - عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصرى، فقال مسلم: إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد روى الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع، ويكون عندى برواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك وأصل الحديث معروف من رواية الثقات. انتهى. (وكذا الترمذى يحتمل أنه صحح هذا الحديث لثبوته من غير طريق كثير بن عبد الله المزنى هذا فالحديث روى من غير طريق) أى من طرق كثيرة (وقد رواه الحاكم أبو عبد الله فى مستدركه من طريق كثير بن زيد المدنى عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة مرفوعاً) فى الميزان «كثير بن زيد الأسلمى المدنى» قال أبو زرعة: صدوق فيه لين، وقال النسائى: ضعيف» والوليد بن

رباح - بالراء والموحدة آخره مهملة - قال في التقريب: صدوق، ولم يذكره الذهبي في الميزان.

(وقال الحاكم صحيح على شرطهما) ولكن كثير بن زيد لم يخرج له (وهو مقرون بعبد الله بن الحسين المصيصي) نسبة إلى مصيصة - بمهملتين بينهما مثناة تحته بزنة سفينة ولا تشدد - بلد بالشام كما في القاموس، قال في الميزان في ترجمة عبد الله بن الحسين المصيصي: قال ابن حبان: يسرق الأخبار ويقلبها ولا يحتج لما انفرد به فقول المصنف (وهو ثقة) عجيب، فلم يوثقه أحد في الميزان، ولا ذكره الحافظ في التقريب (وأخرج الحاكم له شاهدين عن أنس وعائشة، رواهما من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن الجزري) في الميزان «عبد العزيز بن عبد الرحمن النابلسي عن خصيف، اتهمه أحمد، وقال النسائي وغيره: ليس بثقة، وضرب أحمد على حديثه (عن خصيف) بالمعجمة فساد مهملة مصغر - في التقريب: أنه صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة، رمى بالإرجاء، وفي الميزان: إنه ضعفه أحمد وقال مرة: ليس بقوى، وقال ابن معين: صالح، وقال مرة: ثقة.

إذا عرفت هذا فقد وقع للمصنف سبق فلم يجعله عبد العزيز جزرياً، وهو نابلسي، وإنما الجزري خُصيف. ثم قد عرفت أن المصنف أراد حمل تصحيح الترمذي لحديث كثير على ما قاله مسلم: إذا روى الحديث عن ضعيف فهو لعلوه وهو ثابت عن العدول بنزول، وهذه الطرق الثلاث التي ساقها المصنف كلها لا تخلو عن مقال، فلم يثبت حديث كثير عن العدول حتى يكون صحيحاً على نحو ما قاله المصنف، بل غاية ما تفيده هذه الطرق أن تصيره حسناً لغيره على رأى الترمذي، على أنه لا يصح ذلك هنا على رأيه، لأنه إنما جعل حديث المستور أو الضعيف أو أحد الخمسة التي ذكرناها حسناً لغيره إذا روى من طرق، وأما حديث مَنْ قال فيه الأئمة «إنه ركن من أركان الكذب» فلا ينطبق عليه ما قاله الترمذي من أنه حسنٌ لغيره، وحيث فلا يتم أن حديث كثير صحيح ولا حسنٌ على القولين.

إذا عرفت هذا فلم يبق عذر للترمذي في تصحيحه لحديث كثير بن عبد الله إلا قول المصنف: إن هذا خطأ نادر، وإن العصمة مرتفعة عن الحفاظ والعلماء، وأما هذه التكاليف التي أراد بها المصنف ترويض ما وقع من تصحيح الترمذي لحديث كثير فإنها لم تفد ما دُندَنَ حوله، وقد نسبه إلى غيره بقوله (ذكر ذلك الإمام الحافظ تقي الدين في

كتابه «الإمام» لا شك في إمامة الشيخ تقي الدين فإن كان ما ذكره المصنف كله عنه ففيه ما سمعته من نصوص أئمة الحديث في رجال ما ساقه من الأحاديث، وأنه لا يتم معها صحة تصحيح حديث كثير ولا تحسينه.

(وذكر الحافظ ابن كثير الشافعي في إرشاده أن أبا داود روى الحديث عن أبي هريرة بإسناد حسن، هذا كله مع شهادة القرآن بذلك في قوله: «والصلح خير» وفي قوله: «أو إصلاح بين الناس») لكن عرفت أن الشواهد لا تنفع في حديث من جُرمَ بكذبه، إنما تنفع فيما ذكرناه من أنواع الحسن لغيره وكأنه استشعر المصنف أنه يقال: فإذا ثبت الحديث من طريق حفاظ لا مغمز فيهم فلم اختار الترمذي إيراد من طريق كثير؟ فقال: (وأما اختيار الترمذي لإسناد الحديث من طريق كثير بن عبد الله فيحتمل وجهين: أحدهما: أنه لم يروه بالسماع من غير طريقه، وقد عرفت قوته وصحته) من طرق (بالوجادة والإجازة ومذاكرة الشيوخ) لا يخفى أن المصنف قد اجتهد في البحث عن طرق فذكر تلك الطرق التي لم تنهض على صحته ولا حسنه (وثانيتها: أن يكون قد رواه من طرق كثيرة في كل منها مقال، فاكتمى بإيراد أحدها كما قد صح عن مسلم أنه كان يفعله) يريد ما تقدم من نصه، لكنه قال: إنه لا يفعل ذلك إلا والحديث معروف عند أئمة هذا الشأن من رواية العدول، ولم يتم هذا في حديث كثير كما عرفت (وكما صح عن أبي داود أيضاً أنه كان يفعله، بل قد صح عن البخاري مثل ذلك، ولكنه قليل، فإنه قد روى نادراً في الصحيح عن ضعفه في تاريخه) فيه ما سلف.

(ومما يدل على ذلك) أي على أن حديث كثير ثابت من غير طريقه (أن الترمذي قد روى حديث التكبير في صلاة العيدين، من طريق كثير بن عبد الله هذا وحسنه) لفظ الترمذي^(١) «ثنا مسلم بن عمرو وأبو عمر المدني، نا عبد الله بن نافع الصائغ، عن كثير ابن عبد الله، عن أبيه، عن جده، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الأخرى خمساً قبل القراءة، وفي الباب عن عائشة وابن عمر وعبد الله بن عمرو، قال أبو عيسى - يعني الترمذي - حديث جد كثير حديث حسن، وهو أحسن شيء روى في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، واسمه عمرو بن عوف المزني، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب

(١) في: الجمعة: ب (٢٤): حديث (٥٣٦).

النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم، وهكذا روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى في المدينة نحو هذه الصلاة، وهو قول أهل المدينة، وبه يقول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق. انتهى. (ولم يصححه، فلو كان تصحيحه لحديث الصلح اعتماداً على كثير بن عبد الله لصحح حديثه في صلاة العيدين، ولكنه حسن حديثه في صلاة العيد لقصور شواهد عن مرتبة الصحة) لا يخفى أنه ذكر الترمذي لحديث كثير شواهد عن ثلاثة من الصحابة، وأنه عمل أهل المدينة، وأنه ذهب إليه أربعة من أئمة المذاهب فهذه الشواهد حسنة وإن كنا عرفنا أنه لا يتم تحسين حديث من قيل: إنه كذاب (وصحح حديثه) أي كثير (في الصلح لارتفاع شواهد إلى مرتبة الصحة).

اعلم أنه تطابق الأئمة الثلاثة الذهبي وابن كثير والمصنف على أن الترمذي صحح حديث كثير في الصلح، وراجعت الترمذي فرأيت فيه ما لفظه «باب ما جاء في الصلح»: حدثنا الحسن بن علي الخلال، ثنا أبو عامر العقدي، ثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً، والمسلمون عند شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً». انتهى بلفظه، ولم يتبعه بحرف واحد من تصحيح ولا تحسين، بل قال عقبه «باب ما جاء أن اليمين على ما يصدق صاحبه» والنسخة التي راجعناها ظاهرة الصحة، فليُنظر غيرها من أراد ذلك.

ثم إنه لم يذكر الترمذي لحديث الصلح هذا شاهداً واحداً، وذكر لحديثه في تكبير العيد ما عرفت من الشواهد التي حسنة لأجلها، وتحسينه له مع كثرة شواهد مما يدل على أنه لم يصحح حديثه في الصلح أصلاً لأنه لم يأت له بشاهد، وأما قول المصنف «لارتفاع شواهد إلى مرتبة الصحة» فقد عرفت أنه نقل المصنف ثلاثة شواهد لا يخلو واحد منها عن القدح، فأى مرتبة صحة ترقى حديث الصلح يرتفع بها؟ بل حديثه في تكبير العيد له شواهد أكثر مما سقناها من كلامه، فلو صحح للشواهد لصححه لأجلها، على أنه لم يجعل حديث كثير في التكبير حسناً مطلقاً، بل قال: إنه أحسن شيء روى في الباب، على أن كلام المصنف هاهنا يناقض ما سلف له قريباً من التصريح بأنه ضعيف بالمرّة: أي شديد الضعف مردود، وذلك كأن يكون راويه متهماً بالكذب، فإن حديثه لا يعتد به ولا ترفعه الشواهد إلى درجة المقبول، وسبق كلامه في كثير، وأنه من أركان الكذب فتدبر.

(والعجب أن ابن النحوى ذكر في خلاصته) أى خلاصة «البدر المنير» (عن البيهقى أن الترمذى قال: سألت البخارى عنه - يعنى حديث كثير بن عبد الله فى صلاة العيد - فقال: ليس فى الباب شىء أصح منه).

قلت: بل العجب أن الحافظ ابن حجر قال فى «تلخيص الحبير» بعد ذكره لحديث عمرو بن عوف فى تكبير صلاة العيد: إنه قال البخارى والترمذى: إنه أصح شىء فى هذا الباب. انتهى. وقد قدمنا لك لفظ الترمذى وأنه قال: أحسن شىء فى هذا الباب، لا أصح، ولم ينقل عن البخارى تصحيحه.

(وقال ابن دقيق العيد فى «الإمام» فى هذا الحديث فى صلاة العيد: إن البيهقى روى عن الترمذى عن البخارى أنه صحيح، لكن ابن دقيق العيد رواه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ثم عزاه إلى الترمذى، وعقبه برواية البيهقى) التى قال فيها إنه قال البخارى إنه صحيح، ومحل التعجب أن المنقول عن البخارى إنما هو تصحيح رواية كثير بن عبد الله، ونقل البيهقى عن الترمذى إنما هى فى رواية كثير، وهى التى أخرجها الترمذى، فاتفق للشيخ تقي الدين وهما: أحدهما نقل كلام البيهقى عن الترمذى عن البخارى أنه صحيح رواية عمرو بن شعيب، الثانية: عزوه حديث عمرو بن شعيب إلى الترمذى، ولم يرو الترمذى فى تكبير العيد إلا حديث كثير بن عبد الله (ورواية عمرو ابن شعيب منسوبة إلى أبى داود وأحمد وابن ماجه فى كثير من كتب الأحكام المستخرجة من الكتب الستة، ولم يضيفها أحد إلى الترمذى، وكذلك هى غير موجودة فى جامع الترمذى من طريق عمرو بن شعيب، والله أعلم) إنما هى عنده من طريق كثير بن عبد الله كما عرفت.

واعلم أنى راجعت سنن الحافظ أبى بكر البيهقى فرأيت فيه ما لفظه بعد سباقه لحديث كثير بن عبد الله، قال أبو عيسى الترمذى: سألت محمداً - يعنى البخارى - عن هذا الحديث فقال: ليس فى الباب شىء أصح من هذا، وبه أقول، وقال: حديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فى هذا الباب هو صحيح أيضاً. انتهى بلفظه. فعرفت أن البخارى صحح الحديثين حديث عمرو بن شعيب وحديث كثير بن عبد الله، لأن قوله: «وقال» يريد به البخارى لأن السياق فيه، إلا أنه قال فى حديث كثير: إنه أصح شىء فى الباب، وقال فى حديث عمرو بن شعيب: إنه صحيح.

وبعد هذا فلا عجب في نقل ابن دقيق العيد عن البيهقي عن الترمذى عن البخارى أنه قال في حديث عمرو بن شعيب: إنه صحيح، فإنه نقل صحيح لا عجب فيه ولا وهم، وإنما العجب من المصنف حيث ظن أن كلام الترمذى في نقله عن البخارى ليس في روايته بتصحيح رواية كثير بن عبد الله، بل لرواية عمرو بن شعيب، ولو تأمل لفظ ابن دقيق العيد الذى نقله لعلم أنه غير اللفظ الذى قاله البخارى في رواية كثير، يعنى وقد نقله المصنف قريباً فإن لفظها في رواية كثير إنها أصح شيء في الباب، ولفظه في تصحيح رواية عمرو بن شعيب أنه صحيح، وهذا هو اللفظ الذى نقله ابن دقيق العيد، فلو تأمل العبارتين لَعَلِمَ اختلاف اللفظين.

نعم، عزو ابن دقيق العيد لرواية عمرو بن شعيب إلى الترمذى وهَمَّ بلا شك إن صح أنه عزاه إليه، فإننا راجعنا سنن الترمذى في باب التكبير من صلاة العيد فلم نجد فيه إلا رواية كثير بن عبد الله.

نعم كلامه الذى نقله عن البخارى ونقله عنه البيهقي لم نجده في جامع الترمذى وكأنه ثبت عنه في غير جامع، فإنه ليس في جامع على ما رأيناه إلا قوله بعد سياقه لرواية كثير «وهو أحسن شيء في هذا الباب» وفي النسخة الأخرى أنه قال: «حسن صحيح» ولم ينقل عن البخارى فيه شيئاً، وقد ذكر أن نسخ الترمذى كثيرة الاختلاف فتراجع نسخته.

ثم اعلم أنه قال الحاكم في رواية عمرو بن شعيب وكذلك ما روى عن عائشة وابن عمر وعبد الله بن عمرو وأبى هريرة أن طرقها كلها فاسدة، وقال ابن رشد في «نهاية المجتهد»: إنما صاروا - يريد في تكبير العيدين - إلى الأخذ بأقوال الصحابة لأنه لم يرو عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيها شيء. انتهى.

قلت: والمصنف قد ذكر رواية أبى هريرة وأنه قال الحاكم: إنها صحيحة على شرطهما، ثم ذكر الرواية عن أنس وعائشة، وقد عرفت أن الحاكم ذكر أن طرق تلك الأحاديث فاسدة، وساق منها حديث أبى هريرة، فعارض ما نقله عنه المصنف، وإنما قال الحاكم «إن طرقها كلها فاسدة» لأن في حديث عائشة ابن لهيعة، قال الطحاوى في «معانى الآثار»: «ثنا ابن الجارود، قال: ثنا سعيد بن كثير بن عفير، ثنا ابن لهيعة، عن أبى الأسود، عن عروة، عن أبى واقد الليثى، عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس يوم الفطر والأضحى، وكبر في الأولى سبعاً وقرأ سورة ق والقرآن

المجيد، وفي الثانية خمساً وقرأ اقتربت» وله طرق أخرى ساقها الطحاوى كلها تدور على ابن لهيعة، وكلام الأئمة فيه معروف، ولأنه اضطرب فيه: فتارة يرويه عن عقيل، وتارة عن خالد بن يزيد عن ابن شهاب، ومرة عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة وأبي واقد.

وأما حديث عبد الله بن عمر فأخرجه الطحاوى أيضاً قال: «حدثنا يحيى بن عثمان، حدثنا عبدوس العطار، عن الفرخ بن فضالة، عن عامر الأسلمي، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تكبير العيد في الركعة الأولى سبعاً، وفي الثانية خمساً، ثم قال الطحاوى: «إنما تدور على عبد الله بن عامر، وهو عندهم ضعيف، وإنما أصل الحديث عن عمر نفسه.

وأما حديث عمرو بن شعيب فإنه يدور على عبد الله بن عبد الرحمن، وليس هو عندهم بالذى يحتج به» هذا كلام الطحاوى.

قلت: قد عرفت ما نقله البيهقي عن البخارى من أن حديث عمرو بن شعيب صحيح، ونقله ابن دقيق العيد، نقله المصنف أيضاً، وفيه هذا الراوى الذى قال الطحاوى: إنه لا يحتج به عندهم، ورأيت في ترجمته في «الميزان» فقال «عبد الله بن عبد الرحمن أبو يعلى الطائفى الثقفى، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين: صويلح، وقال مرة: ضعيف، وقال النسائى وغيره: ليس بالقوى، وكذا قال أبو حاتم، قال ابن عدى: أما سائر أحاديثه - يعنى عمرو بن شعيب - فهي مستقيمة فهو ممن يكتب حديثه قال: ثم خلط من بعده». انتهى كلام الذهبى. ثم قال الطحاوى: «ثم هذا أيضاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وذلك عندهم ليس بسماع».

وأما حديث أبى هريرة فقال الطحاوى «ثنا أبو بكر، ثنا روح، ثنا مالك وصخر بن جويرية ونافع» فأما مالك فالإمام المعروف، ونافع مثله، وصخر بن جويرية وثقه أحمد وجماعة، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو داود: تكلم فيه، وأما روح فهو ابن عبادة القيسى فقيه حافظ مشهور من علماء أهل البصرة، تكلم فيه القواريرى بلا حجة» حدث عن مالك سماعاً، وأخرج له الستة، أفاد هذا الحافظ الذهبى في «الميزان»، وأما أبو بكر فشيخ الطحاوى لا أعرف له ترجمة إلا أنه يعتمد الطحاوى كثيراً.

إذا عرفت هذا فأحسن الأحاديث في تكبير العيدين حديث أبى هريرة لما عرفت من رجال إسناده، وتكون الأحاديث الأخر شواهد له، فيقوى القول بهذه الصفة في

التكبير، ولعل بهذه الشواهد ينهض الدليل على ذلك، ولو نقل المصنف رحمه الله هذه الشواهد لحديث كثير لقللت من التهجين على الترمذى فى تصحيحه حديثه إن صح أنه صحيحه (فهذا الكلام انسحب من ذكر شروط الترمذى فى التحسين والعمل بما حسنه). اعلم أنه يظهر من كلام المصنف أنه يعمل بما حسنه الترمذى، وقد عرفت مما سقناه عن الحافظ ابن حجر أنه حسن الترمذى أحاديث فيها ضعفاء وفيها من رواية المدلسين ومن كثر غلطه وغير ذلك، فكيف يعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة؟ وقد نقل الحافظ عن الخطيب أنه قال: أجمع أهل العلم على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به، قال الحافظ أيضاً: وقد صرح أبو الحسن بن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل الغرب فى كتابه بيان الوهم والإيهام أن هذا القسم لا يحتاج به كله، بل يعمل به فى فضائل الأعمال، ويتوقف عن العمل به فى الأحكام، إلا إذا كثرت طرقه، أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن، وهذا حسن قوى رائق ما أظن منصفاً يأباه، ويدل على أن الحديث إذا وصفه الترمذى بالحسن لا يلزم أن يحتاج به لأنه أخرج حديث خيثمة البصرى عن الحسن عن عمران بن حصين، وقال بعده: «هذا حديث حسن وليس إسناده بذاك» وقال فى كتاب العلم بعد أن أخرج حديثاً فى فضل العلم «هذا حديث حسن وإنما لم يقل لهذا الحديث صحيح لأنه يقال إن الأعمش دلس فيه فرواه بعضهم عنه فقال حدثت عن أبى صالح عن أبى هريرة. انتهى» فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه، وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك، لكن فى كل من المثالين نظر، لاحتمال أن يكون سبب تحسينه لهما أنهما جاءا من وجه آخر كما تقدم تقريره، لكن محل بحثنا هنا: هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له بالحجة أم لا بل يتوقف فيه؟ والقلب إلى ما حرره ابن القطان أميل. انتهى كلامه.

(وقد اختلف الناس فى العمل بالحسن مطلقاً) أى على رأى الجمهور وعلى رأى الترمذى (بعد تسليم حسنه، فذهب البخارى إلى أن الحديث الحسن لا يعمل به فى التحريم والتحليل، واختاره القاضى أبو بكر بن العربى فى عارضته) أى فى كتابه المسمى بـ «عارضة الأحوذى شرح الترمذى» (والجمهور على خلافهما، والحجة مع الجمهور، فإن راوى الحسن ممن تشمله أدلة وجوب قبول الأحاد) لأنه من أخبار الأحاد فيقبل خبره، وإذا قبل عمل به (فإنه لا بد أن يكون راويه مظنون العدالة مظنون الصدق) ومن

ظن عدالته وصدقه وجب قبول خبره، ولما ذكر أنه لا بد وأن يكون راوى الحسن مظنون العدالة والصدق أشكل عليه اصطلاح الترمذى فأورده ودفعه بقوله.

(فإن قلت إنما شرط الترمذى أن يكون الراوى غير متهم بالكذب ولا منفرداً بالحديث) فإنه معنى قول الترمذى فى حقيقة الحسن «ولا يكون الحديث شاذاً» (وغير المتهم أعم من أن يكون ثقة مخبراً أو مستوراً أو مجهولاً، فإن كان مجهولاً وتابعه مجهول مثله لم يكن فى الحديث حجة) فيلزم قبول المستور والمجهول، وأن يكون حديثهما حسناً إذا توبعا ولو بمثلهما.

قلت: ولا يخفى عليك أن المصنف قد قدم أن الترمذى يشترط فى رواية الحسن قوة الحفظ والإتقان، وإنما يجعلها فى رجال الصحيح أقوى، وحيث فلا يرد السؤال بعد ذلك التقرير وإن كان ما قدمه عنه غير صحيح.

(قلت: الجواب أنه قد عرف من المحدثين أن مذهبهم رد المجهول، وليس فى كلام الترمذى هذا ما يناقض ذلك) لا يقال: قد قررت أنه أفاد كلامه عموم قبول المجهول فقال: (فهو من عموم المفهوم وفيه خلاف) فكيف يعمل به مع ما علم من مذهب المحدثين (فلو كان) كلام الترمذى (لفظاً عاماً) عموم المنطوق (وجب المصير إلى الخاص) وهو ما عرف من عرفهم (فكيف بالمفهوم) وحيث فلا يفيد كلام الترمذى قبول المجهول، ولكنه يبقى عليه أنه يفيد قبول المستور فقال المصنف (فأما المستور فإنه مظنون العدالة ولو لم يكن كذلك لم يتميز منه المجهول).

قدمنا لك تفسير المستور من كلام ملا على قارى فى شرح شرح النخبة، وقال الحافظ ابن حجر فى مراتب الرواة فى خطبة التقريب: السابعة من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بمستور أو مجهول الحال. انتهى. فظاهره أن المستور هو المجهول حاله، والمصنف قال هو مظنون العدالة (لكنه غير مخبر بخبرة توجب سكون النفس الذى يسميه كثير من المحدثين علماً) وهو الظن القوى (وقد ورد تسميته بالعلم كثيراً فى مثل قوله تعالى) حكاية عن إخوة يوسف حيث حكموا لأبيهم أن أخاهم سرق ﴿وما شهدنا إلا بما علمنا﴾ [يوسف: ٨١] فإنهم لم يعلموا سرقة لصواع المثلث قطعاً بل ظنوه لما وجد فى متاعه، فسموه علماً، وهذا كلام صحيح، لكنه لا ينسب قول الحافظ ابن حجر: إن المستور من لم يوثق، فمن أين حصل لنا ظن عدالته حتى نطلقها عليه ونحصل له ما يطلق عليه لفظ العلم فى كتاب ابن الصلاح قسمة المجهول إلى

مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، قال: وروايته غير مقبولة عند الجماهير، ثم قال: الثاني المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وهو المستور، وقد قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا تعرف عدالةً باطنه فهذا المجهول يحتاج بروايته بعض من رد رواية الأول، يريد بالأول مجهول العدالة ظاهراً وباطناً وهو قول بعض الشافعية وبه قطع الإمام سليمان بن أيوب الرازي، قال: لأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي، إلى آخر كلامه، وكلام المصنف قاض بأن المستور عدل يحصل بخبره ظن ضعيف، بخلاف الظن الحاصل عن العدل المحققة عدالته، فإنه يحصل عن خبره ظن قوى يطلق عليه العلم، وكلام الحافظ ابن حجر أنه من لم يوثق، وكلام ابن الصلاح أنه العدل في الظاهر.

قلت: ولا يخفى أن العدالة إنما تعرف ظاهراً بالمحافظة على خصالها، وأما الباطن فلا يعلمه إلا الله تعالى، فهذا اضطراب في تفسير المستور ينبغي تحقيقه.

واعلم أن الذي في كتب الأصول رسم العدالة باجتناب كبائر المقيحات وما فيه خسة والإتيان بالواجبات، ولم يذكروا باطنه ولا ظاهره، قالوا: واختلف في رواية المجهول، ويطلق عندهم على مجهول العدالة أو الضبط أو النسب أو الاسم، ونقلوا عن الحنفية وآخرين قبوله، واستدلوا على أن الأصل في دار الإسلام هو الإسلام، والأصل في المسلم هو القيام بالوظائف، وهو معنى العدالة، وهو قياس من الشكل الأول يتتج أن الأصل وهو القيام بالوظائف، وهو معنى العدالة، وحيث فلا مجهول، بل كل مسلم عدل، ورد بمنع الكبرى مسنداً بأن الأصل هو الغالب، والفسق في المسلمين أغلب من الإيمان، لقوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [ص: ٢٤]، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورِ﴾ [سبأ: ١٣]، ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣] وغير ذلك، ولأنه المشاهد في كل عصر، والفرد المجهول يجب حمله على الأعم الأغلب، ولهذا يرد من غلب سَهْوُهُ على حفظه اتفاقاً، ورجحوا المجاز على الاشتراك لغلبته، فغلبة الفسق مظنة للفسق، وحكم المظنة حكم المئنة، بل ضَبَطَ الشارع الأحكام بالمظنة ويأتى بقية الكلام على المسألة في محلها، وإنما هذا تنبيه على أن الذي ذكره المصنف من أن المستور هو العدل عدالة تفيد ظناً قوياً وأن خبره حسنٌ، وأن العدل في رواية الصحيح يشترط قوة عدالته بحيث يفيد ظناً قوياً يسمى علماً شئ تفرد به لم يذكره أئمة الأصول كما انفرد ابن الصلاح بقوله: «إن عدالة المستور ظاهرة وعدالة غيره ظاهرة وباطنة» وذكر الرافعي

في الصوم أن العدالة الباطنة هي التي يرجع فيها إلى أقوال المزكين . اهـ .
فعلى هذا كان يلزم أن يقال في رسم الصحيح «ما رواه العدل ظاهراً أو باطناً» أو «ما رواه قوى العدالة» كما ألزمنهما أنه كان يتعين أن يقال في رسم الصحيح بالنسبة إلى قيد الضبط «تام الضبط» كما أتى به الحافظ في النخبة وتابعه المصنف في مختصره، واحترزوا به عمن خف ضبطه، وهو راوى الحسن كما عرفناك، وأما العدالة فإنهم جعلوا عدالة راوى الحسن لذاته والصحيح شيئاً واحداً، وهنا خالفوا ذلك فجعل المصنف المستور العدل الذى يفيد خبره ظناً غير قوى، وابن الصلاح جعله العدل ظاهراً لا باطناً، نعم لأهل الحديث كلام في المجهول كثير يأتي تحقيقه .

(وقد ورد) إطلاق (المستور) في عبارات أصحابنا، والمراد به العدل كما استعمل ذلك أهل الحديث، قال الشيخ أحمد بن محمد الرصاص في «الجوهرة» في شروط الراوى: إنها أربعة: أحدها أن يكون الراوى عدلاً مستوراً، هذا لفظه، ولم أعلم أحداً اعترضه من أهل الشروح على الجوهرة) لا يخفى أنه إذا كان مستوراً بمعنى عدل عندهم يكون قوله: «مستوراً» بعد قوله: «عدلاً» تكريراً، ولا يخفى أيضاً أن أهل الأصول من قبل الشيخ أحمد ومن بعده لا يجعلون كون العدل مستوراً شرطاً في الرواية، بل الكتب الأصولية متطابقة على شرطية العدالة في الراوى، ورسموا العدالة بما عرفت وجعل المستور شرطاً يلزم منه أن كامل العدالة ليس من شروط الرواية، ولعله يقول: إنه يدخل بالأولى (فالمستور في عرف المحدثين من قصر عن المتواترة عدالتهم أو المشهور شهرة تقرب من التواتر).

اعلم أن لفظ ابن الصلاح في المستور «إنه المجهول الذى جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور»، هذا لفظه، ثم قال: «وقد قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا تعرف عدالته باطناً»، وقرر الزين كلام ابن الصلاح، وقال: مراد ابن الصلاح ببعض أئمتنا هو البغوى فهذا لفظه بحروفه في «التهذيب»، وتبعه عليه الرافعى . انتهى كلام زين الدين .

والمصنف قال: إن المستور في عرف المحدثين من قصر عن المتواترة عدالتهم أو المشهور شهرة تقرب من التواتر، فعلى كلامه لا بد أن تكون عدالته أمراً بين الأمرين، وهذا غير كلام ابن الصلاح ومن تبعه ومن تقدمه في تفسير المستور، وتقدم أن الحافظ ابن حجر قال: إن المستور من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، فلا أدري من أين

جاء هذا التفسير الذى أتى به المصنف للمستور وزعم أنه اصطلاح المحدثين؟ ثم هذه الرتبة التى ذكرها رتبة مجهولة فهذا كلامه فى عدالة المستور أى من حيث العدالة، وأما من حيث حفظه فقال: (أو من قصر عن الحفاظ فى مرتبة الإتقان والضبط العظيم) يريد أن المستور إما مستور العدالة فهو الذى فسره قريباً، أو مستور الحفظ وهو الذى لا يبلغ رتبة الإتقان والضبط وهو الذى خف ضبطه المذكور فى تعريف الحسن لذاته.

قلت: ولا خفاء أن هذا خلط لشرائط الحسن لذاته والحسن لغيره فإن الحسن لذاته هو من خف ضبط رواته كما سلف والحسن لغيره قد يكون راويه ضعيفاً موصوفاً بسوء الحفظ كرواية الترمذى عن عاصم بن عبيد الله وقد ضعفه الجمهور ووصفوه بسوء الحفظ وحسن الترمذى حديثه، وروى عن مجالد وحسن حديثه وقد ضعفه جماعة ووصفوه بالغلط والخطأ، وروى عن عبيد بن معقب وهو ضعيف جداً اتفق أئمة النقل على تضعيفه، وقد قدمنا هذا وزيادة عليه فيما حققناه لك من أن الحسن عند الترمذى شرطه ألاّ يتهم راويه بالكذب ولا ينفرد بالحديث.

(ونحن) أيها الزيدية (نوافقهم) أى المحدثين (فى الطرفين معاً) فى قبول المستور، وقبول من لم يبلغ درجة المتقين فى الضبط (أما الطرف الأول) وهو الموافقة من الزيدية فى قبول المستور (فقد ثبت نص «الجوهرة») حيث جعل من شروط قبول الراوى كونه عدلاً مستوراً، قلت: إلا أنه لا يعزب عنك أن صاحب الجوهرة جعل ذلك شرطاً للراوى مطلقاً، سواء كان من رواة الصحيح أو الحسن، وأهل الحديث على رأى المصنف جعلوه شرطاً للحسن، إلا أنه لا يضر هذا فقد حصلت الموافقة فى شرط الأعم (الذى هى مدرس الزيدية) فى عصر المصنف (على ذلك) يتعلق بنص (مع أنه مما لا يختلف فيه الأصحاب) من الزيدية (فإن كتبنا الأصولية مشحونة بقبول كل من رجح حفظه على سهوه) وهذا هو المراد لمن لم يبلغ مرتبة أهل الإتقان فى الحفظ والضبط، إلا أن كلامه فى عدالة المستور هذا من القسم الثانى وهو عدم بلوغ رتبة المتقين فى الضبط.

(واختلف أصحابنا إذا استويا، فذهب المنصور بالله إلى أنه لا يجوز طرح حديثه وأن طريق قبوله الاجتهاد، ذكره) أى المنصور بالله (فى الصفوة، وحكاه عنه فى الجوهرة) تقدم الكلام على هذا أول الكتاب، كما تقدم على قوله (وذهب عبد الله بن زيد إلى قبوله، وهذا كله يدل على قبول من حديثه حسن، والله أعلم) عند الفريقين الزيدية والمحدثين قد عرفت مما كررناه وقررناه أن الحسن قسمان: حسن لذاته، وحسن لغيره،

وأن الحسن عند الترمذى الذى يصف به أحاديث كتابه أو غالبها من القسم الثانى .
وقال الحافظ ابن حجر: إنه نقل ابن الصلاح وغير واحد الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح، وإن كان دونه فى المرتبة وهو القسم الذى ذكره الخطابى، وقد علمت أن القسم الذى ذكره هو الحسن لذاته، قال: وأما الحسن الذى ذكره الترمذى بجميع أنواعه فإنه يظهر له أن دعوى الاتفاق إنما تصح على الأول دون الثانى، قال: فإن الترمذى يطلق الحسن على الضعيف والمنقطع إذا اعتضد، قال: فلا يتجه إطلاق الاحتجاج به جميعه، ويؤيد هذا قول الخطيب: أجمع أهل العلم على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به، وقد صرح أبو الحسن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب فى كتابه «بيان الوهم والإيهام» بأن هذا القسم لا يعمل به كله، بل يعمل به فى فضائل الأعمال، ويتوقف عن العمل به فى الأحكام، إلا إذا كثرت طرقة، أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن، إلى آخر ما قدمناه من كلامه قريباً، هذا من كلام الحافظ فى نكتة على كتاب ابن الصلاح، ثم قال: ويدل على أن الحديث إذا وصفه الترمذى بالحسن لا يلزم أن يحتج به أنه أخرج حديثاً من طريق خيثمة البصرى عن الحسن عن عمران بن الحصين، وقال بعده: هذا حديث حسن وليس إسناده بذاك وقد قدمنا ذلك.

(وقد نص أهل الحديث فى مراتب التعديل على أن صالح الحديث يكتب حديثه للاعتبار به، ونصوا أيضاً فى مراتب التجريح على أن الضعيف يكتب حديثه للاعتبار به بخلاف الضعيف بمرة والمردود والمتروك وغير ذلك من العبارات فبان لك أن الضعيف عندهم هو صالح الحديث) أخذ المصنف من قول الأئمة إن صالح الحديث وضعيفه يكتب حديثه أن صالح الحديث هو ضعيف الحديث لاشتراكهما بالحكم بكتب حديثهما، وفى كتاب ابن الصلاح الرابعة - أى من مراتب التعديل - إذا قيل: «صالح الحديث» فإنه يكتب حديثه للاعتبار، فجعل هذه المرتبة الرابعة فى التعديل - وقال فى مراتب التجريح: أولها إذا قالوا: «لين الحديث» قل ابن أبى حاتم: إذا أجابوا بأنه لين الحديث فإنه يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً، الثانية قال ابن أبى حاتم: إذا قالوا ضعيف ليس بالقوى فهو بمنزلة الأولى فى كُتُب حديثه إلا أنه دون الثانية، وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثانى لا يطرح حديثه بل يعتبر به. انتهى. فعرفت من كلامه أن صالح الحديث من هو فى المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وأن قولهم «ضعيف ليس بقوى»

هو ثانى مراتب التضعيف، وقولهم «ضعيف الحديث» وهو ثالثها تكتب أحاديثهم للاعتبار، وإن لم يصرح بكتب حديث من هو فى هذه المرتبة، لكنه صرح بأنه لا يطرح حديثه وأنه يعتبر به اعتباره بكتابه، وبالجملة فقد جمع بين أهل المرتبة الرابعة من مراتب التعديل وبين أهل المراتب الثلاث من مراتب التجريح للاعتبار بأحاديثهم، وعدم الاطراح لها، لكنها وإن جمعها ما ذكر فهى متفاوتة كما ذكره، فقول المصنف «إن الضعيف عندهم هو صالح الحديث» غير صحيح؛ لأن صالح الحديث من المعدّلين ومن أهل مراتب التعديل، بخلاف الضعيف على أقسامه الثلاثة إن جعلنا اللين منه وإنه مجروح للتضعيف، وكونه جمع بينه وبين صالح الحديث كتب حديث كل منهما لا يلزم منه اتحادهما، فقد قالوا فى أهل المراتب الثلاث من مراتب التجريح: إنه يكتب حديثهم، فإن كان الضعيف هو صالح الحديث لكونه يكتب حديثه فالضعيف من أهل مراتب التعديل كما قال المصنف (وأنه) أى الضعيف (فى المرتبة الرابعة من مراتب العدول كما سيأتى) فيلزم أنه ليس للتجريح إلا مرتبة واحدة، وهى مرتبة المتروك والكذاب ونحوهما، وهو خلاف صريح كلامهم فيما يأتى، ثم المراتب مختلفة كما عرفت (فكيف برجال الحسن؟!) قد عرفت أن رجال الحسن لذاته ليسوا بضعفاء، بل هم خفيفو الضبط، فهم الذين ينبغى أن يقال فيهم عند ذكر ضعفاء الرواة: فكيف لا يقبل رجال الحسن؟! وأما رجال الحسن لغيره ففيهم الضعفاء وأهل سوء الحفظ فلا يقال عند قبول ضعفاء الرواة: فكيف برجال الحسن، إذ هم من ضعفاء الرواة ليسوا قسماً من غيرهم.

قلت: ثم لا يخفى بعد هذا كله أن كتب الحديث للاعتبار ليس دليلاً على قبول رواته بالعمل بروايتهم، والسياق من المصنف فى العمل بالحسن.

وقال ابن حجر الهيثمى فى كتابه «الفهرسة» فى ترجمة الترمذى ما لفظه «اتفق الفقهاء كلهم على الاحتجاج بالحسن، وعليه جمهور المحدثين والأصوليين» بل قال البغوى: أكثر الأحكام إنما ثبتت بالحسن، ووافقه الخطابى، وهو قسمان: أحدهما: حسن لذاته، وهو أن يشتهر رواته بالصدق، لكنهم لم يصلوا فى الحفظ والإتقان إلى رتبة رواية الصحيح، وثانيهما: حسن لغيره، وهو أن يكون فى الإسناد مستور لم تتحقق أهليته غير مغفل ولا كثير الخطأ فى روايته ولا متهم بتعمد الكذب ولا ينسب إلى مفسق آخر، واعتضد بمتابع أو شاهد، وقد قال النووى إمام زمانه فى هذه الصناعة فى بعض

أحاديث ذكرها: وهذه - وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة - فمجموعها يقوى بعضه بعضاً، ويصير الحديث حسناً ويحتج به، وسبقه إلى ذلك البيهقي وغيره، ويحمل ذلك على ما ضَعَفَهُ ناشئ عن سوء الحفظ أو اختلاط أو تدليس مع كون رواته من أهل الصدق والديانة. أما الضعف بنحو كذبه أو شذوذه فلا يَجْبِرُهُ شئ، والحاصل أن ما حسنه لذاته يحتج به مطلقاً، وما حسنه لغيره إن كثرت طرقه احتج به، وإلا فلا، وقد نقل النووي اتفاق الحفاظ على ضعف حديث «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً»^(١) مع كثرة طرقه، نعم كثرة طرقه القاصرة عن جَبْر بعضها لبعض ترقية عن درجة المنكر الذي لا يعمل به في الفضائل ولا غيرها إلى رتبة الضعف الذي جوز العمل به في الفضائل إجمالاً. انتهى، وهو كلام حسن.

واعلم أن ابن الصلاح رسم الضعيف من الحديث بقوله «كل حديث لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم فهو حديث ضعيف» (وقد يرتقون) أى الضعفاء (إلى أرفع من مرتبة الضعف، ولذا قالوا في ترجمة سفيان الثوري المجمع على ثقته وأمانته ونصحه لله ولرسوله وللمسلمين: إنه كان يُدَلِّسُ عن الضعفاء) في «الميزان»: «سفيان بن سعيد الثوري الحجة الثبت متفق عليه مع أنه كان يدلّس عن الضعفاء، ولكن له نقد وذوق، ولا عبرة بقول من قال: كان يدلّس ويكتب عن الكذابين». انتهى.

(فهؤلاء هم الضعفاء في عرف المحدثين الذين حديثهم منجبر بالشواهد ونحوها ويجب العمل به) قد عرفت أنهم جعلوا مراتب الجرح أربعاً فقالوا في ثلاث منها: إنه يكتب حديث أهلها للاعتبار، وقالوا في الرابعة - وهو من أطلقوا عليه متروك -: إنه لا يكتب حديثه، فعلى كلام المصنف إنه لا يترك إلا من قالوا فيه كذاب ونحوه، على أنه يأتي له في إطلاقهم «كذاب» ونحوه بحث، فعلى تقريره: الضعفاء ليسوا بمجاريح، ولذا قال (ولو كان سفيان يدلّس عن المجروحين لكان مجروحاً ولما أصفق) بالصاد المهملة، ففاء ففاف: أى أجمع (الثقات على الاحتجاج بحديثه) وقد قال الذهبي: «الحجة الثبت بالاتفاق» (وهم يعرفون ذلك) أى أنه لا يدلّس عن المجروحين، بل إنما يدلّس عن الضعفاء، والضعفاء ليسوا بمجاريح، هذا تقرير مراد المصنف.

(١) العلل المتناهية (١/ ١١٤ - ١١٥)، وجامع بيان العلم (١/ ٤٣)، وابن عساكر (٢/ ٣٩٤)، وشرف أصحاب الحديث (٢٩).

قلت: ولا يعزب عنك أنه سيأتي لهم - وقد أشرنا إليه - أن ألفاظ التجريح أربع. ثانيها: «ضعيف ليس بقوى»، ثالثها: «ضعيف الحديث» فهاتان صيغتان في التجريح، فكيف يقول هذا ضعيف وليس بمجروح، هل هذا إلا تناقض؟ نعم هؤلاء ضعفاء مجارح غير كذابين كما قال الذهبي: إن سفيان كان يدلّس عن الضعفاء ولا عبرة بقول من قال كان يدلّس ويكتب عن الكذابين، فالقياس على ما تفيده هذه العبارات أن يقال: إن الضعفاء غير الكذابين يقبلون، ويقبل من يدلّس عنهم وإن كانوا مجارح، فهو جرح لا يخرجون به عن الاعتبار، وحاصله أنا نناقش المصنف في قوله إن سفيان لا يدلّس عن المجروحين، مع تصريحهم أنه يدلّس عن الضعفاء، والضعفاء مجارح، ولذا أثبت الذهبي تدليسه عن الضعفاء، ونفى تدليسه عن الكذابين، فهو يدلّس عن ضعفاء مجارح غير كذابين.

(ولكن قليل المعرفة باصطلاحهم في عباراتهم لا يعرف ذلك) أى لا يعرف أنهم يقبلون بعض الضعفاء، بل يظن أن كل ضعيف فإن حديثه مردود (ولهذا يتجه) يتوجه (على الراغب في علم الحديث أن يبدأ بقراءة علوم الحديث ويمعن النظر فيها) لئلا يغلط عليهم إذا جهل اصطلاحهم فإن علوم الحديث تعرفه بذلك (فتأمل ذلك فإنه مفيد جداً) أى محقق مبالغ فيه كما في القاموس، ووجه نفعه أنه إذا لم يعرف علوم الحديث واصطلاح أئمتيه غلط عليهم، فبمعرفة اصطلاحهم الذى أودعوه علوم الحديث لا يحصل له الغلط.

(وقد ذكر الشافعى مثل هذا في المراسيل، فقال: إذا جاء المرسل من طريقين مختلفين فأكثر قبل) لتقويه (وإلا لم يقبل) لضعفه بالانفراد (وأما المجهول فليس يقوى حديثه بمتابعة مثله) أى بمتابعة مجهول مثله، قال ابن الصلاح: إن المجهول عند أصحاب الحديث كل من لم يعرفه العلماء، ومن لم يعرف حديثه إلا من راوٍ واحد، ثم مثل بجماعة.

(وقد ذكر ابن الصلاح نحو هذا الكلام، فقال: ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت فمنه ضعف يزيله ذلك) أى مجيئه من وجوه.

قلت: قد مثل ذلك بحديث ابن عمر في سد الأبواب إلا باب على كرم الله وجهه، وهو في مسند أحمد من رواية أحمد عن وكيع عن هشام بن سعد عن عمرو بن راشد عن ابن عمر، وفيه «ولقد أوتى ابن أبى طالب ثلاث خصال لأن تكون لى واحدة أحب

إلى من حمر النعم: زوجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابنته وولدت له، وسد الأبواب إلا بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر» ورواته ثقات، إلا أن هشام بن سعد قد ضعف من قبل حفظه، وأخرج له مسلم، فحديثه في رتبة الحسن، لا سيما مع ماله من الشواهد، وله شاهد من حديث ابن عمر أيضاً أورده النسائي في «الخصائص» بسند صحيح عن ابن إسحاق عن العلاء ابن عرار، فذكره، والعلاء وثقه ابن معين، ورواه ابن أبي عاصم من طريق عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق «سألت ابن عمر» فذكره، وأخرجه أحمد من حديث سعد بن مالك.

قال الحافظ ابن حجر: بإسناد حسن، قال: وأما ادعاء ابن الجوزي أنهما من وضع الرافضة فدعوى عرية عن البرهان، وقد أخرج النسائي في الخصائص حديث سعد، وفيه أيضاً حديث زيد بن أرقم بإسناد صحيح، وأخرج أيضاً حديث ابن عباس، وقال: وسد الأبواب غير باب على رضى الله عنه، قال: فيدخل المسجد جنباً، وهو طريقه ليس له طريق غيره، في حديث طويل، وأخرج أحمد في مسنده أيضاً هذين الحديثين، وأخرجهما الترمذى لكنه قال في حديث ابن عباس بعد أن أخرجه عن محمد بن حميد عن إبراهيم بن المختار عن شعبة عن أبي بلخ عن عمرو بن ميمون عنه: غريب لا نعرفه عن شعبة إلا من هذا الوجه.

وتعقبه الحافظ الضياء في المختارة بأن الحاكم والطبراني روياه من طريق مسكين بن بكير عن شعبة وهى أصح من طريق الترمذى، وأبو بلخ وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم، وقال البخارى: فيه نظر. انتهى. ويشهد له حديث أبى سعيد أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلى رضى الله عنه: «لا يحل لأحد أن يطرق هذا المسجد جنباً غيرى وغيرك» رواه الترمذى^(١)، وقد ادعى أن هذا الحديث يعارض حديث أبى سعيد المخرج فى الصحيحين^(٢) «لا يبقين فى المسجد خوخة إلا سدت، إلا خوخة أبى بكر» ولكنها دعوى غير صحيحة، لأن الجمع ممكن بأن أحدهما فيما يتعلق بالأبواب وقد ورد بيان سببه فى حديث مرسل أخرجه إسماعيل القاضى فى «أحكام القرآن» بسنده عن المطلب أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم «لم يكن يأذن لأحد أن يمر من المسجد ولا يجلس فيه وهو جنب إلا على رضى الله عنه لأن بيته كان فى المسجد أى مع بيوت

(١) فى: المناقب: ب (٢٠).

(٢) البخارى (١/١٢٦)، ومسلم فى: فضائل الصحابة: حديث (٢)، وأحمد (١/٢٧٠).

النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يحتاج إلى استطرار المسجد». وحديث أبي بكر فيما يتعلق بالخوخ، فلا تعارض، ولا وضع، أفاد هذا الحافظ ابن حجر في نكته. فهذا الحديث قد كان في رواته ضعف بسوء الحفظ فجاء من طرق كثيرة أزال ذلك الضعف، وبه تعرف ما في قول ابن حجر الهيثمي: إنه استقر الأمر على ضعف حديث «يا على لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك»^(١) فإنه قال: إنه استقر الأمر على أنه حديث ضعيف.

وقد يكون ضعف الرواة بما قاله ابن الصلاح ونقله عنه المصنف بقوله: (بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة فإذا رأينا ما رواه) أى الحديث الذى رواه (قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظ ولم يختل فيه ضبطه له) وقد حققناه بالمثل، وهذا كلام حسن (وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذى يرسله إمام حافظ؛ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، قال) أى ابن الصلاح.

(ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك) أى بمجيئه من طرق (لقوة الضعف) فى الراوى (وتقاعد هذا الجابر عن جبره) أى عن جبر ضعفه، فتسميته جابراً مجازاً، وإلا فإنه لم يجبر هذا الضعف (كالضعف الذى ينشأ من كون الراوى متهمًا بالكذب) فإن الجابر لا يقوى على زوال تلك التهمة، ومثلوا ذلك بحديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة فى زمرة الفقهاء والعلماء» وفى لفظ «بعثه فقيهاً عالماً»^(٢) قال النووى: إنه اتفق الحفاظ على ضعفه وإن كثرت طرقه، بعد أن قال: إنه روى عن على وابن مسعود ومُعَاذ بن جبل وأبى الدرداء وابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبى هريرة وأبى سعيد الخدرى رضى الله عنهم بطرق كثيرات بروايات متنوعة، قاله النووى فى صدر الأربعينية التى جمعها وسماها دعائم الإسلام.

(أو كون الحديث شاذاً) أى: أن الجابر يتقاعد عن زلل الضعف عن حديث نشأ ضعفه من اتهام رواته بالكذب أو من كونه حديثاً شاذاً، ويأتى بيان الشاذ (انتهى كلامه) أى ابن الصلاح (وسياتى أنه ليس يشترط فى الشاذ الذى أشار إليه إلا ألا يكون راويه فى مرتبة الثقات الأثبات من رجال الصحيح، ولا فى مرتبة من دونهم من رجال الحسن كما

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

سيأتي واضحاً) ذكر ابن الصلاح كلام الأئمة في الشاذ، وتعبه، ثم قال: فنقول إذا انفرد الراوى بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه مَنْ هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط - كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن كان لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هذا أمر رواه هو ولم يروه غيره - فينظر في هذا الراوى المنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه. انتهى. فمراده هنا بالشاذ الذى لا ينجر هو الأول من القسمين (فهذا يدل على أن رجال الحسن مرتفعون عن مرتبة المجاهيل والضعفاء بمرة. انتهى) فكلام ابن الصلاح فى الشاذ دلٌّ على أن رتبة رجال الحسن ليسوا من المجاهيل ولا الضعفاء.

قلت: قد قدمنا لك أن الحسن لذاته ليس رجاله ضعفاء ولا مجاهيل، والحسن لغيره فى رجاله الضعفاء وغيرهم كما حققناه لك بالأمثلة والتنقيص على ذلك، فالمصنف رحمه الله خلط اعتبارهم لصفات الحسن لذاته بصفات الحسن لغيره كما نبهناك عليه مراراً (وقد نصوا على ذلك فى علوم الحديث، فجعلوا الضعيف غير المجهول) قد قدمنا لك كلام ابن الصلاح فى المجهول وأنه قسман، قال: والمجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يعرفه العلماء ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، ذكر هذا عن الخطيب البغدادي، إلا أنه قال ابن الصلاح: إن فى رجال البخارى أحاديث عن قوم ليس لهم إلا راو واحد.

(ومن ذكره زين الدين فى قسم الضعيف من التبصرة، ولكن يلزم من هذا قبول المنفرد من رجال الحسن) لأنهم إذا قالوا بأن الشاذ هو من يتفرد وليس فى مرتبة رجال الصحيح ولا الحسن، وأنه يرد - لزم أنه إذا انفرد مَنْ هو من رجال الحسن أن يقبل (ولا يجب مراعاة متابعة غيره) قلت: هذا معتزم عندهم فى الحسن لذاته، فإنهم لم يعتبروا فى رسمه إلا خفة ضبط روايته كما عرفت، فإنهم قالوا «فإن خف الضبط فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصح» فلم يجعلوا متابعة غيره له إلا شرطاً لصحته لا لحسنه، وأما الحسن لغيره فقد عرفناك مراراً أنه لا يصير حسناً إلا بمتابعة غيره (وهذا لازم على قواعد الفقهاء والأصوليين، ودفع هذا من المحدثين غير جيد، والله أعلم).

قلت: قد عرفناك غير مرة أن المحدثين لا يدفعون هذا، ولا أدري كيف التبس على المصنف مع إمامته فى كل فن.

(قال ابن الصلاح: وهذه الجملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه

من النفائس العزيزة، واعلم أن رجال الحسن متى كانوا مشهورين بالصدق والعدالة وأنت له طرق أخرى فلك أن تحكم بصحته) هذا ذكره في الحسن لذاته، وهذا عندهم هو الصحيح لغيره، وقد حققه في «النخبة» وشرحها، ولفظ ابن الصلاح^(١): «إذا كان الراوى متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروى مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يُرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحة». انتهى.

واعلم أنه لا بد من تقييد عبارة المصنف وابن الصلاح بخفة ضبط من اشتهر بالصدق ليكون من قسم الحسن، وإلا كان من الصحيح لذاته، فإن رجال الصحيح لذاته هم المشهورون بالصدق والعدالة (كحديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(٢) قال ابن الصلاح) بعد سياقه لما ساقه المصنف: (محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم بسوء حفظه) في «الميزان» أن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص المدني الليثي شيخ مشهور حسن الحديث أكثر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قد أخرج له الشيخان متابعه، قال يحيى القطان: أما محمد بن عمرو فرجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث (ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته) قال ابن عدى: روى عنه مالك في الموطأ وغيره، وأرجو أنه لا بأس به، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به وبأس، ذكر ذلك كله الذهبي في «الميزان» (فحديثه من هذه الجهة حسن) لأنه لم يتفق على إتقانه في الحفظ فهو ممن خف ضبطه (فلما انضم إلى ذلك كونه) أى حديث السواك (مروياً من طرق أخرى) لفظ ابن الصلاح «من أوجه أخرى» ومثلها عبارة الزين نقلاً عنه (زال بذلك ما كنا نخشاه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح) قلت: كأنه مجرد مثال وإلا فهذا الحديث أخرجه الشيخان بلفظه من حديث أبي هريرة: رواه البخاري من حديث مالك، ومسلم من حديث ابن عيينة، وهذا لفظه عندهما من المتفق عليه، وسَيَبِّه المصنف على ذلك.

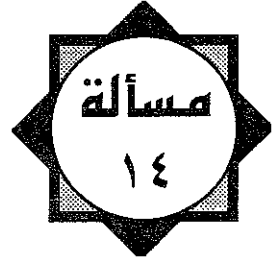
(١) علوم الحديث ص (٤٧).

(٢) البخاري (٥/٢)، ومسلم في: الطهارة: ب (١٥): حديث (٤٢)، وأبو داود (٤٦ و ٤٧)،

وأحمد (٢٢١/١).

(قال زين الدين: وقد أخذ ابن الصلاح كلامه هذا) الذى سلف قريباً (من الترمذى؛ فإنه قال بعد إخراجهم) من هذا الوجه (حديث أبى سلمة عن أبى هريرة عندى صحيح، قال) الترمذى (وحديث أبى سلمة إنما صح لأنه قد روى من غير وجه) لفظ الزين وحديث أبى هريرة عوض أبى سلمة (قلت: قول ابن الصلاح فصح هذا الإسناد ولم يقل فصح هذا الحديث مشكل؛ لأن متن الحديث صحيح متفق عليه من طريق الأعرج عن أبى هريرة) كما قدمنا لك قريباً.

واعلم أن كلام المصنف هذا إشارة إلى فائدة مهمة ذكرها ابن حجر فى «فهرسته» فقال: فائدة مهمة عزيزة النقل كثيرة الجدوى والنفع، وهى من المقرر عندهم أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند أو يحسن لاجتماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط، دون المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح ويصح المتن من طريق أخرى، فلا تنافى بين قولهم «هذا حديث صحيح» لأن مرادهم به اتصال سنده مع سائر الأوصاف، فى الظاهر، لا قطعاً لعدم استلزام الصحة لكل فرد فرد من أسانيد ذلك الحديث، فعلم أن التقييد بصحة السند ليس صريحاً فى صحة المتن ولا ضعفه، بل هو على الاحتمال فهو دون الحكم بالصحة أو الحسن للمتن إذ لا احتمال حينئذ، وبهذا تعرف قول المصنف رحمه الله (وإنما انفرد محمد بن عمرو برواية الحديث من طريق أبى سلمة عن أبى هريرة، فلم يتابع على الإسناد، فلم يصح الإسناد، وإنما توبع على الحديث فصح، ولذا قال زين الدين: وليس المراد بالمتابعة كونه رواه عن أبى سلمة عن أبى هريرة غير محمد بن عمرو ولكن متابعة شيخه أبى سلمة عليه عن أبى هريرة، فقد تابع أبى سلمة عليه عن أبى هريرة عبدالرحمن بن هُرْمَزٍ الأعرج وسعيد المقبرى وأبوه أبو سعيد وعطاء مولى أم حبيبة وحמיד بن عبد الرحمن وأبو زرعة بن عمرو بن جرير، وهو متفق عليه من طريق الأعرج) ولما كانت المتابعة نوعين أشار إليهما بقوله (والمتابعة قد يراد بها متابعة الشيخ، وقد يراد بها متابعة شيخ الشيخ كما سيأتى الكلام عليه فى فصل المتابعات والشواهد) إن شاء الله تعالى.



[في بيان شرط أبي داود]

(شرط أبي داود - قال ابن الصلاح: من مظان الحسن سنن أبي داود) المظان: جمع مظنة بكسر الظاء، وهي مفعلة من الظن، وقال المطرزي: المظنة: العلم من ظن بمعنى علم، قال في المصباح: وقد يستعمل الظن بمعنى اليقين، ومنه المظنة بكسر الظاء للعلم، وهو حيث يعلم الشيء، قال النابغة:

فإن مظنة الجهل الشباب

(قال ابن الصلاح: وروينا) في «المصباح» ما لفظه «روى السبعير الماء يرويه - من باب رمى - حمل، فهو راوية، والهاء للمبالغة، ثم أطلقت الراوية على كل دابة يستقي عليها، ومنه قيل: رويت الحديث إذا حملته ونقلته، وتعدى بالتضعيف فيقال: رويت زيدا الحديث». انتهى. (عن أبي داود أنه قال: ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بيته، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح) قال الزين: أى للاحتجاج، ويأتى عن الحافظ ابن حجر احتمال أنه صالح للأعم من ذلك (وبعضها) أى بعض أحاديثه الدال عليه «من حديث» (أصح من بعض، قال) أى ابن الصلاح (وروي عنه أنه قال: ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه، وروينا عنه أنه يذكر ما عرفه في ذلك الباب، قلت: أجاز ابن الصلاح والنووي وغيرهما من الحفاظ العمل بما سكت عنه أبو داود لأجل هذا الكلام المروى عنه وأمثاله مما روى عنه).

قال الحافظ ابن حجر: إن قول أبي داود «وما فيه وهن شديد بيته» يفهم أن الذى يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبين، ومن هنا تبين أن جميع ما سكت عنه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثير فى كتابه جدًّا، ومنه ما هو ضعيف لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبًا، وكل من هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها، كما نقل ابن منده عنه أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد فى الباب

غيره، وأنه أقوى من رأى الرجال، وكذلك قال ابن عبد البر: كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده، لا سيما إن كان لم يذكر في الباب غيره، ونحو هذا ما روينا عن الإمام أحمد فيما نقله ابن المنذر عنه أنه كان يحتج بعمر بن شُعيب عن أبيه عن جده إذا لم يكن في الباب غيره، وأصرح من هذا ما روينا عنه فيما حكاه أبو العز بن كادس أنه قال لابنه: لو أردت أن أقصر على ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، إنى لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان في الباب شيء يدفعه، هذا ما روى من طريق عبد الله بن أحمد بالإسناد الصحيح إليه قال: سمعت أبي يقول: لا تكاد ترى أحداً ينظر في رأى إلا وفى قلبه ذغل، والحديث الضعيف أحب إلى من رأى، فهذا نحو ما حكى عن أبي داود، ولا عجب فإنه كان من تلامذة الإمام أحمد، فغير مستنكر أن يقول قوله، بل حكى النجم الطوفى عن العلامة تقي الدين ابن تيمية أنه قال: اعتبرت مسند أحمد فوجدته موافقاً لشرط أبي داود.

ومن هنا تظهر لك طريقة من يحتج بكل ما سكت عنه أبو داود، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل ابن لهيعة وصالح مولى التوءمة وعبد الله بن محمد بن عقيل وموسى بن وردان وسلمة بن الفضل ودلهم بن صالح وغيرهم، فلا ينبغي للناقد أن يقلدهم في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر: هل لذلك الحديث متابع يعتضد به أو هو غريب فيتوقف فيه لا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر، وقد يخرج من هو أضعف من هؤلاء بكثير، كالحارث بن دحية وصدقة الدقيقى وعمرو بن واقد العمرى ومحمد بن عبد الرحمن البيلمانى وأبى حيان الكلبى وسليمان ابن أرقم وإسحاق بن عبد الله بن أبى فروة وأمثالهم فى المتروكين، وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلسين بالعننة والأسانيد التى فيها من أبهت أسماؤهم فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبى داود لأن سكوته تارة يكون اكتفاءً بما تقدم من الكلام فى ذلك الراوى فى نفس كتابه، وتارة يكون لذهول منه، وتارة يكون لظهور شدة ضعف ذلك الراوى واتفاق الأئمة على طرح روايته كأبى الحويرث ويحيى بن العلاء وغيرهما، وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر فإن فى رواية أبى الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس

في رواية اللؤلؤى، وإن كانت روايته عنه أشهر، ثم عد أمثلة من أحاديث السنن فيها ما يؤيد ما قاله.

ثم قال: والصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا من أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة ويقدمها على القياس إن ثبت ذلك عنه، والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى ذلك فكيف يقلده فيه، هذا جميعه إن حملنا قوله «وما لم أقل فيه بشيء فهو صالح» على أن مراده صالح للحجة وهو الظاهر، وإن حملناه على ما هو أعم من ذلك وهو الصلاحية للحجة وللاستشهاد أو المتابعة فلا يلزم منه أن يحتج بالضعيف ويحتاج إلى تأمل تلك المواضع التي سكوت عليها وهي ضعيفة هل منها أفراد أو لا إن وجد فيها أفراد تعين الحمل على الأول، وإلا حمل على الثاني، وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكوت عنه للاحتجاج مطلقاً. انتهى.

(قال النووي: إلا أن يظهر في بعضها أمر يقدر في الصحة والحسن وجب ترك ذلك، أو كما قال) لفظ الحافظ ابن حجر نقلاً عن النووي أنه قال: في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها، فلا بد من تأويل كلامه، قال: والحق أن ما وجدناه في سنته مما لم ينبه ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد فهو حسن، وإن نص على ضعفه من يعتمد أو رأى العارف في سننه ما يقتضى الضعف ولا جابر له - حكم بضعفه، ولا يلتفت إلى سكوت أبي داود، قلت: وهذا هو التحقيق، ولكنه خالف ذلك في مواضع كثيرة في «شرح المذهب» وفي غيره من تصانيفه، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليها فلا تغتر بذلك. انتهى.

(قال ابن الصلاح ما معناه: وعلى هذا ما وجدنا في كتابه مذكوراً مطلقاً ولم نعلم صحته عرفناه أنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون فيه ما ليس بحسن عند غيره) ثم ذكر بعيد هذا مثل ما ذكره الحافظ من أنه قد يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأى الرجال.

(وقد اعترض ابن رشيد) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد الفهرى (الأندلسي على ابن الصلاح لأن ما سكوت عنه يحتمل عند أبي داود الصحة والحسن) لفظ الزين أنه قال ابن رشيد «ليس يلزم من كون الحديث لم ينص عليه أبو داود بضعف ولا نص عليه غيره بصحة أن الحديث عند أبي داود حسن، إذ قد يكون عنده صحيحاً وإن لم يكن عند غيره كذلك.

(وقال أبو الفتح) اليعمرى (هذا تعقب حسن) قلت: لا يعزب عنك بعد تحقيق ما سلف عن الحافظ ابن حجر ما في كلام ابن الصلاح وفيما تعقب به.

(قال زين الدين) في شرح ألفيته (وقد يجاب عنه) أى عن تعقب ابن رشيد (بأنه) أى ابن الصلاح (إنما ذكر ما لنا أن نعرف الحديث به) الذى سكت أبو داود عنه (عنده) أى عند أبي داود (والقدر المتحقق الحسن دون الصحة وإن جاز أن يبلغها عند أبي داود) لفظ زين الدين. إنما ذكر ابن الصلاح ما لنا أن نعرف به الحديث عنه، والاحتياط ألا يرتفع به إلى درجة الصحة وإن جاز أن يبلغها عند أبي داود، قال (لأن عبارته) أى أبي داود (فهو) أى ما سكت عنه (صالح، وهى تحتل، فإن كان يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف فالاحتياط ما قاله ابن الصلاح) لأن الذى سكت عنه لم يحكم له بالصحة ولا بالضعف فيكون حسناً وهو مراده حيثئذ بقوله صالح (وإن كان رأيه) أى أبي داود (كالمقدمين أنه) أى الحديث من حيث هو (ينقسم إلى صحيح وضعيف) وأنه لا يقول بالحسن (فما سكت عنه فهو صحيح عنده) وإن لم تجتمع فيه شرائط الصحة التى سلفت في رسم الصحيح، وذلك هو الصحيح الأخص.

قلت: ولا يخفى أن قول أبي داود «صالح» حملة ابن الصلاح على حسن فالزمه ابن رشيد أنه يحتمل الأمرين الصحة والحسن، والمراد الصحة بالمعنى الأخص لأنه قابل بها الحسن فالإلزام مبنى على رأى من يجعل الحديث ثلاثة أقسام لا على رأى من يجعل الصحة شاملة للحسن كما لا يخفى، فلا يتم ما قاله الزين، نعم إن صح أن رأى أبي داود عدم الحسن كان ما سكت عنه صحيحاً بالمعنى الأعم فيكون فيه الصحيح بالمعنى الأخص والحسن، لكن كلام ابن الصلاح وابن رشيد مبنى على أنه يرى الأقسام ثلاثة.

قال زين الدين (والاحتياط أن يقال صالح) لا صحيح ولا حسن (كما عبر هو) أى أبو داود (عن نفسه) لكن لا يخفى أن قوله «صالح» يحتمل أنه للاحتجاج به كما قال الزين، ويحتمل أنه صالح لأعم من ذلك من الاحتجاج والمتابعة والاستشهاد كما قاله الحافظ ابن حجر، وقد قدمنا كلامه، فإن أريد الأول فالصلاحية للاحتجاج لازمة للصحيح والحسن، وإن أريد الثانى فالصلاحية للمتابعة ليست لازمة للاحتجاج، فترددت عبارته بين كون ما سكت عنه صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً فالتعبير بـ «صالح» لم يفد تعيين الاحتجاج، حتى يكون صحيحاً على رأى القدماء أو حسناً على رأى المتأخرين، نعم، كلامه قد أفاد أن ما سكت عنه فليس فيه وهن شديد، فخرج به قسم

من الضعيف لا يشمل صالح، وتحقيق عبارته أن الذي سكت عنه ليس فيه وهن شديد، وهو يحتمل أن لا وهن فيه أصلاً فيكون صحيحاً أو حسناً، ويحتمل أن فيه وهناً لكنه غير شديد، وحيث أن الصواب أنه يحتمل الثلاثة: الحسن، والصحة، والوهن غير الشديد، لا كما قاله ابن الصلاح ولا كما قاله ابن رشيد.

(وجود الذهبى الكلام فى شرط أبى داود فى ترجمته من النبلاء) ويأتى كلامه فى آخر هذا البحث (وقال الإمام أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى فى «شرح الترمذى»: لم يرسم أبو داود شيئاً بالحسن، وعمله فى ذلك شبه عمل مسلم) زاد الزين الذى لا ينبغى أن يحمل كلامه على غيره (فإنه اجتنب الضعيف الواهى) كما قال أبو داود إنه يبينه، وأما مسلم فلم يأت به (وأتى) أى مسلم (بالقسمين: الأول) وهو الصحيح (والثانى) وهو الحسن (وحديث من مثل) أى مسلم (به) سيأتى من مثل بهم قريباً (من القسمين الأول والثانى موجود فى كتابه) كتاب مسلم (دون القسم الثالث) وهو الواهى، بخلاف أبى داود، فالثالث موجود فى كتابه لكنه يبينه.

(قال) أبو الفتح (فهذا ألزم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح مسلماً من ذلك ما ألزم أبا داود، فمعنى كلامهما واحد) ويُن معنى كون كلامهما واحداً بقوله (وقول أبى داود إنه يخرج فى كتابه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه يعنى يشبهه فى الصحة أو يقاربه فيها قال) أبو الفتح (وهو نحو قول مسلم ليس كل الصحيح نجده عند مالك وشعبة وسفيان فاحتاج إلى أن ينزل إلى مثل حديث ليث بن أبى سليم وعطاء بن السائب وزباد بن أبى زياد لما شمل الكل من اسم العدالة والصدق) ولفظ مسلم «فإن اسم الستر والصدق وتعاطى العلم يشملهم» (وإن تفاوتوا فى الحفظ والإتقان) أى وإن تفاوت مالك وصاحبه وليث وصاحبه، فإن الثلاثة الأولين أكمل فى الحال والمرتبة من الثلاثة الآخرين (ولا فرق بين الطريقتين) طريق مسلم وأبى داود (غير أن مسلماً شرطه الصحيح فتخرج من حديث الطبقة الثالثة) وهو من اشد وهنه فإنهم خرجوا من كتابه، ومراده أنه بقى فى مسلم طبقتان، والرواة أهل الصحاح وأهل الحسان (وأن أبا داود لم يشترطه) أى شرط الصحيح (فذكر ما يشتد وهنه عنده والتزم البيان عنه، قال) أبو الفتح (وفى قول أبى داود إن بعضها أصح من بعض ما يشير إلى القدر المشترك بينهما فى الصحة لما تقتضيه صيغة أفعل فى الأكثر) إذ قد يخرج عن ذلك نادراً كما عرف فى

النحو، وحيثُ قد شرط أبو داود الصحة في كتابه لأن قوله «صالح» بمعنى «صحيح» كما أرشد إليه، وقوله بعضها أى بعض الأحاديث التي سكت عنها وسماها صالحة أصح من بعض، فدل أنه أراد بـ «صالح»: «صحيح»، وأراد بالصحة المعنى الأعم الشامل للحسن، كما أن مسلماً أرادَه في تسمية كتابه بالصحيح، هذا تقرير مراد أبي الفتح، والتحقيق في البحث قدمناه قريباً، وأبو الفتح سوى في هذا الكلام بين مسلم وسنن أبي داود.

(قال: زين الدين) في شرح ألفيته بعد نقله لكلام أبي الفتح (والجواب) أى عن أبي الفتح في إلزامه لابن الصلاح (أن مسلماً التزم الصحة في كتابه، فليس لنا أن نحكم على حديث خرج أنه حسنٌ عنده) أى عند مسلم، قلت: لا يخفى أنه إنما ألزم ابن الصلاح أن يسمى ما سكت عنه أبو داود صحيحاً، لا أن يسمى ما أخرجه مسلم صحيحاً فتأمل (لما تقدم من قصور الحسن عن الصحيح) فكيف يحكم على حديث في كتابه بالحسن بعد تصريحه باشتراطه صحة ما يخرج، نعم قول مسلم «ليس كل الصحيح نجده عند مالك» وقوله فاحتاج إلى أن ينزل مثل حديث ليث بن أبي سليم بعد التزامه الصحة يدل على أن في كتابه الصحيح والأصح وإن كان قوله كل الصحيح يفهم أن بعض الصحيح عند ليث مثلاً وأن كلا من الفريقين من مالك ومن ذكر معه وليث ومن ذكر معه أحاديثهم مستوية في الصحة، لكن سياق كلامه يأبى هذا المفهوم (وأبو داود قال إن ما سكت عنه فهو صالح، والصالح قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً) قلت: يعنى إذا حمل كلامه على أن مراده صالح للاحتجاج كما هو حمل زين الدين، لا إذا حمل على الأعم من ذلك كما عرفت (عند من يرى الحسن رتبة دون الصحيح) قيد لقوله وقد يكون حسناً (ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك أو يرى ما ليس بضعيف صحيحاً) ولا يثبت الحسن (فكان الاحتياط ألا يرتفع ما سكت عنه إلى الصحة حتى يعلم أن رأيه هو الثاني ويحتاج إلى نقل) وهو أنه يرى ما ليس بضعيف صحيحاً.

قال الحافظ ابن حجر - بعد نقل جواب شيخه على أبي الفتح -: وقد أجاب الحافظ صلاح الدين العلائي عن كلام أبي الفتح بجواب أمتن من هذا فقال ما نصه: «هذا الذى قال ضعيف، وقول ابن الصلاح أقوى، لأن درجات الصحيح إذا تفاوتت فلا نعنى بالحسن إلا الدرجة الدنيا منها، والدرجة الدنيا لم يخرج مسلم منها شيئاً فى الأصول، إنما يخرجها فى المتابعات والشواهد». انتهى.

قلت: ابن الصلاح لم يقل في مسلم شيئاً، وإنما ألزمه أبو الفتح أن يجعل مسلماً كأبي داود، ولا وجه عندى للإلزام أبى الفتح له أصلاً، وذلك أن مسلماً شرط ألا يخرج إلا الصحيح وسمى كتابه به، وقال: ما أدخلت فيه إلا ما صح، وأبو داود يقول: ما سكت عنه فهو صالح، وهى عبارة ليست نصاً فى شرطيه الصحة فى المسكوت عنه، بخلاف مسلم فعبارته صريحة غير محتملة، فلاى شىء يقول: إن فى حديثه ما يحتمل الحسن كما فى حديث أبى داود؟ وأما قول العللى إن درجات الصحيح متفاوتة، وإنه لا يعنى بالحسن إلا الدرجة الدنيا منها، وليس فى مسلم منها شىء، فهو مؤذن بأنه إذا أطلق الصحيح فلا يشمل إلا درجاته التى ليس فيها درجة دنيا، ومسلم قد شرط الصحة فى كتابه وسماه صحيحاً وحيث فلا يدخل الحسن فى كتابه أصلاً.

قال الحافظ ابن حجر ما معناه: كلام العللى صحيح، وهو مبنى على أمر يختلف نظر الأئمة فيه، وهو قول مسلم ما معناه إن الرواة ثلاثة أقسام: فالأول: كمالك وشعبة ونظرائهما، والثانى: مثل عطاء بن السائب ويزيد بن أبى يزيد وأمثالهما، وكل من القسمين مقبول لما يشمل الكل من اسم الصدق، والطبقة الثالثة: أحاديث المتروكين، فقال القاضى عياض وتبعه النووى وغيره: إن مسلماً أخرج أحاديث القسمين الأولين ولم يخرج شيئاً من أحاديث القسم الثالث، وقال الحاكم والبيهقى وغيرهما: لم يخرج مسلم إلا أحاديث القسم الأول فقط، فلما حدث، اخترمته المنية قبل إخراج القسمين الآخرين، ويؤيد هذا ما رواه البيهقى بسند صحيح عن محمد بن إبراهيم بن محمد بن سفيان صاحب مسلم قال: صنف مسلم ثلاثة كتب أحدها هذا الذى قرأه على الناس يعنى الصحيح، والثانى يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق وأمثالهما، والثالث يدخل فيه الضعفاء.

قلت: وإنما اشتبه الأمر على القاضى عياض ومن تبعه بأن الرواية عن أهل القسم الثانى مروية فى صحيحه، لكن حرف المسألة: هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أم لا؟ والحق أنه لم يخرج شيئاً مما تفرد به الواحد منهم وإنما يحتج بأهل القسم الأول سواء انفردوا أم لا، ويخرج من أحاديث أهل القسم الثانى ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثانى طرق كثيرة يعضد بعضها بعضاً فإنه قد يخرج ذلك، وهذا ظاهر بين فى كتابه، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثانى فى الأصول، بل وفى المتابعات - لكان كتابه أضعاف ما هو

عليه، ألا تراه يخرج لعطاء بن السائب في المتابعات، وهو من المكثرين، ومع ذلك فما له عنده سوى مواضع يسيرة، وكذا محمد بن إسحاق وهو من بحور الحديث، وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة، ولم يخرج لليث بن أبي سليم ولا ليزيد بن أبي زياد ولا لمجالد بن سعيد إلا مقروئاً، وهذا بخلاف أبي داود، فإنه يخرج أحاديث هؤلاء في الأصول محتجاً بها، ولأجل ذا تخلف كتابه عن شرط الصحة، وفي قول أبي داود «ما كان فيه وهن شديد بيته» فأفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه، ومن هنا تبين أن ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة... إلى آخر ما قدمناه في هذا البحث عن الحافظ ابن حجر.

وبهذا التحقيق يتضح لك ما في قول المصنف (قلت: الذي تلخص من عبارة أبي الفتح اليعمرى وزين الدين بن العراقي أن ما سكت عنه أبو داود فهو في المعنى والصحة مثل حديث مسلم) لا أدري لم زاد لفظ المعنى فإن المعاني في الحديثين قد تختلف وإن جمعهما وصف الصحة (ولكن مسلم يسمى الحسن صحيحاً كالحاكم والمتقدمين) هذا مبني على وجود القسم الثالث في كتابه وقد عرفت ما فيه (فيحكم) أي مسلم (بأن كل ما في كتابه صحيح عنده على معنى أنه يجب العمل به، وعلى معنى أنه ليس فيه ضعيف وإن كان فيه ما هو حسن عند من يجعل الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف) لا يخفى أن هذا لا يتم على تحقيق الحافظ الذي قدمناه وجزمه بأن مسلماً لم يخرج إلا لأهل القسم الأول وهم أعلى مراتب الصحيح، وأخرج لأهل القسم الثاني ما يكون صحيحاً لغيره؛ فليس في كتابه إلا الصحيح لذاته، وهم أهل القسم الأول، والصحيح لغيره، وهم أهل القسم الثاني المتعاضدة أحاديثهم، فليس في كتابه ما هو من قسم الحسن.

ولما كان مقتضى كلام المصنف أن توصف أحاديث سنن أبي داود بالصحة كما وصفت أحاديث مسلم: بجامع قوله بأنهما مستويان أجاب عن هذا بقوله: (وإنما لم يجعل) أحاديث (سنن أبي داود صحاحاً عنده) كما جعلنا أحاديث مسلم صحاحاً عنده (لأنه) أي الشأن (لم يعرف هل ذهب) أبو داود (مذهب الحاكم والمتقدمين في تسمية الحسان صحاحاً أم لا) أي بخلاف مسلم فقد عرفنا ما عنده من تسمية الحسان صحاحاً (هذا) تقرير الكلام (عند زين الدين، أما أبو الفتح) اليعمرى (فجعل ما سكت عنه) أبو

داود (صحيحاً كمسلم).

لا يعزب عنك أن أصل كلام أبي الفتح إلزام لابن الصلاح بأنه يلزمه أن أحاديث أبي داود التي سكّت عنها صحيحة كالقسم الثاني من أحاديث مسلم، لكنه ساق من عبارته ما دل على أن ما ألزم به ابن الصلاح يراه قوياً، فلذا قال المصنف إنه يسمى ما سكّت عنه أبو داود صحيحاً (وساعده) أي أبا الفتح (الزوين) في مساواة أحاديث أبي داود لأحاديث مسلم (وإنما اعتذر) الزين (من إطلاق التسمية) على ما سكّت عنه أبو داود بأنه صحيح (مضافة) التسمية (إلى اعتقاد أبي داود، وهذا الاختلاف الذي وقع بينهما) أي بين الزين و أبي الفتح (قليل الجدوى لم يقع إلا في تسمية ما سكّت عنه عنده) عند أبي داود (هل كان عنده يسمى صحيحاً كاصطلاح مسلم في تسمية ما في كتابه من الحسن صحيحاً أم كان عنده) أي أبي داود (منقسماً في التسمية إلى حسن وصحيح كاصطلاح المتأخرين والأكثرين فإنهم قصروا اسم الصحيح على أحد قسمي المقبول، وخصوا ما دونه باسم الحسن وهذا يقتضي المساواة بين حديث مسلم وبين ما سكّت عنه أبو داود من حديث السنن) كل هذا مبني على أن مسلماً قد سمي الحسن صحيحاً وأنه لم يرد بتسمية كتابه الصحيح إلا بمعنى المقبول ، وأنه لم يرد الصحة الاصطلاحية الخاصة ، أو أرادها وغلب الحسن في التسمية ومبني على أن إطلاق «صحيح» على ما سكّت عليه أبو داود كإطلاق «حسن» عليه، لا فرق بينهما في المعنى، وإنما الخلاف لفظي بين الشيخين أبي الفتح والزين، ونعم يتم أنه لا فرق بينهما حيث يراد بالصحيح في هذا الإطلاق معنى الحسن.

قلت: إلا أنه لا خفاء في أن ظاهر قول الزين في العذر عن عدم إطلاق الصحيح على ما سكّت عليه أبو داود لتحقيق الحسن دون الصحة، وقوله فكان الاحتياط ألا يرتفع ما سكّت عنه أبو داود إلى الصحيح - أن المراد بالصحيح هو الأخص، وأن إطلاقه على ما سكّت عليه رفعٌ له إلى رتبةٍ هو منقطع عنها وغير متحققة له، وأبو الفتح قال: يطلق الصحيح على ما سكّت عليه أبو داود بالمعنى الأعم، فيشمل الصحيح الأخص والحسن لأن قول أبي داود «إن ما سكّت عنه صالح» يحتمل الأمرين كما أن مسلماً أطلق الصحيح على الأمرين معاً وشملهما كتابه، فابن رشيد لا يريد بالصحيح في إلزامه ابن الصلاح إلا معناه الأخص؛ إذ معناه المرادف للحسن قد صرح ابن الصلاح بأنه الذي يحتمله ما سكّت عنه أبو داود.

والتحقيق أن إلزام ابن رشيد لابن الصلاح مبني على أن قول أبي داود إن ما سكت عليه صالح يحتمل صلاحيته للصحة بالمعنى الأخص وبالمعنى الأعم الشامل للحسن، فلما قال ابن الصلاح إنه يحمل ما سكت عليه على الحسن قال أبو الفتح بن رشيد: بل ويحتمل الصحة بالمعنى الأخص، فحملة على أحد محتمليه تحكم، ثم قال بعد ذلك: إنه يلزم ابن الصلاح حيث جعل الصالح بمعنى الحسن وحمل عليه أن يلزم مسلماً بأن في حديثه الحسن لأنه أتى بعبارة كعبارة أبي داود، فإن لفظ «صحيح» الذي سمي به كتابه يحتمل على أنه أراد به الصحيح بمعناه الأخص، ويحتمل أنه أراد الأعم، كاحتمال لفظ «صالح» عند أبي داود، ثم إنه لما صرح في كتابه أنه ينقسم بانقسام الرواة إلى صحيح، وأنزل منه، وأنه أتى بهما فيه، دل على أنه أراد به المعنى الأعم، كما أن أبا داود قال: إن الصالح المسكوت عنه بعضه أصح من بعض، دل كلام كل واحد منهما على أنهما أتيا في كتابيهما بأحاديث تفاوت رتبها إلى صحيح وأصح، والأصح هو الصحيح بالمعنى الأخص، والصحيح هو الحسن، فقد أراد مسلم بصحيح وصالح الصحيح بالمعنى الأعم الشامل للقسمين، كما أراد أبو داود بصالح.

وبعد هذا تعرف أن قول الزين «إن صالح يحتمل الصحيح والحسن، مراده الصحيح بالمعنى الأخص، ومراد اليعمرى أنه لا احتمال فيه بل هو ظاهر في المعنى الأعم كما دل له قول أبي داود إنه أتى في كتابه بالصحيح وما يشابهه وما يقاربه أى يشابهه ويقاربه في الصحة، وقوله بعضها أصح من بعض، وقد وجد في كتابه الحسن قطعاً فمراده بصالح صحيح بالمعنى الأعم كما أراده مسلم، وأن قوله إن مسلماً التزم الصحة في كتابه، بقول اليعمرى: نعم، لكنه التزمها بمعناها الأعم لما قرره من كلام مسلم، اشترطها أبو داود بذلك المعنى لقوله «صالح»، وبعضها أصح من بعض.

إذا عرفت هذا عرفت أن جواب الزين عن اليعمرى لم يوافق بحثه ومراده أن اليعمرى يقول: إن «الصالح» بمعنى «الصحيح» بالمعنى الأعم، وإن أبا داود كغيره يقول بانقسام الحديث إلى الثلاثة الأقسام لكنه عبر بلفظة «صالح» عن قسمين، وبين الثالث بقوله: «وما كان فيه وهنٌ شديد» وقوله «فكان الاحتياط ألا يرتفع ما سكت عنه إلى الصحيح» يقال عليه: قد عرفت أن مراد أبي داود بما سكت عنه أى عن بيان وهنه الشديد لأنه لم يسكت على غيره إذ قد حكم بأن الذي لم يبين وهنه صالح، فالذي سكت عنه قد جعله صالحاً وليس بمسكوت عنه بل موصوف بالصالح، وهو محتمل

الأمريين كما عرفت، ومنه تعرف أن أبا داود قائل برأى المتأخرين والأكثرين، ويحتمل أن يريد زين الدين إن حملنا صالحاً في عبارة أبي داود على الصحيح بالمعنى الأعم رفعاً له إلى فوق رتبة الحسن لأنه يشمل الصحيح بالمعنى الأخص، فالأحوط وصفه بالمتحقق وهو الحسن لكنه قال أبو الفتح: إن أبا داود لم يرسم شيئاً بالحسن فكيف يثبت له شيئاً لم يقله؟ سيما وقد قال إنه صالح وبعضه أصح من بعض.

وبهذا علم أن رأى أبي داود هو الثاني، أعنى إدراج الحسن في الصحيح. هذا، وقول المصنف إن الشيخين جعلاً أحاديث مسلم وأبي داود مستوية لا يخلو عن تأمل؛ لأن الزين قال: إن مسلماً شرط الصحة، فليس لنا أن نحكم على حديث خرج أنه حسن لما تقدم من قصور رتبة الحسن، و وصف أحاديث أبي داود المسكوت عنها بالحسن الذي رتبته أنقص من رتبة الصحيح، فهذا يشعر بأنه لم يسوّ بينهما، وأما أبو الفتح فظاهر عبارته التسوية (فإنما أن يريدوا) أي أبو الفتح والزين ومن تبعهما (المساواة بينهما) أي بين أحاديثهما (في أن كل واحد منهما واجب القبول عند مخرجه - فذلك قريب ولا يقتضى المساواة المطلقة، أو يريدوا أنهما سواء على الإطلاق فذلك - غير صحيح) لما ذكره من قوله (فإن من أنس بعلم الأثر وطالع كتب الرجال) أي تراجم العلماء في كتب الرجال التي وضعت لبيان أحوال الرواة وغيرهم (لم يشك أن مسلماً كان أكثر احتياطاً من أبي داود) في الرواة (كما لا يشك أن البخاري كان أكثر احتياطاً من مسلم، وإن كان مقصد الكل) من الثلاثة (حسناً، فإن من تساهل منهم لم يحمله على التساهل هو)، وإنما حمّله أنه رأى أن قبول ما رواه واجب ورده حرام، فاحتاط كل منهم للمسلمين، فجزأهم الله أفضل الجزاء).

ومن الأدلة أن مسلماً وإن روى عن بعض الضعفاء فإنه يعتمد قوله (وقد روى النووي في شرح مسلم أن مسلماً ذكر أنه ربما أخرج الحديث في الصحيح) أي في كتابه المسمى بالصحيح (بالإسناد الضعيف لعلوه وله إسناد صحيح معروف عند أهل هذا الشأن، فقد تركه لنزوله استغناء بشهرته، وهذا يدل بالنص على أن مسلماً - وإن روى عن بعض الضعفاء - لم يدل على أنه اعتمدهم، ولذا ضعف المحققون قول من يقول: «صحيح على شرط مسلم» لمجرد إسناده إلى رواية مسلم) فإنه ليس كل من في صحيحه من الرواة غير ضعيف، إذ قد صرح بأن فيهم الضعيف، لكن ليس فيه حديث ضعيف (وهذا جواب واضح على اليعمرى وزين الدين) عما زعماه من مساواة حديث مسلم

لحديث أبي داود.

(واعلم أن المقصود بهذا الكلام هو التعريف بأن حديث مسلم عند التعارض أرجح من حديث أبي داود لمن لم يتمكن من البحث عن إسنادهم والكشف عما قيل في رجالهما وجميع ما يتعلق بهما من علوم الحديث، وذلك) أى وجه ترجيح حديث مسلم عند التعارض (لما تقدم من أن جماعة من الثقات قد ادعوا الإجماع على صحة كتاب مسلم) يقال: كيف تتم هذه الدعوى مع أنه قد صرح أنه قد ينزل عن الثقات وأهل الإتقان إلى من هو دونهم؟ فلا بد من حمل الصحة المتفق عليها على ما يشمل مراتب الصحة التى يدخل فيها الحسن، لكن ظاهر ما سلف للمصنف أن الاتفاق على الصحة بالمعنى الأنخص، وقد تقدم عن الحافظ ابن حجر ما نقلناه من تحقيق حال أحاديث مسلم بما يرفع درجته عن أحاديث أبي داود.

(ولم يختلف في الترجيح لما تلقته الأمة بالقبول على غيره من الصحيح المقبول) فإن ما تلقته الأمة بالقبول أرجح من غيره من الصحيح الغير المتلقى، والتلقى من الأمة وقع للصحيحين كما سلف، ولم يقع التلقى لسنن أبي داود، فأحاديث مسلم أرجح إذا عارضها صحيح غير البخارى، فكيف إذا عارضها ما فيه الحسن ونحوه؟ وتقدم البحث عن دعوى التلقى.

(وإنما وقع الخلاف) بين الأمة (فى أن المتلقى بالقبول: هل يفيد العلم الاستدلالي أم لا؟ وقد مر ذلك) ومر ما فيه (فمن قال إنه يفيد العلم قدم مسلماً على الإطلاق) سواء كان من أهل البحث أو من غيرهم (ومن قال به يفيد الظن فإن لم يكن من أهل الكشف) أى البحث عن أسانيد (قدمه أيضاً) لأنه يجب العمل بالظن عند عدم أقوى منه (وإن كان من أهل الكشف بحث) عن أسانيد المتعارضين من حديث مسلم وحديث أبي داود (فإن حصل له من البحث ظن أرجح) إما بترجيح حديث مسلم أو ترجيح حديث أبي داود (من الظن الحاصل من تلقى الأمة بالقبول - صار إليه) إلى ما رجح له، لأنه لا يعمل بظن مرجوح عند وجود ظن راجح (وإن كان تلقى الأمة بالقبول أرجح فى ظنه عمل به، وأهل الكشف هم المتمكنون من النظر فى الأسانيد والكشف عن أحوال الرواة).

(فإن قيل: قد نقل الحافظ ابن النحوى فى «البدر المنير» والحافظ زين الدين فى «التبصرة» عن الحافظ أبي عبد الله بن منده أنه قال عن أبي داود إنه يخرج الإسناد

الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنه عنده أقوى من رأى الرجال) وقدمنا هذا قريباً (وهذا يقتضى أن في ما سكت عنه ضعيفاً عنده لا يجوز العمل به) لأنه لا يعمل إلا بصحيح أو حسن، وهذا خارج عنهما لأنه ضعيف لم يعضده خبر آخر، بل لم نجد غيره (وذلك الضعيف) الذى صرح أبو داود بإخراجه فى كتابه (غير متميز عن غيره فوجب ترك الجميع) أى جميع ما سكت عنه، لأنه وإن كان فيه ما يصح به العمل لكنه لم يتميز عما لا يصح.

(ولم يحل الاحتجاج بشئ منها إلا بعد الكشف عن أحوال رجالها فى كتب الجرح والتعديل، وهذا خلاف ما عليه العمل) من العلماء فإنهم يحتجون بما سكت عنه أبو داود كما تقدم (وخلاف ما نص عليه الحفاظ كابن الصلاح والنووى وزين الدين بن العراقى وسراج الدين بن النحوى وغيرهم) فإنهم قالوا: نحتج بما سكت عنه أبو داود إلا أن يظهر فى بعضها أمر يقدر فى الصحة والحسن وجب ترك ذلك كما نقله المصنف عن النووى قريباً، وتقدم الكلام فى أن ما سكت عنه أنه يحتمل الصحة والحسن.

(قلت: الجواب أن ذلك لا يشكل إلا على من كان لا يعرف ما اصطلاح عليه القوم فى باب مراتب الجرح والتعديل وغيره من أبواب علوم الحديث، وأنت إذا بلغت هذا الباب) من الجرح والتعديل (عرفت أنهم يطلقون الضعيف على العدل فى دينه المتوسط فى مراتب الحفظ والإنقاذ) لا يخفى أنهم إن أرادوا هذه فهذه صفة رواة الحسن الذين خف ضبطهم (وقد نص زين الدين فى مراتب التجريح الخمس على أن الضعيف، وهو فى المرتبة الرابعة منها) أى من مراتب التجريح (يكتب حديثه وحديث من فى مرتبته) لا فائدة لزيادته (ومن فى المرتبة الخامسة للاعتبار بهم) وقد تقدم للمصنف هذا وتقدم ما عليه (دون أهل المراتب المتقدمة من المجروحين) فإنه لا يكتب حديثهم لذلك.

(وروى عن أبى حاتم فى) أهل (مراتب التعديل الخمس أن أهل المرتبة الرابعة منهم يكتب حديثهم للاعتبار بهم، وهم) أى أهل المرتبة الرابعة من مراتب التعديل (من قيل فيه إنه صالح الحديث) قد عرفت أنه قال أبو داود إن ما سكت عنه من الحديث فإنه صالح وجعلوا هذه العبارة تحتل الصحة والحسن (أو محله الصدق، أو شيخ، أو وسط، أو شيخ وسط أو مقارب الحديث، أو نحو ذلك) بفتح الراء وكسرهما كما قال الزين، واعلم أن ابن معين قال: من قيل فيه إنه ضعيف فليس بثقة ولا يكتب حديثه، نقله عنه زين الدين وذكر فى ذلك خلافاً سيأتى بيانه (كما سيأتى إن شاء الله فى موضعه).

(فعرفت بهذا أن الضعيف في رابعة مراتب الجرح هو صالح الحديث في رابعة مراتب التعديل، ولكنه يوصف بالضعف بالنظر إلى من فوقه من الثقات الأثبات المتقنين، ويوصف بصلاح الحديث بالنظر إلى صدقه وترفعه عن مرتبة المغفلين الكثيرين من الخطأ وترفعه عن مرتبة المجروحين والمتهمين، ويدل على ما ذكرته ما ذكره في أقسام الضعيف كما يأتي من أن الحديث قد يسمى ضعيفاً عندهم إذا كان من طريق رجال الحسن المستورين غير أنه لم يرد له شاهد ولا متابع، ويدل على ما ذكرته ما تقدم من قول أبي الفتح بن سيد الناس أن شرط أبي داود كشرط مسلم) لكنه لا يخفى أنه لم يرتضه المصنف فيما سلف ثم هذا كله يتم إن كان مراد أبي داود بقوله إنه يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غير الإسناد الذي ليس فيه وهن شديد الذي التزم أنه بيينه، وهذا محل تتبع لما في سنن أبي داود (و) يدل له (ما رواه) أبو الفتح (عن مسلم من قوله ليس كل الصحيح نجده عند مثل مالك وشعبة وسفيان، واحتاج أن ينزل إلى مثل ليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب لما يشمل الكل من اسم العدالة والصدق، وإن تفاوتوا في الحفظ والإتقان، فدل هذا على أن رواة أبي داود الذين سكت عنهم من أهل الصدق والعدالة عنده وأن تفاوتهم إنما هو في الحفظ والإتقان) هذا مبني على أنه لا فرق بين رجال مسلم وأبي داود، فإن المصنف جعل عبارة مسلم في رواته دليلاً على أن رواة أبي داود يتصفون بصفة رواة مسلم، وهذا ينقض ما سلف له قريباً، ولا يتم على كل تقدير لما علم بالخبرة أن في رجال أبي داود ممن يعتمدهم في الأصول - رجالاً لا يرتضيهم مسلم إلا في التوابع والشواهد، كما قد سبقت أمثلة من ذلك فيما قدمناه، ولا يتم قوله أيضاً (والضعيف منهم) أي من رواة أبي داود (إنما هو ضعيف الحفظ ضعفاً متوسطاً لا يحطه إلى مرتبة من لا يكتب للاعتبار) لكنه لا يكون حجة يعمل بحديثه.

(ولهذا جعلوا من قيل فيه إنه ضعيف بمرة في ثلاثة مراتب الجرح وجعلوه ممن لا يكتب حديثه للاعتبار، ومعنى الاعتبار عندهم طلب التوابع والشواهد التي يعرف بها أن للحديث أصلاً ويرتقى حديث الضعفاء إلى مرتبة الحسن وسوف يأتي تعريف معنى الشواهد والتوابع والفرق بينهما في باب إن شاء الله) ويأتي تحقيق ذلك هنالك إن شاء الله تعالى، إلا أنك قد عرفت أن أبا داود قال: إنه يذكر الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، فبني عليه الحكم، ولذا قال: إنه أولى من الرأي، والرأي إنما يحتاج

إليه عند إرادة الحكم، فهو لا يذكره للاعتبار، بل ليبنى عليه أحكاماً، ثم إنه مبني على أنه لم يجد في الباب غيره، وأى شيء يعتبر هو به، وإن أريد أن غير أبي داود من الأئمة يعتبر به فلا يكون عذراً لأبي داود لأنه لم يأت به إلا للحكم به.

(فالإسناد الضعيف - على هذا - واجب القبول عند كثير من الأصوليين والفقهاء وإن لم يتابع راويه على روايته) ولا يكون حسناً لذاته ولا لغيره (وأما المحدثون فيذهبون إلى قبوله متى جمع شرائط الحديث الحسن) لذاته أو لغيره (إلا البخاري فلم يقبله كما تقدم، ويوضح ما ذكرته من أن الإسناد الضعيف الذي ذكره ابن منده في السنن مقبول عندهم هو ما قدمناه عن أبي داود من قوله إن ما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض) لا يعزب عنك أن نقل ابن منده عن أبي داود أنه قال: يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وهذا نص منه أنه يخرج الضعيف، وقال فيما سكت عنه: إنه صالح، ثم قال: وبعضها - أى بعض الأحاديث التي سكت عنها - أصح من بعض، فعبارته تشعر بأن الذي سكت عنه صحيح أو أصح، والذي أخرجه عند عدم وجود غيره ورآه أولى من الرأي ضعيف، فكيف يقول المصنف: إن الذي ذكره ابن منده هو الذي قدمه عن أبي داود فليتأمل (ولهذا قال ابن منده) الأولى قال أبو داود لأن ابن منده راو للفظه ومراده قال راوياً (إنه) أى أبا داود (يورد الإسناد الضعيف ولم يقل الحديث الضعيف، لأن الحديث في نفسه قد يقوى متنه لاجتماع الأسانيد الضعيفة إذا كان راوتها في مرتبة رجال الحسن ولم يكونوا ضعفاء بمرة) لكنه غير خاف عليك أنه قال أبو داود: إنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد غيره، فأين اجتماع الأسانيد الضعيفة التي ترقيه إلى الحسن إذ لو كان شيء يرقيه إلى مرتبة الحسن لما قال: إذا لم يجد غيره، وإن أراد أن غير أبي داود وجد له أسانيد عاضدة لحديثه الذي لم يجد غيره - فلا ينفع ذلك بالنظر إلى أبي داود، إذ قد أتى بضعيف لم يعضده شيء عنده ورتب عليه حكماً، ومنه تعرف ما في قوله.

(ومن نفائس هذا الفصل ألا تظن) أيها المخاطب كما يرشد إليه قوله وإهماً (الانفراد في أحاديث السنن إذا لم يورده) أى الحديث الدال عليه الأحاديث (أبو داود إلا بإسناد واحد من الأسانيد الضعيفة وإهماً) من ظن الانفراد في أحاديث السنن (أنه) أى أبا داود (إنما ترك الشواهد والمتابعات لعدمها) عند أبي داود فيظن الانفراد (و) يظن الواهم (أن شرط الحديث الحسن وجودها) أى الشواهد والمتابعات (فليس كذلك) أى ليس كما ظنه

من أن وجودها شرط (فنصه) أي أبي داود (على أن ما سكت عنه فهو صالح يقتضى معرفته لمتابعات) وشواهد تقويه، فيه بحثان:

الأول: أن هذا الذى سكت عنه هو الذى أخبر عنه بأنه صالح، والصالح صحيح أو أصح عنده كما عرفت.

والثانى: أنه لم يسكت عما لم يجد فى الباب غيره، بل قال: إنه ضعيف.

نعم، يشكل وجود حديث فى السنن مسكوت عنه، فإنه يحتمل أن سكوته عنه لكونه صالحاً أو أنه ضعيف، فلا يعرف الفرق بينهما إلا بأن نجد حديثاً ليس فى الباب غيره فيحكم بضعفه، ثم إنه مبنى على أنه لا يأتى فى باب من أبواب كتابه بما وهنه شديد وإن لم نجد إلا هو، وهذا كله يفتقر إلى تتبع كتاب أبي داود، لأن ما سكت عنه قد احتمل الضعف واحتمل أنه صالح (من باب معرفة اصطلاحاتهم، ومن باب الحمل على السلامة) هذا كلام حسن، لكنه يقال عليه: إنه قد صرح أبو داود أنه يأتى بالضعيف إذا لم يجد فى الباب غيره من تابع أو شاهد، فحمله على السلامة إنما هو بقبول خبره عن نفسه (فإن مثل أبي داود مع جلالته ومعرفته وأمانته) يجب قبول خبره عن نفسه كما يجب قبول ما أخبر به عن غيره، وقد أخبر عن نفسه بما عرفت.

وأما قوله: (لا يطلق ذلك) أى لفظ صالح فيما سكت عنه (على ما لا يستحق اسم الصحيح أو الحسن فى عرفهم الشائع) فقد عرفت أنه لم يطلقه إلا على صحيح أو حسن (فكيف وقد روى الحافظ سراج الدين بن النحوى فى مقدمات كتابه «البدر المنير» عن أبي داود أنه يخرج فى الباب أصح الأسانيد ويترك بقيتها تحقيقاً على طلبه هذا العلم الشريف) هذا محمول على ما يخرج فى باب أحاديث الأحكام التى يذكر فيها أحاديث كثيرة، وأما ما يخرج فى باب أو فى حكم لا يجد فيه إلا حديثاً واحداً فإنه قد صرح بأنه ضعيف (وهذا يدل على أنه إنما نص على صلاحية ما سكت عنه مما إسناده ضعيف لما عرف من شواهده) قد عرفت أنه نص على صلاحية ما سكت عنه، ونص على أنه يخرج الضعيف الذى لا يجد غيره فى الباب، ونص على أنه يخرج ما اشد وهنه مع بيانه، وإذا كان هذا نصه فليس لنا الحكم بأن ما سكت عنه فهو صحيح أو حسن حتى يعلم أن فى الباب غيره إذ هو الذى صرح بأنه يخرج مع ضعفه، نعم الذى لا يجد فى الباب غيره قليل بالنسبة إلى مقابله، فقد يقال: الحكم للأعم الأغلب، وهو الصلاحية للمسكوت عنه، إلا أن هذا لا يكفى فى إثبات الأحكام.

(وأما الذهبي) كأنه قسيم ما تقدم من الأقاويل: أى هذا ما قال أئمة هذا الشأن غير الحافظ الذهبي (فقال فى ترجمة أبى داود من كتابه «النبلاء»، قال أبو داود: ذكرت فى السنن الصحيح وما يقاربه، فإن كان فيه وهن شديد بينته، قال الذهبي: وقد وفى بذلك رحمه الله بحسب اجتهاده، وبين ما ضعفه شديد غير محتمل وكاسر) بالسين المهملة فى . القاموس كسر من طرفه غرض: أى غرض أبو داود (عما ضعفه خفيف محتمل) غير شديد.

(فلا يلزم من سكوته والحال) عنده (هذه عن الحديث أن يكون حسنا عنده) لأنه قد سكت عما فيه ضعف محتمل، وليس هذا بداخل فى باب الحسن (ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الذى هو فى عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح) وهو الحسن لذاته فإنه إنما يعتبر فيه خفة الضبط كما عرفت فإنه (الذى يجب العمل به عند جمهور العلماء أو الذى يرغب عنه البخارى) كان الأولى الإتيان بكلمة الواو عوضاً عن «أو» لأن الذى يرغب عنه البخارى هو الحسن لذاته (ومشيه مسلم وبالعكس) لا أدرى ما يراد به فينظر، إذ المعروف أن البخارى لا يعمل بالحسن لذاته كما تقدم، ومسلم يدخله فى قسم الصحيح، وعكس هذا لا أدرى ما أراد به الذهبي (فهو) أى المذكور بالحسن لذاته (داخل فى أدنى مراتب الصحيح) كما قد عرفته من كلام العلائى وغيره (فإنه) أى الحسن لذاته (لو انحط عن ذلك) أى عن شرائطه بالاصطلاح المولد (الخروج عن الاحتجاج).

(وكتاب أبى داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب) وهذا كله تقرير لكون ما كاسر أبو داود عن ضعفه المحتمل وسكت عنه لا يدخل تحت الحسن ولا يحتج به؛ لأنه قد انحط عن رتبته، وهذا خلاف ما قاله المصنف فى تقريره (ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين) كأن المراد به مسلم (ورغب عنه الآخر) البخارى (ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً يعضد كل منهما الآخر، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص فى حفظ راويه فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالباً، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة، والله أعلم. انتهى بلفظه).

واعلم أنه قد تحصل من كلام الذهبي هذا أن أحاديث أبى داود على ستة أقسام:

على شرط الشيخين، على شرط أحدهما، ما كان إسناده جيداً سالماً عن شذوذ وعلة، ما كان إسناده صالحاً وعضده غيره، ما كان إسناده ضعيفاً لضعف حفظ راويه، ما كان بين الضعف.

وأنت إذا قابلت بين هذا وبين كلام المصنف وجدت بين الكلامين اختلافاً، وكذا إذا قابلت بينه وبين ما نقل عن أبي داود، وإنما هذا إخبار من الذهبي عن حقيقة أحاديث السنن باعتبار ممارستها لها، لا باعتبار كلام مؤلفها، وكأنه لهذا قال المصنف: «وأما الذهبي» (كما هو معروف من عوائد الحفاظ، ولقد قال بعض حفاظ الحديث: إن الحديث إذا لم يكن عندي من مائة طريق فأنا فيه يتيماً) اليتيم: الفرد كما في القاموس، وكأن هذا من قوله «كما هو معروف» إلى هنا معلق بقوله «وأما الذهبي» وفيه نوع خفاء، وتعلقه بقوله «لما عرف من شواهد» أظهر وإن كان قد بعد بتوسيطه بنقل كلام الذهبي.

(فهذا الكلام الذي أوردته يعرف شرط أبي داود ومن أحب الكشف عما سكت عنه فهو أولى وأقرب إلى التحقيق التام، وهو طريقة أهل الإتيان من طلبه هذا الشأن، وأعون كتاب على ذلك) أى على الكشف عن أحاديث أبي داود التي سكت عليها (كتاب «الأطراف» للحافظ الكبير جمال الدين أبي الحجاج المزى) بضم الميم وكسرها كما في القاموس وآخره زاي بلدة بدمشق (لمعرفة طرق الحديث، وكتاب «الميزان» للذهبي للكشف عن أحوال الرجال، وأقرب منهما مختصر الحافظ عبد العظيم) أى المنذرى (لسنن أبي داود، فإنه تكلم على جميع ما فيها مما يحتمل الكلام، وبين ما فيها مما فى الصحيحين وغيرهما وصححه أو حسنه أبو عيسى الترمذى، وجود الكلام على حديثها غاية التجويد، وجاء كتابه مع كثره فوائده صغير الحجم لم يزد على مجلد).

ذكر الحافظ المذكور فى خطبة مختصره المذكور عن ابن داسة أنه قال: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمته هذا الكتاب - يعنى كتاب السنن - جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه ويكفى الإنسان لدينه أربعة أحاديث: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الأعمال بالنيات»^(١)، والثانى قوله: «من

(١) سبق تخريجه.

حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(١)، والثالث قوله: «لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه»^(٢)، والرابع: «الخلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهات... الحديث»^(٣).

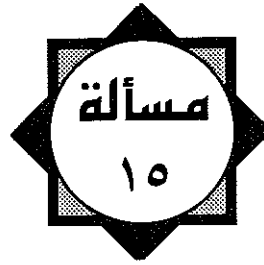
ثم ذكر فيها أيضاً أنه حكى أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الحافظ أن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال، وحكى عن أبي داود أنه قال: ما ذكرت في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه. انتهى.

واعلم أنه قد أطل المصنف رحمه الله الكلام على شرط أبي داود ولم يسفر وجه إطلاله عن شيء يعتمد عليه.

(١) الترمذى فى: الزهد: ب (١١)، وابن ماجه فى: الفتن: ب (١٢)، ومالك فى: حسن الخلق: حديث (٣)، وأحمد (٢٠١/١).

(٢) البخارى (١٠/١)، ومسلم فى: الإيمان: ب (١٧): حديث (٧١)، وأحمد (١٧٦/٣).

(٣) البخارى (٣٠/٧)، ومسلم فى: المساقاة: حديث (١٠٨)، وابن ماجه (٣٩٨٤).



[في بيان شرط النسائي]

(شرط النسائي) هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي^(١)، في القاموس أن «نسا» بلدة بـ «فارس» وبلدة بـ «سرخس»، ذكره في المعتل ولم يذكره في المهموز (واعلم أن من الناس من يفضل كتاب النسائي في القوة والصحة على سنن أبي داود) وقد أطلق الصحة عليه أبو علي النيسابوري وأبو أحمد بن عدى والدارقطني وابن منده وعبد الغنى بن سعيد، قال ابن الصلاح: وقد أطلق الخطيب والسلفي الصحة على كتاب النسائي. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: أطلق الحاكم الصحة عليه وعلى كتاب أبي داود والترمذي، وقال أبو عبد الله بن منده: الذين خرجوا الصحيح أربعة: البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، وأشار إلى ذلك أبو علي بن السكن (وقد روى أن له شرطاً أعز من شرط البخاري) قال الحافظ الذهبي في «التذكرة»: إنه قال ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي، فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم (ولكنه لم يصح عنه دعوى ذلك، ولا ذكر ذلك الحافظ ابن الصلاح في علوم الحديث ولا الحافظ زين الدين بن العراقي في «التبصرة»، بل نقل زين الدين في التذكرة عن ابن منده أن شرط النسائي أن يخرج حديث من لم يجمع على تركه) قد قدمنا أن هذا قاله الحافظ المنذرى نقلاً عن أبي داود في خطبة مختصر السنن، ولكنه قال الحافظ ابن حجر: إنما أراد بذلك إجماعاً خاصاً، وذلك أن كل طبقة من طبقات الرجال لا تخلو عن متشدد ومتوسط فمن

(١) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، القاضى، الإمام الحافظ. قال الذهبي: هو أحفظ من مسلم بن الحجاج. وقال الحاكم: كان أفقه مشايخ مصر في عصره. مات سنة (٣٠٣). له ترجمة في: البداية والنهاية (١١/١٢٣)، وشذرات الذهب (٢/٢٣٩)، والعبر (٢/١٢٣).

الأولى شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه، ومن الثانية يحيى القطان وعبد الرحمن ابن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن ومن الثالثة يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، ويحيى أشد من أحمد، ومن الرابعة أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري، فقال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجمع الجميع على تركه.

ثم قال ابن حجر: فإذا تقرر ذلك ظهر أن ما يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي يجتنب النسائي إخراج حديثه. انتهى.

(قال زين الدين هذا مذهب متسع) قد عرفت مما نقلناه عن ابن حجر ما لا يتم معه هذا (ذكر ذلك الذهبي في تذكرته) أي تذكرة الحفاظ (في ترجمة النسائي عن ابن طاهر عن سعد بن علي الزنجاني قوله، والله أعلم) قد عرفت مما نقلناه من التذكرة عن ابن طاهر عن الزنجاني، وأن دعواه أن شرط النسائي أشد من شرط البخاري ومسلم، وظاهر كلام المصنف أن الذي في ترجمة النسائي من التذكرة هو هذا المنقول عن ابن منده ولم أجده في التذكرة في ترجمة النسائي.

(وقال) الذهبي (في النبلاء في ترجمة النسائي: إن ذلك صحيح) أي ما قاله سعد الزنجاني (وقال في النسائي: هو أحقق بالحديث وعلمه ورجاله من مسلم والترمذي وأبي داود وهو جار في مضممار البخاري، وأبي زرعة) هذا كلام الذهبي، وهو يناقش ما تقدم من أنه لم يصح عن النسائي دعوى ذلك، إلا أن يقال: إن النسائي لم يدع ذلك، لكن الأئمة الحفاظ تبعوا كتابه فوجدوه بهذه المثابة فحكموا له بهذا الحكم كما قلناه في شرط الشيخين.

(وقد تكلم الحافظ سراج الدين) أي ابن النحوي (في أول «البدر المنير» على شرطه واستقصى كلام الحفاظ فيه، وروى أبو السعادات ابن الأثير في مقدمة جامعه) يعني «جامع الأصول» (أن النسائي سئل) قال ابن الأثير إنه سأله عنه بعض الأمراء أي (عن حديث سننه الكبرى أصحيح هو؟ فقال: لا، فقليل له: اختصر لنا الصحيح منه وحده فصنف كتاب المجتبى، واقتصر فيه على ذكر الصحيح مما في السنن. انتهى).

قال ابن الأثير: إن ترك كل حديث مما تكلم في إسناده بالتعليل. انتهى.

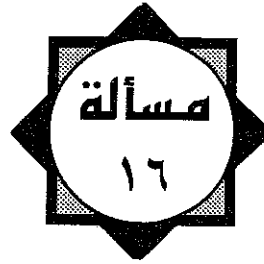
(قلت: والمجتبى هو السنن الصغرى، ولهذا يقول المحدثون رواه النسائي في سننه الكبرى وهذا أقوى أنه لا يجوز العمل بحديث السنن الكبرى من غير بحث) لا يخفى

أنه قال أئمة هذا الشأن في سنن النسائي الكبرى بقولين: الأول: أن شرطه فيها أشد من شرط الشيخين، الثاني: أن شرطه فيها شرط سنن أبي داود، وهو إخراج حديث من لم يجمع على تركه.

والمصنف قد أجاز العمل بما سكت عليه أبو داود بما طول فيه الكلام، فليجعل سنن النسائي مثله (وأما السنن الصغرى المسماة بكتاب المجتبى فيجوز) أى العمل بما فيها من غير بحث (ولعلها هى التى فصلت) أى التى قيل: إن رجالها شرط النسائي فيهم أشد من شرط البخارى.

(لكن قال الذهبى فى ترجمة النسائي فى النبلاء: إن هذه الرواية لم تصح) أى التى ذكرها ابن الأثير (بل المجتبى اختصار ابن السنّى تلميذ النسائي) وقال فى ترجمة ابن السنّى فى تذكرة الحفاظ إن ابن السنّى صاحب كتاب «عمل يوم وليلة» وراوى سنن النسائي، كان ديناً خيراً صدوقاً، إلى أن قال: واختصر السنن، وسماه المجتبى. انتهى بلفظه، ولم يذكر فى ترجمة النسائي أنه اختصر السنن.

(قال) أى الذهبى (وهذا هو الذى وقع لنا من سننه، سمعته ملفقاً من جماعة سمعوه من ابن باقا) ضبط بالقلم بالموحدة فألف ففاف (برواية عن أبى زرة المقدسى سماعاً لمعظمه وإجازةً لفوت له محدد) أى معروف حده (فى الأصل) متعلق بمحدد (قال: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن حميد الدورى ثنا القاضى أحمد بن الحسين الكسار، أنا ابن السنّى عنه، قال) الذهبى (وكتاب خصائص على) ابن أبى طالب رضى الله عنه الذى ألفه النسائي بسبب دخوله دمشق، فإنه قال: دخلت دمشق والمتحرف بها عن على كثير، فصنفت كتاب «الخصائص» رجوت أن يهديهم الله، ذكره الذهبى فى ترجمته فى التذكرة (داخل فى سننه الكبرى، وكتاب عمل يوم وليلة من جملته فى بعض النسخ) أى نسخ سنن النسائي الكبرى، وكأنه منه أخذ ابن السنّى كتابه عمل يوم وليلة زاد فيه ما ليس من السنن (فمن أحب البحث عن حديثه والكشف عن رجاله استعان بمطالعة أطراف المزي وميزان الذهبى كما تقدمت الإشارة إلى ذلك فى سنن أبى داود) وتقدم تحقيقه.



[في بيان شرط ابن ماجه]

(شرط ابن ماجه) قال الحافظ الذهبي في التذكرة في ترجمته: الحافظ الكبير المفسر، هو أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني^(١)، وهو صاحب السنن والتفسير والتاريخ لـ «قزوين» (وأما سنن ابن ماجه فإنها دون هذين الجامعين) يعني كتاب أبي داود، وكتاب النسائي (والبحث عن أحاديثها لازم، وفيها حديث موضوع في أحاديث الفضائل وقد ذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ أن ابن ماجه ثقة كبير متفق عليه محتج به، له معرفة وحفظ) هذا الكلام نقله الذهبي في التذكرة عن أبي يعلى الخليلي، لا من كلامه نفسه (إلى أن قال: وسنن أبي عبد الله كتاب حسن، لولا ما كدره بأحاديث واهية ليست بالكثيرة. انتهى كلام الحافظ الذهبي) ونقل الذهبي عن ابن ماجه أنه قال: عرضت هذه السنن على أبي زرعة، فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها، ثم قال: لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف.

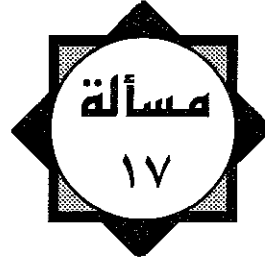
وأقر هذا الكلام في التذكرة (و) لكنه (قال) الذهبي (في ترجمته في النبلاء: وقول أبي زرعة «لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في سنده ضعف أو نحو ذلك» إن صح كأنما عني بثلاثين حديثاً الأحاديث المطرحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف، وقال فيه) في النبلاء (كان حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم، وإنما غَضَّ بالغين والضاد المعجمتين، يقال: غَضَّ منه نقص ووضع من قدره كما في القاموس (من رتبة سننه ما فيها من المناكير وقليل من الموضوعات، وإنما أراد الذهبي) بقوله قليل (تقليل الأحاديث الباطلة) ولذا قال من الموضوعات (وأما الأحاديث

(١) أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها. قال الخليلي: ثقة كبير متفق عليه، محتج به. مات سنة (٢٨٣). له ترجمة في: البداية والنهاية (٥٢/١١)، وشذرات الذهب (١٦٤/٢)، ووفيات الأعيان (٤٨٤/١).

الضعيفة في عرف أهل الحديث ففيه قدر ألف حديث منها كما ذكر في النبلاء في ترجمة ابن ماجه، وقدّر) بتشديد المهملة أى الذهبى (الباطلة بعشرين حديثاً فيحرر من النبلاء).

قال الذهبى فى التذكرة وعدد كتب سننه اثنان وثلاثون كتاباً، قال أبو الحسن بن القطان صاحب ابن ماجه: فى السنن ألف وخمسمائة باب، وجملة ما فيها أربعة آلاف حديث. انتهى.

وقال ابن حجر فى الفهرسة: إنه قال الحافظ المزى: إن الغالب فيما انفرد به ابن ماجه الضعف، ولذا جرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ أو غيره إلى الخمسة، قال الحافظ: أول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة أبو الفضل بن طاهر حيث أدرجه معها فى الأطراف، وكذا فى شروط الأئمة الستة، ثم الحافظ عبد الغنى فى كتابه فى أسماء الرجال الذى هذبه الحافظ المزى، وسبب تقديم هؤلاء له على الموطأ كثرة زوائده على الخمسة، بخلاف الموطأ، وعن اعتنى بأطرافها الحافظ ابن عساكر، ثم المزى مع رجالها.



[فى الكلام على جامع الترمذى]

(وأما جامع الترمذى فلم يتعرض) كأنه يريد الذهبى (لذكر شرطه، لأنه) أى الترمذى (قد أبان عن نفسه، وذكر الصحيح والحسن والغريب) أى ذكره فى كل حديث يسوقه .
فإن قلت: قد يجمع بين الصفات الثلاث، ومع تنافىها عرفاً لا يعرف الناظر فى كتابه مراده فيها.

قلت: سيأتى الجواب عن هذا فى كلام المصنف .

(وما لم يصححه ولا يحسنه فالظاهر أنه عنده ليس بحجة) على أنه لا يعزب عنك ما أسلفناه فيما صححه أو حسنه من البحث فتذكر (فمن أحب أن يعتمد على ما لم ينص الترمذى على صحته أو حسنه لزمه البحث) عن رجال إسناده .

(وقد صنف فى الحديث غير واحد من الحفاظ) كما هو معروف فى مثل تذكرة الحفاظ وغيرها، وإيراده لهذه الجملة لدفع ما يتوهم أنه لم يصنف فى الأحاديث كتب معتبرة إلا ما ذكر (وكتب التفاسير) للقرآن (والرقائق) كالكتب الوعظية من نحو «الإحياء» للغزالي وإن كان يشمله أيضاً قوله: (والفقه) فإنه جامع لذلك مع غيره (والأصول وغيرها تشمل على كثير من الحديث) إذ علم الحديث هو الأدلة للأحكام والأصول والوعظ وليان معانى القرآن .

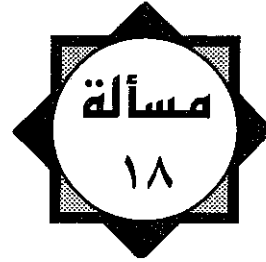
(وحكم جميع ذلك موقوف) أى العمل به (على البحث) عن صحة الحديث وحسنه وضعفه، وكأن مراده بجميع ذلك ما عدا ما فى الصحيحين ونحوهما مما حكم الأئمة بصحته، فإن هذه الكتب فيها من أحاديث الصحيحين (والنظر فى الرجال عند من لا يقبل المرسل) مراده بالمرسل ما هو أعم مما هو معروف عند أئمة الحديث (وللمرسل شروط تأتى فى باب إن شاء الله تعالى) فى أواخر الكتاب .

(وبالجملة فمن روى حديثاً من أئمة الحديث أو غيرهم من الفقهاء وسائر أهل العلم

فإنه لا يجوز القول بصحة الحديث بمجرد رواية من رواه، وإن كان الراوى فى أرفع مراتب الثقة) إذ مجرد روايته ليس تصحيحاً (إلا بنص) منه أو من غيره (على صحته وحده، أو على صحة كتاب هو فيه، أو يرسله بصيغة الجزم عند الزيدية والمالكية والحنفية كما سيأتى فى المرسل، فأما مجرد الرواية فليست طريقاً إلى تصحيح الحديث لعدم إشعارها بذلك، ولأن أكثر الثقات ما زالوا يروون الأحاديث الضعيفة، وسوف يأتى ذكر هذه المسألة) فى بحث: هل رواية العدل تعديل.

(وإنما ذكرت شروط أهل السنن كلهم) كأنه جواب عما يقال: إن أهل علوم الحديث لم يذكروا إلا شرط الشيخين (وإن لم يكن من جملة علوم الحديث) كأنه يريد بما لم يذكره من ألف فى هذا الفن، وإلا فإنها من علوم الحديث (لأن ابن الصلاح وزين الدين ذكرا شروط البخارى ومسلم وأبى داود) وبه تعرف أن مراد المصنف بقوله شروط أهل السنن ليس إلا النسائى وابن ماجه، وأبو داود قد ذكروا شرطه، والترمذى لا شرط له كما ذكره المصنف (والمستدركين على البخارى ومسلم المستخرجين لأحاديثهما) الظاهر فى عبارته أن المستخرجين صفة للمستدركين، ولكن قد عرفت مما سبق أن المستدركين هم الذين تتبعوا أحاديث كتابى الشيخين وانتقدوا رجالاً من رواتهما كما صنعه الدارقطنى وغيره، وأما المستخرجون فليسوا بمستدركين كما عرف من ذكرهم وذكر شروطهم فيما تقدم، على أن المستدركين لم يذكر لهم شرطاً فيما سبق ولا ذكره الزين ولا ابن الصلاح.

(وذكر زين الدين شرط النسائى باختصار كثير، فرأيت ذكر شروطهم الجميع أكثر مناسبة) وأكمل إفادة (والله أعلم).



[في ذكر شرط المسانيد]

(شرط المسانيد) جمع مسند، والمعروف في التصريف جمع مفعّل على مفاعل ولكن جمعه مع الياء شائع، قال زين الدين في ألفيته في هذا البحث:

ودونها في رتبة ما جعلاً على المسانيد فيدعى الجفلى

بفتح الجيم والفاء معاً، مقصور، وهى الدعوة العامة للطعام، فإن الدعوة له عند العرب على قسمين: الجفلى وهى العامة، والنقري وهى الخاصة (واعلم أن المسانيد دون السنن فى القوة وأبعد منها عن رتبة الصحة) ولذا قال الزين «ودونها» أى دون السنن فى الرتبة، وفسر الزين الرتبة بالصحة كما قاله المصنف ووجهه أن من شأن المسند أن يذكر فيه ما ورد عن ذلك الصحابي جميعه، فيجمع الضعيف وغيره، بخلاف المرتب على الأبواب فإن مؤلفه لا يورد لإثبات دعواه فى الترجمة إلا الحديث المقبول، وسيشير المصنف إلى هذا، ولا خفاء أن عبارتهما تفيد أن السنن كلها بعيدة عن رتبة الصحة، والذي قرره قريباً خلاف هذا، وكأنه من باب التغليب.

قلت: إلا أنه لا خفاء أن فى المسانيد حسناً، بل فيها صحيح، وحسن بعضه قد يكون أرجح من أحاديث السنن، فالتحقيق أنه لا يتم ترجيح مجموع من السنن على مجموع من المسانيد كمسند أحمد مثلاً على مجموع من السنن كسنن أبى داود، وإنما يتم ترجيح أفراد على أفراد كحديث معين من السنن على حديث من أحاديث المسند أو عشرة على عشرة أو نحو ذلك.

وإذا عرفت هذا فينبغى أن يحمل كلامهم على أن أغلب أحاديث السنن أرفع رتبة من أغلب أحاديث المسانيد، إلا أن فيه بعد هذا بحثاً، وهو أنها تقل الفائدة فى هذا الترجيح عند العمل، فإنه إذا تعارض مثلاً حديث من مسند أحمد وحديث من سنن ابن ماجه، وقد علم أن فيه ضعيفاً كثيراً، وعلم أن فى مسند أحمد حسناً؛ فلا ترجيح

لحديث ابن ماجه، لجواز أنه من الأحاديث الضعيفة وجواز أن حديث المسند من الحسان، فيتوقف العمل على البحث، فعرفت أنه لم يأت الترجيح الجملى بفائدة.

ولا يقال: فائدته أن يحمل الفرد المتنازع فيه على الأعم الأغلب كما عرف في الأصول، والأغلب في أحاديث ابن ماجه الحسن، وفي أحاديث مسند أحمد الضعيف، لأننا نقول: مثل هذا لا يكفي في إثبات الأحكام الشرعية، إنما يجرى ذلك في الأبحاث اللفظية كقولهم «إذا تعارض الاشتراك والمجاز حمل اللفظ على المجاز لأنه الأغلب» ولا يقال: الأحكام اللفظية ترتب عليها أيضاً أحكام شرعية فإذا كفى ذلك هنالك فليكيف هنا، فيكون هذا فائدة الترجيح الجملى، لأننا نقول: هذا لا يطرد.

واعلم أنى قلت هذا بحثاً منى، وبعد أعوام رأيت البقاعى قد نبه على هذا فقال بعد بيان كلام الزين والتفرقة بين السنن والمسانيد ما لفظه: وليس ذلك من مسلم طرداً ولا عكساً، فإنه قد يتتقى صاحب المسند فلا يذكر إلا مقبولاً كما صنع الإمام أحمد، فإنه قال: انتقيته من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث، فما كان ينبغى أن يمثل به لما دون السنن، وأنه قال أى الزين: إن فى مسند أحمد الموضوع وقد وهى شيخنا ذلك، وصنف كتاباً فى المسند، وكذا البزار انتقى مسنده وإذا ذكر ضعيفاً بين حاله فى بعض الأحيان، وربما اعتذر عن إيراده بأنه ما وجد فى الباب غيره أو بغير ذلك، وكذا إسحاق بن راهويه يخرج أمثل ما ورد عن ذلك الصحابى، إذا عرفت هذا عرفت أنه يتعين تأويل كلامهم بما قررناه.

(وشرط أهلها) أى أهل المسانيد (أن يفردوا حديث كل صحابى على حدة) بكسر المهملة الأولى، يقال: هذا على حدته، وعلى وحده: أى توحده أى يأتون بحديث كل صحابى على انفراده (من غير نظر إلى الأبواب) التى تلائم الحديث كما يصنعه غيرهم من المؤلفين على الكتب والأبواب (ويستقصون جميع حديث ذلك الصحابى كله) القاعدة: تقديم «كل» على «أجمع» ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ لأن كلاً وجميعاً هنا تأكيد لحديث، وإن لم يساقا مساقه فى اللفظ، وكأنه لذلك اغتفر الترتيب، ولا فرق بين جميع وأجمع (سواء رواه من يحتج به أم لا، فقصدتهم حصر جميع ما روى عنه) ومن هنا ضعفت رتبته عن رتبة السنن.

(كمسند أبى داود الطيالسى) هو الحافظ الكبير سليمان بن داود بن الجارود الفارسى الأصل البصرى، سمع ابن عون وشعبة وطبقتهما، وعنه أحمد بن حنبل وغيره من أهل

طبقته، قال الفلاس: ما رأيت أحفظ منه، وقال ابن مهدي: كان هو أصدق الناس، قال الذهبي: قلت: كان يتكلم على حفظه فغلط في أحاديث، مات سنة أربع ومائتين، وكان من أبناء الثمانين (ويقال إنه أول مُسند صُنّف) قال البقاعي: الذي حمل قائل هذا القول عليه تقدم عصر أبي داود على أعصار من صنف المسانيد، وظن أنه الذي صنفه، وليس كذلك، فإنه ليس من تصنيف أبي داود، وإنما جمعه بعض الحفاظ الخراسانيين، جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب خاصة عن أبي داود، قال: ويشبه هذا مسند الشافعي، فإنه ليس من تصنيفه، وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم من «الأم» وسمعه عليه. انتهى.

(ومثل مسند أحمد بن حنبل) فإنه من أجمع المسانيد للحديث، وهو إمام الحفاظ، وعلم الزهاد، أفردت ترجمته في مصنفات.

(و) مُسند (أبي بكر بن أبي شيبه) قال في حقه الذهبي: الحافظ الكبير، العديم النظير، الثبت التحرير، عبد الله بن محمد بن أبي شيبه، صاحب المسند والمصنف وغير ذلك، سمع من ابن المبارك وابن عيينة وطبقته، وعنه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وعوالم، قال الخطيب: كان أبو بكر متقناً حافظاً، صنف «المسند» و «الأحكام» و «التفسير»، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين.

(و) مسند (أبي بكر البزار) بفتح الموحدة فزاي مشددة - هذا هو الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري صاحب المسند الكبير المعلن.

(و) مسند (أبي القاسم البغوي) قال الذهبي: هو الحافظ الكبير، مسند العالم، أبو القاسم عبد الله بن عبد العزيز، مولده في رمضان سنة أربع عشر ومائتين، سمع من علي بن المديني وأحمد بن حنبل وخلق كثير أزيد من ثلثمائة شيخ، وجمع وصنف معجم الصحابة والجعديات، وطال عمره، وتفرد في الدنيا.

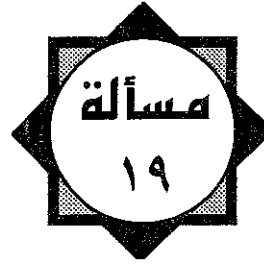
(وغيرهم، ومن أوسعها مسند بقي) بالموحدة ففاف فمثناة تحتية بزنة تقي (ابن مَخْلَد) بالخاء المعجمة آخره مهملة بزنة مقتل، قال فيه الذهبي: الإمام شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن القرطبي، صاحب «المسند الكبير»، و «التفسير الجليل» الذي قال فيه ابن حزم: ما صنف تفسير مثله أصلاً، مولده في رمضان سنة إحدى ومائتين، قال: وكان إماماً علامة مجتهداً لا يقلد أحداً قدوة ثقة حجة صالحاً عابداً مجتهداً أوّاهاً منياً عديم النظير في زمانه، قال أبو الوليد: القرطبي ملأ بقاع الأندلس حديثاً، وعن بقي قال:

لقد غرست للمسلمين غرساً بالأندلس لا يقلع إلا بخروج الدجال، وكان مجاب الدعوة، وقيل: إنه كان يختم القرآن كل ليلة في ثلاث عشرة ركعة، وسرد الصوم، وحضر سبعين غزوة، مات في جمادى الآخرة سنة ست وتسعين ومائتين.

(ومسند الحافظ البارع أبي الحسين بن محمد الماسرخسى) قال الذهبي: هو الحافظ البارع أبو علي، كذا في «التذكرة»، وفي نسخ «التنقيح» أبو الحسين، ولعله غلط، الحسين بن محمد بن أحمد الماسرخسى النيسابوري، صنف المسند الكبير مذهباً معللاً في ألف جزء وثلاثمائة جزء، وجمع حديث الزهري جمعاً لم يسبقه إليه أحد، وكان يحفظه مثل الماء، وصنف الأبواب والشيوخ والمغازي والقبائل، وخرج على صحيح البخاري كتاباً، وعلى صحيح مسلم وأدركته المنية، ودفن علمٌ كثير بدفته، مولده سنة ثمان وتسعين ومائتين، ومات في تاسع رجب سنة خمس وستين وثلاثمائة (قال الذهبي: فرغ مذهباً معللاً في ثلاثة آلاف جزء) قد سمعت قول الذهبي: إنه ألف جزء وثلاثمائة جزء.

(وهذه المسانيد الكبار هي التي يذكر فيها طرق الأحاديث، وما لها من المتابعات والشواهد التي اختصرها أهل الصحاح) والسنن (تسهيلاً على الطالبين) ثم اختصرت الصحاح بحذف أسانيدھا وجمع متونها، ثم ضمت إليها السنن، كل ذلك تسهيلاً للطالبين، ثم مراده بالصحاح ما يشمل السنن.

(قال زين الدين: وقد عد ابن الصلاح مسند الدارمي في جملة المسانيد، فوهم في ذلك؛ لأنه مرتب على الأبواب، لا على المسانيد) قال الذهبي في حق الدارمي: هو الإمام الحافظ شمس الإسلام بـ «سمرقند»، أبو عبد الله بن عبد الرحمن، صاحب «المسند العالي»، ثم قال: وله المسند، والتفسير، وكتاب الجامع، وأثنى عليه، وسمى كتابه مسنداً كما سماه ابن الصلاح، وكأنه سماه مؤلفه بالمسند وإن لم يكن على ترتيب المسانيد، قال الحافظ ابن حجر: اشتهر تسميته بالمسند كما سمي البخاري كتابه بالمسند الصحيح، وإن كان مرتباً على الأبواب، لكون أحاديثه مسندة، إلا أن مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسلّة والمغلطة والمنقطعة والمقطوعة، قال: وهو ليس دون السنن في المرتبة، بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه فإنه أمثل منه بكثير. انتهى.



[فى الكلام على الأطراف]

(قد مر الكلام فى ذكر الأطراف، وهى من جملة ما اصطلىح على تسميته أهل الحديث) وجعله نوعاً من التأليف له صفة يمتاز بها عن غيره (فيحسن ذكرها) إذ قد صارت من جملة علوم الحديث (وإن لم يتعرض لها ابن الصلاح وزين الدين) فى كتابيهما.

(وشرط أهل كتب الأطراف أن يذكروا حديث الصحابى مفرداً كأهل المسانيد، إلا أنهم لا يذكرون من الحديث إلا طرفاً) لا كأهل المسانيد يذكرون الحديث كله (يعرف به، ثم يذكرون جميع طرق الشيخين وأهل السنن الأربع، وما اشتركوا فيه من الطرق، وما اختص به كل واحد منهم) أى ما اختص به أحد مؤلفى الكتب الستة من طرق ذلك الحديث.

(وإذا اشترك أهل الكتب الستة فى رواية حديث أو بعضهم أو انفرد به بعضهم ذكروا) أى أهل الأطراف (أين ذكر كل واحد منهم ذلك الحديث فى كتابه) فيعرف موضعه ليقرب البحث عنه (وإن ذكره) أى الواحد من أهل الكتب الستة (مُفَرَّقاً فى موضعين أو أكثر ذكروا) أى أهل الأطراف (كل واحد من الموضعين، فيسهل بذلك معرفة طرق الحديث والبحث عن أسانيده) وهذه أعظم فوائد تأليف الأطراف فإنه (يكتفى الباحث بمطالعة كتاب منها) أى من الأطراف (عن مطالعة جميع هذه الكتب الستة) إذا كان مقصوده معرفة طرق الحديث لأنها قد جمعت فى الأطراف، لا إذا كان مقصوده معرفة ألفاظ المتن فإنها لا تكفى فيها لعدم اشتغالها على جميع ألفاظها (ويتمكن بالنظر فيها من معرفة موضع الحديث منها) بنص صاحب الأطراف على محلها.

(وقد صنف فيها غير واحد من الحفاظ، وأجل ما صنف فيه) أى فى هذا الفن (كتاب

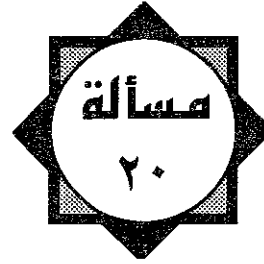
الحافظ أبى الحجاج المزى) تقدم ضبطه، وهو إمام كبير، ختم الحافظ الذهبى تذكرة الحفاظ بترجمته، فقال: شيخنا العالم الحبر الحافظ الأوحى، محدث الشام، ثم ذكر قراءته ورحلته إلى أن قال: وكان ثقة، حجة، كثير العلم، حسن الأخلاق، كثير السكوت، قليل الكلام جلدًا، صادق اللهجة، لم تعرف له صبوة، كان متواضعًا، حلِيمًا، صبورًا، مقتصدًا فى ملبسه ومأكله كثير المشى فى مصالحه، تراقق هو وابن تيمية كثيرًا فى سماع الحديث وفى النظر، وكان ذا سماحة ومروءة باذلاً لكتبه وفوائده ونفسه، كثير المحاسن، توفى فى صفر سنة اثنين وأربعين وسبعمئة.

(قال الشيخ مجد الدين الشيرازى) هو مؤلف القاموس أبو الطاهر الفيروزبازى، كان يدعى أنه من ولد الشيخ أبى إسحاق صاحب «المهذب»، ولد سنة تسع وعشرين وسبعمئة وأقبل على الطلب فى فنون العلم، وأقبل على السلغة، وعظم شأنه، وألف كتبًا نفيسة منها القاموس وشرح البخارى ولم يتم، خرج فى آخر أمره إلى اليمن وتزوج الملك الأشرف ببنته، وولاه قضاء اليمن، وتوفى بها فى مدينة «زبيد»، وقبره معروف، ووفاته فى شوال سنة سبع عشرة وثمانمائة (وأما «تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف» للحافظ الكبير الشيخ جمال الدين المزى فإنه كتاب معدوم النظير، مفعم الغدير) بضم الميم فعين مهملة بزنة مكرم: أى مملوء، من أفعم الإناء، إذا ملاه (يشهد لمؤلفه على اطلاع كثير، وحفظ كثير) بموحدة فمثناة فوقية فمثناة تحتية فراء، فى القاموس: البتير القليل والكثير.

(والعلماء يقولون محدث ما له أطراف كإنسان ما له أطراف، وقد قصد) أى أبو الحجاج المزى (بوضعه) أى وضع كتاب الأطراف (تحصيل الكتب المعتبرة، التى هى دواوين الإسلام المشتهرة) وهى الأمهات الست (بأسانيدها فى مختصر، وليس قصده ذكر تمام متون الأحاديث وسردها، وإنما يذكر الراوى أولاً وطريقاً من الحديث إلى أن يتميز عن غيره من الأحاديث، ثم يقول: رواه فلان بسند كذا، وفلان بسند كذا، إلى أن يفرغ من ذكر من رواه من أهل الكتب، فإذا نظره المحدث عرف من أول نظرة بدا) كذا فى النسخ، ولعله تصحيف «بادئ بدء» أو بآدى بدا، ومعناه أول شىء، كما فى القاموس، وفيه لغات آخر (علوه) مفعول عرف والمراد علو سنده (ونزوله بالنسبة إلى كل مصنف) من الأئمة الستة.

(وقد سبقه إلى ذلك الحافظ أبو مسعود الدمشقى، وأطرافه أيضاً كتاب نفيس مفيد،

وله فضل التقدم، وكتاب الشيخ جمال الدين المزى أجمع وأنفع وأجل قدراً وأرفع،
وسئلت عنهما) أى عن أطراف أبى مسعود وأطراف المزى (فى وقت فقلت: بينهما بَوْنٌ)
بفتح الموحدة وتضم - مسافة ما بين الشيتين (كثير بلا مرء) بلا ممرأة ولا جدال (وأشبهه
شرح) بالشين المعجمة مفتوحة فراء ساكنة فجيم (شرحاً لو أن أسيمرا) بالسين المهملة،
قال الزمخشري فى «مستقصى الأمثال»: شرح: اسم موضع، والأسيمرا تصغير الأسمر
جمع سمرة، قاله لقيم بن لقمان العادى حين أوقد له أبوه هذا الشجر فى أخدود حفرة
على طريقه، إرادة سقوطه فيه وهلاكه حسداً له، ففطن له لما لم ير السمر فى مكانه،
يضرب فى تشابه الشيتين وبينها أدنى تخالف (وتكافأت) المكافأة: المساواة (الغوانى)
بالغين المعجمة - جمع غانية، فى القاموس: الغانية: المرأة التى تطلب ولا تطلب، أو
الغنية بحسنها عن الزينة، أو التى غنيت بيت أبويها ولم يقع عليها سباء، أو الشابة
العفيفة ذات زوج أو لا (لو أصبى) وفيه: أَصْبَتْهُ وَتَصَبَّتْ شاقته إلى الصبا فحن إليها
(غيره عزة) بفتح المهملة وتشديد الزاى، وهى لغة: بنت الظبية، والمراد بها هنا المرأة
التي أصبت (كثيراً) وشبب بها فى أشعاره، وقصته معروفة، وهو بصيغة تصغير كثير.



[فى بيان المراد بصحة الإسناد وحسنه]

(المراد بصحة الإسناد وحسنه) وضعفه، اعلم أن (من أساليب أهل الحديث أن يحكموا بالصحة والحسن والضعف على الإسناد دون متن الحديث فيقولون: إسناد صحيح، دون حديث صحيح، ونحو ذلك) أى حسن أو ضعيف (لأنه قد يصح الإسناد لثقة رجاله، ولا يصح الحديث لشذوذ أو علة كما سيأتى فى الشاذ والمعلل، وهذا كثيراً ما يقع فى كلام الدارقطنى والحاكم) والحاصل أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شرائطهما، ولا يصح المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق أخرى.

(قال ابن الصلاح: غير أن المصنف المعتمد) أى الذى هو عمدة وقدوة (منهم) أى من أهل الحديث (إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الإسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه) أى متن الحديث (صحيح فى نفسه، لأن عدم العلة هو الأصل والظاهر) قال عليه الحافظ ابن حجر: قلت: لا نسلم أن عدم العلة هو الأصل، إذ لو كان هو الأصل ما اشترط عدمه فى شرط الصحيح، فإذا كان قولهم: «صحيح الإسناد» يحتمل أن يكون مع وجود علة لم يتحقق عدم العلة فكيف نحكم له بالصحة، وقوله «إن المصنف المعتمد إذا اقتصر... إلى آخره» يوهم أن التفرقة التى فرقها أو لا تختص بغير المعتمد، وهو كلام ينبو عن السمع؛ لأن المعتمد هو قول المعتمد، وغير المعتمد لا يعتمد.

والذى يظهر لى أن الصواب. هو التفرقة بين من يفرق فى وصف الحديث بالصحة بين التقييد والإطلاق وبين من لا يفرق: فمن عرف من حاله بالاستقراء التفرقة يحكم له بمقتضى ذلك ويحمل إطلاقه على الإسناد والمتن معاً، وتقييده على الإسناد فقط، ومن عرف من حاله أنه لا يصف الحديث دائماً أو غالباً إلا بالتقييد فيحتمل أن يقال فى

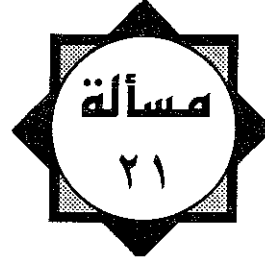
حقه ما قاله المصنف آخره، والله أعلم. اهـ. ومراده بالإطلاق عدم ذكر السلامة بعد وصفه بالصحة، وبالتقيد ذكرها وهو كلام متجه.

(قال زين الدين: وكذلك إذا اقتصر على قوله إنه حسن الإسناد، ولم يتعقبه بضعف، قلت: هذا الكلام) من الشيخين (متجه؛ لأن الحفاظ قد يذكرون ذلك لعدم العلم ببراءة الحديث من العلة، لا لعلمهم بوجود علة) إذ لو علموا بوجودها ما جاز السكوت عن الإعلال (ويصرحون لهذا كثيراً، فيقول أحدهم: هذا حديث صحيح الإسناد ولا أعلم له) أى للمتن الدال عليه ذكر الإسناد، ولا يصح جعل الضمير للإسناد (علة، على أن الأصوليين والفقهاء وكثيراً منهم) أى من المحدثين (يقبلون الحديث المعلن كما سيأتى) قد عرفت مما سبق أنه لا بد فى الصحيح من عدم العلة أو الشذوذ، كما ذكر فى رسمه عند المحدثين، وأنه لا يشترط فقد العلة عند الفقهاء إلا إذا كانت قاذحة، فراجع ما قدمناه، ثم القبول له لا يلزم منه أنه صحيح فإنهم يقبلون الحسن كما قال زين الدين فى ألفيته:

والفقهاء كلهم تستعمله والعلماء الجل منهم يقبله

أى: الحسن.

[في بيان المراد من الجمع في وصف الحديث بين الصحة والحسن]



(جمع الحديث بين الصحة والحسن) أى جمع بعض الأئمة لوصف الحديث بالأمرين (استشكل الجمع بين الحسن والصحة فى حديث واحد كقول الترمذى) فى جامعه (حديث حسن صحيح) وقد يزيد «غريب» ولم يذكره المصنف لأن الغرابة لا تنافى الصحة والحسن، ومثله وقع للبخارى على ما ذكره السخاوى ويعقوب بن شيبة فإنه جمع بين الصحة والحسن والغرابة فى مواضع من كتابه، وكأبى على الطوسى فإنه جمع بين الصحة والحسن فى مواضع من كتابه المسمى بـ «الأحكام»، وكذا فى شرح شرح النخبة للملا على قارى وإنما استشكل (لأن الحسن قاصر عن الصحيح) بخفة ضبط رواته (كما سبق) فى تعريفه (فكيف يجمع إثبات القصور) بوصفه بالحسن (ونفيه) أى القصور بوصفه بالصحيح (فى حديث واحد) وهل هذا إلا تناقض؟!.

(قال زين الدين: وقد أجاب ابن الصلاح بجوابين، ثم جَوَزَ جواباً آخر) لفظ زين الدين: «وقد أجاب ابن الصلاح بجواب ثم جوز جواباً آخر». انتهى. ولفظ ابن الصلاح «وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روى الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه إنه حديث حسن صحيح، أى أنه حسن بالنسبة إلى إسناد صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر، على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من أراد ذلك أراد بالحسن معناه اللغوى، وهو ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحي الذى نحن بصده». انتهى بلفظه، فعرفت أنه جوب بجواب واحد، وجوز جواباً آخر جعله علالة للأول، فكان ما فى نسخ «التنقيح» من قوله: «جوابين» وجوز جواباً آخر «سَبَقُ قَلَمٍ أو غَلَطٌ من النساخ. (وضعف الجوابين الشيخ تقي الدين، فمزجت) بالزأى والجيم من المزج وهو الخلط (الجوابين) أى جوابى ابن الصلاح (بردهما) للشيخ تقي الدين بن دقيق العيد، وقد أفاد

ذلك قوله: (قال ابن الصلاح: غير مستنكر أن يراد بالحسن معناه اللغوى دون الاصطلاحى) قد قدمنا تفسير ابن الصلاح اللغوى.

(قال الشيخ تقي الدين) رداً عليه (يلزم عليه الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن) إذ قد تميل إليه النفس ولا يأباه القلب مع أنه لا يطلق عليه الحسن عندهم، فلو أرادوا المعنى اللغوى لأطلقوا الحسن على الموضوع، قال الحافظ ابن حجر: هذا الإلزام عجب؛ لأن ابن الصلاح إنما فرض المسألة حيث يقول القائل «حسن صحيح» فحكمه بالصحة يمتنع معه أن يكون موضوعاً.

(قال ابن الصلاح وهو جوابه الأول) كما عرفته مما سقناه من كلامه (أو يريد) أى الترمذى ونحوه بالحسن (لما اختلف سنده فهو صحيح بالنظر إلى إسناد حسن بالنظر إلى إسناد آخر، قال الشيخ تقي الدين) راداً عليه (ويرد عليه الأحاديث التى قيل فيها «حسن صحيح» وليس لها إلا مخرج واحد) أى سند واحد فلا يتم الجواب، قال الشيخ تقي الدين (وفى كلام الترمذى فى مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه) فهو تصريح بأنه لا يُعرف له إلا طريقٌ واحدٌ فكيف يتم الاتصاف بالأمرين لإسناد واحد؟ وذلك (كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة «إذا بقى نصف شعبان فلا تصوموا») قال فيه الترمذى: حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ) وحينئذ فلا يتم ما أجاب به ابن الصلاح.

(قلت: يمكن الجواب على الشيخ تقي الدين فى هذا الاعتراض) أى على مجرد ما مثل به وغيره بأجوبة:

الأول: (بأن الترمذى أراد أنه لا يعرف الحديث بذلك اللفظ كما قيد به فى هذا المثال، و) أراد أنه (قد ورد معناه بإسناد آخر) أخذاً من مفهوم قوله: «على هذا اللفظ».

والثانى: قوله: (أو يريد) أى الترمذى بقوله: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، (من ذلك الوجه، كما يصرح به فى غير حديث) أى لا نعرفه حسناً صحيحاً إلا من هذا الوجه ونعرفه من وجه آخر بغير تلك الصفة (مثل أن يكون الحديث صحيحاً غريباً من حديث أبى هريرة أو من حديث تابعى أو من دونه) فيقول لا نعرفه أى صحيحاً غريباً إلا من هذا الوجه (ويكون صحيحاً) أى حديث التابعى أو غيره (مشهوراً من غير تلك الطريق) ولا تنافى بين الصحة والغربة بهذا الاعتبار.

والثالث: قوله: (أو يريدوا أنه لا يعرف الحديث عن ذلك الصحابى الذى رواه عنه

إلا بذلك الإسناد) فقلوه: «لا يعرف إلا من هذا الوجه» أى عن ذلك الصحابى (وله إسناد آخر عن صحابى آخر) يصح به وصفه بالصحة والحسن (وهذا) أى رواية صحابى آخر بإسناد آخر (هو المسمى بالشاهد) فإنه شاهد لهذا الحديث الذى تفرد بروايته صحابى بإسناد له (وإنما عدم التابع وهو روايته) أى ذلك الحديث بعينه (عن ذلك الصحابى) من طريق أخرى فالفرق بين الشاهد والتابع أنه فى الأول يختلف الصحابى والطريق. والثانى تختلف الطريق ويتحد الصحابى، وسيأتى تحقيقهما.

(وقد عرف من طريقة المحدثين تسمية الحديث المروى عن صحابين بحديثين وإن كان لفظه أو معناه واحداً، فلما اصطلاحوا على ذلك رأى الترمذى أن ذلك الشاهد حديث آخر ليس هو هذا الحديث) وإن اتحد لفظاً أو معنى (إذ لا دليل على أن الصحابين) اللذين رواه (سمعه مرة واحدة من النبى صلى الله عليه وآله وسلم) بل يجوز أنه صلى الله عليه وآله وسلم كرهه فى مجالس، فسمع كل فى مجلس غير مجلس الآخر، فعُدَّوه حديثين باعتبار تكرره منه صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يخفى أنه لا دليل على أنهما سمعه كل واحد فى مجلس، بل هو محتمل لاتحاد المجلس ولتعددده، فالحكم له بأحدهما تحكم.

(ثم أجاب الشيخ تقى الدين فى «الاقتراح» بعد رد الجوابين) اللذين أجاب بهما ابن الصلاح (المذكورين) فيما تقدم قريباً (بجواب) على الإشكال فى جمع الترمذى مثلاً بين الوصفين (حاصله أن الحسن لا يشترط فيه القصور من الصحة) وهذا دفع لعللة الاستشكال، لأنه قال المصنف والزين وغيرهما: إن وجه إشكال وصف الحديث بالحسن والصحة مما هو قصور الحسن عن الصحيح، فمنع الشيخ تقى الدين كون العلة القصور، لا مطلقاً، ولذا قال (إلا حيث انفرد الحسن فإن الحسن حينئذ) أى حين إذ يفرد الحسن عن الصحة فى صفة الحديث (المعنى الاصطلاحى) فى الحسن، وهو الذى يلزمه القصور عن رتبة الصحيح (وأما إن ارتفع) أى الحديث (إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة) لوجود صفاته فى ضمن صفاتها (لأن وجود الدرجة العليا) وهى الصحة التى هى عبارة عما ذكره بقوله (وهى الحفظ والإتقان لا تنافى وجود الدرجة الدنيا) التى هى صفة الحسن التى هى (كالصدق) وخفة الضبط، وإذا لم تنافى (فيلزم أن يقال) فى صفة الحديث (حسن باعتبار الصفة الدنيا) ويقال فيه (صحيح باعتبار الصفة العليا) لا يخفى أن معنى كونه حسناً اصطلاحاً أن رواه ممن خف ضبطهم، وكونه

صحيحًا أيضًا أن رجاله من أهل الضبط التام، ومعلوم أنه لا يقال «صحيح» إلا وهم من أهل الضبط التام، فكيف تلاحظ خفة الضبط؟.

وحاصله أن لازم الحسن خفة ضبط رواته، ولازم الصحيح تمام ضبط رواته أى عدم خفته، فما معنى وجود لازم الحسن فيمن تم ضبطه وإتقانه؟ فإن أريد هذا اللازم للحسن غير مراد هنا كما يفيد قوله: «أن الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة» فهو عائد إلى أن المراد بالحسن: الصحيح، وأن قوله: «حسن صحيح» بمشابهة قوله: «صحيح صحيح»، ولكنه لا يناسبه قول الشيخ تقي الدين «لأن وجود الدرجة العليا لا تنافي وجود الدرجة الدنيا» فإنه على هذا التقدير ما عدّ ثمة إلا الدرجة العليا، ويؤيد كون هذا الأخير مراده قوله: (قال: ويلزم على هذا) أى على عدم اشتراط قصور الحسن عن الصحة (أن يكون كل صحيح عنده) أى عند الترمذى (حسنًا) فعلى هذا الحسن عندهم ثلاثة إطلاقات: تارة يطلق على ما يطلق عليه الصحيح ويشترط فيه شرائطه، وتارة على ما خف ضبط رواته وهو الحسن لذاته، وتارة على ما حسنه بالقياس إلى غيره.

قلت: وهذا خلاف ما تقرر فيما سلف أن الترمذى ربما أتى فى كتابه بالحسن لغيره كما صرح به كلامه المنقول عنه فيما سلف.

(ويؤيده) أى يقوى إطلاق الحسن على الصحيح (قولهم حسن فى الأحاديث الصحيحة، وهذا موجود فى كلام المتقدمين. انتهى) كلام ابن دقيق العيد الذى نقله عنه الزين فى شرح ألفيته.

(وقد وافقه) أى الشيخ تقي الدين (على هذا) الذى زعمه من أن كل صحيح عند الترمذى حسن الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبى بكر (ابن المواق) بتشديد الواو وآخره قاف (فإنه قال: وكل صحيح عند الترمذى حسن وليس كل حسن صحيحًا، قلت: تلخيص هذا أن الحسن يدخل تحت الصحيح دخول النوع تحت الجنس، كالإنسان تحت الحيوان) قلت: لا يذهب عنك أنه قد تقدم فى كلام الشيخ تقي الدين أن الصحيح أخص من الحسن، قال الشيخ تاج الدين التبريزى: ودخول الخاص فى حد العام أمر ضرورى.

وقال زين الدين: إنه اعتراض متعجبه، ونظره المصنف بما تقدم له ورددناه. وهنا قال المصنف: إن الحسن يدخل تحت الصحيح دخول الإنسان تحت الحيوان، فجعل الحسن

خاصاً والصحيح عاماً، والذي تقدم خلاف هذا، وهو أن الصحيح أخص لأنه الحسن وزيادة كالإنسان فإنه الحيوان وزيادة، وعبارتهم هنا قاضية بأخصية الصحيح، فإنه قال «إن كل صحيح حسن» كما تقول «كل إنسان حيوان» فكان المتعين أن يقول المصنف: إن الحسن يدخل تحته الصحيح، بالضمير فى «تحته» فيستقيم الكلام ويدل له قوله (وقد تقدم فيه نظر) يشير إلى ما تقدم له من قوله ردًا على الزين لما قال إن اعتراض تاج الدين متجه.

قلت: بل هو اعتراض غير متجه، لأن العموم والخصوص إنما يقع على الحقيقة فى الحدود الحقيقية إلى آخر كلامه، وتقدم ما تعقبناه به (وهو غير وارد هنا لأنه) أى الذى مضى (إشكال على صحة هذا) أى هذا القول بالعموم والخصوص فى رسوم هذه الأقسام (لا على صحة التسمية) التى هى مرادها (عن اعتقد صحة هذا) أى للعموم والخصوص فى هذه الرسوم، كأنه يريد أن هذه التسمية تفرعت عن اعتقاد العموم والخصوص فى رسوم هذه الأشياء فلا يرد الإشكال على الفرع على من اعتقد صحة الأصل (وهذا لطيف) جداً (فتأمله، وأورد) أبو الفتح اليعمرى وهو (ابن سيد الناس) على ابن المواق كما صرح به زين الدين والمصنف، قال (على هذا) وهو ما سلف عن ابن دقيق العيد وابن المواق (إن الترمذى شرط فى الحسن أن يروى من وجه آخر، ولم يشترط ذلك فى الصحيح، فانتفى أن يكون كل صحيح حسناً. انتهى).

قال الحافظ ابن حجر: وهو تعقب واردٌ ورد واضح على من زعم التداخل بين النوعين.

قلت: تقدم للمصنف الرد على ابن المواق بأن الترمذى يشترط فى رجال الصحيح من قوة العدالة وقوة الحفظ والإنقان ما لا يشترط فى رجال الحسن إلى آخر كلامه، فأفاد أنه لا يقول الترمذى كل صحيح حسن.

(قال زين الدين: فعلى هذا) أى على كون كل صحيح حسن (الأفراد الصحيحة) أى التى لم تُروْ إلا من وجه واحد (ليست حسنة عند الترمذى) لأنها لم ترو من وجه آخر وهو شرط الحسن عند الترمذى، وذلك (كحديث الأعمال بالنيات) فإنه فرد بالنسبة إلى أول رتبة منه، وما بعدها من رتبة، فإنه تفرد به عنه عليه السلام عمر بن الخطاب، ثم تفرد به عن عمر علقمة، واستمر التفرد إلى يحيى بن سعيد (و) حديث (السفر قطعة من العذاب) فإنه تفرد به مالك (و) حديث (نهى عن بيع الولاء وعن هبته) فإنه تفرد به

عبد الله بن دينار.

(قال) أى زين الدين (وجواب ما اعترض به) أى ابن سيد الناس (أن الترمذى إنما يشترط ذلك فى الحسن) أى مجيء الحسن من وجه آخر (إذا لم يبلغ مرتبة الصحيح، فإن بلغها لم يشترط ذلك) فليس شرطه ذلك فى الحسن مطلقاً (بدليل قوله) أى الترمذى (فى مواضع) من جامعه (هذا حديث حسن صحيح غريب فلما ارتفع إلى) رتبة (الصحة أثبت) له (الغرابة باعتبار فرديته) انتهى كلام الزين، فهذا صريح فى أنه يصف الحديث بأنه حسن إذا بلغ رتبة الصحيح وإن لم يأت إلا من وجه واحد، قال المصنف: (وعندى جواب آخر) يُوجّه به جمع الترمذى بين الحسن والصحة فى صفة حديث واحد (وهو أن يريد الترمذى أن الحديث صحيح فى إسناده ومتنه) مبتدأ خبره (حسن فى الاحتجاج به على ما قصد الاحتجاج به فيه ويكون هذا الحسن هو الحسن اللغوى دون الاصطلاحى).

تقدم تفسير الحسن اللغوى بأنه ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، وهو صفة اللفظ، وليس من مدلولها الاحتجاج به، ولا يرد على هذا ما أورده الشيخ تقي الدين على ابن الصلاح حيث حمل الحسن على اللغوى، وهو (من لزوم تحسين الموضوع لأن الموضوع) وإن كان قد يكون حسناً لغة لكنه (لا يحسن الاحتجاج به لأن ابن الصلاح أطلق الحسن اللغوى) وقد قيده المصنف به لإخراج الموضوع (ولم يقيده) ابن الصلاح (بحسن الاحتجاج، فورد على إطلاقه والله أعلم).

قلت: إلا أنه لا يخفى أن زيادة قيد حسن الاحتجاج ليس من مدلول الحسن اللغوى، كما أشرنا إليه، فهذا معنى للحسن آخر ليس لغوياً، ولا هو الاصطلاحى المعروف، وقال الحافظ ابن حجر، نقلاً عن غيره: وقيل يجوز أن يكون مراده أن ذلك باعتبار وصفين مختلفين، وهما الإسناد والحكم، فيريد «حسن» باعتبار إسناده، «صحيح» باعتبار كونه من قبيل المقبول، وكل مقبول يجوز أن يطلق عليه اسم الصحة. انتهى.

(وهذا الجواب عندى أرجحها لأنه لا يرد عليه شيء من الإشكالات) إلا ما عرفته من أنه ليس مدلوله ذلك لغة، وكذلك يرد عليه أنه إذا كان الحديث صحيح الإسناد والمتن فالاحتجاج به معلوم لا يفتقر إلى ذكره، ولأنه لم يأت فى اصطلاحهم وصف الحديث الحسن مراداً به حسن الاحتجاج به، ولا يحمل كلامهم إلا على اصطلاحهم،

ولأنه قد يكون الحديث صحيح الإسناد والمتن ويخلو عن الحسن اللغوى بأن يكون لفظه غريباً فإن الغريب لا تميل إليه النفس، ثم إنه كان الأولى على تفسير إرادة ما ذكره المصنف أن يقال: «صحيح حسن» لا «حسن صحيح» لأن حسن الاحتجاج فرع عن صحته.

(فإن قيل: يرد عليه) أى على هذا الجواب (أنه يلزم منه أن يقول) أى الترمذى (فى الحديث الحسن هذا حديث حسن حسن مرتين، أحدهما: يعنى بها الحسن الاصطلاحي، والأخرى: يعنى بها الحسن اللغوى) قد عرفت مما سلف أن الإشكال وارد على جمع الوصف للحديث بين صفتى الحسن والصحة، وأنه أجاب المصنف بأن المراد بالحسن حسن الاحتجاج به وبالصحة صحة إسناده، ومتمنه حسن للاحتجاج به، وهذا السؤال وارد على انفراده بصفة الحسن، وليس فيه إشكال، ومعلوم أنه لا يريد أن السؤال هذا وارد على محل الإشكال، وأنه يريد أنه يلزم أن يقال حديث حسن حسن صحيح واحتمال إرادته هذا تكلف.

(فالجواب أنه يجوز أن يريد هما) أى الحسن اللغوى والاصطلاحي (بلفظ واحد كما لو صرح بذلك فقال هذا حديث حسن إسناده والاحتجاج به) قد عرفت أن الاحتجاج به ليس معناه اللغوى (لأن الحسن الاصطلاحي بعض أنواع الحسن اللغوى) قد ينزع فى هذا ويقال: بينهما عموم وخصوص من وجه لوجود الحسن اللغوى فى الموضوع، ووجود الحسن الاصطلاحي فيما كان فى لفظه غرابية، واجتماعهما فيما حسن إسناده وفيما تميل النفس إليه ولا يأباه القلب (وليس الحسن مشتركاً بينهما، مع أن كثيراً من العلماء أجازوا فى المشترك) لو فرضناه مشتركاً بينهما (أن يعبر به عن كلا معنييه، وهو اختيار الأصحاب) - يريد الزيدية - وعبر بذلك هنا وفيما سلف وقدمنا رأيه فى هذا (فى لفظة مولى فى حديث من كنت مولاه فعلى مولاه) أخرجه جماعة من أئمة الحديث منهم أحمد والحاكم من حديث ابن عباس، وابن أبى شيبه، وأحمد من حديث ابن عباس عن بريدة، وأحمد وابن ماجه عن البراء، والطبرانى وابن جرير وأبو نعيم عن جندع الأنصارى، وابن قانع عن حبشى بن جنادة، وأخرجه أئمة لا يأتى عليهم العد عن جماعة من الصحابة وقد عدّه أئمة من المتواتر (وهذا بحث أصولي) أى كون المشترك يطلق على معنييه أو لا، فإنه من مسائل الخلاف فى الأصول الفقهية، لكن لا يخفى أن هذا يتوقف على معرفة رأى الترمذى فى اللفظ المشترك.

واعلم أنه قد أجاب الحافظ ابن حجر جواباً حسناً عن جمع الترمذى بين صفتي الحسن والصحيح للحديث، فقال في «النخبة» وشرحها: فإن جُمِعاً فللتردد في الناقل: هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟ وهذا حيث التفرد بتلك الرواية، وإلا يحصل التفرد فباعتبار إسنادين أحدهما حسن والآخر صحيح قال: وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فرداً لأن كثرة الطرق تقوى أى تقوى الحديث من رتبة الصحيح إلى رتبة الأصح.

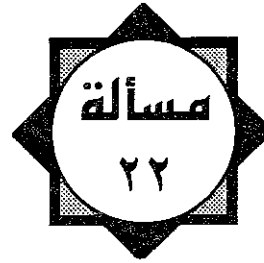
(ثم أتى بعد) أى بعد ما ذكرت ما سلف فحذف المضاف إليه وبنيت بعد على الضم (وقفت على كلام جيد يتعين المصير إليه) إلا أنه كلام فى وصف الترمذى للحديث بالحسن وليس له إلا طريق واحد مع قول الترمذى فى الحسن: إنه الذى يروى من غير وجه مع سائر ما ذكر من شروطه مع أنه يقول فى بعض الأحاديث «حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه» لا أنه كلام فى إشكال جمعه بين الحسن والصحيح الذى هو الإشكال الأصلى، وقد أجاب عنه ابن حجر بأجوبة أخر وما تعقبها ثم قال: وفى الجملة أقوى الأجوبة جواب ابن دقيق العيد (ذكره) أى الكلام الجيد (حافظ العصر) أى عصره وعصر المصنف فإنهما كانا فى عصر واحد، وتوفى المصنف قبله، فإنه توفى فى اليوم الرابع والعشرين من شهر محرم غرة سنة أربعين وثمانمائة، وتوفى الحافظ فى اليوم الثامن والعشرين من ذى الحجة سنة اثنين وخمسين وثمانمائة (العلامة الشهير بابن حجر فى شرح مختصره) يريد شرح النخبة (فى علم الحديث فقال ما لفظه: فإن قيل: قد صرح الترمذى بأن شرط الحسن أن يروى من غير وجه فكيف يقول فى بعض الأحاديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) فإن هذا يتقضى بأن هذا الحسن لم يرد إلا من طريق واحد كما هو شرط الغريب.

(فالجواب أن الترمذى لم يعرف الحسن مطلقاً) بما نقله عنه المصنف قريباً ناسباً له إلى ابن حجر (ولمّا عرف بنوع خاص منه وقع فى كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى) مضمومة إليه من صحيح وغريب، فلا يرد ما أورده ابن سيد الناس اليعمرى من إirاده الذى سلف قريباً (وذلك فإنه يقول فى بعض الأحاديث حسن وفى بعضها صحيح وفى بعضها غريب، وفى بعضها حسن صحيح غريب، إلى آخر الأقسام) اختصر المصنف عبارة ابن حجر وعبارته هكذا: وفى بعضها حسن غريب وفى بعضها صحيح غريب وفى بعضها حسن صحيح غريب، (وتعريفه) أى الترمذى (إنما

وقع على الأول) وهو حيث يفرد الحسن، هذا كلامه، ثم قال (وعبارته) أى الترمذى (ترشد إلى ذلك، حيث قال فى آخر كتابه وما قلنا فى كتابنا حديث حسن فإنما أردنا بأن حسن إسناده عندنا، وكل) استئناف، وهو هكذا فى الترمذى، وفى شرح النخبة نقلا عن الترمذى «لأن كل» إلى آخره (حديث) يروى (ولا يكون راويه متهمًا بكذب) لفظ الترمذى «ولا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذًا ويروى...» إلى آخره، فوقع تقديم وتأخير وإبدال فيما نقل من عبارته كأنه نقل بالمعنى (ويروى من غير وجه) أى بل من أوجه كثيرة، والمراد فوق الواحد (نحو ذلك ولا يكون شاذًا) تمامه «فهو عندنا حديث حسن» وما كان يحسن حذف المصنف له لأنه خبر قوله: «كل حديث».

ثم قال الحافظ بعد هذا: فعرف بهذا أنه إنما عرف الذى يقول فيه «حسن» فقط، أما ما يقول فيه «حسن صحيح» أو «حسن غريب» أو «حسن صحيح غريب» فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه «صحيح» فقط أو «غريب» فقط، وكأنه ترك ذلك استغناء به لشهرته عند أهل هذا الفن، واقتصر على تعريف ما يقول فى كتابه «حسن» فقط لغموضه، وإما لأنه اصطلاح جديد، ولذلك قيده بقوله «عندنا» ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابى.

وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التى طال البحث فيها، ولم يُسفر وجه توجيهها. انتهى كلام الحافظ، وهو حسن، إلا أنه مبنى على أنه لم يقل الترمذى «حسن» فقط إلا فى حديث يرويه من وجوه فليطالع الترمذى، وقد تتبعت مواضع فوجدت كلام الحافظ فى إفراده الحسن صحيحًا، ولم أستوف ذلك.



[فى بيان القسم الثالث: وهو الحديث الضعيف]

(القسم الثالث) من الثلاثة الأقسام، وقد تقدم الصحيح والحسن، وهذا القسم (فى الضعيف، قال ابن الصلاح: ما لم يجمع صفات الصحيح ولا صفات الحسن فهو ضعيف، قال زين الدين) تعقباً له (ذكر الصحيح غير محتاج إليه) فى بيان الضعيف (لأن ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر) وأجاب عن ذلك بعض من عاصر الحافظ ابن حجر فقال: مقام التعريف يقتضى ذلك، إذ لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح، إذ الصحيح بشرطه السابق لا يسمى حسناً فالترديد متعين، قال: ونظيره قول النحويين إذ عَرَفَ الحرفَ بعد تعريف الاسم والفعل: فالحرف ما لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا من علامات الفعل. انتهى.

وأقول: النظير غير مطابق لأنه ليس بين الاسم والفعل والحرف عموم ولا خصوص وبخلاف الصحيح والحسن، فقد قررنا فيما مضى أن بينهما عمومًا وخصوصًا، وأنه يمكن اجتماعهما وانفراد كل منهما، بخلاف الاسم والفعل والحرف.

والحق أن كلام المصنف - يعنى ابن الصلاح - معترض، وذلك أن كلامه يقتضى أن الحديث حيث تنعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفًا، وليس كذلك، لأن تمام الضبط مثلاً إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح لم تجتمع ويسمى الحديث الذى اجتمعت فيه الصفات سواء حسناً لا ضعيفًا، وما من صفة من صفات الحسن إلا وهى إذا انعدمت كان الحديث ضعيفًا، ولو عبر بقوله «حديث لم تجتمع فيه صفات القبول» لكان أسلم من الاعتراض وأخصر، انتهى.

(وإن كان بعضهم يقول إن الفرد الصحيح لا يسمى حسناً على رأى الترمذى فقد تقدم ردّه) هذا من كلام زين الدين دفعًا لما يقال: لو اقتصر ابن الصلاح على قوله: «ما لم يبلغ صفات الحسن» للزم أن يدخل الفرد الصحيح فى رسم الضعيف، لأنه لم يبلغ

صفات الحسن، فلذا لم يسمَّ حسنًا، فأجاب زين الدين بأنه قد تقدم ردُّ هذا وأنه يسمى الفرد الصحيح حسنًا.

(قلت: لا اعتراض على ابن الصلاح، فإنه لا يلزمه أن يحدَّ الضعيف على رأى غيره، وإنما كان يلزمه لو كان يرى أن كل صحيح حسن، أو كان الدليل على أن كل صحيح حسن قاطعًا ملتزمًا لكل مكلف أن يسميه بذلك) قد عرفت أن زين الدين قال في اعتراضه: إن ذكر عدم بلوغ الحديث رتبة الحسن يفيد أنه لم يبلغ درجة الصحيح، لأن الصحيح أخص من الحسن، وإذا انتفى الأعم انتفى الأخص، ضرورة انتفاء الأخص عند انتفاء الأعم، والمصنف اعترضه بأنه لا يرد على ابن الصلاح ما أورده إلا بأحد أمرين: الأول أن يكون رأى ابن الصلاح أن كل صحيح حسن أو بأن يقوم على ذلك دليل قاطع، ولم يوجد أحد الأمرين كما أفاده قوله (وليس كذلك) أى ليس واحد من الأمرين موجودًا (وإنما هذا الكلام فى اصطلاح أهل الأثر، ولم يصطلحوا كلهم على أن كل صحيح حسن) هذا كلام جيد، إلا أن الذى تفيده عبارة ابن الصلاح أنه يقول بأن الصحيح أخص من الحسن، فإنه قد تقدم عنه أنه قسم الحسن إلى قسمين وأفاد فيما ذكره أخصية الصحيح، ثم قال فى آخر كلامه «ومن أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجًا فى أنواع الصحيح لاندراجه فى أنواع ما يحتج به» وهذا مع ما فصله هنالك يقضى بأن ابن الصلاح رآه رأى من يقول بأن كل صحيح حسن، فيتم الاعتراض عليه، على أنه وإن سلم أنه يقول إن الصحيح والحسن متحدان فالاعتراض وارد عليه لا غناء ذكر أحدهما عن الآخر.

(فهذا كلامٌ جُملى فى تعريف الضعيف، وأما التفصيلى فنقول: شروط الصحيح والحسن ستة) وهى: الضبط، والعدالة، والاتصال، وفقد الشذوذ، وفقد العلة، وعدم العاضد عند الاحتياج، كذا عدها البقاعى، وهى شروط القبول، وشروطه شروط الحسن والصحيح (فإذا اختلف شرط منها فأكثر ضعف الحديث).

قلت: يشكل هذا بما إذا فقد تمام الضبط، فإنه من شروط الصحيح، وإذا فقد بأن خف صار الحديث حسنًا، وعبرة الزين «أقسام الضعيف ما فقد فيه شرط من شروط القبول قسم، وشروط القبول هى شروط الصحيح والحسن». انتهى. فلا إشكال فى عبارته، ولا يرد عليه ما ذكرنا لأنه إذا خف الضبط فالحديث مقبول، لأنه حسن، فلا يكون الحديث ضعيفًا على هذا الكلام، إلا إذا فقدت فيه شروط الصحيح وشروط

الحسن ولا إشكال.

(للضعيف باعتبار اختلال شرط من شروطهما ستة أسباب:

أحدها: عدم الاتصال) الذى هو أول شروط الصحيح، زاد الزين حيث لم يتميز المرسل بما يؤكد، وكأن المصنف اكتفى عن هذا الشرط بقوله (على الخلاف كما سيأتى) فى بحث المرسل.

(وثانيها: عدم عدالة الرجال) وهو ثانى شروط الصحيح، قلت: وهذه عبارة الزين، وكان الأحسن أن يقال «الرواة» ليشمل النساء تغليبا، ولا يتأتى ذلك فى لفظ الرجال.

(وثالثها: عدم سلامتهم من كثرة الخطأ وكثرة الغفلة) هذه عبارة الزين، وقال الحافظ ابن حجر: بل التعبير هنا باشتراط الضبط أولى. انتهى. قلت: وجهه أنه يوافق ما سلف فى رسم الصحيح من قولهم «نقل عدل ضابط».

(ورابعها: عدم مجيئه من وجه آخر حيث كان فى الإسناد مستور لم تعرف أهليته وليس متهمًا بالكذب) عبارة الزين «وليس متهمًا بالغلط».

قال الحافظ ابن حجر: وكذا إذا كان فيه ضعف بسبب سوء الحفظ، أو كان فى الإسناد انقطاع خفيف أو خفى، أو كان مرسلا كما قررنا ذلك فى الكلام على الحسن المجبور.

(وخامسها: الشذوذ).

(وسادسها: العلة) وسيأتى بيان معنى الشذوذ والعلة.

(والضعيف باعتبار هذه الأسباب أقسام كثيرة) قال الحافظ ابن حجر: تلخيص التقسيم المطلوب أن قيد الأوصاف راجع إلى ما فى راويه طعن، أو فى سنده سقط، فالسقط: إما أن يكون فى أوله أو فى آخره أو فى أثنائه، وبيانه فى كلام المصنف (لأن عدم الاتصال) أى اتصال الحديث بالراوى (يدخل تحته قسمان: المرسل) زاد زين الدين الذى لم يجبر (والمنقطع، على الخلاف فيهما كما سيأتى) بل ويدخل فيه المدلس والمعلق والمعلل (وما انضم إليه سبب آخر مع السبب المتقدم) وهو عدم الاتصال (قسم آخر) باعتبار ما انضم إلى الأول (ويدخل تحته) تحت هذا القسم (اثنا عشر قسما لأن فقد العدالة) الذى هو السبب الثانى من الستة الأسباب إذا انضم إلى السبب الأول (يدخل فيه الضعيف) إذ الضعيف مفقود العدالة (والمجهول) فإنه مفقودها أيضاً (وهذه أقسامه) أى أقسام القسم الذى انضم إليه سبب آخر من الأسباب الستة بعد عدم الاتصال، وهى

اثنا عشر:

(الأول: المنقطع) ويقال له المقطوع كما يأتي، وهو قول التابعي وفعله.
 (الثاني: المرسل) يأتي أنه قول التابعي «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»
 هذا عند أكثر المحدثين، ويأتي فيه خلاف، فهذان قسمان فقد فيهما الاتصال.
 (الثالث: مرسل في إسناده ضعيف) هذا مما انضم إليه سبب آخر مع السبب المتقدم،
 ومثله.

(الرابع: منقطع فيه) راوٍ (ضعيف) يأتي بيانه.
 (الخامس: مرسل فيه) راوٍ (مجهول) يأتي تقسيمه إلى مجهول عين وعدالة.
 (السادس: منقطع فيه) راوٍ (مجهول) إلى هنا أقسام فقد السبب الأول مع فقد
 الثاني.

وهذه أقسام فقد السبب الأول أيضاً مع فقد السبب الثالث: الأول منها قوله:
 (السابع: مرسل فيه) راوٍ (مغفل) يأتي بيانه (كثير الخطأ وإن كان عدلاً) إذ لا ملازمة
 بين العدالة وعدم التغفيل
 (الثامن) وهو الثاني مما فقد فيه الأول والثالث (منقطع فيه مغفل كذلك) أي كثير
 الخطأ وإن كان عدلاً.

(التاسع) وهو الأول مما فقد فيه الأول والرابع (مرسل فيه مستور) يأتي بيانه (ولم
 يتجبر بمجيئه) أي الخبر (من وجه آخر).
 (العاشر) وهو الثاني مما فقد فيه الأول والرابع (منقطع فيه مستور ولم يجيء من وجه
 آخر).

(الحادي عشر) وهو الأول مما فقد فيه الأول ووجد فيه الخامس (مرسل شاذ).
 (الثاني عشر) وهو الثاني مما فقد فيه الأول ووجد فيه الخامس (منقطع شاذ).
 (الثالث عشر) وهو الأول مما فقد فيه الأول ووجد فيه السادس (مرسل معلٌ) من
 العلة يأتي بيانها.

(الرابع عشر) وهو الثاني مما فقد فيه الأول ووجد فيه السادس (منقطع معل).
 (فهذا ما اجتمع فيه سببان مُضعِفان) هما عدم الاتصال وما انضم إليه.
 واعلم أنها أربعة عشر قسمًا، لأنك تضم عدم الاتصال إلى كل واحد من الخمسة
 الأسباب تحصل خمس صور، ثم تضم المنقطع إلى كل واحد من الخمسة تحصل خمس

أخرى، كانت عشراً، ثم قد عرفت أن الضعيف والمجهول قد دخلا تحت فقد العدالة، فنضم عدم الاتصال إليهما يحصل قسمان، ثم تضم المنقطع إليهما يحصل قسمان كانت أربعة عشر، وهى التى سردها المصنف.

إذا نظرت هذا عرفت ما المراد من قول المصنف «إنه يدخل تحت هذا القسم اثنا عشر» من الحاصل أربعة عشر، وعبرة المصنف والأعداد هى بعينها عبارة الزين وأعداده.

(وما اجتمع فيه ثلاثة) مضعفات (يدخل تحته عشرة أقسام، وهى هذه) ما عدا أربعة منها (مضمومة) فى التعداد (إلى ما تقدم) من الصور الأربعة عشر، أولها:

(الخامس عشر: مرسل شاذ، وفيه عدل مُغفَلٌ كثير الخطأ) فقد فُقدَ فيه الأول من الستة الأسباب والثالث ووجد فيه الخامس من ذى الثلاثة.

(السادس عشر: منقطع شاذ فيه مغفل كذلك) أى كثير الخطأ فقد فُقدَ فيه الأول والثالث ووجد فيه ما وجد فى المثال الأول - الخامس عشر -.

(السابع عشر: مرسلٌ معلٌ فيه ضعيف) فقد فُقدَ الأول والثانى ووجد فيه السادس. (الثامن عشر: منقطع معل فيه مضعف) هو كالذى قبله فقداً ووجوداً، وإنما خالفه بأنه منقطع.

(التاسع عشر: مرسل معل فيه مجهول) فقد فُقدَ فيه الأول والثانى ووجد فيه السادس.

(العشرون: منقطع معل فيه مجهول) هو كالذى قبله فقداً ووجوداً إنما تفاوتاً انقطاعاً وإرسالاً.

(الحادى والعشرون: مرسل معل فيه مغفل كذلك) أى كثير الخطأ، فقد فيه الأول ووجد فيه الثالث والسادس.

(الثانى والعشرون: منقطع معل فيه مغفل كذلك) هو كالذى قبله فقداً ووجوداً.

(الثالث والعشرون: مرسل معل فيه مستور ولم ينجبر) فقد فيه الأول ووجد السادس والرابع مع شرطه.

(الرابع والعشرون: منقطع معل فيه مستور كذلك) أى لم ينجبر بمجيئه من وجه آخر، وهو كالذى قبله فقداً ووجوداً.

لا يخفى أنه قد سبق للمصنف أن فى اجتماع الثلاثة عشر صور، والرابع والعشرون - العاشر منها - لكن الخامس والعشرون والسادس والعشرون منها كما ترى قوله:

(الخامس والعشرون: مرسل شاذ معل) فقد فيه الأول ووجد فيه الخامس والسادس.

(السادس والعشرون: منقطع شاذ معل) هو كالأول فيما ذكر.

ولا يخفى أنها صارت أقسام ما اجتمع فيه ثلاثة - اثني عشر قسمًا، وأما زين الدين فعد العشر الصور إلى الرابع والعشرين، ثم قال «وهكذا فافعل إلى آخر الشروط» فخذ ما فقد فيه الشرط الأول - وهو الاتصال - مع شرطين آخرين غير ما تقدم، وهما السلامة من الشذوذ والعلة، ثم خذ ما فقد فيه شرط آخر مضمومًا إلى فَقَدْ هذه الشروط الثلاثة، وهى هذه، ثم ذكر الخامس والعشرين والسادس والعشرين والسابع والعشرين والثامن والعشرين.

(السابع والعشرون: مرسل شاذ معل فيه مغفل كثير الخطأ) فهذا اجتمعت فيه أربعة، كما اجتمعت في قوله:

(الثامن والعشرون: منقطع شاذ معل فيه مغفل كذلك) أى كثير الخطأ، فهذان مثالان لما اجتمعت فيه أربعة، وقدمنا كلام الزين في هذا، وأما المصنف فسرده ما تراه من غير تنبيه.

ثم قال زين الدين بعد هذا: «ثم عُدْ فابدأ بما فَقَدْ فيه شرط واحد غير ما بدأت به أولاً، وهو ثقة الراوى وتحت قسمان، وهما:

(التاسع والعشرون: ما في إسناده ضعيف).

(الثلاثون: ما فيه مجهول) فهذان القسمان فقد فيهما عدالة الراوى.

ثم قال زين الدين «ثم زد على فقد عدالة الراوى فَقَدْ شرط آخر غير ما بدأت به، وتحت قسمان» وهما:

(الحادى والثلاثون: ما فيه ضعيف وعلته).

(الثانى والثلاثون: ما فيه مجهول وعلته).

ثم قال زين الدين «ثم كمل هذا العمل الثانى الذى بدأت فيه بفقد الشرط المثنى به كما كملت الأول، أى تضم إلى فَقَدْ هذين الشرطين فَقَدْ شرط ثالث، ثم عُدْ فابدأ بما فقد فيه شرط آخر غير المبدؤ به والمثنى به، وهو سلامة الراوى من الغفلة، ثم زد عليه وَجُودَ الشذوذ أو العلة أو هما معًا، ثم عُدْ فابدأ بما فَقَدْ فيه الشرط الرابع، وهو عدم مجيئه من وجه آخر حيث كان فى إسناده مستور، ثم زد عليه وجود العلة، ثم عد فابدأ بما فقد فيه الشرط الخامس، وهو السلامة من الشذوذ، ثم زد عليه وجود العلة بعد، ثم

اختتم بفقد الشرط السادس، ويدخل تحت ذلك عشرة أقسام، وهى:

(الثالث والثلاثون: شاذ معل فيه عدل مغفل كثير الخطأ).

(الرابع والثلاثون: ما فيه مغفل كثير الخطأ) زاد الزين معل كثير التساهل.

(الخامس والثلاثون: شاذ فيه مغفل كذلك) أى كثير الخطأ.

(السادس والثلاثون: معل فيه مغفل كذلك) كثير الخطأ.

(السابع والثلاثون: شاذ معل فيه مغفل كذلك) كثير الخطأ.

(الثامن والثلاثون: ما فى إسناده مستور لم تعرف أهليته ولم يرو من وجه آخر).

(التاسع والثلاثون: معل فيه مستور كذلك) أى لم تعرف أهليته ولم يرو من وجه آخر.

(الأربعون: الشاذ).

(الحادى والأربعون: الشاذ المعلن).

(الثانى والأربعون: المعلن).

(فهذه أقسام الضعيف باعتبار الانفراد والاجتماع، ذكرها الحافظ زين الدين، قال: وقد تركت من الأقسام التى يظن أنه ينقسم إليها بحسب اجتماع الأوصاف عدة أقسام هى اجتماع الشذوذ ووجود ضعيف أو مجهول أو مستور فى سنده، لأنه لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح، لأن الشذوذ تفرد الثقة، ولا يمكن وصف ما فيه راوٍ ضعيف أو مجهول أو مستور بأنه شاذ، والله أعلم) انتهى كلام زين الدين.

(قلت: ومن أقسام الضعيف ما له لقب خاص كالمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكر، وهو بمعنى الشاذ كما سيأتى) قلت: هذا بلفظه كلام الزين، فلا وجه لفصل قوله.

(قال زين الدين: وعدَّ أبو حاتم محمد بن حبان البستى أنواع) الحديث (الضعيف تسعة وأربعين نوعاً) هذا نقله زين الدين من كلام ابن الصلاح، ولفظه «وأطنب أبو حاتم البُستى فى تقسيمه، فبلغ به خمسين قسمًا إلا واحداً» قال عليه الحافظ ابن حجر: لم أقف على كلام ابن حبان فى ذلك، وتجاوز بعض من عاصرناه فقال: هو فى أول كتابه فى الضعفاء، ولم يصب فى ذلك، فإن الذى قسَّمه ابن حبان فى أول كتاب الضعفاء له تقسيم الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة، لا تقسيم الحديث الضعيف، ثم إنه بَلَغَ الأقسام المذكورة عشرين قسمًا، لا تسعة وأربعين، والحاصل أن الموضع الذى ذكر

فيه ابن حبان ذلك لم نعرف موضعه. انتهى.

(قلت: لعله) أى ابن حبان (عدّ ما ترك الزين مما تحتمله القسمة العقلية، ويمنع عرفهم من اجتماعه، والله أعلم) حتى أبلغها تسعة وأربعين.

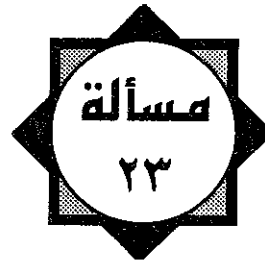
فائدة: قال الحافظ ابن حجر: تنبيهات:

الأول: قولهم: «ضعيف الإسناد» أسهل من قولهم: «ضعيف» على حد ما تقدم من قولهم: «صحيح الإسناد» و «صحيح» ولا فرق.

الثاني: من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا - يريد زين الدين - في منظومته وشرحها أن يتفق العلماء على العمل بمذلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به، وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول.

ومن أمثله قول الشافعي رحمه الله: «وما قلت من أنه إذا غير طعم الماء وريحه ولونه يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله، ولكنه قول العامة، لا أعلم منهم فيه خلافاً»، وقال في حديث: «لا وصية لوارث»: لا يثبت أهل العلم بالحديث، ولكن العامة تلفته بالقبول وعملت به، حتى جعلته ناسخاً لآية الوصية للوارث.

ثم ذكر الثالث من التنبيهات وعدّ فيه ما قيل فيه: «إنه أوهى الأسانيد» كما عدوا فيما سلف ما قيل فيه «إنه أصح الأسانيد»، وطوّل به فلم يذكره، وقد ذكره الحاكم في كتابه علوم الحديث.



[في بيان الحديث المرفوع]

(المرفوع) قُدِّمَ على ما بعده لشرفه بالإضافة إليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو من أنواع علوم الحديث، جعله ابن الصلاح النوع السادس.

(اختلف في حد المرفوع، فالمشهور أنه: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قولاً له أو فعلاً) قلت: أو تقريراً أو همّاً، كما قررناه في حواشي «شرح غاية السؤل» (سواء أضافه إليه صاحبه أو تابعي أو من بعدهما، سواء اتصل بإسناده أم لا، فعلى هذا) التفسير (يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل) والمعلق أيضاً لعدم اشتراط الاتصال.

(وقال) أبو بكر (الخطيب) البغدادي: المرفوع (هو ما أخبر فيه الصحابي عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعله، فعلى هذا) حيث خصص الصحابي (لا يدخل فيه مراسيل التابعين ومن بعدهم).

قال الحافظ ابن حجر: مقتضاه - يعني كلام الخطيب - أن يكون في السياق إدراجاً، وعند التأمل يتبين أن الأمر بخلاف ذلك، لأن ابن الصلاح لم يتقل عبارة الخطيب بلفظها، ويبان ذلك أن الخطيب قال في «الكفاية»: «وصفهم للحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم» ثم قال: والحاصل أن المسند عند الخطيب ينظر فيه إلى ما يتعلق بالسند فيشترط فيه الاتصال، وإلى ما يتعلق بالمتن فلا يشترط فيه الرفع إلا من حيث الأغلب في الاستعمال، فمن لازم ذلك أن الموقوف إذا اتصل سنده قد يسمى مسنداً، ففي الحقيقة لا فرق عند الخطيب بين المسند والمتصل إلا في غلبة الاستعمال، ثم نقل كلام ابن عبد البر والحاكم، ثم قال بعد ذلك: والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم من سمع النبي

صلى الله عليه وآله وسلم بسند ظاهره الاتصال، فمن سمع أعم من أن يكون صحابياً مسلماً أو في حال كفره وأسلم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و «من لم يسمع» يخرج المرسل، و «بسند» يخرج ما كان بلا سند كقول القائل من المصنفين «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» فإن هذا من قبيل المعلق، و «ظهور الاتصال» يخرج المنقطع، لكن يدخل فيه ما كان فيه انقطاع فهو كعننة المدلس، والنوع المسمى بالمرسل الخفى، فلا يخرج ذلك عن كون الحديث يسمى مسنداً.

ومن رأى مصنفات الأئمة في المسانيد لم يرها تخرج عن اعتبار هذه الأمور، وقد راجعت كلام الحاكم بعد هذا فوجدت عبارته «والمسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه» فلم يشترط حقيقة الاتصال، بل اكتفى بظهور ذلك كما قلته تفقهاً، والله الحمد، وبهذا يتبين الفرق بين الأنواع، وتحصل السلامة من تداخلها واتحادها، إذ الأصل عدم الترادف والاشتراك، والله أعلم. انتهى.

(قال ابن الصلاح^(١): ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عنى بالمرفوع المتصل) انتهى كلام ابن الصلاح في هذا النوع، وقد ذكر في النوع الرابع من تفرعات النوع الثامن قوله (ومن المرفوع قولهم عن الصحابي: يرفع الحديث، أو يبلغ به) كحديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به «الناس تبع لقريش»^(٢) (أو يَنَمِيهِ) بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم كحديث مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة»^(٣) قال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه يَنَمَى ذلك، وهذا هو معنى نَمَيْتُ الحديث إلى فلان إذا أسندته إليه (أو رواية رفع) أى مرفوع بلا خلاف كما صرح به النووي وهو تفسير لرفع الحديث.

(قال ابن الصلاح: حكم ذلك) أى قولهم عن الصحابي يرفع الحديث (عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً) إلا أنه ليس في كلام ابن الصلاح لفظ «رفع» بل لفظ «أو رواية» بالتثنية ليس بعدها لفظ.

قال الحافظ ابن حجر: وكذا قوله: «يرويه» أو «رفعه» أو «مرفوعاً» وكذا قوله:

(١) علوم الحديث ص (٦٦).

(٢) مسلم (١٤٥١)، وأحمد (٢/٢٤٣).

(٣) المشكاة (٨٩٨)، وفتح الباري (٢/٢٢٤).

«رواه» وعبارة الزين في نظمه:

وقولهم يرفعه يبلغ به رواية ينميه رفع فانتبه

وقد ذكر ابن الصلاح أمثلة ذلك (قال زين الدين^(١): وإن قيلت هذه الألفاظ عن التابعي فمرسل، بخلاف قول التابعي «من السنة» ففيه خلاف كما يأتي) هذا كلام ابن الصلاح، فإنه قال بعد قوله صريحاً: قلت وإذا قال الراوى عن التابعي يرفع الحديث أو يبلغ به فذلك أيضاً مرفوع، ولكنه مرفوع مرسل، والله أعلم.

تنبيه: ذكر الحافظ ابن حجر أن من أغرب المرفوع سقوط الصيغة مع الحكم بالرفع مع القرينة، كالحديث الذى رويناه من طريق الأعمش عن أبى ظبيان، عن ابن عباس، قال: «احفظوا عني - ولا تقولوا قال ابن عباس - أيما عبد حج به أهله ثم عتق فعليه حجة أخرى... الحديث» رواه ابن أبى شيبة^(٢) من هذا الوجه، فزعم أبو الحسن بن القطان أن ظاهره الرفع، أخذه من نهى ابن عباس عن إضافة القول إليه، فكأنه قال لا تضيفوه إلىّ وأضيفوه إلى الشارع، لكن يعكر عليه أن البخارى رواه^(٣) من طريق أبى السفر سعيد بن محمد قال: سمعت ابن عباس يقول: «يا أيها الناس اسمعوا عني ما أقول لكم، وأسمعوني ما تقولون، ولا تذهبوا فتقولوا قال ابن عباس قال ابن عباس وظاهر هذا أنه إنما طلب منهم أن يعرضوا عليه قوله ليصححه لهم، خشية أن يزيدوا فيه أو ينقصوا. انتهى.

قلت: بل الظاهر مع ابن القطان، إذ ليس من طريقة ابن عباس المألوفة أن يطلب عرض ما حدث به مع كثرة تحديثه، ويزيد كلام ابن القطان قوة أن هذا الحكم الذى ذكره ابن عباس ليس للاجتهاد فيه مسرح، فهو من قرائن الرفع، والله أعلم.

ثم قال: تنبيهات: قد يقال: ما الحكمة فى عدول التابعي عن قول الصحابي «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» ونحوها إلى «يرفعه» وما يذكر معها. قال الحافظ المنذرى: يشبه أن يكون التابعي - مع تحققه بأن الصحابي رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم - يشك فى الصيغة بعينها، فلما لم يمكنه الجزم بما قاله له أتى بلفظ يدل على رفع الحديث.

(١) فتح المغيث (١/٦٤).

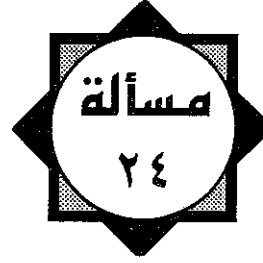
(٢) البيهقي (٤/٣٢٥)، والخطيب (٨/٢٠٩).

(٣) فى: مناقب الأنصار: ب (٢٧).

قلت: وإنما ذكر الصحابي كالمثال، وإلا فهو جارٍ في حق من بعده، ولا فرق، ويحتمل أن يكون من صنع ذلك صنعه لطلب التخفيف وإيثار الاختصار، ويحتمل أن يكون شك في ثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يجزم بلفظ «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا»، بل كنى عنه تحريزاً بأيتهما، ذكر المصنف ما إذا قال التابعي عن الصحابي يرفعه، ولم يذكر ما إذا قال الصحابي عن النبي يرفعه، وهو في حكم قوله «عن الله عز وجل» ومثاله الحديث الذي رواه الداروردي عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفعه «إن المؤمن عندي له كل خير، يحمدي وأنا أنزع نفسه من بين جنبيه» حديث حسن رواه أهل الصدق، أخرجه الدارمي في مسنده^(١)، وهو من الأحاديث الإلهية، وقد أفردا جمع بالجمع. انتهى.

* * *

(١) النسائي في: الجنائز: ب (١٣)، وأحمد (٢٩٧/١).



[في بيان المسند من أنواع الحديث]

(المسند - اختلف فيه) أى حقيقته (على ثلاثة أقوال) :

الأول: ما أفاده قوله (فقال أبو عمر بن عبد البر فى «التمهيد»^(١)): هو ما رفع إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم خاصة، قال: وقد يكون متصلاً مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد يكون منقطعاً مثل مالك عن الزهرى عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: فهذا مسند لأنه قد أسند إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو منقطع؛ لأن الزهرى لم يسمع من ابن عباس رضى الله تعالى عنه. انتهى. قال زين الدين: فعلى هذا يستوى المسند والمرفوع).
قال الحافظ ابن حجر: وهو مخالف للمستفيض من عمل أئمة الحديث فى مقابلتهم بين المسند والمرسل، يقولون أسنده فلان، وأرسله فلان.

والثانى: ما أفاده قوله (وقال) أبو بكر^(٢) (الخطيب) البغدادى (هو عند أهل الحديث الذى اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، قال ابن الصلاح: وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم) قد قدمنا لفظ الخطيب فى نوع المرفوع وما حققه الحافظ ابن حجر فى المسند، فقول ابن الصلاح هذا هو - كما قال الحافظ ابن حجر - معنى قول الخطيب، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة فيما أسند عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم خاصة، وتقدم تحقيقه، فالمسند

(١) (١/٢١، ٢٣).

(٢) أبو بكر الخطيب البغدادى هو: الحافظ الكبير أحمد بن على بن ثابت بن أحمد بن مهدى. قال أبو إسحاق الشيرازى: يشبه بالدارقطنى ونظرائه فى معرفة الحديث وحفظه. مات سنة (٤٦٣). له ترجمة فى: البداية والنهاية (١٢/١٠١)، وشذرات الذهب (٣/٣١١)، ووفيات الأعيان (١/٢٧).

والمتصل سواء لإطلاقهما على كل من المرفوع والموقوف، ولكن الأكثر استعمال المسند في الأول كما قاله الخطيب.

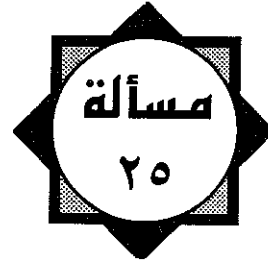
والثالث: ما أفاده قوله (وقال ابن الصباغ في «العدة»: المسند ما اتصل بإسناده، فعلى هذا يدخل فيه المرفوع والموقوف، ومقتضى كلام الخطيب أنه ما اتصل بإسناده إلى قائله من كان، فيدخل فيه المقطوع) لأنه يصدق عليه أنه اتصل بإسناده من راويه إلى متناه (وهو قول التابعي ومن بعده) إذا اتصل إلى أحدهما.

(قال زين الدين^(١): وكلام أهل الحديث يأباه، وقيل) هذا قول رابع (وهو) أى المسند (ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بإسناد متصل، وبه) أى بهذا القول الرابع (قطع الحاكم أبو عبد الله) فى كتابه علوم الحديث^(٢) فلم يحك فيه غيره (وحكاه ابن عبد البر قولاً لبعض أهل الحديث) هكذا قاله الزين.

وقال الحافظ ابن حجر: إن الحاكم وغيره فرقوا بين المسند والمتصل والمرفوع، بأن المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد، فحيث يصح إضافته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مرفوعاً، سواء اتصل بإسناده أم لا، ومقابله المتصل، فإنه ينظر فيه إلى حال الإسناد مع قطع النظر عن المتن، سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً، وأما المسند فينظر فيه إلى الخالين معاً فيجمع شرطى الاتصال والرفع، فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق، فكل مسند مرفوع، وكل مسند متصل، ولا عكس فيهما، هذا على رأى الحاكم، وبه جزم أبو عمرو الداني والشيخ تقي الدين فى «الاعتراح». انتهى. وقد قدمنا ما قاله الحافظ ابن حجر مما ظهر فى حقيقة المسند بالاستقراء.

(١) فتح المغيث (١/٥٧).

(٢) ص (٤٠).



[في بيان المتصل والموصول من أنواع الحديث]

(المتصل والموصول) قال الحافظ ابن حجر: ويقال له المؤتصل - بالفك والهمز - وهي عبارة الشافعي في «الأم» في مواضع، قال ابن الحاجب في «التصريف» له: هي لغة الشافعي^(١). انتهى. (هما) الأولى أفراد الضمير لأنه معنى واحد، وإنما تعدد لفظه واتخذ معناه وهو واحد، إذ عبارة الزين^(٢) «المتصل والموصول هو» (ما اتصل إسناده إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو إلى واحد من الصحابة) احتراز عما لم يتصل سنده به صلى الله عليه وآله وسلم ولا بصحابي كما قال.

(وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد بهم فلا يسمونها متصلة، بل يسمونها مقطوعة، قال زين الدين: وإنما يمتنع هذا) أي إطلاق المتصل على أقوال الصحابة المتصلة الأسانيد (مع الإطلاق، فأما مع تقييد فجائز شائع في كلامهم كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب) بالتقييد بذكر من اتصل إليه.

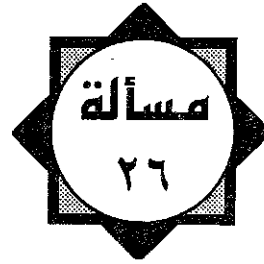
(قال ابن الصلاح^(٣): وحيث يطلق المتصل يقع على المرفوع والموقوف) إذ قد أخذ في مفهومه «أو إلى أحد من الصحابة» وهو الموقوف.

* * *

(١) لسان العرب (١١/٧٢٧)، والنكت (١/٣٠٣).

(٢) فتح المغيث (١/٥٨).

(٣) علوم الحديث ص (٤٠).



[فى بيان الموقف]

(الموقوف: هو ما قصرته) بلفظ الخطاب، وهى عبارة زين الدين فى نظمه، فإنه قال:
وسمَّ بالموقوف ما قصرته^(١)

(على واحد من الصحابة قولاً له أو فعلاً) والمراد من القول هنا هو ما خلا عن قرينة تدل على أن له حكم الرفع كما يأتى، والفعل المجرد فهل يكون له حكم عند من يحتج بقول الصحابى أم لا؟ قال الحافظ ابن حجر: فيه نظر (أو نحوهما) كأنه يريد ما يعمل أو يقال فى حضرته ولا ينكرونه، والحكم فيه أنه إذا نقل فى مثل ذلك حضور أهل الإجماع فيكون نقلاً للإجماع، وإن لم يكن فإن خلا عن سبب مانع من السكوت والإنكار فحكمه حكم الموقف، ويكون من باب الإجماع السكوتى (ولم يرفع إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم) ولا قامت قرينة على رفعه (سواء اتصل إسناده إليه أو لم يتصل) قال الحافظ: واشترط الحاكم فى الموقف أن يكون إسناده غير منقطع إلى الصحابى، وهو شرط لم يوافقه عليه أحد.

(وقال أبو القاسم) فى شرح الألفية، ابن القاسم الفورابى - بضم الفاء - نسبة إلى قرية بـ «همدان» كما فى القاموس (من الخراسانيين الفقهاء) وأطلق فإنه قال الفقهاء (يقولون) الخبر ما كان عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، (والأثر ما روى عن الصحابة) انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: هذا قد وجد فى عبارة الشافعى فى مواضع، والأثر فى الأصل: العلامة، زاد غيره: وما ظهر على الأرض من مشى الرجل، قال زهير^(٢):
والمرء ما عاشَ ممدودٌ له أثرٌ

(١) (١٠١/٥٨/١).

(٢) لسان العرب (٦/٤)، والنهاية (٢٣/١)، وفتح المغيث (١٢٥/١).

ونقل النووي عن أهل الحديث أنهم يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف معاً، ويؤيده تسمية أبي جعفر الطبري كتابه «تهذيب الآثار» وهو مقصور على المرفوعات، وإنما يورد فيه الموقوفات تبعاً، وأما كتاب شرح «معاني الآثار» للطحاوي فيشتمل على المرفوع والموقوف أيضاً.

(قال زين الدين: هذا مع الإطلاق، وأما مع التقييد فيجوز في حق التابعين، فيقولون: هذا موقوف على ابن المسيب، ونحوه، وفي كلام ابن الصلاح ما يقتضي أنه يجوز مع التقييد في حق (غير التابعين أيضاً، فيقال: هذا موقوف على الشافعي، ونحوه) فإنه قال: وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي، فيقال: حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء، أو على طاووس، أو نحو هذا.

(ثم إن الآثار نوعان) هذا زيادة من كلام المصنف لم يذكره ابن الصلاح ولا زين الدين، فكان يحسن أن يعنونه المصنف بلفظ «قلت» على قاعدته.

(أحدهما: ما لا يقال من قبيل الرأي، فذكر الإمامان أبو طالب والمنصور بالله عليهم السلام أنه إذا كان للاجتهاد فيه وجه صحيح أو فاسد فموقوف، وإلا فمرفوع، وهو قول الشيخ أبي الحسين البصري والشيخ الحسن الرصاص، وحكى ذلك المنصور بالله) أي عن الشيخين المذكورين (وصاحب «الجوهرية») يعنى حكاها عنهما (وزاد المنصور بالله حكايته عن قاضي القضاة، واحتج المنصور بالله على ذلك بأنه مقتضى وجوب تحسين الظن بالصحابة) وأنهم لا يأتون في الأحكام إلا بما هو من طريق الأحاديث المرفوعة أو من طريق الاجتهاد.

(وذكر جماعة من العلماء منهم ابن عبد البر أنه) أي ما ليس للاجتهاد فيه وجه صحيح ولا فاسد (في حكم المرفوع، قالوا: مثل قول ابن مسعود «من أتى ساحراً أو عرافاً) عراف ك «شداد»: الكاهن كما في القاموس، وفي النهاية^(١): أراد بالعراف: المنجم، والحازي: الذي يدعى علم الغيب وقد استأثر الله به (فقد كفر بما أنزل على محمد^(٢)) ترجم عليه الحاكم في كتاب علوم الحديث) بقوله: (باب معرفة الأسانيد التي لا يذكر سندها، قلت: وهذا المشال مما يظن أنه لا مدخل للرأي فيه، وليس مما يقطع به) أي بأنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم (وقد يوجد عن الصحابة ما يقطع به) أي بأنه

(١) البيهقي (٨/١٣٥)، والحاكم (٨/١).

(٢) (٢١٨/٣).

ليس إلا عنه صلى الله عليه وآله وسلم (مثل ما رواه الأمير الحسين) ابن محمد (في «الشفاء» عن علي عليه السلام أن الحيز ينقطع عن الحبلى لأنه جعل رزقاً للجنين، وإنما جعل هذا كالمرفوع حملاً للصحابة على السلامة، ولأن الظن يقضى برجحان رفعه) لأنه لا يعرف إلا من طريق الوحي.

(وخالف ابن حزم، وشنع في ذلك، وقال: يحتمل أنه عن أهل الكتاب، فقد صح «حدثوا عن أهل الكتاب ولا حرج»^(١)) ولا يخفى أن الحديث عنهم نادر، والواقع من الموقوفات التي ليس للرأى فيها مسرح كثير، وحسن الظن بالصحابي يقضى بأنه لا يطلق في مقام الإخبار عن الحكم في أمر بطريق اجتهدى أو نص إلا عن طريق شرعى من رواية معروفة أو اجتهد، فإذا تعذر الثاني تعين الأول، نعم يحتمل هذا في القصص والأخبار التي لا يرفعها الصحابي ولا هي مما يجتهد فيه أنها من أحاديث الكتبيين، فهذا التفصيل هو الذى ينبغى عليه التعويل.

(النوع الثانى) من نوعى الآثار (ما يحتمل أنه قيل عن الرأى والاجتهاد) وهو ما كان للاجتهاد فيه مسرح ووقفه الصحابي (ففيه قولان للشافعى: الجديد منهما أنه ليس بحجة) لأنه قول صحابي مجتهد (ذكره في «الإرشاد»، والذي تقتضيه الأدلة أنه ليس بحجة) إذ لم تقم الأدلة إلا على حجية الكتاب والسنة، والقياس على خلاف فيه، والإجماع على بعد في وقوعه، وأما قوله (وليس في ذلك) أى في حجية قول الصحابي (سنة صحيحة) فهو من نفى الخاص بعد نفى العام، إذ قد قدم أن الأدلة لم تقم على حجته، وإنما أتى به ليتدرج به إلى قوله (فأما ما روى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»^(٢)) فهو حديث ضعيف، قاله ابن كثير الشافعى، وقال: رواه عبد الرحيم بن زيد العمى بفتح المهملة وتشديد الميم (عن أبيه، قال ابن معين: هو كذاب، وقال السعدى: هو ليس بثقة، وقال البخارى: تركوه، وقال أبو حاتم: حديثه متروك، وقال أبو زرعة واه، وقال أبو داود: ضعيف، وأبوه ضعيف أيضاً، وقد روى هذا الحديث من غير طريق) أى من طرق كثيرة (ولا يصح شيء منها، ذكر ذلك كله ابن كثير الشافعى في كلامه على أحاديث «المنتهى»).

وذكر الحافظ ابن حجر له طرقاً كثيرة في تخريجه لأحاديث مختصر ابن الحاجب،

(١) أبو داود (٣٦٦٢)، والترمذى (٢٦٦٩)، وأحمد (١٥٩/٢)، وابن أبى شيبة (٦٢/٩).

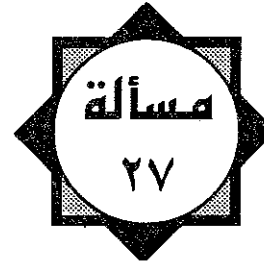
(٢) الميزان (١٥١١)، واللسان (٤٨٨/٢)، والإتحاف (٢٢٣/٢).

وأخرجه عن ابن عمر وجابر وابن عباس وعمر وأنس بألفاظ مختلفة وسردها برواتها وضعفها، وذكر طريق عبد الرحيم بن زيد العمى عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن عمر ابن الخطاب، وساقه بلفظه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «سألت ربي عما يختلف فيه أصحابي من بعدى، فقال: يا محمد، إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم، بعضها أضوأ من بعض، فمن أخذ بشيء مما اختلفوا فيه فهو عندي على هدًى، ثم قال: هذا حديث غريب أخرجه ابن عدى^(١)، ثم قال: وزيد العمى وأبوه ضعيفان، وأبوه أضعف منه، وقد سئل البزار عن هذا الحديث فقال: لا يصح هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

(وأما ابن عبد البر فاحتج به في «التمهيد» وسكت عليه، فلعله رأى مجموع تلك الطرق تقوى متن الحديث، أو عرف له شواهد ما يقوى معناه، والله أعلم).

قلت: وذكر الحافظ في تخريج أحاديث «المختصر» أنه ذكره ابن عبد البر في كتاب «بيان العلم» عن ابن شهاب بسنده، وقال: هذا إسناد ضعيف، الراوى له عن نافع لا يحتج به، قال الحافظ: قلت هو متفق على تركه، بل قال ابن عدى: إنه يضع الحديث. اهـ. قلت: ويريد بالراوى له عن نافع سمرة الجزرى.

(١) ابن عساكر (٢٨٥/٥/٦).



[فى بيان المقطوع]

(المقطوع هو قول التابعى وفعله، قال ابن الصلاح^(١): ويقال فى جمعه مقاطيع ومقاطع) يعنى كالمسانيد والمساند، والمنقول عن جمهور البصريين من النحاة إثبات الياء جزماً، وعند الكوفيين والجرمى من البصريين تجويز إسقاطها واختاره ابن مالك (قال: وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع فى كلام الشافعى وأبى القاسم الطبرانى، قال زين الدين: ووجدته أيضاً فى كلام أبى بكر الحميدى وأبى الحسن الدارقطنى^(٢))، قال ابن الصلاح: وقد حكى عن بعض أهل العلم أنه جعل المنقطع ما وقف على التابعى، واستبعده ابن الصلاح، قال زين الدين: القائل بذلك هو الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البردعى) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة وإهمال الدال والعين - نسبة إلى «بردعة» بلدة من أقصى بلاد «أذربيجان» بينها وبين «بردعة» اثنا عشر ميلاً (حكاه فى جزء لطيف له) انتهى.

* * *

(١) علوم الحديث ص (٤٢).

(٢) لكن قد يعتذر للشافعى أنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، وأما الطبرانى فإطلاقه ذلك يعتبر تجوزاً عن الاصطلاح. «تيسير مصطلح الحديث» ص (٩٩).

(فروع)

سبعة، حسن إيرادها بعد كل من المرفوع والموقوف.

(مسألة: من السنة) هذا الفرع الأول، وهو (قول الصحابي «من السنة كذا» محمول على أنه مسند مرفوع) وادّعى البيهقي أنه لا خلاف بين أهل النقل في ذلك، وسبقه إلى دعواه شيخه الحاكم في «المستدرک»، وذلك (لأن الظاهر أنه لا يريد إلا سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو مذهب الزيدية، ذكره المنصور بالله في «الصفوة» والشيخ أحمد في «الجوهرة»، كقول علي بن أبي طالب عليه السلام «من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة» رواه أبو داود في رواية ابن داسة) بالمهملتين أحد رواة سنن أبي داود (وابن الأعرابي) أحد رواتها أيضاً، إمام حافظ، أثنى عليه الذهبي.

وقال القاضي أبو الطيب: هو ظاهر مذهب الشافعي لأنه احتج على قراءة الفاتحة في صلاة الجنائز بصلاة ابن عباس على جنازة وقراءته بها وجهه، وقال: «إنما فعلت ليعلموا أنها سنة» وجزم ابن السمعاني أنه مذهب الشافعي. وقال ابن عبد البر: إذا أطلق الصحابي السنة فالمراد بها سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ما لم يضيفها إلى صاحبها كقولهم: «سنة العمرين» واعلم أنهم وإن قالوا بأنه لا يريد بها الصحابي إلا سنته صلى الله عليه وآله وسلم لكنهم قالوا: لا يضاف اللفظ إليه، فإنه نهى أحمد بن حنبل وعبد الله بن المبارك وقالوا: لا يضاف حديث أبي هريرة الذي أخرجه أبو داود والترمذي بلفظ: «حذف السلام سنة»^(١). فلا يقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «حذف السلام سنة». قال الزين في تخريج «الإحياء» لا يعزو اللفظ إليه صلى الله عليه وآله وسلم، وإلا فقول الصحابي «السنة كذا» له حكم المرفوع على الصحيح.

(وخالف بعضهم في ذلك، منهم أبو بكر الصيرفي) من الشافعية (وأبو الحسن الكرخي) من الحنفية (وغيرهما) كابن حزم الظاهري، بل حكاه إمام الحرمين عن المحققين، ذكره في «البرهان»، وجزم جماعة من أئمة الشافعية بأنه الجديد من مذهب الشافعي، ذكره ابن القشيري وابن فورك وغيرهما وجزموا بأنه كان يقول في القديم: إنه مرفوع، وحكوا ترده في الجديد، لكنه نص في «الأم» وهو من الكتب الجديدة على أنه

(١) أبو داود (١٠٠٤)، والترمذي في: الصلاة: ب (١٠٧)، وأحمد (٥٣٢/٢).

مرفوع، فإنه قال في باب عدد الكفن بعد ذكر ابن عباس والضحاك بن قيس، رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لا يقولان من السنة إلا لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقال في كتاب «الأم» في قول سعيد بن المسيب لأبي الزناد «سنة» وقد سئل سعيد عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته، قال: يفرق بينهما، فقال له أبو الزناد: سنة؟ قال: سنة، قال الشافعي: والذي يشبه قول سعيد «سنة» أن يكون أراد سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال الحافظ ابن حجر: وحيث أنه قولان في الجديد، قلت: ويحتمل أنه إنما جزم في الأول لما كان القائل صحابياً، وقال في الثاني «يشبه» لما كان القائل تابعياً.

هذا، ودليل المخالفين أن لفظ السنة متردد بين سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسنة غيره كما قال صلى الله عليه وآله وسلم «ستى وسنة الخلفاء الراشدين»^(١) وفي الحديث «من سن سنة حسنة كان له أجرها»^(٢). جوابه أن الأظهر أنهم لا يريدون إلا سنته صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك لأمرين: الأول: أنه المتبادر إلى الفهم فالحمل عليه أولى، الثاني: أن سنته صلى الله عليه وآله وسلم وسنة الخلفاء تبع لسنته، والأظهر من مراد الصحابي إنما هو بيان الشريعة ونقلها فإسناد ما قصد نقله إلى الأصل أولى من إسناده إلى الفرع بالحمل عليه، سيما إن كان قائل ذلك أحد الخلفاء الأربعة إذ يعد أن يريد من طريقتي كذا، وقد كانوا يصرحون بما يقولونه رأياً أو اجتهداً، كقول أبي بكر «أقول فيها برأى فإن كان صواباً فمن الله...» الحديث، واستدل أيضاً لهذا القول بما في البخاري^(٣) أن الحجاج سأل سالماً: كيف نصنع في الموقف يوم عرفة؟ قال سالم إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة يوم عرفة، فقال أبو عمر: صدق، قال الزهري فقلت لسالم: أفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: وهل يتبعون في ذلك إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟.

وأما استدلال ابن حزم على ما ذهب إليه بما في البخاري^(٤) من حديث ابن عمر أنه قال: «بحسبكم سنة نبيكم إن حُبسَ أحدكم عن الحج فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم

(١) أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، والدارمي (٤٤/١)، وأحمد (١٢٦/٤).

(٢) الترمذي (٢٦٧٥)، وابن ماجه (٢٠٧)، والدارمي (١٣١/١)، وأحمد (٣٦٢/٤).

(٣) البخاري في: الحج: ب (٨٩).

(٤) في: المحصر: ب (٢، ٤).

حل من كل شيء حتى يحج قابلاً فيهدى أو يصوم إن لم يجد هدياً» قال ابن حزم: لا خلاف بين أحد من الأمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما صد عن البيت لم يطف به ولا بالصفاء والمروة، بل حيث كان بالحديبية، وأن هذا الذي ذكره ابن عمر لم يقع منه صلى الله عليه وآله وسلم، فلا يخفى أنه لم يرد من السنة الفعل منه صلى الله عليه وآله وسلم بل لفظ سنة نبيكم ^{تعم} السفل والقول والتقرير، فكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ما ذكره ابن عمر لم يبطل كونه لم يقله أو لم يقرره، والحاصل أن ما أثبتته ابن عمر أعم مما نفاه ابن حزم.

إذا عرفت هذا فقول الصحابي «سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم» مضيئاً لها إليه مرفوع عند الجماهير قطعاً، إلا عند ابن حزم.

وقال البلقيني^(١) في «محاسن الاصطلاح»: إنها على مراتب في احتمال الوقف قرباً وبعداً، قال: فأبعدها مثل قول ابن عباس «الله أكبر سنة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم»^(٢) ودونها قول عمرو بن العاص «لا تلبسوا علينا سنة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، عدة أم الولد كذا»^(٣) ودونها قول عمر لعقبة بن عامر «أصبت السنة»^(٤) إذ الأول أبعد احتمالاً والثاني أقرب احتمالاً، والثالث لا إضافة فيه، قلت: وينظر فإنه لا فرق بين الأول والثاني إلا زيادة التكبير من ابن عباس.

تنبيه: لم يذكر المصنف أن حكم ما ينسب الصحابي فاعله إلى الكفر والعصيان الرفع، وذلك مثل قول ابن مسعود «من أتى ساحراً... الحديث»^(٥) ومثله قول أبي هريرة «ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله»^(٦) وقوله في الخارج من المسجد الأذان «أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم»^(٧) وقول عمار رضي

(١) البلقيني هو: الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير الكناني الشافعي. انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي والإفتاء، وولي قضاء الشام. مات سنة (٨٠٥). له ترجمة في: إنباه الغمر (٢/٢٤٥)، والضوء اللامع (٦/٨٥)، وشذرات الذهب (٧/٥١).

(٢) مسلم (١٢٤٢).

(٣) أبو داود (٢٢١٩)، وابن ماجه (٢٠٦٣)، والدارقطني (٤١٩/٢ - ٤٢٠).

(٤) أبو داود (٣٣٨)، والنسائي في: الغسل: ب (٢٧)، والدارمي (١/١٩٠)، والبيهقي (١/٢٣١).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) مسلم في: النكاح: حديث (١١٠)، وأحمد (٢/٦١)، والبيهقي (٧/٢٦٢).

(٧) مسلم (٢/١٢٥)، وأحمد (٢/٤١٠).

الله عنه «من صام اليوم الذى يشك فيه فقد عصى أبا القاسم»^(١) فهذا كله له حكم الرفع، ويحتمل أن يكون موقوفاً لجواز التأثيم على ما ظهر من القواعد، والأول أظهر، وبه جزم ابن عبد البر، وادّعى الإجماع عليه، وجزم به الحاكم فى علوم الحديث وفخر الدين الرازى فى «المحصول»، وهذا كله فيما ينسبه الصحابى إلى ستنه صلى الله عليه وآله وسلم.

(وأما التابعى إذا قال ذلك) أى من السنة كذا (فقيل: موقوف متصل، لأنهم قد يعنون بذلك سنة الخلفاء) فلا يجزم بأنهم أرادوا ستنه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه جزم مع الاحتمال (وربما كثر ذلك فيهم حتى لا يكون غيره راجحاً، وهذا جديد قول الشافعى، وصححه النووى) واعلم أنه على قول من يقول بأن قول الصحابى «من السنة كذا» مرفوع فهو محتمل لأقسام السنة الثلاثة القول والفعل والتقرير، كما أشرنا إليه فى الجواب عن دليل ابن حزم، وإذا كان محتملاً فلإذا عارضه قول أو فعل أو تقرير غير محتمل فهو مقدم على قوله «من السنة» لعدم احتماله بخلافها.

(مسألة: أمرنا ونهينا) مغير الصيغة (إذا قال الصحابى: أمرنا أو نهينا) أو قال أوجب أو حرم أو أبيح، وبالجمله يأتى بشيء من الأحكام بصيغة ما لم يُسمَّ فاعله (من نوع المرفوع والمسند عند المنصور بالله وقاضى القضاة والشيخ أبى عبد الله والشيخ الحسن الرصاص وحفيده أحمد) ابن محمد بن الحسن (وكذلك عند أصحاب الحديث) إلا أن المنصور بالله قال: فرق بين «أمرنا» و «أوجب» فقال إن الأول حجة، وشرط للثانى ألا يكون للاجتهاد فيه مسرح لجواز أن يرى الوجوب بطريق الاجتهاد، والجمهور على أنه حجة مطلقاً (قال الزين عن ابن الصلاح: وهو قول أكثر أهل العلم لأن مطلق ذلك ينصرف إلى من له الأمر والنهى، وهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وذكر البيهقى إجماع أهل النقل على أنه مرفوع.

(وخالف فى ذلك فريق منهم أبو بكر الإسماعيلى) وأبو الحسن الكرخى من الحنفية، وعلل ذلك بكونه متردداً بين كونه مضافاً إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم أو إلى القرآن أو الأمة أو بعض الأمة أو القياس أو الاستنباط، قال وهذه الاحتمالات تمنع من الجزم بكونه مرفوعاً، وأجيب بأنها احتمالات بعيدة، وعلى التنزل فما من القرآن مرفوع

(١) الترمذى (٦٨٦)، والنسائى (١٥٣/٤)، وابن ماجه (١٦٤٥).

لأن الصحابة إنما تلقوه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأمر الأمة لا يمكن الحمل عليه، لأنهم لا يأمرون أنفسهم، وبعض الأمة إن أراد من الصحابة فبعيد، لأن قوله ليس حجة على غيره، وإن أراد الخلفاء بخصوصهم فكذلك لأن الصحابي مأمور بتبليغ الشريعة فيحمل على من صدر عنه الشرع وهو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وأما حمله على القياس فبعيد كحمله على الاستنباط فإنه لا يتبادر ذلك لسامع.

واعلم أنه قال ابن الأثير في مقدمات «جامع الأصول»: إن الخلاف فيما إذا كان قائل ذلك من الصحابة غير أبي بكر، أما إذا قاله أبو بكر فيكون مرفوعاً قطعاً، لأن غير النبي لا يأمره ولا ينهيه لأنه تأمر بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووجب على الأمة امتثال أمره.

(قال الزين: وجزم به أبو بكر الصيرفي في «الدلائل») يحتمل أنه جزم بمثل قول الإسماعيلي أو بمثل قول الجمهور، وقربه من الأول يدل أنه به جزم (وذلك مثل) حديث (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة) أخرجه البخاري وغيره^(١)، وكذلك قول عائشة «كنا نؤمر بقضاء الصوم»^(٢) (قال ابن الصلاح: ولا فرق بين أن يقول ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعده) إذ المتبادر منه أن الأمر الرسول مطلقاً.

تنبيه: قول الصحابي «إني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»^(٣) وما أشبهه «لأبين لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» من المرفوع، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أمرت» هو كقوله: أمرني الله تعالى وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أمرت بقرية تأكل القرا يقولون يثرب... الحديث»^(٤) لأنه لا أمر له صلى الله عليه وآله وسلم إلا الله سبحانه وتعالى.

(وأما إذا قال ذلك التابعي ففيه وجهان، وهو كقوله «من السنة» سواء) وقد تقدم تحقيقه.

(١) البخاري في: الأذان: ب (١ - ٣)، ومسلم في: الصلاة: حديث (٢، ٣، ٥)، وأحمد (١٠١/٣).

(٢) مسلم في: الحيض: حديث (٦٧)، وأحمد (١٨٧/٦).

(٣) البخاري في: الأذان: ب (١١٥)، ومسلم في: الصلاة: حديث (٢٧ - ٣٠)، وأحمد (٢٣٦/٢).

(٤) البخاري في: المدينة: ب (٢)، ومسلم في: الحج: حديث (٤٨٨)، وأحمد (٢٣٧/٢).

(مسألة: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «قال زين الدين: وأما إذا صرح أى الصحابى (بالأمر فقال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» فلا أعلم فيه) أى فى كونه مرفوعاً (خلافًا، إلا ما حكاه ابن الصباغ فى «العدة») وحكاه أيضاً شيخه أبو الطيب الطبرى (عن داود وبعض المتكلمين أنه لا يكون حجة حتى ينقل لنا لفظ النبى صلى الله عليه وآله وسلم) قال: إذ يحتمل أن يكون سمع صيغة ظنها أمراً أو نهياً وليست كذلك فى نفس الأمر.

قلت: إن عملنا بمثل هذا الاحتمال لم تقبل إلا الرواية باللفظ النبوى وبطلت الرواية بالمعنى، وهى أكثر الروايات، بل قيل: لم تتواتر رواية باللفظ إلا فى حديثين، ولا شك أن الظاهر من حال الصحابى مع عدالته ومعرفته الأوضاع اللغوية أنه لا يطلق ذلك إلا فيما تحقق أنه أمرٌ أو نهى وإن لم يكن كذلك فى نفس الأمر، ثم هذا الاحتمال الذى استدلل به لداود يجرى فى الخبر إذ يحتمل أنه ظن ما ليس بخبر خبراً، فلا وجه لتخصيص الأمر (وهو ضعيف مردود) بما عرفته (قال زين الدين: إلا أن يريدوا) أى داود ومن وافقه (أنه ليس بحجة فى الوجوب، ويدل تعليقه) أى ابن الصباغ (للقائلين بذلك بأن من الناس من يقول: المندوب مأمور به، ومنهم من يقول: المباح مأمور به أيضاً) وهذه المسألة مبسطة فى أصول الفقه.

(قال زين الدين: فإذا كان ذلك مرادهم كان له وجه) قلت: قول الصحابى «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» إخبار بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم بصيغة إنشاء وهى افعلوا كذا، فهو كما لو قال الصحابى: «قال صلى الله عليه وآله وسلم» ولفظ «افعلوا» الأصل فيه الإيجاب عند الجمهور كما عرف، فلا وجه لتأويل كلام داود، إلا أن يكون مذهبه فى الأصول أن الأمر ليس للإيجاب فبحث آخر، على أن «افعلوا» ونحوه ليس بحجة فى الإيجاب، هذا كله فيما إذا كان ذلك من الصحابى.

(فإذا قال التابعى أمرنا هل يكون مرسلًا؟ ففيه احتمالان للغزالي، وجزم ابن الصباغ فى «الشامل» أنه مرسل، وحكى فيما إذا قال ذلك ابن المسيب وجهين) كأنه خص سعيداً من التابعين لأنه قد عرف منه أنه لا يقول ذلك إلا مرفوعاً (وأما إذا قال الصحابى أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى يحذف المفعول (فلم يذكرها أهل الحديث) ولا كثير من أهل الأصول وذكرها فى الفصول وجعلها مرتبة ثالثة بعد مرتبة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واعترض عليه بأنها ليست مرتبة غير مرتبة قال، فإن الأمر

والنهي قول، فإذا أسند إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصيغة الفاعل فهو إسناد للقول قطعاً.

(واختلف أصحابنا فيها: فذهب قاضي القضاة إلى حمل ذلك على الاتصال وسماع الصحابي منه عليه السلام، وقال المنصور بالله: لا نحكم له بذلك ونجوز أنه ثبت له ذلك بسماع) فيتم الاتصال (أو بواسطة ثقة) فيكون مرسلًا، وإذا عرفت أن قوله: «أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» مثل «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» كما سلف فهو محتمل كما قاله المنصور بخلاف «أمرنا».

(وقال الشيخ أحمد) الرصاص (يحمل على ثبوته) أي ثبوت رفعه (عنده) عند التابعي (بطريق قاطع من سماع أو تواتر) إذ حُسِنُ الظن يقضى بذلك، إلا أنه لا يحتاج إلى القطع، لأن المرسل متفق على جوازه، وإن لم يتفق على حجيته، ولا يشترط فيه الجزم، بل الذي يحصل بالظن.

إذا عرفت هذا فقلوه: «أمرنا» كقلوه: «قال لنا افعلوا»، وهو قول، فإذا عارضه أرجح منه قدم عليه، وإلا فهو قول مقدم على الفعل والتقرير، وأما أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو دونه لاحتماله الإرسال احتمالاً قوياً فإذا عارضه «أمرنا» فهو أرجح.

تنبيه: أما إذا قال الصحابي: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» ففي كتب الأصول أن الظاهر عند الأئمة من أهل البيت والمعتزلة وبعض الأشعرية - سماعه منه صلى الله عليه وآله وسلم، أي فيكون مرفوعاً، لأنه سمعه بغير واسطة، ذكر ذلك في «الفصول»، إلا أنه لم يستدل له على قاعدته في عدم ذكر أدلة الأقوال، ولا يخفى أن معنى ظهور اللفظ في المعنى الذي دل عليه أنه الموضوع له أو الذي قامت عليه واضحة، فلا بد من تقديم مقدمة المدعى ظهور لفظ «قال» في المشافهة والسماع هي أنه موضوع للسماع ولا يستعمل في غيره إلا مجازاً، والمعلوم لغة أن «قال» موضوع لنسبة القول إلى فاعله أعم من أن يكون السماع منه بلا واسطة أو معها، فإنه لا خلاف أنه يصح أن يقول القائل «قال زيد كذا» وإن لم يسمعه منه، وإنما كان معرفته أنه قال بالواسطة كما يقال: قال الله تعالى، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فالظاهر احتمالاه للأمرين، لا ظهوره في أحدهما، ولذا إذا أريد المشافهة والسماع قال: «قال لنا، وقال لي».

(مسألة: كنا نفعل ونحوه، إذا قال الصحابي «كنا نفعل كذا» فيما أن يقيده بزمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كقول جابر «كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» متفق عليه^(١)، فالذي اختاره المنصور بالله في «الصفوة» وقطع به الحاكم وغيره من أهل الحديث وغيرهم أن ذلك من قبيل المرفوع وصححه الأصوليون مثل الشيخ أحمد في «الجوهرة» والفقيه على بن عبد الله) أي ابن أبي الخير شارح «المختصر» لابن الحاجب (وغيرهما والرازي والآمدي وأتباعهما قال ابن الصلاح: وهو الذي عليه الاعتماد) ووجه ذلك قوله (لأن ذلك يشعر بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أطلع على ذلك وقرره عليه، وتقديره أحد وجوه السنن المرفوعة، فإنها) أي وجوه السنن (أقواله وأفعاله وتقاريراته وسكوته عن الإنكار بعد اطلاعه) هكذا في شرح زين الدين نقلاً عن ابن الصلاح، وعبارته في كتابه: فإنها أنواع منها أقواله صلى الله عليه وآله وسلم ومنها أفعاله، ومنها تقاريراته، وسكوته عن الإنكار بعد اطلاعه، فقوله «وسكوته» عطف على تقريره بتقدير وهي سكوته ببيان حقيقة التقرير وأنه عدم إنكاره لما علمه من قول أو فعل أو تقرير صدرت من غيره وعرف صلى الله عليه وآله وسلم بها ولا بد من زيادة فيه وهو أنه لم يكن قد سبق منه إنكارها، وعلم منه ذلك، لئلا يدخل فيه سكوته عن مرور ذمى إلى كنيسة كما عرف في الأصول.

(قال) أي ابن الصلاح (وبلغنى عن البرقاني) تقدم أنه بفتح الموحدة وكسرهما نسبة إلى «برقانة» قرية بـ «خوارزم» وقرية بـ «جرجان»، وهو الإمام الحافظ شيخ الفقهاء والمحدثين أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي الشافعي شيخ بغداد سمع من خلائق منهم: أبو بكر الإسماعيلي أخذ عنه بـ «جرجان»، ومن جماعة بـ «هراة» و«نيسابور» و«دمشق» و«مصر»، وصنف التصانيف، وخرج على الصحيحين، وأخذ عنه البيهقي والخطيب وجماعة (أنه سأل الإسماعيلي) هو الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني كبير الشافعية بناحيته، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين، سمع من أئمة ومنه أئمة منهم الحاكم والترمذي وغيرهما، وله معجم مروي، وصنف الصحيح وأشياء كثيرة، وله مستخرج على البخاري بديع، قال الحاكم: كان الإسماعيلي واحد عصره وشيخ المحدثين والفقهاء

(١) البخاري في: النكاح: ب (٩٦)، ومسلم في: الطلاق: حديث (٢٦-٢٨)، وأحمد (٣/٣٠٩).

وأجلهم فى الرئاسة والمروءة والسخاء بلا خلاف بين علماء الفريقين، مات غرة رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة عن أربع وتسعين سنة (عن ذلك) عن مثل قول الصحابى كنا نفعل» (فأنكر كونه من المرفوع) قال البقاعى. أى أنكر هذا الإطلاق، فإن لفظ مرفوع إذا أطلق انصرف إلى كونه مضافاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صريحاً، ولو سأل ما حكم هذا؟ قال حكمه الرفع، قال: فيحمل عليه ابن الصلاح كلام الخطيب من أنه يريد ليس مرفوعاً لفظاً، وهو مثل ما تقدم من قولهم: «من السنة كذا» فكانه حيثئذ موافق ليس بمخالف.

(قال زين الدين: أما إذا كان فى القصة اطلاعه) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (فحكمه الرفع إجماعاً) لأنه يعلم منه تقريره له، وبه تعرف أنه أراد بقوله فى أول المسألة «فأما أن يقيد بزمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» أن يطلع عليه (وأما إذا لم يكن ذلك مقيداً بوقت النبى صلى الله عليه وآله وسلم فذكر المنصور بالله أن ذلك ليس بمرفوع) لعدم العلم بتقريره صلى الله عليه وآله وسلم له (ولكنه يفيد الإجماع فيكون حجة وكذا قال صاحب «الجوهرية») لكن لابد أن يعلم أن هذا الفعل الذى ذكره الصحابى وقع بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم إذ لا إجماع فى عصره صلى الله عليه وآله وسلم كما علم فى الأصول، وكما يأتى فى قوله «والإجماع من بعده» ثم غايته أن يكون إجماعاً سكوتياً لأنه معلوم عادة عدم اجتماع الأمة على فعل معين، فالمراد كان أكثرهم أو بعضهم يفعل والآخرين مقرون لهم، فيكون إجماعاً سكوتياً وفى كونه حجة نزاع فى الأصول.

(وقال المنصور بالله (أيضاً: إن قولهم «كانوا يفعلون» مثال هذا فى إفادة الرفع فى زمانه والإجماع من بعده، وقال أهل الحديث ليس فى حكم المرفوع، قاله زين الدين) حكاية عن أهل الحديث أيضاً (وجزم به) أى بعدم رفعه (الخطيب وابن الصلاح، وجعلاه) إذا لم يقيد بعصره صلى الله عليه وآله وسلم (موقوفاً، وهو مقتضى كلام البيضاوى^(١)) فإنه جعله موقوفاً (وخالف كثير من الأصوليين) بل من أهل الحديث كما فى منظومة زين الدين وشرحها (منهم الرازى والجوينى والسياف الأمدى) فجعلوا منهم

(١) البيضاوى هو: عبد الله بن عمر بن محمد أبو الخير قاضى القضاة ناصر الدين البيضاوى. كان إماماً علامة، عارفاً بالفقه والتفسير، صالحاً متعبداً زاهداً. مات سنة (٦٨٥). له ترجمة فى: البداية والنهاية (٣٠٩/١٣)، وشذرات الذهب (٣٩٢/٥)، ومراة الجنان (٢٢٠/٤).

ذلك من قبيل المرفوع، وإن لم يقيد بعصره صلى الله عليه وآله وسلم. (وقال به أيضاً كثير من الفقهاء كما قاله النووي في «شرح المذهب»، قال: وهو قوى من حيث المعنى، وقال ابن الصباغ في «العدة»: إنه الظاهر، ومثله بقول عائشة «كانت اليد لا تقطع في السرقة في الشيء النافه»^(١) في القاموس: تفه ك «فرح» تفهًا وتفوهاً: قل وحقر، والحديث أخرجه إسحاق بن راهويه كما في «فتح الباري».

واعلم أن حاصل ما قيل في المسألة أنه موقوف جزماً، والثاني التفصيل: إن أضافه إلى زمن الوحي فمرفوع عند الجمهور، وإن لم يصف إلى زمنه فموقوف.

قال الحافظ ابن حجر: وبقي مذاهب: الأول: أنه مرفوع مطلقاً، قلت: وهو رأى الحاكم والجويني ومن ذكر، قال: وهو الذي اعتمده الشيخان في كتابيهما وأكثر منه البخاري، ومذهب ثالث، وهو التفصيل بين أن يكون الفعل عما لا يخفى غالباً فيكون مرفوعاً أو يخفى فيكون موقوفاً.

وبه قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وزاد ابن السمعاني في كتاب القواطع فقال: إذا قال الصحابي «كانوا يفعلون كذا» أو أضافه إلى عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان مما لا يخفى مثله فيحمل على تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويكون شرعاً، وإن كان مثله يخفى فإن تكرر حمل أيضاً على تقريره لأن الأغلب فيما يكثر أنه لا يخفى، ومذهب آخر، هو: إن أورده الصحابي في معرض الحجة حمل على الرفع، وإلا فهو موقوف، حكاه القرطبي.

وفي شرح المذهب للنووي: وظاهر استعمال كثير من المحدثين وأصحابنا في كتب الفقه أنه مرفوع مطلقاً، سواء أضافه أو لم يصفه، وهذا قوى، لأن الظاهر من قوله «كنا نفعل» أو «كانوا يفعلون» الاحتجاج به على وجه يحتج به، ولا يكون ذلك إلا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويبلغه. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: ولم يتعرض الشيخ ولا ابن الصلاح لقوله «ما كنا نرى بالأمر الفلاني بأساً» وكذلك جميع العبارات المصدرة بالنفي، وذلك موجود في عباراتهم، وحكمه حكم ما تقدم. انتهى.

(واختلفوا في قول المغيرة بن شعبة «كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) البخاري في: الشهادات: ب (١٣).

وسلم يقرعون بابيه بالأظافر»^(١) أخرجه الحاكم في علوم الحديث^(٢) (فقال الحاكم هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً مرفوعاً لذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وليس بمسند بل هو موقوف، وذكر الخطيب في) كتابه («الجامع بين آداب الراوى والسامع» مثل ذلك) أى مثل كلام الحاكم، إلا أنه - أى الخطيب - رواه من حديث أنس، والظاهر أنهم كانوا يقرعونه بالأظافر تأديباً، وقيل: لأن بابيه لم يكن له حلق يقرع بها.

(قال ابن الصلاح: بل هو مرفوع، وهو بذلك أحرى) أى هو أحق بأن يكون مرفوعاً من قولهم «كنا نفعل» (لكونه جرى باطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لا يخفى عليه) قرع بابيه (قال: والحاكم معترف بأن ذلك من قبيل المرفوع) لأنه قد عد قوله: «كنا نفعل» مرفوعاً فهذا أحرى منه.

(قلت: الصواب ما ذكره الحاكم والخطيب) من الحكم بوقفه (وقد وهم ابن الصلاح في إلزام الحاكم) حيث قال: والحاكم معترف بأن ذلك من قبيل المرفوع (فإنه) أى الحاكم (إنما جعل قول الصحابي «كنا نفعل» مرفوعاً) وهو الذى وقع بسببه إلزام ابن الصلاح (لأنه) أى قولهم كنا نفعل (ظاهر فى قصد الصحابة إلى الاحتجاج بذلك) وإلا لم يكن لذكره فائدة فى مقام الاحتجاج به (والظن بالصحابي أنه لا يعتقد أن ذلك حجة إلا أن يطلع عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم) لعلمه بأن مجرد فعلهم من حيث هو فعلهم ليس بحجة (والظن به) أى الصحابي (أيضاً أنه لا يوهم الغير ذلك) أنه حجة (وليس بصحيح) الظاهر أن يقول وليس بحجة فإنه إن فعل ذلك (فيكون قد غرَّ من سمعه من المسلمين فى أمور الدين) والظن فى الصحابة خلاف هذا.

قلت: ولا يخفى أن هذا يشمل ما قيده الصحابي بعصره صلى الله عليه وآله وسلم وما لم يقيده.

(وأما قرع الصحابة لباب النبی صلى الله عليه وآله وسلم بالأظافر فليس فيه تعليق لذلك بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم) كأنه يريد ليس فيه تعليق حكم، ولكنه لما استشعر أن فيه حكماً هو جواز قرع أبواب المسلمين بغير إذن منهم فدفعه بقوله (وأما الظن لاطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريره عليه فيدل على جواز

قرع أبواب المسلمين بغير إذن منهم، فلا يؤخذ) جواز ذلك (من مجرد هذا الحديث) فلما قال لا تعليق له بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأنه لا دلالة على علمه بالقرع وتقريره (لأن القرع بالأظافير خفى الصوت، فإذا اتفق مرات يسيرة فيحتمل ألا يسمعه لإقباله على مهم من أمور الدين أو نومه أو غير ذلك).

قلت: لا يخفى بعد هذا أن العبارة تفيد أنه كان ذلك عادة لهم، فيبعد ألا يطلع على ذلك مع تكرره، وقد كان فى بيته يلقى ثوبه ويعلف داجنه ويقيم منزله، ثم إنهم لا يقرعونه إلا ليشعروه بأنهم فى الباب (بل ليس فى الحديث أنهم كانوا يفعلون ذلك وهو فى البيت، فلعلهم كانوا يخفون القرع أدباً مع نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولا يخفى بعد هذا التأويل (وإن كان حاضراً) فى بيته (استأذنوا فقد كان أنس يخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويستأذن لمن أراد أن يدخل عليه) يقال عليه: إنه كان يقع هذا تارة وهذا تارة، فإنه قد يغيب الخادم أحياناً ويكون تارة داخل المنزل فيقرعون الباب ليخرج فيستأذن لهم (بل يحتمل أن ذلك فعل فى غيبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المدينة).

الظاهر من حديث المغيرة الإخبار عن توقيرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تأدبهم معه، ولا يكون ذلك إلا وهو فى منزله (ولمّا يظن اطلاعه وتقريره لو كان ذلك مستمراً، وكان الدق قوياً بحيث إن العادة تقضى برجحان سماعه) لا خفاء أن قرب منزله من الباب يقضى بسماعه القرع بالأظافير، ولو كان القرع لا يسمع كما فعلوه له ولا لسنائه كما تأولوه، وقد كان منزله صلى الله عليه وآله وسلم لاصقاً بالأرض فيسمع منه خفق نعال من مر فضلاً عن قرعه بابه بأدنى قارع (لبعد أن يستمر اتفاق ذلك) أى الذى دل عليه كان يقرع كما قدمناه (وهو غائب) إذ الوارد إلى منزله وهو غائب قليل، وحيث فلا يتم التأويل بأنه كان يفعل ذلك وهو غائب، بل وهو حاضر فيتم الاستدلال، فدفعه بقوله (وبعد أن يتفق ذلك كثيراً وهو فى البيت وهو لا يسمع) يقال عليه: ومن أين أنه كان لا يسمع؟ ليس فى حديث المغيرة ذلك، بل إنما قرعوا لسمع، ويدل لسماعه قوله (فقد كان بيته صلى الله عليه وآله وسلم صغيراً فى نفسه وإن كان كبيراً فى قدره) لكبر قدر ساكنه صلى الله عليه وآله وسلم.

ولما كان ظاهر «كانوا يفعلون» الاستمرار كما علم فى الأصول وقد نفاه بقوله ولو كان مستمراً دفع ذلك بقوله (ولفظه «كان» لا تقتضى ذلك) وكأنه يريد لفظه «كان يفعل»

وإلا فلفظ «كان» لا يفيد الاستمرار إلا إذا كان خبرها مضارعاً لا مطلق «كان» (فقد يطلق على التكرار اليسير الذي لا يحصل معه الظن) أى ظن اطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره، ولا يخفى أن الأصل في «كان يفعل» الدلالة على الاستمرار، وقد يخرج عنه للقرينة كما تفيد عبارة المصنف، حيث قال «فقد تطلق» وأتى بقـد، ثم ظاهر كلامه أن المراد استمرار القرع، والحديث إنما سيق لبيان أنها كانت عادتـهم قرعه بالأظافير في إتيانهم إليه صلى الله عليه وآله وسلم، ولا تعرض فيه لكثرة القرع نفسه أو قلته، بل إنما يكون بحسب الحاجة حتى يسمع بقرعة أو أكثر (مع أن الحديث صحيح المعنى لمن أراد أن يحتج به على مثل ذلك) أى على جواز قرع أبواب المسلمين من غير إذن منهم، لكن لا يخفى أنه لا يتم الاحتجاج به إلا مع علمه صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره، ولا حجة في مجرد فعلهم. وأما قوله (لموافقته) أى الحديث المذكور (لإجماع المسلمين المعلوم، والله أعلم) فهو خروج إلى الاستدلال بالإجماع في عصره، ولا إجماع فيه، وكأنه يريد أنه معلوم أن أهل المدينة كانوا يقرعون الأبواب بعضهم على بعض، وعلمه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك معلوم وتقريره معلوم، فهو رجوع إلى الاستدلال بتقريره صلى الله عليه وآله وسلم بالإجماع.

(قلت: وقد ذكر بعض أصحابنا) تقدم عن المنصور وصاحب الجوهرة أنهما يقولان (إن قول الصحابي «كنا نفعل» ظاهر في دعوى الإجماع أيضاً) أى كما هو الظاهر في الرفع (وذكره في «الجوهرة» وغيرها لأنه يقتضى بمفهومه أنهم فعلوا ذلك كلهم أو فعله بعضهم على وجه يعلمه الباقر ولم ينكروا) فكان إجماعاً سكوتياً (وليس) ما قالوا. (بجيد لأن هذه العبارة قد تطلق كثيراً إذا فعل ذلك كثير منهم) أو فعله بعضهم على وجه يظهر (وسكت الباقر وإن سكتوا عن غير علم بذلك) ولا يكون إجماعاً سكوتياً إلا إذا علموا، ومن أين يعلم أن كل واحد علم ذلك؟ وقد قدمنا قريباً من هذا وبحثنا في حجية الإجماع السكوتي في «الدراية حاشية الغاية» بما يضمنحل به القول بأنه حجة. (وأما إذا قال الصحابي «أوجب علينا أو حضر») بالبناء للمجهول (أو نحوها) كأبيح لنا (فلم يذكرها أهل الحديث) وقد قدمنا ذكرها (وذكرها أصحابنا في خواص الصحابة، وقالوا: إنها تحمل على الرفع، إلا أن المنصور بالله شرط في ذلك أن يكون مما لا مساغ للاجتهاد فيها، حكاه عنه في الجوهرة) وإن كان الظاهر أنه مرفوع، والاجتهاد احتمال مرجوح.

وهاهنا فوائد يحسن ذكرها:

الأولى: قول الصحابي «كنا نرى كذا» ينقدح فيها من الاحتمال أكثر مما ينقدح في قولنا «كنا نقول» أو نفعل» لأنها من الرأي، ومستنده قد يكون تنصيصاً أو استنباطاً.

الثانية: قول الصحابي «كان يقال كذا» قال الحافظ المنذرى: اختلفوا هل يلحق بالرفوع أو بالموقوف، قال: والجمهور على أنه إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

قال الحافظ ابن حجر: ومما يؤكد كونه مرفوعاً مطلقاً ما رواه النسائي من حديث عبد الرحمن بن عوف، قال «كان يقال: صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر» ورواه ابن ماجه من الوجه الذي أخرجه عنه النسائي بلفظ «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»^(١) فدل على أنها عندهم من صيغ الرفع، والله أعلم.

الثالثة: أنه لا يختص جميع ما تقدم بالإثبات، بل يلحق به النفي، كقولهم «كانوا لا يفعلون كذا» ومنه قول عائشة «كانوا لا يقطعون في الشيء التافه» وتقدم^(٢).

(مسألة) هذا الفرع الثالث (تفسير الصحابي) أى القرآن (اختلف أهل العلم في تفسير الصحابي، فذكر زين الدين وابن الصلاح أنه إن كان) أى تفسير الصحابي (في ذكر أسباب النزول فحكمه حكم المرفوع) وإلا فهو موقوف، وجعل) أى كل واحد منها (هذا هو القول المعتمد) وإليه ذهب الخطيب وأبو منصور البغدادى وتبعهما ابن الصلاح والزين.

(وأشار ابن الصلاح إلى الخلاف ولم يعين القائل بأن مطلق تفسير الصحابي مرفوع قال الزين وهو) أبى القائل برفع تفسير الصحابي مطلقاً (الحاكم وعزاه إلى الشيخين) فإنه قال فى المستدرک: ليعلم طالب العلم أن تفسير الصحابي الذى شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند (قال ابن الصلاح تعقبا للحاكم: إنما ذلك فى تفسير متعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك) قال كقول جابر: «كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها فى قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله تعالى: ﴿نساؤكم حرث لكم...﴾ الآية»^(٣).

(١) ابن ماجه (١٦٦٦)، والنسائي (٣١٦/١)، والبيهقى (٢٤٤/٤).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) علوم الحديث ص (٢٠): ذكر النوع الخامس.

قال الحافظ ابن حجر بعد ذكر الخلاف: والحق أن ضابط ما يعتبره الصحابي إن كان مما لا مجال فيه للاجتهاد ولا منقول عن لسان العرب فحكمه الرفع، وإلا فلا، كالأخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء وعن الأمور الآتية كالملاحم والفتن والبعث وصفة الجنة والنار والأخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، فهذه أشياء لا مجال للاجتهاد فيها، فيحكم لها بالرفع، وأما إذا فسر الآية بحكم شرعي فيحتمل أن يكون مستفاداً من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن القواعد، فلا تجزم برفعه، وكذا إذا فسر مفرداً فقد يكون نقلاً عن اللسان فلا تجزم برفعه، وهذا التحرير الذي حررناه هو معتمد خلق كثير من كبار الأئمة كصاحب الصحيح والإمام الشافعي وأبي جعفر الطبري وأبي جعفر الطحاوي^(١) وابن مردويه في تفسيره المسند والبيهقي وابن عبد البر في آخرين، إلا أنه يستثنى من ذلك إذا كان المفسر له من الصحابة ممن عرف بالنظر في الإسرائيليات كمسلمة أهل الكتاب مثل عبد الله بن سلام وكعب الله بن عمرو بن العاص فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة، حتى كان ربما قال له بعض أصحابه: حدثنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تحدثنا عن الصحيفة.

(مسألة: قال قال) هذا هو الفرع الرابع، وهو بحث ذكره زين الدين في بيتين من ألفيته^(٢) وهما قوله:

وما رواه عن أبي هريرة محمدٌ وعنه أهلُ البصرة
كرَّرَ «قالَ» بعدُ فالخطيبُ روى به الرفعَ وذا عجيبُ

(ما رواه أهل البصرة عن أبي هريرة قال قال ثم ساق كلاماً بعد هذا) بعد القول المكرر (ولم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما كرر لفظ «قال» بعد ذكر أبي هريرة) لفظ زين الدين بعد البيتين «أى وما رواه أهل البصرة عن محمد بن سيرين^(٣)

(١) أبو جعفر الطحاوي هو: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك أبو جعفر الأزدي المصري الطحاوي الحنفي. قال ابن يونس: كان ثقة ثباتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف بعده مثله. مات سنة (٣٢١). له ترجمة في: البداية والنهاية (١١/١٧٤)، ووفيات الأعيان (١/٥٣)، وشذرات الذهب (٢/٢٨٨).

(٢) (١/١١٨ - ١١٩).

(٣) محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر البصري. قال ابن سعد: ثقة مأمون، عالٍ رفيع فقيه، إمام =

عن أبي هريرة قال قال فذكر حديثاً، ولم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما كرر لفظ «قال» بعد أبي هريرة فإن الخطيب روى من طريق موسى بن هارون الحمالي بسنده عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي هريرة قال قال الملائكة تصلى على أحدكم مادام في مصلاه^(١) وهذا يبين قول المصنف (فإن الخطيب روى في «الكناية» عن موسى ابن هارون أنه قال: إذا قال حماد بن زيد والبصريون «قال قال» فهو مرفوع، قال الخطيب: قلت للبرقاني: أحسب أن موسى عنى بهذا القول أحاديث ابن سيرين خاصة قال كذا تحسب، قال الخطيب ويحقق قول موسى ما قال محمد بن سيرين كل شيء حدثت عن أبي هريرة فهو مرفوع) فتبين بهذا أن فاعل قال الثانية هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يخفى أن هذا من حذف الفاعل ولا يجيزه النحاة وإن علم أنه معين كما هنا.

(قال زين الدين: ووقع في الصحيح من ذلك ما رواه البخاري في المناقب حدثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد (عن أيوب) السخيتاني (عن محمد) بن سيرين (عن) أبي هريرة قال قال: أسلم وغفار... الحديث^(٢)) تمامه: «وشيء من مزية وجهيته خير عند الله من تميم وهوازن وغطفان» (وهو عند مسلم من رواية ابن عليه عن أيوب) أى عن محمد عن أبي هريرة (مصرح فيه بالرفع، ووقع من ذلك في سنن النسائي الكبرى من رواية ابن عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال «الملائكة تصلى على أحدكم ما دام في مصلاه» ورواه الخطيب في الكفاية^(٣) من طريق موسى بن هارون الحمالي بسنده إلى حماد بن زيد عن أيوب) أى عن محمد عن أبي هريرة، وقد قدمناه قريباً.

* * *

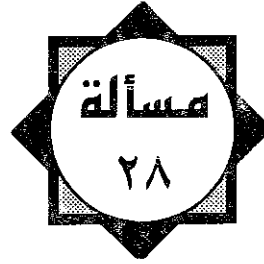
= كثير العلم والورع. مات سنة (١١٠). له ترجمة في: تاريخ بغداد (٣٣١/٥)، وشذرات

الذهب (١٢٨/١)، ووفيات الأعيان (٤٥٣/١).

(١) البخاري (١٢١/١)، وأبو داود في: الصلاة: ب (٢٠)، وأحمد (٣١٢/٢) و(٤٨٦).

(٢) مسلم في: فضائل الصحابة: حديث (١٩٠ و ١٩٤)، والترمذي (٣٩٥٢)، وأحمد (٤٦٨/٢).

(٣) ص (٤١٨).



[في بيان المرسل]

(المرسل) هو من أقسام علوم الحديث، وهو الذى خرج من رسم الصحيح بفصل «ما اتصل إسناده» وحقيقته ما أفاده قوله (هو عند الأكثرين من المحدثين قول التابعى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبه قطع الحاكم وغيره من أهل الحديث^(١)) وتخصيص القول لأنه الأكثر، وإلا فلو ذكر التابعى فعلاً أو تقريراً نبوياً كان داخلاً فيه. واعلم أنه يرد على هذا الرسم ما سمعه بعض الناس حال كفره من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أسلم بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم وحدث عنه بما سمعه منه، فإن هذا - والحال هذه - تابعى قطعاً، وسماعه منه صلى الله عليه وآله وسلم متصل وقد دخل فى حد المرسل، وحينئذ فلا بد من زيادة قيد فى الحد بأن يقال «ما أضافه التابعى إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم مما سمعه من غيره».

واختلف فى: ما حد الإرسال لغة؟ فقيل: من الإطلاق وعدم المنع، ومنه قوله تعالى: ﴿إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين﴾ [مريم: ٨٣] وذلك لأن المرسل أطلق الحديث وقيل: مأخوذ من قولهم: «جاء السقوم إرسالاً» أى متفرقين؛ لأن بعض الإسناد منقطع عن بعضه، وقيل: من قولهم «ناقة رسل» أى سريعة السير، كأن المرسل للحديث أسرع فحذف بعض إسناده.

وهذا الرسم الذى ذكره المصنف هو القول الأول فى رسمه.

والثانى قوله: (وقيل: إنه يختص بما أرسله كبار التابعين الذين أكثر حديثهم عن الصحابة كابن المسيب) هو سعيد بن المسيب، بفتح المثناة المشددة، وروى عنه أنه كان يقول: إنه بكسرهما، فإنه لقى جماعة كثيرة من الصحابة (وقيس بن أبى حازم) مثله

(١) علوم الحديث ص (٧١).

(وعبيد الله بن عدى بن الحيار) بالخاء المعجمة فمثناة تحتية آخره راء وهذا مثَّلَ به ابن عبد البر، وتبعه ابن الصلاح، وتبعه زين الدين.

وقال الحافظ ابن حجر: إن التمثيل به معترض، لأنه كان يمكنه أن يحفظ عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك أن عبيد الله كان بمكة حين دخلها صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت فى منقولات كثيرة أن الصحابة من الرجال والنساء كانوا يحضرون أولادهم إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم يتبركون بذلك، وهذا منهم، لكن هل يحصل من ثبوت الرؤية له الموجبة لبلوغه شريف الرتبة بدخوله فى حد الصحبة أن يكون ما رواه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون مراسلاً؟ هذا محل تأمل ونظر.

والحق الذى جزم به أبو حازم الرازى وغيره من الأئمة أن مرسله كمرسل غيره، وأن قولهم مراسيل الصحابة مقبولة بالاتفاق إلا عند بعض من شذ، إنما يعنون بذلك من أمكنه التحمل والسماع، أما من لم يمكنه ذلك فحكم حديثه حكم غيره من المخضرمين الذين سمعوا من النبى صلى الله عليه وآله وسلم، ولو مثل بمحمد بن أبى بكر الصديق الذى لم يدرك من حياة النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلا ثلاثة أشهر لكان أولى (دون صغارهم الذين لم يلقوا إلا الواحد والاثنين من الصحابة، فأكثر حديثهم عن التابعين فأحاديث هؤلاء) أى صغار التابعين (منقطعة)، حكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث، ومثلهم ابن الصلاح بالزهرى) وهو محمد بن شهاب، نسب إلى جده الأعلى، وإلا فهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب (وأبى حازم) وهو سلمة بن دينار، غير أبى حازم الأشجعى مولى عزة فاسمه سلمان وهو من مشايخ الزهرى، وقد وهم من اعترض على ابن الصلاح بأنه ليس من صغار التابعين، ظناً من المعترض بأنه أراد ابن الصلاح الأشجعى، وليس كذلك، فإنه إنما أراد سلمة بن دينار، وهو لم يسمع من الصحابة إلا من سهل بن سعد وأبى أمامة بن سهل، بخلاف الأشجعى فإنه سمع من الحسن بن على عليهما السلام.

نعم، حصل الاشتباه لما لم يقيد ابن الصلاح أبا حازم بشيء يميزه به، ولكن قرينة الحال دالة على أنه المراد، ولو لم يكن من القرائن إلا تقديمه الزهرى عليه فى الذكر لأن أبا حازم الأشجعى فى منزلة شيوخ الزهرى، أفاده الحافظ ابن حجر (ويحى بن سعيد الأنصارى).

(قال زين الدين) تعقباً لابن الصلاح (التمثيل بالزهري مع التعليل بقله من لقي من الصحابة معترض، فقد لقي الزهري من الصحابة ثلاثة عشر فأكثر) وقال ابن خلكان إنه رأى عشرة من الصحابة. انتهى. ثم عدد الزين أولئك بقوله (وهم عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وسهل بن سعد وربيعة بن عباد، وعبد الله بن جعفر، ولم يسمع منه، والسائب بن يزيد، وسفيان أبو جميلة، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وأبو الطفيل، ومحمود بن الربيع، والمسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن أزهر، وقيل: إنه سمع من جابر، وقد سمع من محمود بن ليبد، وعبد الله بن الحارث بن نوفل، وثعلبة بن أبي مالك القرظي وهو مختلف في صحبتهم، وأنكر أحمد) ابن حنبل (ويحيى بن معين سماعه من ابن عمر، وأثبتته على بن المديني، والمثبت أولى من النافي).

قال الحافظ ابن حجر تعقباً لشيخه الزين: تمثيله أى ابن الصلاح صحيح، فإنه لا يلزم من كونه لقي كثيراً من الصحابة أن يكون من لقيهم من كبار الصحابة حتى يكون هو من كبار التابعين، فإن جميع من سموه من مشايخ الزهري من الصحابة كلهم من صغار الصحابة، أو ممن لم يلقهم الزهري، وإن كان روى عنهم، أو ممن لم تثبت له صحبة وإن ذكر في الصحابة، أو ممن ذكر فيهم بمقتضى مجرد الرؤية ولم يثبت له سماع، فهذا حكم جميع من ذكر من الصحابة في مشايخ الزهري، إلا أنس بن مالك وإن كان من المكثرين فإنما لقيه لأنه تأخر عمره وتأخرت وفاته، ومع ذلك فليس الزهري من المكثرين عنه، ولا أكثر أيضاً عن سهل بن سعد الساعدي، فتبين أن الزهري ليس من كبار التابعين، وكيف يكون منهم وإنما جل روايته عن بعض كبار التابعين، لا كلهم، لأن أكثرهم مات قبل أن يطلب هذا العلم؟ وهذا بين لمن نظر في أحوال الرجال. انتهى.

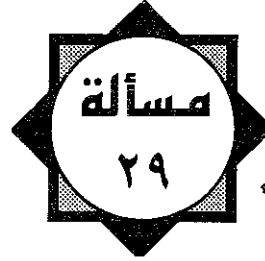
قلت: ولا يخفى أن ابن الصلاح جعل الزهري مثالا لمن وصفهم بأنهم لم يلقوا إلا الواحد والاثنين، وهذا المثال غير صحيح لملاقاة الزهري لمن ذكره فاعتراض الزين صحيح نظراً إلى عبارة ابن الصلاح، وأما كونهم من صغار الصحابة أو كبارهم فلم يذكره ابن الصلاح، بل جعل كبار التابعين من كان أكثر حديثهم عن الصحابة صغاراً كانوا أو كباراً، وجعل صغار التابعين من لا قوا الواحد، والاثنين من الصحابة فتدبر.

(القول الثالث) في حقيقة المرسل (أنه ما سقط من إسناده راو فأكثر من أى موضع، فعلى هذا المرسل والمنقطع والمفضل واحد، وهو مذهب الزيدية، قال ابن الصلاح: وهو

المعروف في الفقه وأصوله، وبه قطع) من المحدثين (الخطيب) إلا أنه قال: أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وبقى في رسمه قول رابع، وهو قول غير الصحابي «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» وبهذا التعريف قال ابن الحاجب، وقبله الآمدي، والشيخ الموفق وغيرهم، فيدخل في عمومه كل من لم تصح له صحبة وإن تأخر عصره.

قال الحافظ العلائي: إطلاق ابن الحاجب وغيره يظهر عند التأمل في أثناء استدلالهم أنهم يريدون ما سقط منه التابعي مع الصحابي، أو ما سقط منه اثنان بعد الصحابي، ونحو ذلك، ولم أر من صرح بحمله على الإطلاق إلا بعض غلاة الحنفية، وهو اتساع غير مرضي لأنه يلزم منه بطلان اعتبار الإسناد الذي هو من خصائص هذه الأمة، وترك النظر في أحوال الرواة، والإجماع في كل عصر على خلاف ذلك، ويؤيده أنه قال الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني: المرسل: رواية التابعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تابع التابعي عن الصحابي، فأما إذا قال تابع التابعي أو واحد منا: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» فلا يعد شيئاً. انتهى. (وقريب منه قول ابن القطان) قال زين الدين: إنه قال ابن القطان: إن الإرسال روايته عن من لم يسمع منه.



[في بيان اختلاف العلماء في قبول المرسل]

في قبول المرسل ورده أقوال ذكر المصنف منها ثلاثة فقال: (وقد اختلف الناس في المرسل) أطلق المصنف المرسل هنا، وقيده في مختصره حيث قال: واختلفوا في قبول المرسل وأنواعه مع الجزم من الثقة ومع عدم القدح فيه من ثقة آخر، ثم عد هنا أقوالاً للمقبول:

الأول: قوله (فقيل: تقبل مراسيل أئمة الحديث الموثوق بهم المعروف تحريمهم) ويأتي الدليل على هذا.

والثاني: قوله (وقال الشافعي: يقبل المرسل ممن عرف أنه لا يرسل إلا عن ثقة، كابن المسيب) فإنه لا يرسل إلا عن ثقة وقد لقي جماعة من الصحابة وأخذ عنهم ودخل على أزواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخذ عنهن، وأكثر روايته عن أبي هريرة. ثم عد للمرسل المقبول صوراً:

الأولى: قوله: (أو جاء المرسل (عن ثقتين لكل واحد منهما شيخ غير شيخ الآخر) عبارة الشافعي فيما نقله عنه الزين تؤدي هذا إلا أنه قدم الرتبة التي أخرها المصنف وهي:

الثانية من الصور التي يفيدها: (أو جاء مسنداً) أي مرفوعاً متصلاً (من طريق الثقات بمعناه) ثم قال: كانت هذه دلالة على صحة ما قيل عنه وحفظه، وجعل هذه الرتبة أقوى من التي قبلها فإنه قال في الأولى: كانت هذه دلالة تقوى له مرسله وهي أضعف من الأولى، فأفاد أن المرسل الذي جاء بمعناه مسنداً مرفوعاً أقوى من المرسل عن ثقتين إلى آخره، فإذا تعارضاً قدم الأقوى.

والثالثة منها: قوله: (أو صح عن بعض الصحابة موقوفاً) قال الشافعي: كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله تعالى.

الرابعة من الصور: قوله: (أو قال بمقتضاه عوامٌ من أهل العلم) أى الكثير منهم (وذلك) أى قبول المرسل على جميع هذه التقادير كما دل له قوله (كله) وكأنه عام لرواية كبار التابعين أيضاً مشروط (بشرطين: أحدهما أن يكون المرسل) اسم فاعل (من التابعين الذين رأوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كأن المراد الذين رأوا أكثر أصحابه، لا كلهم ولا الأقل؛ لبعد الأول وكون الثانى يدخل فيه صغار التابعين لأنهم قد رأوا الأقل من الصحابة ولو واحداً إلا لما كان تابعياً (وثانيهما) أى الشرطين (أن يعتبر صحة حديث هذا المرسل) اسم فاعل (بأشياء تفيد ظن صحته) عد (منها) شيئين:

الأول: (موافقته للحفاظ فى سائر حديثه) فيعرف أنه حافظ، قال الشافعى: إذا شارك أحداً من الحفاظ فى حديثه ولم يخالفه، فإن خالفه ووجد حديثه أنقص كانت فى هذه دلائل على صحة مخرج حديثه. انتهى. فأفاد أن نقص حديث من أرسل عن حديث من وافقه لا يضر، ولم يفده كلام المصنف إلا أنه قد يمكن تطبيقه عليه، وأشار الزين إلى هذا بقوله:

وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ وَأَفْقَهُمْ إِلَّا بِنَقْصِ اللَّفْظِ

وإن كانت عبارته تفيد اشتراط نقص اللفظ، إلا أنه معلوم أنه غير مراد، وإنما ألجأه إليه النظم.

(و) الثانى: (منها أن يكون إذا سُمى من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوباً عن روايته) قال الشافعى: فيستدل بذلك على صحة ما روى عنه، ثم قال: أما إذا وجدت الدلائل بصحة حديثه كما وصفنا أحيينا أن نقبل مرسله (روى ذلك) أى كلام الشافعى (الخطيب فى «الكفاية» وأبو بكر البيهقى فى «المدخل» بإسناديهما الصحيحين عن الشافعى، ذكره زين الدين فيما زاده على ابن الصلاح) قال زين الدين: إن ابن الصلاح أطلق القول عن الشافعى بأنه يقبل مطلق المراسيل إذا تأكدت بما ذكره، والشافعى إنما يقبل مراسيل كبار التابعين إذا تأكدت مع وجود الشرطين المذكورين فى كتابى. انتهى. وقد حصل زبدة كلامه المصنف بما ساقه.

(وفائدة قبول المرسل إذا أسند عن ثقات انكشاف صحته) كأنه جواب ما يقال: إنه إذا اشترط وجود المرسل مسنداً فأى فائدة فيه مع وجود المسند، ولا يخفى أن هذه فائدة الصورة الثانية مما سقناه (فيكونان حديثين) حديث مسند مرفوع وحديث مرسل (فإذا

عارضهما مسند آخر كانا أرجح منه) لاعتضاد المرسل بالمسند المرفوع.

القول الثالث: قوله: (وذهب الزيدية والمالكية والحنفية إلى قبول المرسل).

قلت: ينبغي أن يستثنى من الزيدية المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، فإنه صرح بأنه لا يقبل المراسيل، ولفظه في خطبة كتابه «شرح التجريد»، وشرطنا فيه - أى فى الحديث الذى يرويه - السماع والعدالة، ثم قال: ولقد أدركت أقوامًا ممن لا يتهم يروون عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يحفظون السند، ويرسلون الحديث، فما قبلت أخبارهم ولا نقلتها عنهم، وعندنا لا يحل لأحد أن يروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما سمعه من فم المحدث العدل فحفظه ثم يحدث به كما سمعه، ثم قال: إن المراسيل عندنا وعند عامة الفقهاء لا تقبل. انتهى كلامه، ولم أنقله على ترتيبه لكن هذه ألفاظه.

(وخالف فى ذلك أكثر المحدثين) فقالوا: لا يقبل المرسل، والقائلون بقبوله وهم من ذكرهم يقولون بقبوله مطلقًا من غير شرط من الشروط الماضية إلا أنه لا بد من الاستفسار عن تعريف المرسل الذى قبلوه، فقد مضت ثلاثة تعاريف للمصنف، فلا ندرى أيها المراد هنا، والظاهر أنه الثالث، وهو الذى فى كتب أصول الزيدية وغيرهم؛ لأن المرسل هو ما سقط فيه راو أو أكثر، وهو الثالث من التعريفات التى ذكرها المصنف، وذكر أنه مذهب الزيدية، وحيث أنطبق الدليل الأول على مذهبهم نظر، وهو قوله (فاحتج أصحابنا فى ذلك بوجوه:

الأول: الإجماع، وهو إجماع الصحابة وإجماع التابعين) فإنه إن سلم إجماع الصحابة فإنما أجمعوا على مرسل خاص، وهو مرسل الصحابي كما يدل له قوله:

(أما إجماع الصحابة فلأنه اشتهر فيهم وظهر وشاع ولم ينكر: من ذلك أن البراء بفتح الموحدة فراء ممدود (ابن عازب) بعين مهملة فزأى بعد الألف فموحدة صحابي معروف (قال فى حضرة الجماعة) أى من الصحابة (ليس كل ما أحدثكم به سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إلا أنا لا نكذب) أى لا نقول عليه صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقله، بل نحدث عن حدثنا عنه، إلا أنك قد عرفت من تعريف المرسل أنه قول التابعى أو كبار التابعين، وليس هذا منه، وكأنه يريد أنه قد حصل المعنى الذى فى المرسل.

نعم، على تعريف الأصوليين يقال لهذا مرسل، إلا أنه لا يعلم حديث رواه

الصحابي أنه سقط منه راوٍ إلا بإخبار الصحابي بذلك، لأن الأصل فيما يرويه أنه سمعه من رسول الله ﷺ إذا عرف بالأخذ عنه والملازمة، مثل أبي هريرة ونحوه (وروى ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «لا ربا إلا في النسيئة»^(١) ثم قال: أخبرني بذلك أسامة بن زيد، ذكر ذلك كله المنصور بالله رضى الله عنه في «الصفوة»، والشيخ أحمد في «الجوهرة») ولا يخفى أن هذا فيما أرسل صحابي، وهو أخص من مدعى الزيدية كما أن قوله (قلت: ومن ذلك حديث أبي هريرة في فطر من أصبح جنباً وقوله: حدثني الفضل بن العباس) ولفظ الحديث «عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أصبح جنباً أفطر»^(٢)، وفي لفظه: من أصبح في رمضان جنباً فلا صوم له، وله ألفاظ أخر، فقال: ما أنا قلتها ورب الكعبة، لكن محمد قالها، ولما عارضته أخبار نسائه ﷺ: بأنه كان يصبح جنباً ويصوم ولا يقضى^(٣)، سئل عما حدث به، فقال: أخبرني الفضل بن العباس، وفي رواية: أسامة بن زيد، وكذلك ابن عباس أسند حديثه المذكور لما عورض فستل.

وإذا عرفت هذا فلا يتم إطلاق من قال: إن الصحابة كانوا يباحثون من أرسل ويطلبون منه الإسناد، مستدلين بهذين الخبرين، فإن الظاهر أنهم إنما كانوا يبحثون عند ظهور المعارض، ومع عدم المعارض لا يبحثون، ولا يسألون وحيثئذ فيتم الاستدلال على قبول المرسل ما لم يعارض.

قلت: ولا يخفى وقد أشرنا أن الأصل فيما يرويه الصحابي الرفع، فيعمل عليه ما رواه، ما لم يصرح بخلافه.

(وقد قيل: إن أكثر رواية ابن عباس كذلك) أى مرسله (لصغر سنه وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فإنه توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسن ابن عباس في ثلاث عشرة سنة على أصح ما قيل.

(وأما إجماع التابعين) على قبول المراسيل (فرواه العلامة محمد بن جرير الطبري) الإمام المعروف صاحب التفسير و «التاريخ الكبير» وغيرهما (حكاه عنه ابن عبد البر في

(١) البخارى (٩٨/٣)، والنسائي (٢٨١/٧)، وأحمد (٢٠٢/٥).

(٢) بنحوه: البخارى فى: الصوم: ب (٢٢، ٣٥)، ومسلم فى: الصيام: حديث (٧٥ - ٧٨)، وأحمد (٢١١/١).

(٣) أحمد (٣٤/٦).

مقدمة كتابه «التمهيد»، وقال البلقيني) بالموحدة مضمومة وكسر القاف نسبة إلى قرية بمصر، وهو إمام كبير الشأن، وهو شيخ الحافظ ابن حجر وغيره من الأئمة (في علوم الحديث، وذكر محمد بن جرير الطبري^(١) أن التابعين أجمعوا بأسرهم على قبول المراسيل، ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين، وقال ابن عبد البر: كأن ابن جرير يعني أن الشافعي أول من أبى قبول المراسيل. انتهى) لما قال: «إلى رأس المائتين» ولا يخفى أن التابعين قبلوا مراسيل التابعين إذ هي الموجودة في عصرهم ومراسيل الصحابة، لكن لا خفاء أن هذا لا ينطبق على ما هو المراد بالمرسل عند الزيدية.

على أن هذا النقل الذي نقله ابن جرير وقوله «إنه لم يأت عن أحد إنكاره إلى رأس المائتين» ونقله ابن الحاجب أيضاً فيه أمران: الأول: قد نقل عن سعيد بن المسيب - وهو من كبار التابعين كما عرفت - أن المرسل ليس بحجة، ومثله نقله الحافظ ابن حجر عن ابن سيرين، وبه يعرف بطلان الإجماع، وأن دعوى أنه لم يأت فيه خلاف إلا من بعد المائتين غير صحيح، ويؤيد بطلان دعوى الإجماع أنه حكى عن أبي إسحاق الإسفراييني أنه لا يقبل المرسل مطلقاً، حتى مرسل الصحابة، قال: لا لأجل الشك في عدالتهم، بل لأجل أنهم قد يروون عن التابعين، قال: إلا أن يخبر الصحابي عن نفسه أنه لا يروى إلا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن صحابي، فحينئذ يجب العمل بما يرويه، وذكر ابن بطل عن الشافعي أن المرسل عنده ليس بحجة حتى مرسل الصحابة. وبهذا تعرف أن المسألة غير إجماعية فلا يتم لهم ولمن تبعهم دليل على ذلك. (وروى البلقيني قبول المراسيل عن أحمد بن حنبل في رواية، وعدّها) أي روايته عنه (من زوائد فوائده) لأنه لم يروها أهل علوم الحديث عن أحمد.

قلت: قد رواها أيضاً تلميذ البلقيني الحافظ ابن حجر، ولكنها في مراسيل التابعين، وإنما الاشتراط أن يكون المرسل من كبار التابعين، بل ولو من صغارهم، ولكن قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة ما لفظه: وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى، مثل سفيان الثوري ومالك والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيه، وتابعه

(١) محمد بن جرير الطبري الإمام، صاحب التصانيف المشهورة، ورحل في طلب الحديث، وسمع بالعراق والشام ومصر، وحدث بأكثر مصنفاته. مات سنة (٣١٠). له ترجمة في: البداية والنهاية (١١/١٤٥)، وتاريخ بغداد (٢/١٦٢)، ووفيات الأعيان (٣/٣٣٢).

على ذلك أحمد بن حنبل وغيره. انتهى. فينظر في نقل البلقيني وابن حجر عن أحمد.
(الوجه الثاني) من وجوه أدلة قبول المرسل عند الزيدية (أن الأدلة الدالة على التعبد بخبر الواحد) وهي معروفة في الأصول، وعمدتها إجماع الصحابة والتابعين على العمل بها، فهو عائد إلى الاستدلال الأول، وهي (لم تفصل بين كونه مسنداً أو مرسلًا) لأن الكل يصدق عليه أنه خبر أحادي.

(الوجه الثالث) من الأدلة (أن الثقة إذا قال: «قال رسول الله ﷺ» جازماً بذلك) هذا هو الذي قيد به المسألة في مختصره كما ذكرناه، وهو احتراز عن أن يرويه بصيغة التمريض (وهو يعلم أن من رواه مجروح العدالة كان الثقة قد أغرى السامع بالعمل بالحديث والرواية له) وهي من العمل أيضاً إلا أنها لما تعورفت فيما عداها عطفها عليه (وذلك خيانة للمسلمين لا تصدر عن العدل) والفرض أنه عدل (ولهذا قبل المحدثون ما جزم به البخاري من التعاليق على أصح الأقوال) مع أنها مراسيل.

وأجيب عنه بأنه اختص البخاري بقبول تعاليقه لأنه التزم الصحة في كتابه، بخلاف غيره من أئمة التابعين، فإنهم لم يلتزموا ذلك، وإن كان المشهور أن تعاليقه التي يحكم لها بالصحة هي ما علقه بصيغة الجزم لأنه يدل على صحة الإسناد بينه وبين من علق عنه.

وقال الحافظ ابن حجر: إن كل ما أورده البخاري في كتابه مقبول، إلا أن درجاته متفاوتة في الصحة، ولتفاوتها تخالف بين العبارتين في الجزم والتمريض، إلا في مواضع يسيرة جداً أوردها وتعقبها بالتضعيف أو التوقف في صحتها. انتهى.

قلت: هذا كلام الحافظ هنا، والذي أفاده كلامه في مقدمة الفتح أن المعلق في الصحيح بصيغة الجزم يحتمل ثلاثة أقسام:

الأول: معلق قد وصله في محل آخر، فهذا موصول في الحقيقة وتعليقه عارض بسبب الاختصار.

والثاني قسمان: معلق لا يلتحق بشرطه لكنه حسن وصالح للحجة.
وثانيهما: ضعيف بالانقطاع، هذا كلامه، وإذا عرفته عرفت أن ما أورده بصيغة الجزم متردد بين ما ذكر فلا يتم الحكم لما أورده بها شيء حتى يكشف عن حاله، فمن قال: «ما أورده البخاري معلقاً بصيغة الجزم صحيح» فقله غير صحيح لما عرفته من الاحتمال.

ثم ذكر الحافظ في المقدمة فيما يورده البخارى بصيغة التمريض أنه متردد بين خمسة أشياء: صحيح على شرطه، صحيح على شرط غيره؛ حسن ضعيف، فرد المنجر بالعمل موافقته، ضعيف فرد لا جابر له، هذا خلاصة ما أفاده كلامه في المقدمة.

وإذا عرفت تردد الصيغة بين هذه الخمسة فهي مبهمة لا يتم معرفة المراد منها إلا بعد الكشف عن حقيقتها، وعرفت أن في تسميتها صيغة تمريض بحثاً؛ فإن الثلاثة الأول مما يجزم به، وكان المراد أنها صيغة تمريض نظراً إلى شرط البخارى في غير القسم الأول فإنه على شرطه.

ومن هنا تعلم أن صيغة التمريض لا تدل على الضعف في اصطلاح البخارى، ومن استدل بها على ضعف ما يرويه بها فقد جهل مراده، ثم لا يعزب عنك أنه كان الأولى أن يجعل ما هو على شرط غيره من أقسام ما عبر عنه بصيغة الجزم، كما أنه كان المتعين في القسم الأول من هذه الأقسام أن يعبر عنه بها، وذلك لأنه قد جعل الحسن من أقسام ما يعبر عنه بصيغة الجزم وهو أنزل منه رتبة، كما أنه كان يتعين جعل الضعيف بالانقطاع من هذا القسم، أى من قسم ما يعبر عنه بصيغة التمريض، لا مما يعبر عنه بصيغة الجزم، وقد جعله من أقسام ما عبر عنه بصيغة الجزم، وبعد هذا تعرف تقارب الصيغتين، وتعرف أن تقرير الحافظ في النكت يخالف تقريره في المقدمة، فتأمل، ومنه تعرف أن قول المصنف «ولهذا قبل المحدثون ما جزم به البخارى من التعاليق، ليس على إطلاقه، بل فيه التفصيل الذى سمعته.

(واعتذر المحدثون عن هذه الحجج) التى استدل بها قابلو المراسيل (أما إجماع الصحابة فلم يسلموا علمهم الجميع) لتفرقهم فى الآفاق (و) لا يسلموا (أن سكوتهم عن رضا) وقد عرفت أنهما ركنا الإجماع السكوتى (وإن سلموا فلا حجة: ذلك، لوجهين:

أحدهما: أن قبول مراسيل الصحابة مجمع على جوازه، ممن روى الإجماع عليه ابن عبد البر فى تمهيده، ذكره فى حديث ابن عمر فى الواقيت) قد قدمنا الخلاف فى مراسيل الصحابة عن أبى إسحاق الإسفرايينى، وكذلك صرح أبو بكر الباقلانى فى «التقريب» أن المرسل لا يقبل مطلقاً حتى مراسيل الصحابة، وذلك للعلة التى ذكرناها، ونقل عدم قبول مراسيلهم عن الشافعى ابن بطال فى أوائل شرح البخارى، ذكر هذا كله الحافظ ابن حجر.

فالتابعون لم يتم إجماعهم، وإن أريد إجماع الصحابة على قبول مراسيلهم فلا يسمى ما جاء عنهم مرسلًا كما عرفت من تعريف المرسل، إلا على التعريف بأنه ما سقط منه راو، وإذا عرفت تعريف المرسل بكل تعريف عرفت أنه لا يصح أن يقال «مرسل الصحابة» إذ لا مرسل لهم ففي قولهم «مرسل الصحابة» تسامح.

(وثانيهما) أى وجهى عدم حجية ما ذكر على تقدير التسليم (أن المرسل) اسم فاعل (فى ذلك الزمان لم يكن يرسل إلا عن عدل) لأن العدالة غالبية فى أهل ذلك العصر (ألا ترى أن ابن عباس وأبا هريرة لما أخبرا عمن أرسل كيف أسندا الحديث إلى عدلين) أسامة بن زيد والفضل بن العباس (فإن جوزنا إسناد الرواية إلى غير عدل فى ذلك الزمان فذلك نادر، والنادر غير معتبر، ولا يجب الاحتراز منه، لأنه مرجوح) والعمل على الرجح (بل قال ابن سيرين: إنهم) أى الصحابة (لم يكونوا يبحثون عن الإسناد حتى ظهرت البدع وحافظوا على الإسناد ليعرفوا حديث أهل السنة) فيأخذوا به (من حديث أهل البدعة) فيتركونه، ويأتى ما فى هذا.

(فإذا ثبت إجماع الصحابة على قبول مراسيل أهل ذلك العصر لم يكن حجة عامة على قبول كل مرسل) لأن الدليل الخاص لا ينطبق على المدعى العام (وبيانه أنه احتجاج بفعل) وهو القبول من البعض والسكوت من الآخرين (والفعل لا عموم له) إذ العموم والخصوص من خواص الأقوال.

(وهذا سؤال واردٌ فلعل الصحابة لو رأوا ما حدث فى الناس من التساهل فى رواية الحديث لبحثوا أشد البحث، فقد روى مسلم عن ابن عباس أنه سمع رجلاً) هو بشير - مصغر بشر بالمعجمة بعد الموحدة آخره راء - بن كعب (يحدث عن رسول الله ﷺ فلم ينظر إليه فقبل له فى ذلك) القائل هو بشير فإنه قال لابن عباس: ما لى لا أراك تسمع لحديثى؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع! (فقال) ابن عباس (إنا كنا إذا سمعنا حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصغينا إليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول) قال النووي فى شرح مسلم: أصل الصعب والذلول فى الإبل، والصعب: العسر المرغوب عنه، والذلول: السهل الطيب المرغوب فيه، والمعنى سلكوا كل مسلك مما يحمد ويذم (لم نأخذ من الناس) أى من أحاديثهم (إلا ما نعرف، رواه مسلم فى مقدمة كتابه) الصحيح، فقال: ثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الله الغيلاني، ثنا أبو عامر، يعنى العقدى، أنبأنا رباح، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، قال: «جاء بشير العدوى

إلى ابن عباس... الحديث».

(فإذا كان هذا في زمن ابن عباس فكيف بعده) إلا أنه لا يخفى أن في هذا دليلاً على وجود من لا يوثق بروايته في زمن الصحابة، وليس فيه دليل على قبول المرسل، ولا على عدم قبوله، على أنه قال الحافظ في «التقريب» في ترجمة بشير ما لفظه: بشير، مصغر، ابن كعب بن أبي الحميري العدوي أبو أيوب البصري ثقة مخضرم، والمخضرم - بفتح الراء - من التابعين من أدرك الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ، وليست لهم صحبة ولم يشترط بعض أهل العلم نفى الصحبة، قال الزين: والمخضرم متردد بين الصحابة للمعاصرة وبين التابعين لعدم الرؤية، وظاهر كلامه أنه في الاصطلاح خاص بما ذكر، والذي في القاموس أن المخضرم الذي مضى نصف عمره في الإسلام ونصفه في الجاهلية، أو من أدركها أو شاعر أدركها كليهما. انتهى. فالذكر أحد معانيه اللغوية، وبه يعرف أن بشيراً من كبار التابعين.

(وأما الوجه الثاني) من أدلة قابلي المراسيل (وهو أن أدلة قبول الأحاد عامة للمراسيل والمسانيد فغير مسلم، بل هي متناولة لقبول الصدر الأول، ومن كان على مثل صفتهم) على أنه لا يتحقق المرسل في عصر النبوة إلا نادراً (أما الإجماع فهو على قبولهم) هذا تكرار زائد ليعطف عليه قوله (وكذا قبول رسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المبعوثين إلى الآفاق) فإنه من أدلة وجوب العمل بالأحاد، وهو عطف على جملة «أما الإجماع فهو على قبولهم»، وكلامنا في المراسيل عن غير أهل الصدر الأول (وكذا قبوله صلى الله عليه وآله وسلم الأحاد وقبول الصحابة لهم) فإنه خاص بأهل ذلك العصر، وهذه من أدلة قبول الأحاد، وهي لا تشمل المرسل كما قاله من استدل بها على قبوله، على أن رسله صلى الله عليه وآله وسلم يبلغون عنه ما سمعوه منه أو يبلغون كتبه، وهي كذلك غالباً، وكذا قبوله الأحاد ليس دليلاً أنهم يأتونه بمراسيل، بل يخبرونه عن شافهم، فكيف يجعل دليل المسند دليلاً للمرسل ويدعى شموله له؟.

(وكذا الدليل العقلي) الذي استدل القائلون بحجية الأحاد، وأنها أدلة شاملة للمراسيل (مقصود) أي الدليل العقلي (على ما يثمر الظن) هذه إشارة من المصنف أن القائلين بأن الأمة متعبدة بقبول الأحاد عقلاً وهذا قول أبي الحسين البصري والقفال وابن سريج، واستدل أبو الحسين بأن العمل بالظن في تفاصيل الجمل المعلوم وجوبها عقلاً واجب عقلاً، بدليل أن العقل يقضى بقبول خبر العدل في مضرة طعام معين، وفي

انكسار جدار يريد أن ينقض، فيحكم العقل بأن الطعام لا يؤكل وأن الجدار لا يقام تحته، وذلك تفصيل لما علم بالعقل إجمالاً، وهو وجوب اجتناب المضار، وما نحن فيه كذلك للقطع بأن النبي ﷺ بُعث لتحصيل المصالح ودفع المضار، وخبر الواحد تفصيل له، فإذا أفاد الظن وجب العمل به مطلقاً. انتهى. ولكن شارك أبا الحسين في مدعاه أدلة أخرى معروفة، وقد أجاب من لم يقل بالدليل العقلي على خبر الآحاد وادعى بأنه ليس عليه دليل إلا من السمع عن هذا الدليل بما هو معروف في الأصول.

(والمراسيل عند المخالف) وهو القائل بأنها لا تقوم بها حجة (لا تثمر الظن الراجح على الإطلاق، وإن أثمر بعضها) الظن الراجح (فهو مقبول بالاتفاق كما سيأتي، وإنما وقع الخلاف) بين الفريقين (فيما لا يثمر) ظناً راجحاً (وما لا يرتقى إلى مرتبة أخبار الآحاد التي قبلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه) أى فى إفادة الظن، وكأنه يريد فيما يثمر ظناً راجحاً كما قلناه، لا أنه يثمر ظناً ويقولون إنه يعمل به، ولا يقول هذا أحد، فإن العمل لا يكون إلا بعلم أو ظن، وإلا فلا يجوز العمل تخميناً إلا أن ينص الشارع على وجوب العمل به وجب وإن لم يحصل ظناً كالحكم بالعدلين إذا شهدا فإنه يجب عليه الحكم حصل له ظن أو لا، ولعل قابل الآحاد يقول إنه يجب العمل بها وإن لم يثمر ظناً فيتم ما قاله.

واعلم أن حقيقة الظن الاعتقاد الراجح بأحد المجوزين، فالراجحية لازمة لحصول الظن، فإن استواء الطرفين شك، كما عرف في الأصول، وبهما يختلف قوة وضعفها، فإذا عرفت هذا فالخبر المرسل إن أفاد الظن عمل به عند الفريقين، وإن لم يثمره عمل به عند أحدهما، فعرفت أن تقسيم المصنف للمرسل إلى ما يثمر ظناً راجحاً وإلى ما يثمر ظناً غير راجح أو إلى ما لا يثمر ظناً أصلاً - غير صحيح، إلا أن يحمل «راجحاً» على أن المراد «قوياً» وغيره على ظن غير قوى، أو يحمل قوله «راجح» على أنه وصف كاشف، ويراد بالآخر أنه لا يثمر ظناً أصلاً، وفي قوله: «وما يرتقى... إلى آخره» تأمل إلا أن يكون من عطف الخاص على العام.

(وأما الوجه الثالث) من وجوه قابل المرسل (وهى) الأولى «وهو» كأنه أنه لكونه فى معنى حجة (حمل الراوى) الأحسن المرسل (وعلى السلامة، والقول بأن عدم القبول) لما أرسله (تهمة له بقبيل) هو الكذب ونحوه (فهذا) الوجه (مبنى على أصليين) لا يتم إلا بصحتهما، وسيعلم أنه لا صحة لهما فإن (أحدهما قد انكشف خلافه، وثانيهما متنازع

فيه، فأما الأول فهو أن المحدثين قالوا: إن الحمل على السلامة يزول متى انكشف خلافه) إذ الحمل على السلامة مجرد إحسان ظن، فإذا ما يطل الظن دل على عدم صحة أمارته (قالوا: ونحن قد جربنا وساءلنا الثقات) على ثلاثة أوجه:

الأول قوله: (فمنهم من أسند الرواية) التي أرسلها (إلى ما لا يرضاه المرسل هو بنفسه ولا غيره) من ذلك قول أبي حنيفة «ما رأيت أكذب من جابر الجعفي» وحديثه عنه موجود، وقول الشعبي «حدثني الحارث الأعور وكان كذاباً» وحديثه عنه موجود.

والثاني قوله: (ومنهم من أسند الرواية إلى من يقبله) هو (وغيره لا يقبله، فقد وقع الاختلاف في الجرح والتعديل كثيراً) فقد أسند الشافعي عن ابن أبي يحيى وأسند مالك عن عبد الملك بن أبي المخارق، وأحمد بن حنبل عن عامر بن صالح والكل متكلم فيه كما يأتي آخر هذا البحث.

والثالث قوله: (ومنهم من أسند الرواية إلى ثقة مقبول) كما تقدم في حديث البراء وأبي هريرة.

إن قيل: ما الحامل لمن كان لا يرسل إلا عن ثقة على الإرسال؟ قلت: قال الحافظ ابن حجر: إن له أسباباً منها أن يكون سمع الحديث عن جماعة ثقات وصح عنده فيرسل اعتماداً على صحته عن شيوخه كما صح عن إبراهيم النخعي أنه قال: ما حدثكم عن ابن مسعود فقد سمعته عن غير واحد، وما حدثكم به وسميت فهو عمن سميت. ومنها أن يكون نسي من حدثه وعرف المتن فذكره مرسلاً لأن أصل طريقته ألا يحمل إلا عن ثقة، ومنها ألا يقصد التحديث، بل يذكره على وجه المذاكرة أو على جهة الفتوى فيذكر المتن لأنه المقصود في تلك الحالة دون السند، ولا سيما إذا كان السامع عارفاً بمن روى فتركه لشهرته، وغير ذلك من الأسباب.

(قالوا) أي أئمة الحديث (فلأجل اختلاف أحوال الثقات) ممن يطوون ذكره عند الإرسال (لم نأمن أن يكون المرسل ممن يرسل عن الضعفاء بمرة فاحترزنا وتركنا الجميع) سيما وقد حصل لهم من التبع أن المرسل عن الثقات المتفق عليهم قسماً واحداً فصار معلوماً بين القسمين الآخرين ومجهولاً أيضاً.

(وأما الأصل الثاني) من الأصلين اللذين بنى عليهما الأصل الثالث (وهو قول أصحابنا إن عدم القبول تهمة للمرسل بقبیح) وهو الكذب ونحوه، والتهمة لا يجوز العمل عليها (فهو أيضاً يشتمل على نقض لجواب المحدثين المقدم) وهو قولهم «ونحن

قد جربنا وساءلنا الثقات إلى آخره (فلنقدم تحريره) أى تحرير كلام الأصحاب (ثم نورد عذر المحدثين فيه: أما النقص الوارد عليهم) أى المحدثين (فلأصحابنا أن يقولوا قولكم إن فى العدول) أى الثقات كما هى عبارتهم آنفاً (من بحث) مبنى للمجهول أى عن سند ما أرسله وتفصيل ما أجمله وكشف ما ستره وأهمله (فأسند إلى من لا يقبل) عنده وعند غيره وهو القسم الأول من الثلاثة (غير مسلم) عدالة من فعل ذلك (فإننا ننازع فى عدالة من فعل هذا) لأنه خيانة للمسلمين، وحمل على العمل والرواية عمن لا يجوز العمل بروايته ولا الرواية بما رواه.

قلت: لا يعزب عنك أن هذا النقص لا يتم إلا بعد تقرر أن من نقض به قائل إنه لا يقبل إلا مرسل من أرسل عن ثقة عنده أو ثقة مجمع عليه، والذى تقدم أن الزيدية يقولون بقبول المرسل مطلقاً كالحنفية، وفى شرح الغاية وغيرها أن قبول المرسل مطلقاً رأى أئمتنا - أى أئمة الزيدية - وقال المصنف فى «الروض الباسم» فى بحث كفار التأويل ما لفظه: «فالزيدية إن لم يقبلوا كفار التأويل وفساقه قبلوا مرسل من يقبلهم، وإن لم يقبلوا المجهول قبلوا مرسل من يقبله، ولا يفرق بينهم من يحترز عن هذا البتة، وهذا يدل على أن حديثهم - أى الزيدية - فى مرتبة لا يقبلها إلا من يجمع بين قبول المراسيل بل المقاطيع وقبول المجاهيل وقبول كفار التأويل والفساق من أهل التأويل». انتهى بلفظه. فكيف يتم لهم هنا هذا الجواب القاضى بأن مراسيلهم لا تكون إلا عمن يرسل عن الثقات؟ وقال أيضاً: قد بينا أن الزيدية أحوج الناس إلى قبول المبتدعة، وأن مدار حديثهم على من يخالفهم، وأن كثيراً من أئمتهم نصوا على قبول كفار التأويل، وادعوا الإجماع على ذلك، وأن أئمة الزيدية يقبلون مراسيل أولئك كالمنصور والمؤيد والإمام يحيى والقاضى زيد والقاضى عبد الله بن زيد وغيرهم. انتهى بلفظه.

قلت: ومراده بالمؤيد أحمد بن الحسين الهارونى، ولكن الذى رأيته فى خطبة التجريد له ما لفظه: وعندنا لا يحل لأحد أن يروى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا إذا سمعه من فم المحدث العدل فحفظه ثم يحدث كما سمعه، فإن كان إماماً تلقاه بالقبول، وإن كان غير إمام فكذلك ثم رواه غير مرسل وصح عنده فإن المراسيل عندنا وعند عامة الفقهاء لا تقبل، ولقد أدركت أقواماً ممن لا يهتم يروون عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يحفظون السند، فما قبلت أخبارهم، ولا نقبلها عنهم لعدم حفظهم للأسانيد. انتهى بلفظه.

(وجواب المحدثين على هذا) النقض (أنهم لا يسلمون إطلاق اسم القبيح على مثل هذا) فلا يتم قولهم إنَّ عدم القبول تهمة للمرسل بقبيح (لأن هذه المسألة) أى الإرسال عمن ليس بعدل (ظنية مختلف فيها فللمرسل أن يعتقد أن المرسل) غير مقبول) فيرسل عنه (و) يعتقد (أن على من سمعه البحث) لكن لا يخفى أن هذا الصنيع توعير لمسلك الشريعة السمحة السهلة.

(فإن جاء) المرسل (بلفظ التمريض) كروى ونحوه (والبلوغ) بلغنا كذا (فظاهر) أنه لم يجزم وعدم الجزم باعث على البحث عن الراوى (فإنه يصدق فيه). أنه بلغه سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً.

(وإن كان الراوى له مجروحاً) بل لا ينبغي أن يأتى بتلك الألفاظ إلا مع القدر فى الراوى (والعننة) يأتى تحقيقها اشتقاقاً وحكماً قريباً (قريب من ذلك فى الاحتمال) فإن لها ثلاثة احتمالات (على أنى لم أجد لأحد من أهل المذهب نصاً أن هذا يسمى مرسلًا) قال المصنف فى «العواصم»: لا أعلم أحداً ذكر البلوغ أو الرواية بلفظ ما لم يُسم فاعله فى المراسيل، ولا فيما يجب قبوله من أخبار الثقات.

(وإن جاء بلفظ الجزم) عطف على قوله «فإن جاء بلفظ البلوغ» إلى آخره (فقال: قال رسول الله ﷺ وهذا) أى الذى أتى فيه الراوى بصيغة الجزم (هو الذى نص الأصحاب على تسميته مرسلًا، فالمحدثون اعتذروا عنه بأمرين: أحدهما: ما ذكره قاضى القضاة وهو أننا لا نسلم أن هذه الصيغة الجازمة تدل على ثقة المرسل بصحة ما أرسله) وأنه لم يجزم بإرساله إلا لشقة من أرسل عنه (فأن يجوز لمن ظن صحة الحديث) ولو كان عن مجروح (أن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. انتهى. ذكره عنه) أى عن قاضى القضاة والقياس عنهم لأنه للمحدثين (أبو الحسين فى «المعتمد» عند الكلام على الترجيح، وعلى هذا لو ظن ذلك من خبر مجروح العدالة جاز له أن يقول ذلك، وإن لم يجز له العمل) لأنه لا يجوز العمل إلا بخبر العدل لأنه الذى تُعبدنا بالعمل بخبره، وهذا مبنى على أن الرواية ليست بعمل، وإلا فالأقوال داخلة تحت الأعمال كما قرناه فى حواشى «شرح العمدة» فى الكلام على حديث: «إنما الأعمال بالنيات».

(كما قد يجوز العمل حيث لا تجوز الرواية عند بعض العلماء كما يأتى فى باب الوجدادة، وهى العمل بالخط، وذلك أن للعمل شرطاً وللرواية شرطاً، فشرط العمل الظن الصادر عن أمانة لم يرد الشرع بالمنع من العمل بها ولا عارضها أرجح منها ولا مثلها

على خلاف في) الأمانة (المماثلة لها) دليله أنه ﷺ، لما أمر الصحابة ألا يصلوا العصر إلا في بنى قريظة، وخشوا خروج الوقت قبل دخولها - أى بنى قريظة - صلى جماعة عملاً بظنهم أن الأمر مقيد بعدم خروج الوقت وعمل آخرون بخلافه ظناً أنه أمر مطلق، فهذا عمل عن أمانة لم يرد المنع من الشرع بالعمل بها، وقد تعارضت الأمارتان، الإطلاق والتقييد، إذ الكل قد ورد في الشرع، فعملت كل طائفة بأمانة، وأقرهم ﷺ على ذلك، وإنما اختلف في الأمانة المماثلة لما عارضها لأنه يكون العمل بإحدهما دون الأخرى تحكماً، ومن خالف قال هو مخير بين الأمارتين لتمثلهما.

(وشرط الرواية عدم تعمد الكذب) فهذا شرط في الراوى ألا يتعمد كذباً (لا سوى) لا غير ذلك من الشروط، إلا أنه لا يخفى أن شرط الراوى العدالة وهى أخص من هذا الذى ذكر، ولا يصح أن يريد تعمد الكذب مع العدالة، فإن عدم تعمده داخل في مفهومها (وإليه الإشارة بحديث «من كذب على متعمداً»^(١)) أو إلى أن شرط الرواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم عدم تعمد الكذب، وهذا مشكل؛ إذ يلزم منه قبول رواية من ليس بمسلم إلا أن يريد مع كونه مسلماً، ثم رأيت المصنف قد أورد هذا السؤال على نفسه في مسألة قبول كفار التأويل، وأجاب عنه بما يأتى.

واعلم أن بين الرواية والعمل عموماً وخصوصاً من وجه، فقد يعمل بالقياس، وقد يروى المنسوخ، فما كل عمل برواية، ولا كل رواية يعمل بها، وباجتماع في رواية يعمل بها، وحيث يتحد شرط الرواية وشرط العمل، فالتفرقة بين شرط الرواية وشرط العمل ليس له كثير فائدة على تقدير ثبوته، وكأنه يريد أن هذا شرط برواية لا يعمل بها كالإسرائيليات ونحوها، لكنه لا يساعد عليه قوله (هل جاز العمل أو لم يجز) ويريد سواء عمل بها أو لم يعمل، واستعمال «هل» فى هذا المعنى لا أعرفه فى العربية، ويحتمل أن فى النسخة غلطاً إلا أنى قد قابلتها على نسخ من «التنقيح».

(فقد يروى الثقة) التعبير بالثقة عود إلى شرط رواية العمل، وكان الأولى «فقد يروى من لم يتعمد الكذب» (المنسوخ والمرجوح، وعن الثقة والضعيف والمجروح) مما لا يعمل به (بل قد صح «حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج») أخرجه أبو داود من حديث أبى هريرة^(٢)، أى لا إثم عليكم ولا تضيق فى الحديث عنهم، والمراد التحديث عن أحوالهم

(١) سبق تخريجه.

(٢) أبو داود (٣٦٦٢)، والترمذى (٢٦٦٩)، وأحمد (١٥٩/٢ و ٢٠٢).

وتصاريدها وتقليبهم في البلاد، لا عما يخبرون به عن الله وعن كتبه مما لا يصدقه كتابنا ولا كلام رسولنا ﷺ، وذلك لأنه تعالى قد حكى أنهم يحرفون الكلم عن مواضعه، وأن منهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى، ويحتمل أن المراد حدثوا عن المؤمنين من بنى إسرائيل ما يحدثونكم به من أخبار كتبهم وأحكامها، وذلك كقوله تعالى: ﴿فاسئل الذين يقرؤن الكتاب من قبلك﴾ [يونس: ٩٤] إلا أنه تعبد، ولا يتم به مراد المصنف وقد ورد في حديث آخر «إذا حدثكم بنو إسرائيل فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»^(١) ومراد المصنف الاستدلال بأنه يؤذن الشارع بالتحدث عن قوم ليسوا بمسلمين فضلاً عن المجاريح.

(وقد يروى عن المجروح متقوياً به وهو معتمد) في العمل (على عموم أو قياس أو) معتمد (على الأصل، وهو) أحد الأمرين (الإباحة أو الحظر على حسب رأيه في ذلك) إذ العلماء مختلفون: هل الأصل في الأشياء هو الإباحة أو الحظر كما هو معروف في الأصول (ولو لم يكن معه إلا الحديث الذي رواه لم يستجز العمل) وإن جاز أن يرويه، فعمل الراوى بالحديث الضعيف لا يدل على أنه مستند إليه، إلا أنه يشكل على هذا قولهم «العمل على وفق الحديث الضعيف يدل على قوته أو على أن له أصلاً».

(أقصى ما في الباب أن تجوز هذا ضعيف عند الناظر فيه) إذ التجوزات تحمل جزم الثقات في الروايات، على أنهم جزموا بالرواية عن الضعفاء والمجاريح تجوز مستبعد ضعيف (لكننا قد رأينا العلماء والثقات يذهبون إلى مذاهب ضعيفة، ولأجل تجوز ذلك عليهم) على العلماء والثقات (امتنع جواز تقليد المجتهد لهم بعد اجتهاده) فيه أبحاث:

الأول: أن امتناع تقليد المجتهد ليس لأجل أن المجتهد والرواة قد يذهبون إلى مذاهب ضعيفة، بل علة امتناع تقليده لغيره هو الإجماع كما نقله ابن الحاجب، واستدل به وأقره العضد وغيره، وتبعه الآخزون من كتابه كـ «الفصول» ومؤلف الغاية وشرحها، وإنما الخلاف: هل يجوز له أن يقلد قبل اجتهاده في الحادثة؟ فالجمهور على أنه أيضاً يحرم عليه التقليد لغيره لأنه مأمور باتباع ظن نفسه الحاصل عن الأدلة، لا باتباع ظنون المجتهدين، واستدلوا أيضاً على تحريمه بأن جواز تقليده لغيره حكم شرعى لا بد من الدليل عليه، ولا دليل، وبأن التقليد بدل عن الاجتهاد جواز ضرورة لمن لا يمكنه

(١) أحمد (٤/١٣٦)، والحاكم (٣/٣٥٨).

الاجتهاد، ولا يجوز الأخذ بالبدل مع التمكن من المبدل منه كالوضوء والتيمم، ولأن عمله بخلاف ظنه جرأة منه محرم.

الثاني: قوله «إنه جعل قبول خبر الثقات تقليداً» وقد تقدم له أن قبول خبر الثقات ليس بتقليد، واعترض بذلك عبارة الحافظ ابن حجر في عدد أحاديث البخارى.

الثالث: قوله (وامتنع الاحتجاج بأقوالهم) إن أراد احتجاج المجتهد فهو الأول، إذ الاحتجاج بها تقليد لهم، وإن أراد احتجاج المقلد لهم فمشكل؛ لأن أقوال المجتهدين حجة في حقه، سواء كانت لهم مذاهب ضعيفة أو لا، فإنهم لم يشترطوا في الأصول أنه لا يقلد إلا مجتهداً ليس له قول ضعيف، وإن أراد الاحتجاج بروايات المرسلين، فمع عدم وضوح عبارته في هذا المراد فهو غير صحيح، إذ هو محل النزاع.

(ولذلك) أى ولأجل أن التجويز والاحتمال يمنع من الجزم بنسبة القول المحتمل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (كان المختار الذى صححه المنصور بالله وأبو طالب والجمهور أن الصحابى إذا قال قولاً فى أمر الشريعة) من تلقاء نفسه ولم ينسبه إليه صلى الله عليه وآله وسلم (لم يكن حكمه حكم المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم متى كان يحتمل وجهاً فى الاجتهاد صحيحاً أو فاسداً، فجعلوا احتمال الوجه الفاسد مانعاً من الجزم بنسبة القول إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم) فكذلك إذا احتمل قول التابعى أو غيره «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» أنه عن ضعيف أو مجروح كان مانعاً عن كون الصيغة الجازمة تدل على ثقة المرسل بصحة ما أرسله.

(فمتى قدرنا أن قول الثقة: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» يحتمل أنه مما يستجيزه الثقة إذا سمعه من مجروح يظن صدقه فيستحل بروايته) التى رواها عن المجروح (الرواية دون العمل امتنع الجزم بصحته، سواء كان هذا الاحتمال صحيحاً فى نظرنا نحن أو ضعيفاً) كما أن قول الصحابى الذى احتمل وجهاً فى الاجتهاد فاسداً لا يحل معه نسبة ما قاله إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم، فمجرد الاحتمال مانع، إلا أنه لا يخفى الفرق بين المسألتين، فإن الصحابى لم ينسب قوله إليه صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف المرسل فإنه نسبه إليه صلى الله عليه وآله وسلم، ثم الاحتمال فى كلام الصحابى واضح، بل الأصل أنه حيث لم ينسبه ليس إلا قولاً له، بخلاف الثقة المرسل فقد نسب ما رواه إليه صلى الله عليه وآله وسلم، فالعلة هى ما يفيد مما يأتى قريباً، ثم إن فى كلام المصنف ما يشعر بأنه إذا لم يحتمل كلام الصحابى وجهاً فى الاجتهاد جاز

نسبة كلامه صلى الله عليه وآله وسلم إليه، وفيه بحث ظاهر، وكان يغنى عن قوله «ولذلك كان المختار... إلى آخره».

قوله: (قالوا وكيف لا يجوز هذا) أى يجعله جائزاً عن الثقات (وقد جربناه فى حق كثير من الثقات) قد قدمنا شرطاً من أمثلة ذلك (والتجويز بعد التجربة ضرورى لا يمكن الانفكاك عنه) وصف كاشف للضرورى، وهذا هو الدليل الساهض على رد المرسل، ولما استشعر من هذا أنه يقال: وكيف يجوز للثقة أن يروى عن المجروح ويجزم بنسبة ما يحدث به إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم؟ أجاب عنه بقوله (وإذا جاز هذا عليهم) أى الثقات (على جهة التأويل) منهم للإرسال عن المجاريح (لم يكن جرحاً فيهم) فى الثقات المرسلين؛ لأنه بالتأويل يتفنى الجرح، والتأويل هو ما تقدم، وبيان أنه ليس بجرح بعد التأويل (لأن المسألة إن كانت ظنية فلا إثم عليهم، وهى كذلك) أى ظنية (ولو كان خطوهم قطعياً) من باب الفرض (فلا دليل على أنه فسق، وذنب المتأول إذا لم يبلغ الفسق لم يقدح به إجماعاً) فكذلك لم يكن إرسال الثقات عن المجاريح قادحاً فى الثقات، فإذا بلغ ذنب المتأول الفسق كانت مسألة فساق التأويل، وستأتى.

(هكذا ذكره أصحابنا) كأنه يريد من قوله: «وذنب المتأول» بدليل قوله: (وذلك كخطأ المعتزلة عندنا فى الإمامة) فإنهم يقولون الإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الترتيب الواقع بعد وفاته، ويقولون بجوازها فى غير أولاد على رضى الله عنهم وفاطمة عليهم السلام، والزيدية يقولون إن مسألة الإمامة قطعية، ومخالفة القطعى عندهم فسق، فليس التمثيل به كالمثل له (فثبت أنه يجوز على الثقة أنه يستجيز إرسال الحديث عن المجروح، وإنا لو عرفنا أنه) أى الإرسال عن المجروح (فعله مستحلاً لم نقدح فى عدالته) الذى سلف قريباً أنه لا يقدح فى عدالته بذلك إن فعله متأولاً، وهذا ينافى ما سلف، والذى تقدم هو الحق، إذ من يستحل الرواية عن المجاريح والوضاعين والكذابين فقد استحل الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستحلاله كبيرة، وقيل: كفر.

(الأمر الثانى) من اعتذار المحدثين عن قبول مرسل الثقة الذى جزم بنسبته إليه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال المحدثون (سلمنا أن الثقة لا يصح على كل تقدير أن يستجيز الرواية) أى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إلا حيث يجوز العمل، وأن ذلك) أى استحلاله الرواية دون العمل (لو فرض صدوره عنه كان قدحاً فى عدالته)

لإغرائه غيره على العمل بما لا يحل عنده العمل به (لكن ما المانع من أن يثق بمن لا نستجيز) معشر المحدثين (الرواية عنه لو صرح) المرسل (به) بمن روى عنه (مثل تجويز أن يروى عن مجهول وحديثه عنده مقبول، أو عن سىء الحفظ مختلف فيه، أو عن مجروح جهل هو جرحه، وقد عرفنا نحن جرحه، أو عن مغفل قد استوى حفظه وسهوه، ومذهبه قبوله مطلقاً أو قبوله مع الترجيح أو نحو ذلك مما اختلف فيه).

أما جهل المرسل لجرح من أرسل عنه فليس من مسائل الخلاف، فإن إرساله عنه جاهلاً لجرحه غير قاذح في إرساله، وإن كان قدحاً في المرسل، فما كان يحسن عده مما اختلف فيه كما لا يخفى (فيؤدى) أى قبول مرسل الثقة المجزوم به (إلى تقليد المجتهد) القابل للمرسل (لغيره) وهو المرسل (في مسائل الاجتهاد) كقبول المغفل ونحوه (وبنائه) أى المجتهد (لاجتهاده على تقليد) المرسل، والمجتهد لا يجوز له التقليد. فإن قلت: قد تقدم للمصنف غير مرة أن قبول خبر العدل ليس تقليداً له قلت: ذلك فيما إذا أخبر العدل عن غير إرسال، إذ هو الذى قام الدليل على قبول خبره كما عرفته.

إن قلت: هذا بعينه يجرى فى القدح المطلق والتعديل المطلق لاختلاف العلماء فيما يقدح به وفيما يشترط فى العدالة، فقابلُ القدح المطلق والتعديل المطلق ينبغى أن يكون مقلداً لا مجتهداً، لأنه يبنى اجتهاده على رأى غيره تحريحاً وتعديلاً.
قلت: لا محيص عن هذا، ويأتى بسطه فى محله.

(وهذا العذر الثانى) الذى ذكره المحدثون (أقرب من الأول، والجواب عليه) من طرف قابل المرسل (أصعب، وتلخيصه) أى هذا الجواب (أن تصحيح) العالم (الحديث أمر ظنى نظرى اجتهادى) زيادة فى البيان، وإلا فقد أغنى عنه «نظرى» (ولا يجوز للمجتهد أن يقلد غيره فى نحو ذلك) لا يخفى أن التقليد لا يجوز للمجتهد فى شىء، فليس للظرف مفهوم، ويأتى توفية الكلام فيما ذكره قريباً.

(ويرد على المحدثين هنا سؤالان: أحدهما أن يقول من عرف بالإرسال عن المجاريح) أى متأولا (كانت هذه علة مانعة من قبول حديثه) إن أريد حديثه الذى أرسله فهم قائلون بذلك، فلذا لا يقبلون مرسله ولا مرسل غيره، وإن أريد حديثه الذى أسنده فلا مانع عن جعله علة فيه أيضاً (وإن لم يكن) إرساله عن المجاريح (قدحاً مؤثراً فى دينه) لما سلف من تأوله وأن ذنب المتأول لا يقدح به إجماعاً ما لم يبلغ الفسق، وذلك أنه يكون بإرساله عن المجاريح (كالصندوق المغفل بمرة) فإنه غير مقبول.

(لكن الظاهر من الثقات أنهم لا يقولون: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير طريق صحيح) لا يخفى أن هذا الاستدراك هو محل السؤال، ولكنه قد تقدم ما يغنى عنه مراراً أقربها قوله: «إنهم جربوا فوجدوا الثقات أرسلوا عن غير العدول» وهو معنى: «أرسلوا عن غير طريق صحيح» فهذه التجربة، عارضت الظاهر (ولهم) أى للمحدثين (أن يقولوا هنا ما تريدون بأن الظاهر أنهم لا يقولون ذلك من غير طريق صحيح: هل صحيحة عندهم؟ فمسلم) على أحد التقادير، وإلا فمن التقادير أنه قد يروى الثقة عن المجاريح اتكالا على بحث السامع عن سند الحديث كما تقدم فى قوله: «فللمرسل أن يعتقد أن المرسل غير مقبول، وأن على من سمعه البحث» إلى آخره (ولا يضر تسليمه) على غير ذلك التقدير (أو) يريدون (صحيحة مجمع على صحتها) حتى يلزم قبول المرسل (فغير مسلم) لما عرف من إرسالهم عن لا يرتضيه الأكثر (وهو جواب متجه).

وقد عرفت من سياق السؤال والجواب أن المراد إذا كانت هذه علة مانعة من قبول حديثه - أى المرسل - وهو أحد شقى الترديد الذى قدمناه، وعلمت أنه مراد المحدثين فليس محلاً للسؤال ولا الجواب.

(السؤال الثانى) مما يرد على المحدثين على تقريرهم رد المرسل (أن يقال) لاهل الحديث (أنتم قد أجزتم العمل بالحديث متى قال الحافظ الثقة إنه حديث صحيح، وعلى هذا عمل المتأخرين، وقد تقدم نصهم على جوازه) حيث قسموا الصحيح إلى سبعة أقسام: منها ما حكم إمام بصحة الحديث، بل تقدم عن ابن الصلاح أنه ليس لأحد أن يصح فى هذه الأزمنة، بل عليه أن يرجع إلى ما صححه القدماء (مع أن يحتمل أن يصحح الثقة الحافظ حديث المجهول والصدوق المغفل إذا لم يتحقق أن خطأه أكثر من صوابه أو نحو ذلك مما اختلف فيه أهل العلم، وجاز على الثقة الحافظ أن يذهب إليه، فإذا جاز العمل به مع هذه الاحتمالات جاز العمل بحديث المرسل مع تلك الاحتمالات) من غير فرق.

(ولهم) أى المحدثين (أن يجيبوا) عن هذا السؤال (فيقولوا: أما قدماء الحفاظ فلم يعرف عنهم بالنص أنهم كانوا يجيزون ذلك) أى تصحيح أحاديث من ذكرتم (والصحيح أنه لا يكون العالم مجتهداً مع تقليده فى تصحيح الحديث) لجواز أن من قلده فى تصحيح الحديث بنى ذلك التصحيح على قواعد يخالفه فيها فيكون قد بنى

اجتهاده على تقليد غيره (وإنما يكون) من قلد غيره في تصحيح الحديث (مُرجحاً لا سوى).

اعلم أنه تقدم للمصنف كلامان متناقضان في هذه المسألة، ولَنُوفَّ البحث حقه فيها، فإنه لا غناء للنظر من تحقيقها، وقد كنت كتبت فيها رسالة جواب سؤال سميتها: «إرشاد النقاد، إلى تيسير الاجتهاد» اشتملت على فصول تتعلق بأطراف سؤال ورد في غير ذلك، فنذكر هنا ما يتعلق بالبحث هذا كما وعدنا به فيما سلف، فنقول:

قد عرفنا أنهم رسموا الصحيح بأنه الذي اتصل بإسناده بنقل العدل التام الضبط عن مثله مع السلامة من الشذوذ والعلة، فإذا قال العالم الحافظ كالبخاري مثلاً «هذا حديث صحيح» فمعناه أنه متصل الإسناد، وأن رواته كلهم عدول، تام ضبطهم، لم يخالف فيه الثقة ما رواه الناس، وليس فيه أسباب خفية طرأت عليه تقدح في صحته، فقله: «صحيح» يتضمن الإخبار بالجمال الخمس، وقد تقرر بالبرهان الصحيح قبول خبر العدل، وتقرر به أيضاً أن قبوله ليس من باب التقليد، كما عرف ذلك في أصول الفقه، وقدم المؤلف ذلك، فإخبار العدل بأنه حديث صحيح إخبار بعدالة رواته وتام حفظهم وعدم شذوذ ما روه وعدم إعلاله، ولا يخفى أن قبول خبره قد يفيد بأنه سواء دل على تعديله بالتضمن أو الالتزام أو المطابقة، وقد جعل أئمة الأصول والحديث من طرق التعديل حكم مشترك العدالة بالشهادة وعمل العالم بروايته ورواية من لا يروى إلا عن عدل، ومعلوم أن دلالة هذه الطرق على عدالة الشاهد والراوى التزامية، فقول الثقة «حديث صحيح» يتضمن إخباره بالأمر الخمسة التي ذكرناها بالتضمن، بل قول المعدل: «فلان عدل» عبارة عن أنه آتٍ بالواجبات مجتنب للمقبحات، فلفظ عدل دل بالتضمن على الإخبار بالعدالة، فكما أننا حكمنا بأن قوله «عدل» أو «ثقة» خبر يجب قبوله، وليس قبوله تقليدًا، كذلك قوله «صحيح».

فإن قلت: إخباره بأن الحديث صحيح إخبار بما ظهر له، ويحتمل أنه في نفس الأمر باطل.

قلت: وكذلك إخباره بأن زيداً عدل إخبار عن ظنه بأنه آتٍ بالواجبات مجتنب للمقبحات بحسب، ما رآه أو أخبر به، مع جواز أنه في نفس الأمر غير مسلم، وقد أمرنا بقبول خبر المعدل بأن فلاناً عدل مثلاً، فهذه التجاوزات لا نكلف بها، على أن البخاري مثلاً ليس معه في كون الرواة الذين لم يلقيهم وهم شيوخه عدولاً إلا

إخبار العدول بأنهم ثقات حفاظ، فقبولنا لخبره بأن الحديث قد عدّلت نقلته كقبوله لأخبار الثقات بأن الرواة الذين رَوَوْا عنهم حفاظ ثقات، فكما أنهم لا يجعلون البخاري مقلداً في التصحيح مع أن عدالة من صحح أحاديثهم متلقاة عن إخبار مَنْ قبله، فكذلك نحن في قبولنا لأخباره بعدالة رواة الحديث الذي صححه.

وأنت إذا نظرت إلى أئمة النقاد كالحاكم أبي عبد الله وأبي الحسن الدارقطني وابن خزيمة ونحوهم كالحافظ المنذرى وجدت تصحيحهم لأحاديث قوم وتضعيفهم لأحاديث آخرين دائراً على الاستناد إلى كلام الحفاظ قبلهم كيحيى بن معين وأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهم من أئمة هذا الشأن، وأنه ثبت لهم عنهم أو عن أحدهم الإخبار بأن فلاناً حجة أو عدل أو ثبت أو نحوها من عبارات التعديل، وكذلك التضعيف يدور على إخبار أولئك وأمثالهم بأن فلاناً كذاب أو نحوه، ثم حكموا بصحة الحديث أو ضعفه مستنديين في الأمرين على إخبار من قبلهم، ألا ترى أنه تجنب الرواية عن ابن إسحاق جماعة من أئمة الصحيح لكلام مالك وقدحه فيه، وتجنب الرواية عن الحارث الأعور مَنْ تجنبها لقدح الشعبي فيه مع أنهم لم يلاقوا الحارث ولا ابن إسحاق، وإنما قبلوا أخبار من لاقاهم، فعرفت أن البخاري ومسلماً مثلاً لم يلقيا إلا شيوخهما، وبين شيوخهما إلى الصحابة وسائط كثيرون اعتمدوا في توثيقهم وعدمه على الرواية عن الأئمة من قبلهم.

فإذا كان الواقع من مثل البخاري من تصحيحه الأحاديث - تقليداً لأنه بناء على إخبار غيره عن أحوال الرواة الذين صحح حديثهم - كان كل قابل لخبر من أخبار الثقات مقلداً، وإن كان الواقع من التصحيح من البخاري مثلاً اجتهداً مع بئانه على قبوله لأخبار من قبله عن صفات الرواة، فيكون أيضاً قبولنا لخبر البخاري عن صحة الحديث المتفرع عن إخبار الثقات اجتهداً فإنه لا فرق بين الأخبار بأن هؤلاء الرواة ثقات حفاظ وبين الأخبار بأن الحديث صحيح، إلا بالإجمال والتفصيل، وكأنهم عدلوا عن التفصيل إلى الإجمال اختصاراً أو تقريباً، لأنهم لو عقبوا كل حديث بقولهم «رواه عدول تامو الضبط ورووه متصلاً ولا شذوذ فيه ولا علة» لطالت مسافة الكلام، وضاق نطاق الكتاب الذي يؤلفونه من الاستيفاء لأحاديث الأحكام فضلاً عما سواها من الأحاديث، على أن هذا التفصيل لو جاءوا به لا يخلو عن الإجمال إذ لم يذكر فيه كل راوٍ على انفراده بصفاته، بل التحقيق أن قولهم عدل مراد به آتٍ بالواجبات مجتنب للمقبحات

مُحافظ على المروءات، فهو أيضاً غير مفصل للمراد كما ذكرناه.
فإن قلت: من شرائط الصحة السلامة عن الشذوذ والعلة، وليس مدار هذين الأمرين الأخبار، بل التبع لطرق الأسانيد والمتون.

قلت: أما أولاً: فالشذوذ والإعلال نادران، والحكم للغالب لا للنادر، ألا ترى أن الراجح العمل بالنص وإن جوز أنه منسوخ عملاً بالأغلب، وهو عدم النسخ، وقد تقدم للمصنف أن ظاهر الحديث المعل السلامة عن العلة حتى تثبت العلة بطريق مقبولة.

وأما ثانياً: فإن قول الثقة «هذا حديث صحيح» أى غير شاذ ولا معل إخبار منه أيضاً بأنه لم يقع في رواته راي ثقة خالف الناس فيه ولا وجدت فيه علة قاذحة، وهذا في الحقيقة خبر عن الراوى بصفة زائدة على مجرد عدالته وضبطه، أو إخبار عن حال المتن بأن ألفاظه مصونة عن ذلك، وليس هذا خبراً عن اجتهاد، بل عن صفات الرواة والمتون، وفي التحقيق هي أخبار عائدة إلى تمام ضبط الرواة وتتبع مروياتهم حتى أحاط بألفاظها، فالكل عائد إلى الأخبار عن الغير، لا عن الاجتهاد الحاصل من دليل ينقذ للمجتهد به راي، وإذا كان خبراً فوجوب قبوله اجتهاد لا تقليد.

فإن قلت: قد أشار المصنف إلى وجه كون قبول تصحيح الغير تقليداً له في التصحيح بأنه قد اختلف العلماء في شرائط القبول للتصحيح، وقد بينى تصحيحه على شرط يراه من تابعه على تصحيحه ليس شرطاً أو العكس.

قلت: التحقيق أنه قد وقع الإجماع على أنه يشترط في الرواة الصدق والضبط لروايته، وفي ديانته يشترط أن يغلب خيره على شره، هذا أمر مجمع عليه، ومنهم من زاد شروطاً، وهي السلامة من البدعة، والمحافظة على المروءة، وجعل العدالة اسماً لما لا يكاد يتحقق إلا في معصوم، وقد بينا في رسالة «ثمرات النظر في علم الأثر» الأدلة على ما قررناه هنا من أن الشرط هو الأمران، وأنه محل وفاق، وأنه من شرط تلك الشروط لم يتم له الوفاء بها، بل قبل خبر المبتدع بقدر وإرجاء ونصب ورفض إذا كان صدوقاً، وقد بسطنا هنالك ما يجزم الناظر فيه بأنه الحق، فمن قال إن فلاناً عدل أفادنا خبره أنه صدوق وأن خيره غالب على شره، وهو الذي يقبل عندنا، والذي قام عليه الاتفاق، وإن رمى ببدعة قدر ونحوها فإنها لا تقدر في رواية الصدوق.

وإذا عرفت هذا تحصل لك أن من قبل خبر الثقة في التصحيح فهو مجتهد في قبول خبره، كما يقبل سائر الأخبار عن الثقات، ولا يكون بقبولها مقلداً، والحمد لله، ولم

نعلم أنا سبقنا إلى هذا التقرير.

(وأما المتأخرون) عطف على قوله: «أما قدماء الحفاظ» وهم الذين تقدم نصهم على جواز العمل بتصحيح الثقة (فلهم) في الاعتذار عن العمل بتصحيح الغير (أن يقولوا: إنا لا نجوز العمل بتصحيح الثقة الحافظ إلا حيث قد عرفنا مذهبه في شرائط قبول الأخبار، فعرفنا أنه لا يقبل المجهول ولا الصدوق السيء الحفظ ولا غير ذلك من المواضع المختلف في قبولها) الظاهر أن هذا لا بد منه، كما أنه لا بد أن نعرف مذهب من يخبر بعدالة المجهول.

(ولهذا) أى لأجل شرط معرفة مذهب الثقة الحافظ (فإنهم لا يكتفون بتصحيح الحاكم أبى عبد الله فى المستدرك) لما عرف من تساهله ورأيه فى جعل الحسن صحيحاً (إلا من يذهب مذهبه فى تصحيح الحسان، بل فى تصحيح بعض الأحاديث الضعيفة التى يجوز بل يجب قبولها على قواعد كثير من الفقهاء والأصوليين، وهذا جواب صحيح لكنه يتضمن الإقرار بقبول بعض المراسيل، فإن الثقة الحافظ على كلامهم متى قال هذا إسناد صحيح ولا علة له وجب قبوله وإن لم يرو لنا ذلك الإسناد الذى حكم بصحته، وأى فائدة لنا فى مجرد سماع أسماء الرواة) التى سردها الثقة (إذا كان يجوز لنا العمل بالحديث والرواية له من غير بحث عن رجاله) لعدم الفائدة، إذ البحث عنهم ليس إلا لتعرف صحة الحديث أو عدمها، وإذا قد أخبر الثقة أنه صحيح فقد تضمن خبره أنهم ثقات، فهو كما لو أخبرنا عن كل واحد أنه ثقة لم يبق لنا حاجة إلى البحث عنهم.

(فثبت بهذا أن المتأخرين من المحدثين قد وافقوا على قبول بعض المراسيل) قلت: بل المتقدمون قد قبلوا تزكية من تقدمهم من الرواة، وبنوا على ذلك تصحيح الحديث وتضعيفه، فقبول المتأخرين للثقة فى قوله إن المرسل صحيح كقبول المتقدمين للثقة فى تزكية الرواة، وغاية الفرق أنه فى المرسل تزكية ضمنية وفى المسند تزكية مطابقة كما قررناه فلا عذر عن قبول المرسل الذى صححه (وهو ما نص على صحته ثقة عارف بهذا الشأن) يعلم أنه لا يرسل إلا عن ثقة، إلا أن هذا شرط عزيز، وإنما قال قد وافقوا على قبوله (لارتفاع العلل الموهنة للمراسيل عن هذا النوع منها، كما وافقوا على قبول مراسيل الصحابة لمثل ذلك) ومراده بمراسيل الصحابة هو ما إذا صرح الصحابى بأنه لم يسمع الحديث منه صلى الله عليه وآله وسلم، وإلا فقد عرفت من تعريف المرسل أنه لا

يدخل تحته رواية الصحابة إلا عن رأى غير المحدثين .

(وبهذا تعرف أن القصد حصول الثقة بصحة الحديث، لا مجرد الإسناد) فإن الإسناد إنما يحتاج إليه لينظر في رجاله فيصح الحديث أو يضعف (و) يعرف (أن المرسل حيث يكون كذلك) أى مصححاً (مقبول مثل ما ذهب إليه الشافعى في المراسيل كما تقدم، أو مثل ما اتفق عليه جماهير العلماء والمحدثين فيما علقه البخارى تعليقاً مجزوماً به) فإنهم إنما قبلوه لاشتراطه الصحة كما سلف وقد حصل الشرط في المرسل الموصوف وفي المعلق، بل المعلق مرسل على رأى بعض أئمة الأصول وتقدم تحقيق الكلام فى تعاليق البخارى فتذكر .

(ومثل ما ذكرنا من الاكتفاء بتصحيح أئمة الحديث، فهذا) أى قبول مراسيل من صحح المرسل (إذن محل اجتهاد، وكل واحد يعمل بظنه ولا حرج) هذا عود إلى أن العامل بتصحيح الأئمة للحديث مجتهد كما قرناه (ولله الحمد والمنة).
(وقد استحسب المحدثون المحافظة على الإسناد فى هذه الأعصار وإن أمكن الاستغناء عنه) بما صححه الأئمة، وإنما استحبوه (لوجه) ثلاثة:

(أحدها: تمكين من لم يستجز الاكتفاء بتصحيح الثقة من النظر فى الإسناد) بذكر رجاله (على رأى من ذهب إلى أن هذا ممكن) وهو غير ابن الصلاح ومن تبعه (كما تقدم) وتقدم ما فيه .

الوجه (الثانى: تمكين من استجاز ذلك) أى الاكتفاء بتصحيح الثقة (من مرتبة النظر فى الأسانيد المقوية للظن، وإن لم تكن واجبة) لأنه مع الاكتفاء بما ذكر حصل له ما يجب عليه العمل به (فهى مرتبة شريفة مستحبة بغير شك) إذ العلم التفصيلى وإن أغنى عنه العلم الجملى فإنه مستحب قطعاً .

الوجه (الثالث: بقاء سلسلة الإسناد المخصوص بهذه الأمة المكرمة) فإنها قد رويت آثار باختصاصها به .

(ويلحق بها) أى بمسألة المراسيل (فائدتان:

إحدهما: أن الإسناد إذا كان فيه عن رجل أو شيخ فهو منقطع لا مرسل فى عرف المحدثين) هكذا ذكره ابن الصلاح (قاله الحاكم) ونقله زين الدين، وزاد قوله: (وابن القطان فى بيان الوهم والإيهام).

وقال الحافظ ابن حجر: فيه أمران:

أحدهما: أنه لم ينقل كلام الحاكم على وجهه، وذلك أن كلام الحاكم يشير إلى تفصيل فيه، وهو أنه إن كان لا يروى إلا من طريق واحدة مبهمة فهو يسمى منقطعاً، وإن روى من طريق مبهمة وطريق مفسرة فلا يسمى منقطعاً لمكان الطريق المفسرة، وذلك أنه قال في نوع المنقطع «وقد يروى الحديث وفي إسناده رجل ليس يسمى ولا يدخل في المنقطع» مثاله: رواية سفيان الثوري عن داود بن أبي هند، قال: حدثنا شيخ عن أبي هريرة رضى الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يأتى على الناس زمان يخير الرجل فيه بين الفجور والعجز، فمن أدرك ذلك الزمان فليختر العجز»^(١) قال: ورواه وهب بن خالد وعلى بن عاصم عن داود بن أبي هند قال: حدثني رجل من جديلة يقال له أبو عمر عن أبي هريرة رضى الله عنه به، قال الحاكم^(٢): فهذا النوع الوقوف عليه متعذر إلا على الحفاظ المتبحرين.

قلت: فتبين بهذه الرواية المفسرة أنه لا انقطاع في رواية سفيان، وأما إذا جاءت رواية واحدة مبهمة فلم يتردد الحاكم في تسميته منقطعاً، وهي قضية صنيع أبي داود في المرسل وغيره.

الثاني: أنه لا يخفى أن صورة المسألة أن يقع ذلك من غير التابعي، أما لو قال التابعي «عن رجل» فلا يخلو: إما أن يصفه بالصحة أو لا: إن لم يصفه بها، فلا يكون ذلك متصلاً لاحتمال أن يكون تابعياً آخر، بل هو مرسل على بابه، وإن وصفه بها فإن كان التابعي سالماً عن التدليس حملت عنعته على السماع. انتهى.

(وأما الجويني فقال: وقول الراوى أخبرني رجل أو عدل موثوق من المرسل أيضاً قال) الجويني (وكذلك كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، التي لم يسم حاملها، ذكره في «البرهان») قال فيه: وإنما ألحق هذا القسم بالمرسلات من جهة الجهل بناقل الكتب، ولو ذكر من يعزو الخبر إلى الكتاب ناقل الكتاب وحامله التحق الحديث بالمسندات. انتهى.

(قال زين الدين: وفي كلام غير واحد من أهل الحديث أنه متصل) إلا أنه يقال (في إسناده مجهول وحكاة الرشيد العطار في الفرر المجموعة عن الأكثر واختاره شيخنا الحافظ أبو سعيد) يريد العلائي (في كتاب «جامع التحصيل»). انتهى (كلام زين الدين).

(١) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص (٢٨).

(٢) معرفة علوم الحديث ص (٢٨).

قلت: وهو الصحيح، لأن من قال عن شيخ أو رجل فقد أحال السامع إلى رواية مجهول فلا يحل له العمل بالحديث، بخلاف المرسل (اسم فاعل) (الذي جزم يرفع الحديث) وكان لا يرسل إلا عن عدل.

(الفائدة الثانية: مراسيل الصحابة مقبولة عندنا وعند المحدثين وعند الأكثرين من طوائف العلماء) وهذا - كما عرفت - على اصطلاح غير المحدثين أو الأكثر منهم فإنه ليس المرسل عندهم إلا ما سلف رسمه أنه قول التابعي: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» (وقد تقدم دعوى ابن عبد البر الإجماع على ذلك) تقدم للمصنف الاستدلال بإجماع الصحابة على قبول مرسل الصحابي، وعن ابن جرير الطبري نقل إجماع التابعين.

(قال زين الدين: وقد ادعى بعض الحنفية الإجماع عليه، وهو غير جيد) قال: (فقد خالف فيه الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني) قلت: لم يتفرد به الأستاذ، بل قال القاضي أبو بكر الباقلاني وصرح في التقريب بعدم قبول المرسل مطلقاً، وتقدم التعليل بأنه ليس لأجل الشك في عدالة الصحابة، بل لأنهم قد يروون عن التابعي مغلوقة كما يأتي.

(قال: وتعليل ابن الصلاح لذلك بأن روايتهم عن الصحابة مقبولة لأن الصحابة لا يرسلون إلا عن صحابة مثلهم وقد تقرر عدالة الصحابة فتقبل مراسيلهم، تعليلٌ (غير جيد) لما يفيدته قوله (والصواب أن يقال: إن غالب روايتهم عن الصحابة) لا كلها (إذ قد سمع جماعة من الصحابة عن بعض التابعين، وسيأتي في كلام ابن الصلاح في رواية الأكابر عن الأصاغر أن ابن عباس وبقيّة العبادلة) وهم ابن عمر، وابن عمرو بن العاص، وابن الزبير، وليس منهم ابن مسعود، وغلط الجوهري، قاله في القاموس (رووا عن كعب الأحبار، وهو من التابعين) بالحاء المهملة والموحدة في القاموس كعب الخبر ويكسر، ولا يقال «الأحبار» وفي «نسيم الرياض»: يقال كعب الأحبار، وكعب خبر - بكسر الحاء وفتحها - وقوله في القاموس: «ولا يقال كعب الأحبار» غير صحيح. انتهى. (وروى أيضاً كعب عن التابعين) فقد تأخذ عنه العبادلة ما رواه عن التابعين.

(وقد ذكر ابن حجر أن بعض الصحابة روى حديثاً بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستة رواة، وأن ذلك أكثر ما وجد من هذا القبيل) قد قدمنا لك أن هذا وإن وقع فإنه نادر مغلوب، والحكم للغالب، على أنه لا يتم إلا في روايات صغار الصحابة، أما كبارهم فأخذهم عن التابعين مستبعد جداً.



[في فوائد تتعلق بالمرسل]

(ويلحق بهذا فوائد) ثلاث :

(الأولى: أن هذا الكلام كله في ما لم تتعارض) أى المراسيل (وعند التعارض يجب البحث عن الأسانيد لوجوب الترجيح حيثئذ بالإجماع، وتوقف الترجيح حيثئذ على النظر في الأسانيد) يقال: قد تقدم أن ما صححه الشيخان أرجح مما صححه غيرهما، فقد يكون المرسل حكم بصحته الشيخان فيرجح على ما عارضه من مرسل حكم بصحته أحد الأئمة غيرهما وكذا تقدم ما حكم البخارى بصحته كتعاليقه المجزومة على ما قالوه على مرسل صححه مسلم ونحوه ذلك، فهذا ترجيح من غير احتياج إلى النظر في الأسانيد، وكأنه يريد المصنف ذكر الأغلب.

(و) الفائدة (الثانية: من اختصر بعض المسندات فحذف أسانيدها لم يكن له حكم المراسيل) وذلك كما صنعه ابن الأثير في «الجامع الكبير»، ثم من تبعه في حذف أسانيد الأمهات، وكذلك صنع الحافظ السيوطى في جامع الكبير والصغير ومن تبعه (لأن العهدة عند المختصر على الراوى الأول» والراوى الأول قد أسند، ومن أسند ولم يصحح لم يتحمل عهدة) لأنه قد أحال الناظر على النظر في رجال كتابه، وأما من صحح من الشيخين فالعهدة عليهما.

والفائدة (الثالثة: من اعتقد أن العلماء لا يروون إلا عن عدول كان مرسله أضعف المراسيل، أو كان غير مقبول، وأمثلهم) أى المرسلين (من يشترط تصريح العالم بأنه لا يروى إلا عن ثقة من غير أن يعرف مذهبه) أى مذهب المشتري في إرساله عن الثقة (في التوثيق) أما إذا عرف مذهبه فيه فإنه قد أبان عن يرسل.

(ثم) أمثلهم بعد ذلك (من يشترط أن تكون عادته الرواية عن العدل من غير تصريح) كأنه يريد من غير أن يصرح في روايته بتعديله بأن يقول أخبرنى العدل.

(ثم أمثلهم (من لا يشترط العادة) وهو آخر رتب الأمثلة في الإرسال.
(ومن طالع تراجم العلماء علم ما في هذا المذهب) وهو اعتقاد أنه لا يروى العلماء إلا عن عدل (من المفسدة) وهي وجود روايات عن العلماء من غير طريق العدول (فقد روى مالك) في «الموطأ» (عن) عبد الملك بن (أبي المخارق) بالخاء المعجمة آخره قاف (وهو متكلم عليه) قال المصنف في العواصم: قال ابن عبد البر المالكي المجتهد في تمهيد: كان مجمعا على تجريحه، ولم يرو عنه مالك إلا حديثا واحدا في وضع الأكف على الأكف، وقد رواه من طريق صحيحة فرواه في «الموطأ» عن أبي حازم التابعي الجليل عن سهل بن سعد الصحابي. انتهى. ولم أجده في الميزان.

(و) روى (الشافعي عن ابن أبي يحيى) هو إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، قال ابن عبد البر في «التمهيد»: أجمعوا على تجريح ابن أبي يحيى، قال المصنف في «العواصم»: قلت: أما الإجماع على تجريحه فلا، فقد وافق الشافعي على توثيقه أربعة من الحفاظ، وهم ابن جريح، وحمدان بن محمد الأصبهاني، وابن عدي، وابن عقدة الحفاظ الكبير، لكن تضعيفه قول الجمهور بلا مرية. انتهى. (والزنجي) بالزاي والجيم وهو مسلم بن خالد المخزومي المعروف بالزنجي، وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب»: صدوق كثير الأوهام (وقد تكلم عليهما) وقد سمعته.

(و) روى (أحمد بن حنبل عن عامر بن صالح) ابن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام، وانفرد بتوثيقه، حتى قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين يقول: جُنَّ أحمد، يحدث عن عامر بن صالح قال الذهبي: لعل أحمد ما روى عن أوهى منه، وإنما روى عنه أحمد لأنه لم يكن عنده يكذب وكان عالما بالفقه والعلم والحديث والنسب وأيام العرب، وقال أبو حاتم: ما أرى بحديثه بأسا (وغيره) ممن ضعف، وهؤلاء الثلاثة الأئمة هم الذين يعرفون باشتراط العدالة، وقد رويوا عن المجاريح، فلا يوثق بإرسال من يشترط العدالة.

واعلم أنه قد عيب على الشافعي ذلك، وأجيب عنه بأنه قد يعتري الحفاظ الشك في التعيين، أي تعيين اسم من روى عنه، مع عدم شكه في عدالته، فيتورع عن التعيين احتياطا، وقال ابن الصباغ في «العدة»: إن الشافعي إنما يطلق ذلك في ذكره لأصحابه أن الحجة عنده في هذا الحكم لا في مقام الاحتجاج به على غيره، وكذا قال القاضي أبو الطيب، قال: وقد قيل: إنه كان قد أعلم أصحابه بذلك، قال ابن حبان إنه إذا قال

الشافعي أخبرني الثقة عن ابن أبي ذئب فهو ابن أبي فديك، أو عن الليث فهو يحيى بن حسان، أو عن الوليد بن كثير فهو عمرو بن أبي سلمة، أو عن ابن جريج فهو مسلم ابن خالد الزنجي، أو عن صالح مولى التوأمة فهو إبراهيم بن أبي يحيى، ذكر هذا البرماوى فى شرح ألفيته فى أصول الفقه، ثم نقل أقوالاً غير هذه فيما يريده الشافعي بالثقة، قلت: وكلها تخمين وتظن.

(و) روى (أبو حنيفة عن غير واحد من الضعفاء والمجاهيل) أى عن جماعة كثيرة.

(و) روى (الإمامان الهادى) يحيى بن الحسين بن القاسم (والقاسم) بن إبراهيم المعروف بالرسى (عن حسين بن عبد الله) أى (ابن ضميره) عن أبيه عن جده، كذا فى نسخ «التنقيح»، وفى «الميزان»: الحسين بن عبد الله بن أبي ضميره سعيد الحميرى المدنى، روى عن أبيه، وعنه يزيد بن الحيار وغيره، كذبه مالك، وقال أبو حاتم: متروك الحديث كذاب، وقال أحمد: لا يساوى شيئاً، وقال ابن معين: ليس بثقة ولا مأمون، وقال البخارى: منكر الحديث ضعيف، وقال أبو زرعة: ليس بشيء، قاله فى «الميزان».

(و) روى الإمامان أيضاً عن (أبي هارون عمارة بن خوين) بالخاء المعجمة آخره نون بزنة التصغير (العبدى) قال فى «الميزان»: تابعى لـ^١بصرة، كذبه حماد بن زيد، وقال شعبة: لأن أقدم فتضرب عنقى أحب إلى من أن أحدث عن أبي هارون، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال ابن معين: ضعيف لا يصدق فى حديثه، وقال النسائى: متروك الحديث (وقد تكلم عليهما) على الحسين بن أبي ضميره وعلى أبي هارون، كما عرفت (والرواية عنهما فى «الأحكام») للإمام الهادى (وهى عن أبي ضميره) كثيرة (بل لا يسندان) الفتح وحفيده الهادى (عن غيره غالباً، وكذا روى الهادى فى «المنتخب» عن كادح) بالمهملتين (ابن جعفر) فى «الميزان» رجلان كل واحد منهما اسمه كادح بن جعفر: الأول يروى عن ابن لهيعة، قال أبو حاتم: صدوق، وقال الأزدي: ضعيف، وقال أحمد بن حنبل: رجل صالح خير فاضل، والآخر كادح بن جعفر أبو أحمد عن سفيان الثورى، قال الأزدي وغيره: كذاب. انتهى. ولا أدري أيهما أراد المصنف، ولعله الآخر.

(و) كذا روى الهادى أيضاً (عن حسين بن عبد الله بن عباس) قال فى «الميزان»: إنه روى عن ربيعة بن عباد وكريب وعكرمة، وعنه ابن جريج وابن المبارك وسليمان بن بلال وجماعة، قال ابن معين: ضعيف، وقال أحمد: له أشياء منكورة، وقال البخارى:

قال على: تركت حديثه، وقال أبو زرعة وغيره: ليس بقوى، وقال النسائي: متروك وقال ابن معين مرة: ليس به بأس، يكتب حديثه، وقال الجوزجاني: لا يشتغل به.

(و) روى الهادي أيضاً (عن عمرو بن شعيب) عن أبيه عن جده، وهو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، كان عمرو أحد علماء زمانه، أخذ عن أبيه وطاووس وسليمان بن يسار وآخرين، وروى عنه أمم، وثقه ابن معين وصالح جزرة وابن راهويه وقال: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر، وقال أبو عبيد الأجرى: قيل لأبي داود عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حجة؟ قال: لا، ولا نصف حجة، وقال أحمد بن حنبل: له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه ليعتبر به وأما أن يكون حجة فلا، وقال أبو زرعة: وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقال: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وقد أطال الذهبي في «الميزان» في شأنه، وذكر كلام الناس فيه، ثم قال: إنه ثبت سماع عمرو بن شعيب من جده، وهو الذي رآه وروايته عن أبيه عن جده ليست مرسله ولا منقطعة، أما كونها وجادة أو بعضها سماعاً وبعضها وجادة فهذا محل نظر، ولنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن. انتهى كلامه. وعرفت معنى قوله (وفي كل منهم كلام) وسمعته.

(وروى السيد أبو طالب عن محمد بن الأشعث المتأخر) لم أجده في «الميزان» فينظر (و) روى أيضاً أبو طالب (عن داود بن سليمان الغازي) في «الميزان»: داود بن سليمان الجرجاني الغازي عن علي بن موسى الرضى وغيره، كذبه يحيى بن معين، ولم يعرفه أبو حاتم، وبكل حال فهو شيخ كذاب.

(وروى السيد المؤيد بالله عن نعيم) هو ابن سالم بن قنبر، كذبوه، ومن طريقه روى المؤيد بالله صلاة الفرقان.

(وروي) أبو طالب والمؤيد (وأحمد بن عيسى وغير واحد من أئمتنا عن حسين بن علوان الكلبي) قال الذهبي: روى عن الأعمش وهشام بن عروة، وقال يحيى بن معين: كذاب، وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يضع الحديث على هشام وغيره ولا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، وساق أحاديث عن مناكبه.

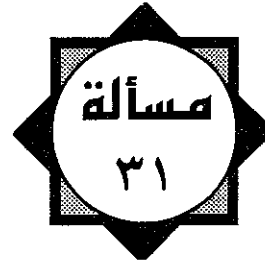
(و) روى أئمتنا أيضاً (عن أبي خالد الواسطي) قال الذهبي: يقال: اسمه عمرو

حدث عن زيد بن على، كذبه أبو حاتم، وقال وكيع: كان فى جوارنا يضع الحديث فلما قُطِنَ له تحول إلى «واسط»، وروى عياش عز يحيى قال: كذاب، ومثله عن أحمد ابن حنبل، ومثله عن الدارقطنى.

(وروى السيد أبو عبد الله) الحسنى (عن) الشيخ (الأشبح بن أبى الدنيا) فى «الميزان»: أبو الدنيا الأشبح المعرّى كذاب طرفى كان بعد الثلاثمائة ادعى السماع من على بن أبى طالب اسمه عمران بن خطاب. انتهى.

(وكل هؤلاء) الخمسة (متكلم عليه) بما عرفناك (منسوب إلى تعمّد الكذب مجمع على ذلك فى أكثرهم بين أئمة الحديث) وقد سمعته (من الشيعة والسنية) فلا يتوهم أن القدح فيهم خاص بالسنية (بل لم تسلم رواية البخارى ومسلم مع شدة العناية) من الشيخين (فى تنقيتهم) وقد عرفت ما قيل فى رجال الشيخين مما قدمناه فى أوائل الشرح.

وإذا عرفت ما ساقه المصنف إلى هنا علمت اختلال القول بأن رواية العدل تعديل، وتبين لك أنها قاعدة غير صحيحة ولا ينبغى الاعتماد عليها والتعويل، وإن قال ابن الحاجب فى «مختصر المنتهى»: إن المختار إذا كان لا يروى إلا عن عدل فإن هذا الشرط لا يتم الوفاء به لأحد من أئمة الحديث وغيرهم.



[فى بيان المنقطع والمعضل]

(المنقطع والمعضل) جمعهما المصنف لتقاربهما، وإلا فهما نوعان مستقلان جعلهما ابن الصلاح كل نوع على حدة، والمعضل بالضاد المعجمة مفتوحة اسم مفعول مأخوذ من أعضله بمعنى أعياه (اختلفوا فى صورتيهما) على أقوال فى المنقطع:

الأول: (قال زين الدين وابن الصلاح) لو قدمه لكان أولى (فالمشهور أن المنقطع ما سقط من روايته راو واحد غير الصحابى. انتهى) إذا لو كان الساقط الصحابى لكان مرسلًا، واعلم أنهم يُعلِّون الحديث بالانقطاع، وتارة يضعفون به الإسناد. ذكره زين الدين، ولم يذكره ابن الصلاح، نعم فى كلامه ما يفيد فى الجملة.

والثانى: قوله: (وحكى الحاكم وغيره من أهل الحديث أنه) أى المنقطع (ما سقط منه قبل الوصول إلى التابعى شخص واحد، وإن كان) الساقط (أكثر من واحد) اثنان فصاعدًا وهى عبارة الزين (فى موضع واحد سُمى معضلًا، وإلا يكن) أكثر من واحد (فمنقطع فى موضعين) هذا ظاهر العبارة، وليس هذا المقاد هو المراد، بل المراد وإلا يكن الساقط هو المتصف بأنه أكثر من واحد فى موضع واحد، بل كان فى موضعين مختلفين مفترقين فهو منقطع فى موضعين، كما تدل له عبارة الزين، فإنه قال: أما إذا سقط واحد من بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الإسناد واحد آخر فهو منقطع فى موضعين، ثم قال: ولم أجد فى كلامهم إطلاق المعضل عليه، وإذا كان الانقطاع بأكثر من اثنين قيل منقطع [بثلاثة] أو أربعة أو نحوهما.

(ويسمى المعضل أيضًا منقطعًا، فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلًا) إذ قد شرط فيه سقوط راوٍ غير صحابى، والمعضل شرط فيه سقوط أكثر من واحد فى موضع واحد، فقد صدق على ما سقط فيه أكثر من واحد أنه سقط فيه الواحد، فكُلُّ ما سقط أكثر من واحد فهو منقطع ومعضل، وأما ما لم يسقط فيه غير واحد فهو منقطع

لا غير، فعلى هذا كان ينبغى أن يرسم المنقطع بأنه: ما سقط من رواته راوٍ أو أكثر، سواء كان على جهة التوالى أو لا.

(قال الزين) بعد كلام الحاكم (فقول الحاكم قبل الوصول إلى التابعى ليس بخيد، فإنه لو سقط التابعى لكان منقطعاً) اعلم أن الحاكم ذكر فى النوع التاسع من أنواع علوم الحديث أن المنقطع ثلاثة أنواع، ثم قال: مثال نوع منها، ثم ساق حديثاً فيه «عن أبى العلاء وهو ابن الشَّخِير عن رجلين من بنى حنظلة عن شداد بن أوس قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... الحديث»^(١) ثم قال: هذا الإسناد مثل نوع من المنقطع الجهالة بالرجلين بين أبى العلاء بن الشخير وشداد بن أوس ثم قال: وشواهد فى الحديث كثيرة.

ثم قال: وقد يروى الحديث وفى إسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع، ثم ساق حديثاً فيه «حدثنا شيخ عن أبى هريرة» وذكر حديث «يأتى على الناس زمان يخير الرجل... الحديث» قد قدمناه^(٢)، ثم قال: وقد يسمى ذلك الرجل فى رواية فإذا هو أبو عمرو الجدل، قال: فهذا النوع من المنقطع الذى لا يقف عليه إلا الحافظ المتبحر الفهم.

والنوع الثالث من المستفيض المنقطع الذى يكون فى الإسناد رواية راوٍ لم يسمع من الذى يروى عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعى، ثم ذكر مثاله، فهذا كلام الحاكم فى جعل الأنواع الثلاثة من المنقطع، وابن الصلاح نقل كلام الحاكم، وجعل نوعين من المنقطع، وهما: ما سقط منه راوٍ، وهو ثالث أنواع الحاكم، والثانى: الإسناد الذى يذكر بعض رواته بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ أو نحوهما، وذكر مثاله، وأدرج الأول فى الثانى^(٣).

إذا عرفت هذا فالمصنف لم يذكر إلا نوعاً واحداً مما ذكره الحاكم، وابن الصلاح ذكر نوعين وأدخل الأول فى الثانى، وقد تقدم للمصنف أن الإسناد الذى فيه عن رجل أو شيخ من المنقطع عند الحاكم، ومن المتصل الذى فى إسناده مجهول عند غيره، واختاره، فلماذا حذفه هنا، وبني على دخول الأول فى الثانى فأسقطهما، وإنما ذكرت هذا لثلا

(١) معرفة علوم الحديث ص (٢٧).

(٢) سبق تخريجه

(٣) معرفة علوم الحديث ص (٧٦: ٨١).

يَهِيمُ النَّازِرُ أَنَّ الْمَصْنِفَ فَاتَهُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَأَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ فَاتَهُ مَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ وَقَدْ نَقَلَا عَنْهُ بَعْضَ كَلَامِهِ.

الثالث من صور المنقطع ما أفاده قوله: (وقال ابن عبد البر^(١)): المنقطع ما لم يتصل إسناده والمرسل مخصوص بالتابعي) أى أنه ما قال التابعي فيه «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» كما سلف (فالمنقطع أعم) لأنه يصدق على المرسل أنه لم يتصل إسناده (والمرسل بعض صور المنقطع) لما عرفت.

الرابع: قوله: (قال ابن الصلاح^(٢)) عن بعضهم إن المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شاملان).

هذا لفظ ابن الصلاح، وتشية خبر «كلاهما» جائز، والأولى إفراده كما في قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ تَاتٍ أَكْلَهُمَا﴾ [الكهف: ٣٣]، وقول الشاعر:

كَلَامًا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيًا

(لكل ما لم يتصل إسناده، قال: وهذا المذهب أقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء، وهو الذي حكاها الخطيب في كفايته^(٣)) فهذه أربعة رسوم للمنقطع.

قال الحافظ ابن حجر: وفات المصنف - يعنى ابن الصلاح - من حكاية الخلاف في المنقطع ما قاله الإمام أبو الحسن إلكياً الهراسى في تعليقه، فإنه ذكر فيه أن اصطلاح المحدثين أن المنقطع ما يقول فيه الشخص «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» من غير ذكر إسناده أصلاً، والمرسل ما يقول فيه «حدثني فلان عن رجل» قال ابن الصلاح: هذا لا يعرف عن أحد من المحدثين ولا عن غيرهم، وإنما هو من كيسه. انتهى.

قلت: وكأنه لما كان من كيسه ترك ذكره هنا.

(قال ابن الصلاح^(٤)): ومن المعضل قسم ثان، وهو أن يروى تابع التابعي عن التابعي حديثاً موقوفاً على التابعي، وهو معروف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسند متصل).

(١) التمهيد (٢١/١).

(٢) علوم الحديث ص (٨٠).

(٣) ص (٢١).

(٤) علوم الحديث ص (٨٣).

اعلم أن هذا ليس لفظ ابن الصلاح، وإنما هو لفظ زين الدين، فإنه قال في ألفيته^(١):
 والمعضلُ السَّاقطُ منه اثنانِ فصاعداً، ومنهُ قسَمُ ثانٍ

ثم قال في شرحه: ومن المعضل قسم ثانٍ... إلى آخره، وأما ابن الصلاح فإنه نقله عن الحاكم، ولفظه: وإذا روى تابع التابعي عن التابعي حديثاً موقوفاً عليه، وهو حديث مسند متصل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد جعله الحاكم أبو عبد الله نوعاً من المعضل، ثم ذكر مثاله، ثم قال: قلت: هذا جيد حسن. انتهى.

فكان يحسن من المصنف أن يقول: قال زين الدين ومن المعضل قسم ثانٍ لانه عبارته، ثم يحسن تطبيق قوله: قال ابن الصلاح «هذا جيد حسن» عليه تطبيقاً حسناً، وأما تطبيقه على قوله: «قال ابن الصلاح ومن المعضل»، ثم يقول (قال ابن الصلاح: وهذا جيد حسن) فإن تطبيقه عليه غير جيد، وما كان يحسن من الزين والمصنف عدم التنبيه بأن ذلك من كلام الحاكم، وإنما استحسنته ابن الصلاح واستجاده (لأن هذا الانقطاع بواحد) هو الذي بين تابع التابعي والتابعي (مضموماً إلى الوقف على التابعي يشتمل على) تفسير (الانقطاع باثنين) هما (الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى) لأنه قد سقط فيه اثنان على الولاء، ثم ورد مسنداً متصلاً، ولا أدري ما وجه الأولوية^(٢)، فإن هذا قد ذهب إعضاله بإتيانه من طريق مسنداً متصلاً، والقسم الأول لم يأت إلا معضلاً، فهو أولى بالإعضال من هذا الذي زال إعضاله في روايته.

(قال) ابن الصلاح (والمحدثون يقولون معضل بفتح الضاد، وهو من حيث الاشتقاق مشكل، وقد بحثت عنه فوجدت له قولهم: «أمر عضيل» أى مستغلق شديد) قلت: تعقبه السخاوى بأن أعضل بمعنى مستغلق لازم، وإنما المتعدى أعضل بمعنى أعيأ فإشكال المأخذ باقٍ غير مندفع، قال: فالأول أنه من أعضله بمعنى أعيأه، ففي القاموس: عضل عليه: ضيق، وبه الأمر اشتد كأعضل، وأعضله، وتعضل الداء الأطباء وعضلهم، فكان

(١) فتح المغيث (١/٧٥/١٣٤).

(٢) وجه الأولوية أن الذى سقط منه اثنان غير الصحابي والنبي ﷺ يقال له معضل، فالذى سقط منه النبي ﷺ وهو الأصل؛ لأنه منشأ الأحكام والصحابي المتلقى عنه تلك الأحكام قد أدرك من الإعياء ما لم يدركه الآخر، فكان باستحقاق اسم الإعضال أولى. انظر «حاشية الأجهوري» ص (٥٩).

المحدث أعضله وأعياه فلم يتفتح به من يرويه عنه (ولا التفات في ذلك إلى معضل - بكسر الضاد - وإن كان مثل عضيل في المعنى) كأنه يريد أنه لم يأت إلا بفتح الضاد، فلا التفات إلى غيره، قال الشيخ زكرياء: واعلم أن معضل يقال للمشكل أيضًا، وهو بكسر الضاد أو بفتحها على أنه مشترك. انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر: إنه اعترض على ابن الصلاح مغلطى بناء على ما فهمه من كلامه أن مراده نفى جواز استعمال معضل بكسر الضاد فقال: كأنه يريد أن كسر الضاد من معضل ليس عربيًا، وليس كذلك، لأن صاحب «المغرب» حكاه في الأفعال: عضل الشيء عضلاً اعوج يعنى فهو معضل.

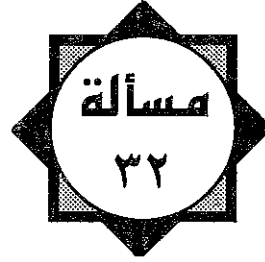
قلت: لم يرد ابن الصلاح نفى ذلك مطلقاً، وإنما أراد أنه لم يوجد منه معضل بفتح الضاد، لأن معضل بكسر الضاد من رباعى قاصر، والكلام إنما هو فى رباعى متعدي، وعضل يدل عليه، لأن فعلاً بمعنى مفعول إنما يستعمل فى المتعدي وقد فسر عضل بمستغلق بفتح اللام، فتبين أنه رباعى متعدي، وذلك يقتضى صحة قولنا معضل بفتح الضاد، وهو المقصود، هكذا قرره شيخنا شيخ الإسلام. انتهى.

فائدة: قال الحافظ ابن حجر: قد وجدت التعبير بالمعضل فى كلام جماعة من الأئمة فيما لم يسقط منه شيء البتة، فمن ذلك ما قاله محمد بن يحيى الذهلى فى «الزهریات» «حدثنا أبو صالح الهرايى، حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبى حبيب، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة رضى الله عنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف فى المریض فى البيت فىسلم عليه ولا يقف». قال الذهلى: هذا حديث معضل لا وجه له، إنما هو فعل عائشة رضى الله عنها ليس للنبي ﷺ فيه ذكر، والوهم فيما ترى من ابن لهيعة» ثم ساق أمثلة من كلام الأئمة فى ذلك، ثم قال: فإذا تقرر هذا فإما أن يكونوا يطلقون المعضل لمعنيين أو يكون المعضل الذى عرف به المصنف - يريد ابن الصلاح - وهو المتعلق بالإسناد بفتح الضاد، وهذا الذى نقلناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الضاد يعنون به المستغلق الشديد، وبالجمله فالتنبية على ذلك كان متعينا.

واعلم أنه نقل الحافظ ابن حجر أن ابن الصلاح لم يذكر حكم المنقطع كما ذكر حكم المرسل قلت: وكذلك المصنف، قال: وقد قال ابن السمعانى: من منع من قبول المراسيل فهو أشد منعا لقبول المنقطعات، ومن قبل المراسيل اختلفوا.

قلت: وعلى هذا مذهب من يفرق بين المرسل والمنقطع، إما يسمى الجميع مرسلًا على ما سبق تحريره فلأنه نقل عن الجوزجاني أنه قال في مقدمة كتابه في الموضوعات: المعضل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة قلت: إنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد، فأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوى المعضل في سوء الحال. انتهى.

* * *



[في بيان العننة، وحكمها]

(العننة هي مصدر عنعن الحديث) أى مصدر جعلى، مأخوذ من لفظ «عن فلان» كأخذهم حولق وحوقل من قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم» وسبحل من قول: «سبحان الله».

(إذا رواه بلفظة «عن» من غير بيان) من الراوى (للتحديث والسماع)^(١) إذ لو صرح بهما كان العمدة ما صرح به.

(واختلفوا في حكمها) أى العننة على قولين:

الأول: الاتصال كما قال (فالذى عليه العمل - وهو الصحيح الذى ذهب إليه الجماهير من أئمة العلم - أنه) أى الحديث المروى بـ «عن» (من قبيل الإسناد المتصل بشرط سلامة الراوى من التدليس وشرط ثبوت ملاقة الراوى لمن روى عنه بالعننة) زاد ابن عبد البر شرطاً ثالثاً لقبوله كما يأتى.

(قال ابن الصلاح^(٢)): وكاد ابن عبد البر يدعى إجماع أئمة الحديث على ذلك، قال الزين) فى شرح ألفيته^(٣) (لا حاجة إلى قوله «كاد» فقد ادعاه) قلت: لفظه أى ابن عبد البر فى مقدمة «التمهيد»^(٤): اعلم وفقك الله تعالى أتى تأملت أقاويل أئمة الحديث، ونظرت فى كتب من اشترط الصحيح فى النقل ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم فى ذلك، إذا جمع شروطاً ثلاثة، وهى: عدالة المخبرين، ولقاء بعضهم بعضاً مجالسة ومشاهدة، وأن يكونوا برآء من التدليس،

(١) انظر «فتح المغيث» للسخاوى (١/١٨٩).

(٢) علوم الحديث ص (٨٣).

(٣) (١/٧٨).

(٤) (١/١٢ - ١٤).

ثم قال: وهو قول مالك وعامة أهل العلم. انتهى. ذكره البرماوى فى شرح ألفيته فى الأصول، فعرفت منه أنه إنما ذكر الإجماع على قبوله، قال الحافظ ابن حجر: ولا يلزم منه إجماعهم على أنه من قبيل المتصل، قال: ولذلك قال ابن الصلاح «كاد». انتهى.

قلت: إذا كان لا يلزم من القبول الاتصال فلا وجه لـ «كاد»، بل لا وجه للتأيد بكلام ابن عبد البر على الاتصال، على أن فى النفس [شيئاً] من قول الحافظ لا تلازم، فإن غير المتصل لا يقبل لجواز الانقطاع ونحوه، فليتأمل، ثم بعد كتب هذا رأيت فى حاشية البقاعى فقال: إنه يلزم من ذلك - أى من قبوله - أن يكون متصلاً كما ذكرناه، والله الحمد.

(وادعى أبو عمرو الدانى) القارئ المشهور الحافظ، وهو بالدال المهملة نسبة إلى «دانية» مدينة من مدن الأندلس (إجماع أهل النقل على ذلك، لكنه اشترط أن يكون معروفاً بالرواية عنه) نقل هذا عن الدانى ابن الصلاح، قال الحافظ ابن حجر: إنما أخذه الدانى من كلام الحاكم، ولا شك أن نقله عنه أولى لأنه من أئمة الحديث، وقد صنف فى علومه، وابن الصلاح كثير النقل من كتابه فالعجب كيف نزل عن النقل الى الدانى. انتهى.

قلت: ولو نقل كلام الحاكم لكان صريحاً فيما ادعاه من الإجماع على الاتصال، قلت: عبارة الحاكم بلفظها «العننة التى ليس فيها تدليس متصلة بإجماع أئمة النقل» وكذا قال الخطيب، إلا أن عبارته بلفظ «أهل العلم مجمعون على أن قول المحدث غير المدلس عن فلان صحيح معمول به إذا كان لقيه وسمع منه». انتهى. وكلامه مثل كلام ابن عبد البر لا مثل كلام الحاكم، وقال الزين بعد نقل كلام الدانى (لكن قد يظهر عدم اتصاله بوجه آخر كما فى الإرسال الخفى كما سيأتى) فهذا استدراك لكونه قد لا يطرد اتصال الحديث المعنعن وإن جمع الشروط، إلا أنه نادر، والحمل على الاتصال هو الأصل.

(وما ذكرناه من اشتراط ثبوت اللقاء) بين الراوى ومن عنعن عنه (هو مذهب على ابن المدينى والبخارى وغيرهما من أئمة أهل العلم، وأنكر مسلم فى خطبة صحيحه اشتراط ذلك وادعى أنه قول مخترع لم يسبق قائله إليه، وأن الشايخ المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً أنه يكفى فى ذلك كونهما فى عصر واحد).

قلت: ولتنقل لفظ مسلم فى ذلك، قال فى مقدمة صحيحه «وقد ادعى بعض

متحلى الحديث من أهل عصرنا في تصحيح الأحاديث وتسقيمها بقول لو أضربنا عن حكايته وذكر فساد صفحا لكان رأيا متينا ومذهباً صحيحاً؛ إذ الإعراض عن القول المطروح أخرى لإماتته وإخمال ذكر قائله، وأجدر ألا يكون ذلك تنبيهاً للجهاًل عليه، إلى أن قال: وزعم القائل الذي افتتحنا الكلام عن الحكاية عن قوله والإخبار عن سوء رويته أن كل إسناد بحديث فيه «عن فلان» وقد أحاط العلم بأنهما قد كانا في عصر واحد وجائز أن يكون الحديث الذي روى الراوى عمن روى عنه قد سمعه منه وشافه به، غير أننا لا نعلم له منه سماعاً، ولم نجد في شيء من الروايات أنهما التقيا قط أو تشافها بحديث أن الحجة عنده لا تقوم بحديث جاء هذا المجيء حتى يكون عنده العلم أنهما اجتماعاً من دهرهما مرة فصاعداً أو تشافها بالحديث بينهما أو يرد خبر فيه بيان اجتماعهما أو تلاقيهما مرة في دهرهما فما فوقها، ثم قال: وهذا القول - يرحمك الله - في الطعن في الأسانيد - قول مخترع مستحدث غير مسبوق صاحبه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم والأخبار والروايات قديماً وحديثاً أن كل رجل ثقة راوٍ عن مثله، وجائز ممكن لقاءه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت خبر قط أنهما اجتماعاً ولا تشافها بكلام، فالرواية به ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن تكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوى لم يلق من روى عنه ولم يسمع منه شيئاً، وأما الأمر مبهم على ما فسرنا فالرواية على السماع أبداً. انتهى. وقد أطال في التهجين على من شرط اللقاء.

قال النووي في شرحه: وقد أنكر المحققون ما ذهب إليه مسلم، وقالوا: إنه ضعيف، والذي رده هو الصحيح المختار الذي عليه أئمة هذا الفن على بن المديني والبخارى وغيرهما.

قلت: ومن هنا تعرف أن الخلاف بين البخارى ومسلم في شرطية اللقاء وعدمه إنما هو في الحديث المعنعن، فاكفى مسلم بإمكان اللقاء وإنه لا يقول الثقة «عن فلان» إلا وقد لاقاه، وإن لم نعلم ملاقاته إياه، والبخارى يقول: إنه لا بد من تحقق اللقاء ولو مرة، وقد أورد عليه مسلم إيرادات، وأطال الكلام، ثم لا يعزب عنك أنه قد سبق ترجيح البخارى على مسلم بأنه يشترط اللقاء ومسلم يكتفى بإمكانه، ومشرط التحقيق أولى من مشرط الإمكان، ولا يخفى أن هذا شرط في مسألة من مسائل طرق الرواية هي رواية العننة، والرواية في الصحيحين بها قليلة، فلا يتم ترجيح جميع ما في

الكتاب ببعض مسائل رواياته، وغاية هذا أن تكون رواية البخارى بالعننة أصح من رواية مسلم بها، فتذكر ما سلف فإننا لم نورد هذا هنالك.

(قال ابن الصلاح: وفيما قال مسلم نظر) هو ما سمعته من كلام النووى.

واعلم أنهم هنا لم يستدلوا لما ذهب إليه البخارى وغيره من شرطية اللقاء، ولا لما ذهب إليه مسلم من عدمه، وما كان يحسن إهمال الدليل مع نقل الأقاويل وإلا كان تقليدًا محضًا، وقد استدل ابن حجر لكلام البخارى، فقال: والحامل للبخارى على اشتراط ذلك تجويز أهل ذلك العصر للإرسال، فلو لم يكن مدلسًا، وحدث عن بعض من عاصره لم يدل ذلك على أنه سمع منه؛ لأنه وإن كان غير مدلس فقد يحتمل أن يكون أرسل عنه لشيوع الإرسال بينهم، فاشتراط أن يثبت أنه لقيه وسمع منه ليحمل ما يرويه منه على السماع لأنه لو لم يحمل على السماع لكان مدلسًا، والفرض السلامة من التدليس، فتبين رجحان مذهبه.

وقال الحافظ أيضًا: وإذا ثبت اللقاء ولو مرة، حملت عننة غير المدلس على السماع مع احتمال ألا يكون سمع بعض ذلك، قال: وأما احتجاج مسلم عنى فساد ذلك بأن لنا أحاديث اتفق الأئمة على صحتها، ومع ذلك ما رويت إلا معننة، ولم يأت فى خبر قط أن بعض روايتها لقى شيخه، فلا يلزم من ذلك عنده نفيه فى نفس الأمر. انتهى.

قلت: هذا الاستدلال ذكره مسلم فى مقدمة صحيحه، وكذلك ألزم البخارى أنه إذا ثبت اللقاء ولو مرة وروى أحاديث يعلم أنه لا يتسع لها زمن اللقاء أن يحملها على السماع، فالتزم الحافظ ابن حجر ذلك.

قلت: وفى كلامه أبحاث:

الأول: أن الدلالة العقلية دلت على أنه لا يتسع زمن اللقاء لما رواه عنه، ويقول: يحمل على السماع، فإنه لا يخفى أن افتقار الفعل والقول إلى زمن يتسع لوقوعهما فيه أمر ضرورى مخالفته دالة على كذب مدعيه.

البحث الثانى: أن قول الحافظ «فلا يلزم من ذلك عنده - أى عند البخارى - نفيه فى نفس الأمر» غير دافع لما قاله مسلم؛ لأن ما فى نفس الأمر لا تكليف به، وإلا فكل ظاهر يجوز خلافه فى نفس الأمر، والخطاب متعلق بالظاهر فى التكليف، لا بما فى نفس الأمر، ألا ترى أن من عدل ثقة يجوز أنه غير عدل فى نفس الأمر، بل يجوز أنه

غير مسلم، مع أننا مكلفون بقبول تعديل الثقة، وكذلك ما صححه الثقة يجوز أنه موضوع في نفس الأمر، وبالجمله ما في نفس الأمر لا تكليف به.

البحث الثالث: استدلال الحافظ ابن حجر للبخارى على شرطية اللقاء بتجوز أهل عصره للإرسال غير ناهض على الشرطية للقاء، لأن هذا التجوز لا يرفع الأصل في إخبار الثقة وأنه محمول على اتصال السماع مع معاصرته لمن يروى عنه وإمكان اللقاء، وإذا قد قبل البخارى عنعنة من ثبت له اللقاء ولو مرة مع احتمال أن بعض ما رواه لم يسمعه فقد حملة على السماع مع الاحتمال، فليجزه مع احتمال الإرسال، مع أنه احتمال بعيد، واحتمال عدم السماع أقرب فيما يرويه السامع ويكثر في روايته مع حقارة زمن اللقاء.

وإذا عرفت هذا فمذهب مسلم لا يخلو عن القوة لمن أنصف، وقد قال أبو محمد ابن حزم في كتاب «الأحكام»: اعلم أن العدل إذا روى عن من أدركه من العدول فهو على اللقاء والسماع، سواء قال أخبرنا أو حدثنا أو عن فلان أو قال فلان، فكل ذلك محمول على السماع منه. انتهى.

قلت: ولا يخفى أننا قد قدمنا عنه خلاف هذا في حديث المعارف فتذكره.

الثاني من الأقوال في العنعة: ما أفاده قوله (قال الزين: وذهب بعضهم إلى أن الإسناد المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع) أي فلا يحتج به، ونقل عن النووي أنه قال: هذا المذهب مردود بإجماع السلف.

(قلت: وهذا هو اختيار أبي طالب في عنعنة الصحابي، وكذلك قال الشيخ الحسن الرصاص (قال المنصور بالله: هو يحتمل الاتصال والإرسال، وكلامهم) أي الثلاثة (كله إنما رسموه في حق الصحابي، فإن قلت: وما الفرق بين الصحابي وغيره؟ قلت: الفرق أنه لم يثبت عن الصحابي أن ذلك يفيد السماع) قلت: لا يخفى ركة هذا الجواب؛ فإن الصحابي ليس له عرف في روايته، بل تارة يقول «سمعت» وتارة «عن رسول الله ﷺ» وتارة «قال رسول الله ﷺ».

وقال البقاعي: الفرق احتمال كون غير الصحابي ليس بثقة، بخلاف الصحابة فكلهم عدول، فهو مقبول بأي عبارة أتى لأنه دائر بين كونه سمعه من النبي ﷺ أو من صحابي، وكونه سمعه من بعض التابعين بعيد جداً، فلا يؤثر فيه هذا الاحتمال، بخلاف غير الصحابي كالتابعي فإنه يحتمل احتمالاً قريباً قوياً أن يكون سمع معنعنه أو

منونه من غير صحابى وأن يكون من سمعه منه غير ثقة. انتهى بمعناه. فهذا هو الفرق، وقد عبر البقاعى بالقبول بناء على أنه لازم للاتصال.

قلت: والأحسن التفصيل: فمن علم ملازمته له صلى الله عليه وآله وسلم فروايته محمولة على السماع بأى عبارة أدبت، وإن كان من غير الملازمين فيحتمل الأمرين، فقد كان عمر - وهو من خواص الصحابة - يتناوب النزول إلى مقامه صلى الله عليه وآله وسلم وجاراً له، فيتزل عمر يوماً ويأتى جاره بما استفاده ذلك اليوم، وينزل جاره يوماً فيأتى عمر بما استفاده ذلك اليوم، كما هو مصرح به فى صحيح البخارى وغيره فى قصة اعتزاله صلى الله عليه وآله وسلم لنسائه، وقد قال أبو هريرة: إنه كان يشغل أصحابه الصَّفَقُ فى الأسواق والأعمال فى مزارعهم، أى يشغلهم عن ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم، وكان أبو هريرة لا يشغله شئ عن ذلك، فالاحتمال الذى قاله المنصور بالله بالنظر إلى الطرف الأخير مما ذكرناه أقرب، وقال البرماوى: إنه جرى البيضاوى والهندي على تصحيح الاتصال فيما إذا كانت العننة بين الصحابى والنبي صلى الله عليه وآله وسلم.

(وأما من ثبت عنه أنه) أى المعنعن (يفيد السماع) كلمة «من» بيانية لضمير عنه (من جماهير المحدثين فإنه يكون مفيداً لذلك فى حقه مثلما أن المتأخرين لما استعملوا العننة فى الإجازة وصار ذلك عرفاً لهم لم نحكم فيها بالسماع فى حقهم) إذا عرفت أنه قد صار عرفاً لهم (فالحقيقة العرفية مقدمة على اللغوية) كما برهن على هذا فى الأصول الفقهية (ولا يتبغى أن يكون فى هذا اختلاف) بعد ثبوت العرف فيه (وإنما الخلاف فى حق من لم يثبت عنه نقل) أى عرف (فى ذلك من الصحابة والتابعين والفقهاء والأصوليين والقليل من المحدثين) قال الحافظ ابن حجر على كلام ابن الصلاح، ما لفظه: حاصل كلام المصنف أن للفظ «عن» ثلاثة أحوال:

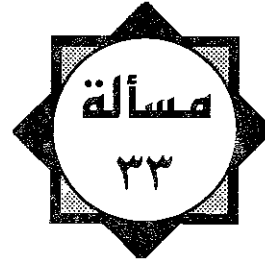
أحدها: أنها بمنزلة «حدثنا» و «أخبرنا» بالشرط السابق.

الثانى: أنها ليست بتلك المنزلة إذا صدرت من مدلس، وهاتان الحالتان مختصة بالمتقدمين.

وأما المتأخرون - وهم من بعد الخمسمائة وهلمَّ جرّاً - فاصطلحوا عليها للإجازة فهى بمنزلة «أخبرنا» لكنه إخبار جملى كما سيأتى تقريره فى الكلام على الإجازة، وهذه هى الحالة الثالثة.

إلا أن الفرق بينها وبين الحالة الأولى مبنى على الفرق فيما بين السماع والإجازة لكون السماع أرجح، وبقي حالة أخرى لهذه اللفظة، وهي خفية جداً لم ينبه أحد عليها في علوم الحديث مع شدة الحاجة إليها، وهي أنها ترد ولا يتعلق بها حكم باتصال ولا انقطاع، بل يكون المراد بها سياق قصة، سواء أدركها الناقل أو لم يدركها، ويكون هناك شيء محذوف، فيقدر، مثال ذلك ما أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، ثنا أبو إسحاق، عن أبيه، عن أبي الأحوص أنه خرج عليه خوارج فقتلوه، لم يرد أبو إسحاق بقوله «عن أبي الأحوص» أنه أخبره به، وإنما فيه شيء محذوف، تقديره: عن قصة أبي الأحوص، أو عن شأن أبي الأحوص، وما أشبه ذلك، لأنه لا يكون أبو الأحوص حدثه بعد قتله، ثم ذكر أمثلة لذلك، ثم قال: وأمثلة هذا كثيرة، ومن تتبعها وجد سبيلاً إلى التعقب على أصحاب المسانيد ومصنفى الأطراف في عدة مواضع يتعين الحمل فيها على ما وصفنا من المراد بهذه العننة. انتهى.

* * *



[فى بيان اختلاف العلماء فى قول الراوى: «أن فلانا قال»]

(ومما اختلف فيه إذا قال الراوى «أن فلانا قال» فقليل: هو كالعنعنة) يأتى فيه ما أتى فيها (وهو قول مالك) فإنه سئل عن قول الراوى «عن فلان أنه قال كذا، أو أن فلاناً قال كذا» فقال: هما سواء، قال البرماوى: إن كون محل النزاع مثل ما ذكره من التصريح بعد «أن» بلفظ «قال» فيه نظر، فإن ذلك لا ينحط عن درجة «قال» المجردة عن «أن» إذ لم يرد فيه إلا ما يدل على التأكيد، قال: والذي يظهر أن محل النزاع أن يقول مثلاً فلان أن فلاناً فعل كذا وأن لفلان كذا أو نحوه من غير أن يذكر لفظاً يدل على أنه حدثه بذلك أو سمعه منه. انتهى.

(وحكى ابن عبد البر فى «التمهيد» عن الجمهور أنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة) هذا القيد فى غير الأعمى (قال الزين: يعنى مع السلامة من التدليس) وحكى أيضاً أن «أن» و «عن» سواء، حكاه عن جمهور أهل العلم (وحكى ابن عبد البر عن بعضهم أن حرف «أن» محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع من جهة أخرى) وهذا البعض هو أبو بكر البردنجى، قال ابن عبد البر بعد نقله عنه: وعندى لا معنى لهذا، وهو الذى أشار إليه المصنف بقوله: (وضعفه ابن عبد البر محتجاً) على ضعفه (بالإجماع على أن مثل ذلك يفيد الاتصال فى حق الصحابة) قلت: لفظ ابن عبد البر «لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابى، سواء قال فيه: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» أو «أن رسول الله ﷺ» أو «عن رسول الله ﷺ» أو «سمعت من رسول الله ﷺ».

(قلت: الإجماع غير مسلم فى حق الصحابة خاصة، وقال أحمد بن حنبل: ليس «أن» و «عن» سواء) وذلك أنه قيل له: إن رجلاً قال: عروة عن عائشة، وعن عروة أن عائشة، هل هما سواء؟ فقال: كيف يكونان سواء؟ ليسا بسواء (قال الزين) معللاً لكلام

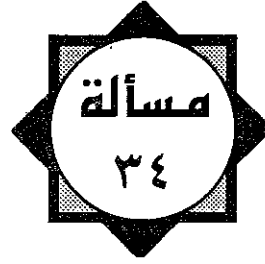
أحمد بن حنبل (لأن قول التابعى عن عائشة يفيد الإسناد إليها، وقوله أن عائشة قالت لا يفيد ذلك، فلعله) أى التابعى (استفاد من غيرها) أى غير عائشة (أنها قالت ذلك أو فعلت) إلا أنه اعتبر الزين إدراك الراوى القصة حيث قال:

قلتُ الصوابُ أنَّ من أدركَ ما رواه بالشَّروط الذى تقدَّمَا

نحكمُ له بالوصلِ كيفما روى بقال أو عن أو بأن فسوى

وأطال فى شرحه بذكر الأمثلة، والمصنف اختصر المقال (قال ابن الصلاح والزين: أما فى الأعصار الأخيرة) قد عرفت حدها مما قدمناه عن الحافظ ابن حجر (فقد صارت العتنة مستعملة فى الإجازة دون السماع فافهم ذلك، ولكنه لا يخرج الحديث عن الاتصال بنوع من الوصل لأن حكم الإجازة الوصل لا القطع).

قال ابن الصلاح: كثر فى عصرنا وما قاربه بين المنتسبين إلى الحديث استعمال «عن» فى الإجازة، فإذا قال أحدهم: «قرأت على فلان عن فلان» أو نحو ذلك فظن أنه رواه بالإجازة، قال: ولا يخرج ذلك من قبيل الاتصال على ما لا يخفى. انتهى. قلت: ويأتى تحقيقه فى بحث الإجازة.



[في حكم تعارض الوصل والإرسال]

(تعارض الوصل والإرسال) لعارض (والرفع والوقف) وهما مسألتان في الحقيقة : الأولى تعارض الوصل والإرسال، إذا كان ذلك في رواية راويين، (اختلف أهل العلم إذا وصل الحديث بعض الرواة وأرسله آخر) احتراز عما إذا كان المرسل والواصل واحداً فإنه يأتي حكمه (هل الحكم لمن وصل أو لمن أرسل أو للأكثر أو للأحفظ؟ على أربعة أقوال) أما إذا كان الذي أرسل وأسند واحداً مرة كذا ومرة كذا فقال البرماوى: الظاهر القبول، وبه جزم الإمام وأتباعه، ويأتى فى كلام المصنف، وقد استدلل للمانع فى هذه الصورة بأن المتحقق الإرسال، والوصل زيادة، وحذفها قد شكك فى ثبوتها، وإن لم يشكك فى العدالة لجواز الغلط والنسيان والغفلة ونحو ذلك مما ليس بريئة فى الراوى، وهو موجب للريبة فى المروى، فذلك علة كالأضطراب فى الإسناد، بل هذا أشد لأنه ناقض نفسه فيه . انتهى

(الأول) من الأربعة (أن الحكم لمن وصل) معناه أننا نحكم لتلك الطريق المرسلة أنها موصولة نظراً إلى ما بان بتلك الطريق الأخرى (هذا هو المذهب المشهور فى كتب الزيدية لا يكاد يعرف غيره عن أحد من أئمتهم، وهو قول أكثر علماء الأصول) وذلك لأن الوصل زيادة عدل، وهى مقبولة، فكما قبلنا إرساله لعدالته فلنقبل وصله له .

(قال زين الدين: وهو الصحيح، كما صححه الخطيب، قال ابن الصلاح: وهو الصحيح فى الفقه وأصوله) هكذا قاله ابن الصلاح، قال البقاعى: إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، فإن للحذاق من المحدثين فى هذه المسألة نظراً لم يحكه، وهو الذى لا ينبغى أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مُطَرَّد، وإنما يديرون ذلك على القرائن . انتهى .

ويأتى ما يفيد هذا فى كلام الحافظ ابن حجر، وعنه أخذه البقاعى، فإنه شيخه، إلا

أن عبارته دلت أن هذا لبعض حذاق المحدثين، لا لكلهم، كما أفاده أول كلامه، قال الحافظ: الذي صححه الخطيب شرطه أن يكون الراوى عدلاً ضابطاً، وأما الفقهاء والأصوليون فيقبلون ذلك مطلقاً، وبين الأمرين فرق كثير.

قال: وهاهنا شيء يتعين التنبيه عليه، وهو أنهم شرطوا في الصحيح ألا يكون شاذاً، وفسروا الشاذ بأنه ما رواه الثقة مخالفاً فيه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً، ثم قالوا: تقبل الزيادة مطلقاً، فلو اتفق أن يكون من أرسل أكثر عدداً أو أضبط حفظاً أو كتاباً على من وصل: أيقبلونه أم لا؟ وهل يسمونه شاذاً أم لا أو لابد من الإتيان بالفرق أو الاعتراف بالتناقض؟ والحق في هذا أن زيادة الثقة لا تقبل دائماً، ومن أطلق ذلك عن الفقهاء والأصوليين لم يصب، وإنما يقبلون ذلك إذا استوتوا في الوصف، ولم يتعرض بقيتهم لنفيها لفظاً ولا معنى، وعن صرح بذلك الإمام فخر الدين وابن الأنباري شارح «البرهان» وغيرهما.

قال ابن السمعاني: إذا كان راوى الناقصة لا يغفل وكانت الدواعي متوفرة على نقلها أو كانوا جماعة لا يجوز عليهم أن يغفلوا عن تلك الزيادة وكان المجلس واحداً فالحق ألا تقبل رواية الراوى الزيادة، هذا الذي ينبغي. انتهى.

واعلم أن المصنف لم يستدل لهذا القول الأول بدليل، بل ساق كلام الناس كما يسوق المقلد، وكان عليه أن يستدل لهذا، وفي مختصر ابن الحاجب وشرحه لـ «العضد» استدلال للفريقين بما محصله: لنا - أى دليل على القبول - أنه - أى راوى الزيادة - عدل جازم بروايته في حكم ظني، فوجب قبول قوله، وعدم رواية غيره لا يصلح مانعاً إذ الفرض جواز الغفلة، قال من خالف الجمهور: الظاهر نسبة الوهم إليه لوحدته وتعدددهم، فوجب رده، وأجيب بأن سهو الإنسان فيما لم يسمع حتى جزم بأنه سمع بعيد جداً بخلاف سهوه عما يسمع فإن ذهول الإنسان عما يجري بحضوره لاشتغاله عنه كثير الوقوع، هذا إذا اتحد المجلس، أما إذا تعدد فتقبل باتفاق. انتهى. فشرط للقبول شرطين: اتحاد المجلس، وأن يكون المروى مما لا يغفل مثلهم عن نقل الزيادة، فإن جهل كونه واحداً أو متعدداً فأولى بالقبول مما اتحد لاحتمال التعدد.

(وسئل البخاري عن حديث «لا نكاح إلا بولي») أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والطبراني في «الكبير» والحاكم عن أبي موسى؛ وأخرجه ابن ماجه عن ابن عباس؛ وأخرجه الطبراني في «الكبير» أيضاً

عن أبي أمامة، وأخرجه الحاكم عن أبي هريرة^(١) (وقد أرسله شعبة وسفيان) الثوري (وهما في الحفظ جيلان، وأسندته إسرائيل بن يونس) أي ابن أبي إسحاق السبيعي الكوفي أحد الأعلام، قال أحمد بن حنبل: ثقة وجعل يتعجب من حفظه، قال الذهبي^(٢) بعد الثناء عليه: نعم شعبة أثبت منه إلا في ابن أبي إسحاق. انتهى.

والحديث المذكور رواه شعبة وسفيان عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن النبي ﷺ، ورواه إسرائيل عن جده عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (في آخرين) فلا يقال الزيادة شذوذ في الحديث، وتعيين بعض الآخرين يأتي قريباً (فقال البخاري: الزيادة من الثقة مقبولة وحكم لمن وصله) فدل أنه يرى قبول الزيادة من الثقة مطلقاً.

واعلم أنه لا يتم ما ذكرنا مثلاً لما ذكر مما نحن فيه حتى يتحقق اتحاد المجلس أو يلتبس، لما عرفت من أنه قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: إن الاستدلال بالحكم للواصل دائماً على العموم ليس من صنيع البخاري، ولكنه في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم، لأن البخاري لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة، إنما حكم له بالاتصال لمعانٍ أخرى رجحت عنده حكم الموصول، منها أن يونس بن أبي إسحاق وابنه إسرائيل وعيسى روه عن أبي إسحاق موصولاً، ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم، ووافقهم على ذلك أبو عوانة وشريك النخعي وزهير بن أمية وتمام العشرة من أصحاب أبي إسحاق مع اختلاف مجالسهم في الأخذ عنه وسماعهم إياه من لفظه، وأما رواية من أرسله - وهما شعبة وسفيان - فإنما أخذاه عن أبي إسحاق في مجلس واحد، فقد رواه الترمذي قال: حدثنا محمود بن غيلان، قال: ثنا أبو داود الطيالسي في مشنده، قال: ثنا شعبة، قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»؟^(٣) فقال أبو إسحاق: نعم، فشعبة وسفيان إنما أخذاه معاً في مجلس واحد عرضاً كما ترى، ولا يخفى رجحان ما أخذ من لفظ المحدث في مجالس متعددة على ما أخذ عنه عرضاً في محل واحد، هذا إذا قلنا

(١) ابن أبي شبة (٤/١٣٠)، وأحمد (٤/٣٩٤)، وأبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٠١)، وابن

ماجه (١٨٨٠)، وابن حبان (١٢٤٣)، والطبراني (٨/٣٥١)، والحاكم (٢/١٦٩).

(٢) الميزان (١/٢٠٩/٨٢٠).

(٣) سبق تخريجه.

حفظ سفيان وشعبة في مقابل عدد الآخرين، مع أن الشافعي يقول: العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، فتبين أن ترجيح البخاري وصل هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أن الواصل معه زيادة ليست مع المرسل، بل بما ظهر من قرائن الترجيح، ويزيد ذلك ظهوراً تقديمه للإرسال في مواضع أخرى.

مثاله: ما رواه الثوري عن محمد بن أبي بكر بن حزم، عن عبد الملك بن أبي بكر - هو ابن عبد الرحمن - عن أبيه عن أم سلمة قالت: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها: «إن شئت سمعت لك»^(١) ورواه مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن الحارث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأم سلمة، قال البخاري في تاريخه^(٢): الصواب قول مالك مع إرساله، فصوب الإرسال هنا لقريئة ظهرت له، وصوب الوصل هناك لقريئة ظهرت له، فتبين أنه ليس له عمل مطرد في ذلك.

(القول الثاني) من الأربعة (أن الحكم لمن أرسل، حكاه الخطيب^(٣) عن أكثر أصحاب الحديث) لم يذكر دليله أيضاً وقد عرفت دليله من كلام ابن الحاجب والعضد، وجوابه. (القول الثالث) من الأربعة (أن الحكم للأكثر) فإن كان من أرسله أكثر ممن وصله فالحكم للإرسال، والعكس، ولم يذكر الدليل أيضاً، وكأنه يقول: إن الظن يدور مع الكثرة.

(القول الرابع: أن الحكم للأحفظ) قيل: وليس بشيء لأن مرجع ذلك إلى الترجيح ولا يدفع الريبة لأن الشك في أحد المتقابلين شك في الآخر، والشك لا يعمل به وفاقاً.

(والذين قالوا إن الحكم للأكثر أو للأحفظ اختلفوا: هل تكون مخالفة الأكثر والأحفظ قدحاً في عدالته) أي عدالة راوي الزيادة (كما أنها قدح في روايته) عند من ردها (فيه قولان: أصحابهما: أنها لا تقدح في عدالته) لأن الفرض أنه ثقة فروايته مقبولة وإن لم يروها غيره، فهذه الأولى من مسألتى التعارض.

والثانية قوله (وإذا اختلفا) أي الراويان أو الخبران (في الوقف والرفع فهي مثل هذه

(١) مالك في: النكاح: حديث (١٤)، ومسلم في: الرضاع: حديث (٤١ و ٤٢)، وأحمد (٢٩٢/٦).

(٢) (٤٧/١).

(٣) الكفاية ص (٤١١).

سواء) إذ الرفع زيادة ثقة، وتقدم قبولها أو عدمه، هذا إذا اختلف الرافع والواقف، وأما إذا كان واحداً فقد أشار إليها بقوله (قالوا: ومثل ذلك) أى مثل تعدد الواقف والرافع (أيضاً أن يكون الرافع والواقف أو المسند والمرسل واحداً فإن الحكم للرفع) على الوقف (والوصل) على الإرسال (على الأصح) لما عرفت من أنها زيادة ثقة (فيما قاله زين الدين) وقال: هكذا صححه ابن الصلاح (وقيل: للأكثر من أحواله) هذا القول نسبة الزين إلى الأصوليين (فإن كان أكثر أحوال الراوى الرفع والوقف منه نادر فالحكم للرفع، وكذلك العكس) وهو أن يكون الوقف أكثر أحوال الراوى والرفع منه نادر فيكون الحكم للوقف.

قال المصنف: (قلت: وعندى أن الحكم فى هذا لا يستمر، بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال، وهو موضع اجتهاد).

قلت: وقد سبق ابن دقيق العيد إلى هذا وجعله للمحدثين، فإنه قال: من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مسند ومرسل أو رافع وواقف أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد - لم يصب فى هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، ومراجعة أحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول، وبهذا جزم الحافظ العلائى فقال: كلام الأئمة المتقدمين فى هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخارى وأمثالهم يقتضى أنه لا يحكم فى هذه المسألة بحكم كلى، بل عملهم فى ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم فى حديث حديث، قال الحافظ ابن حجر: وهذا العمل الذى حكاه عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه الترجيح، وأما ما لا يظهر فيه الترجيح فالظاهر أنه المفروض فى أصل المسألة.

(فإن غلب على الظن وهم الثقة فى الرفع والوصل) بقرائن تثمر الظن (بمخالفة الأكثرين من الحفاظ الذين سمعوا الحديث معه من شيخه فى موقف واحد) هذا رجوع إلى القول الثالث أن الحكم للأكثر، إلا أن قوله (ونحو ذلك من القرائن) دالٌّ على أن الملاحظة ليست للكثرة لا غير كالقول الثالث، بل الملاحظ القرائن، والكثرة أحد القرائن، فإن القرائن إذا حصلت فى غير جانب الزيادة.

(فإن الرفع والوصل حينئذ مرجوحان، والحكم بهما حكم بالمرجوح، وهو خلاف المعقول والمنقول: أما المعقول فظاهر) فإن العقل يقضى بالعمل الراجح حيث كان (وأما المنقول فلأن جماعة من الصحابة وقفوا عن قبول خبر الواحد عند الريبة، وشاع ذلك

ولم ينكر، وكما فعله عمر في حديث فاطمة بنت قيس في أنه لا نفقة ولا سكنى للمطلقة المبتوتة) أخرجه أحمد^(١) عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفقة ولا سكنى قال سلمة بن كهيل: فذكرت ذلك لإبراهيم - يعني النخعي - فقال: قال عمر: لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول امرأة، لها النفقة والسكنى، وأخرجه مسلم^(٢) وأبو عوانة وابن حبان، زاد مسلم في رواية في طريق أخرى «لا ندرى أحفظت أم نسيت» وحققنا أن حديث فاطمة لا يرد بما قاله عمر، بل هو معمول به كما أوضحناه في «سبل السلام» وحواشي «ضوء النهار».

(و) كما فعله عمر في (حديث أبي موسى في الأمر بالاستئذان) أخرج مسلم^(٣) أن أبا موسى استأذن على عمر بن الخطاب ثلاثاً فلم يأذن له، فرجع، ففرغ عمر، فقال: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس؟ ائذنوا له، فقالوا: رجع، فدعاه فقال: ما هذا؟ قال: كنا نؤمر بذلك، فقال: لتأتيني على هذا بيئته، فانطلق إلى مجلس الأنصار فسألهم فقالوا: لا يشهد لك على ذلك إلا أصغرنا، فانطلق أبو سعيد الخدري فشهد له، فقال عمر لمن حوله: خفي هذا على من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ألهاني الصَّفْق في الأسواق، وله ألفاظ آخر وطرق.

(و) كما فعله (أبو بكر في حديث المغيرة بن شعبة في ميراث الجدة) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه^(٤) من طرق من حديث قبيصة بن ذؤيب وغيره أن الجدة جاءت إلى أبي بكر الصديق فسألته ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله شيء، ولا علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاهما السدس، فقال: هل معك على هذا أحد؟ فقال محمد بن مسلمة مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر.

(بل كما فعله على رضى الله عنه في استحلاف من اتهمه وتوقفه عن قبوله حتى

(١) أحمد (٤١١/٦ و ٤١٢).

(٢) في: الطلاق: حديث (٤٦).

(٣) في: الأدب: حديث (٣٧: ٣٤).

(٤) الترمذي في: الفرائض: ب (١٠)، وابن ماجه في: الفرائض: ب (٤).

يخلف) رواه الحافظ الذهبي في «التذكرة»، وقال: هو حديث حسن، و رواه المنصور بالله وأبو طالب عن علي عليه السلام، قال: كنت إذا سمعت حديثاً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفعني الله به ما شاء، فإذا سمعته من غيره استحلقت، فإذا حلف صدقته، وحدثني أبو بكر وصدق، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ويصلي ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر له»^(١) ذكره المصنف في «العواصم»، إلا أنه قد روى عن البخاري أن هذا غير صحيح عن علي رضي الله عنه.

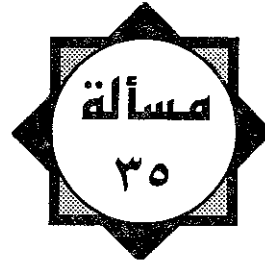
(بل كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أن أخبره ذو اليمين أنه قصر صلاته، فإنه أنكر ذلك لأجل سكوت الجماعة واختصاص ذي اليمين بالخبر، ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم: «أحق ما يقول ذو اليمين؟»^(٢) أخرج أحمد وانشيخان وغيرهم بالفاظ من طرق عن أبي هريرة، قال: «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إحدى صلاتي العشي، فصلى بنا ركعتين ثم سلم، ثم انطلق إلى خشبة معروضة في مقدم المسجد، فقال بيديه عليها هكذا، كأنه غضبان، وخرج سرعان^(٣) الناس من باب المسجد، فقالوا: قصرت الصلاة، وفي القوم أبو بكر وعمر، فهاباه أن يسألاه، وفي القوم رجل في يديه طول كان يسمى ذا اليمين، فقال: يا رسول الله، أقصرت أم نسيت؟ فقال: لم أنس ولم تقصر الصلاة، فقال: صليت ركعتين، فقال: أكما يقول ذو اليمين؟ فقالوا: نعم... الحديث»، هذا إذا كان أحد الرواة أكثر.

(وأما إذا رواه ثقتان على سواء أو قريب من سواء فالحكم لمن زاد) لأنها زيادة ثقة لم يعارضها أرجح منها (وكذلك إذا كان أحدهما مثبتاً والآخر نافيًا مع تساويهما أو تقاربهما فالحكم للمثبت) لأنه عمل بالروايتين (وبين ذلك مراتب في القوة والضعف لا يمكن حصرها، بل ينظر الناظر في كل ما وقع فيه هذا التعارض ويعمل بحسب قوة ظنه) يتبعه للمرجحات المعروفة في الأصول.

(١) ابن عدي (٤٢١/١)، والإتحاف (٦٠٣/٨)، والعقيلي (١٠٦/١)، وابن السني (٣٥٣).

(٢) البخاري (٨٦/١)، وأحمد (٢٣٥/٢).

(٣) سرعان الناس: يفتح السين والراء، أوائل الناس الذين يتسارعون إلى الشيء ويقبلون عليه بسرعة. «النهاية» (٣٦١/٢).



[فى بيان التدليس]

(التدليس) قال الحافظ ابن حجر: إنه مشتق من الدلس، وهو الظلام، قاله ابن السيد، وكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطيته وجه الصواب، وقال البقاعى: إنه مأخوذ من الدَّلس - بالتحريك - وهو اختلاط الظلام الذى هو سبب لتغطية الأشياء عن البصر، ومنه التدليس فى البيع، يقال: دَّلس فلان على فلان، أى ستر عنه العيب الذى فى متاعه، كأنه أظلم عليه الأمر.

(قال فى «الجمهرة»): قد تعورف فى غير معناه الأصل، وهو أن يروى (الراوى) عن شيخه موهمًا أنه سمعه منه).

زاد المصنف فى العواصم «من غير أن يكذب فيقول: حدثنى فلان» (والذى عليه علماء الزيدية أن المدلس مقبول، لأن التدليس ضرب من الإرسال، وقد تقدم دليل أصحابنا على قبول المراسيل) ولا كلام أنه ينطبق دليل قبول المراسيل على قبول المدلس، وقلَّ من سَلَّمَ من التدليس، وقد روى أن ابن عباس رضى الله عنهما ما سمع من النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلا أحاديث يسيرة، قال بعضهم: أربعة أحاديث، وبقية أحاديثه سمعها عن الصحابة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، وهو لا يكاد يذكر مَنْ بينه وبين النبى صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»، ذكره المصنف فى «العواصم» (هكذا ذكره الإمام المتصور بالله فى «الصفوة» والشيخ أحمد فى «الجمهرة»، وهو قول عامة الزيدية والمعتزلة فيما أعلم، قلت: وهو) أى الحديث المدلس (أولى بالقبول من المرسل؛ لأنه إذا كان فى الإسناد من لا يقبل فالحديث مردود) لوجود من لا يقبل فى روايته (وإن كان عن ثقات عنده) عند المدلس، لا عند غيره (فقد أوهم المدلس أنه صحيح) لطَّيْهَ ذَكَرَ شيخه مثلاً (وقصد إيهام ذلك) إذ لولا القصد لما دلس.

(بخلاف المرسل فهو وإن أوهم الصحة فلم تظهر منه قرينة تدل على أنه قصد الإيهام، لكنه يحتمل صحته عنده، فإن كان يعرف شرطه في الصحة) أى شرط المدلس للصحة (قبل أيضاً) أى حديث المدلس كما يقبل المرسل (على مقتضى قواعد المحدثين المتأخرين كما مر في المرسل، وإن لم يعرف) شرطه في الصحة (كان) الحديث المدلس (كالمرسل، وإن جاء بـ «عن»، لأنه) قد (قصد إيهام الصحة).

وحاصله أن المدلس أوهم الصحة وأتى بقرينة دالة على قصدها، بخلاف المرسل، فإنه أوهم الصحة ولم يقم قرينة تدل على قصدها، فكان قبول المدلس أولى من قبول المرسل، وفي كلامه نظر.

(ولا يكفي في جرح المدلس) أى في جرحنا بالتدليس لمن عرف به (أنه دلس حديث) راو (ضعيف) بغير الكذب بإسقاطه (أو) راو (كذاب حتى يعرف أن الكذاب) الذى أسقطه من السند (متعمد) للكذب (لا مخطيء) بأن يكون واهماً (و) حتى يعرف (أن المدلس قد عرف تعمده الكذب في الحديث، و) حتى (يكون ما دلسه) من الحديث (في الحلال والحرام) قلت: أو المندوب أو المكروه، إذ الكل أحكام شرعية، وإنما اشتهر عن المحدثين أنه يقبل الحديث الضعيف في الترغيب والترهيب فكأنه لذلك قيده المصنف (و) حتى (لا يكون يرويه من غير تلك الطريق، هذه أربعة شروط) ثلاثة وجودية، وشرط عدمي (يعز وجود واحد منها، ولا يغرنك قول المحدثين «فلان كذاب» فقد يطلقون ذلك على من يكذب مخطئاً لا متعمداً لأن الحقيقة اللغوية) لسمى الكذب (تقتضى أنه كذاب) إذ الكذب لغة الإخبار بخلاف الواقع، ولا يشترط فيه العمدية، نعم العمدية شرط في الإثم، على أنه لا يخفى أن الأصل في إطلاق المحدثين للكذب فيمن يصفونه به هو الكذب حقيقة الصادر عن عمد، يعرف ذلك من تصرفاتهم، وإذا كان هو الأصل فلا بد من قرينة على أنهم أرادوا به الوهم، كما أفاده قوله (ولهذا وصفوا بذلك خلقاً من أهل الصدق إذا وهموا) فإن القرينة كونهم وصفوا بذلك من يعرف بالصدق.

(والصواب أنه لا يسمى من وهم كذاباً، لأن العرف في الكذاب أنه المتعمد كما قاله الجاحظ) فإنه يقول: الكذب عدم المطابقة مع الاعتقاد كما عرف في الأصول وعلم البيان من حقيقة مذهبه، وقد رد أئمة الأصول والبيان ما ذهب إليه وأن التعمد أمر قلبي لا يطلع عليه، فالأصل هو العمد.

(ولهذا) أى لأجل أن الكذب فى عرف اللغة إنما هو للمتعمد (قالت عائشة فى ابن عمر: ما كذب، ولكنه وهم، وهو) أى اللفظ الذى قالته عائشة (ثابت فى الصحيح، وهى من أهل اللسان) فإنه أخرج مسلم بألفاظ كثيرة من طرق عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة، وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول: إن الميت ليعذب ببكاء الحى، فقالت عائشة: يغفر الله لأبى عبد الرحمن، أما إنه لم يكذب، ولكنه نسى أو أخطأ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يُبكى عليها فقال: إنهم ليبكون عليها، وإنها لتعذب فى قبرها، قلت: ولا يخفى أن عائشة رضى الله عنها لم تطلق الكذب على الوهم، ولا الكذاب على الواهم الذى بحث المصنف فيه، فما فى كلامها حجة له، فإنها نفت الكذب عن ابن عمر رضى الله عنهما، وأثبتت له الوهم، مع أنه قال المصنف: إن الحقيقة اللغوية إطلاق الكذب على المخطئ غير المتعمد، وابن عمر هنا عند عائشة مُخطئٌ، ونفت عنه الكذب، وهى - كما قال - من أهل اللسان - أى اللغة - قبل هذا العرف الذى خصصه بالمتعمد، فتأمل.

(فلمثل هذا لم يجرح أئمتنا من دلّس على الإطلاق، ولم يستثنوا من دلّس عمّن تكلم فيه، لأنه لا يكون مجروحاً إلا بتلك الشروط).

قلت: لا خفاء أن من قال فيه الأئمة إنه كذاب فالأصل فى الإطلاق الحقيقة العرفية، وقدم المصنف أنها الكذب عن عمد، فأقل أحوال من قيل فيه ذلك النوقوف عن قبول روايته ورواية من دلّس عنه، وإلا كان قبولاً مع الريبة وعملاً مع الشك.

(وقد نهى) - مبنى للمعلوم - سفيان (الثورى عن الرواية عن محمد بن السائب الكلبي) هو أبو نصر الكوفي المفسر الإخبارى، روى عن الشعبى وجماعة، قال الذهبى فى «الميزان»: قال الكلبي: حفظ ما لم يحفظه أحد، حفظت القرآن فى ستة أو سبعة أيام، ونسيت ما لم ينس أحد، قبضت على لحيتى لأخذ ما دون القبضة فأخذت ما فوق القبضة، وذكر له أحاديث، وذكر من يرتضى روايته، ثم ذكر عن ابن معين أن الكلبي ليس ثقة، وعن الجوزجاني وغيره. وقال الدارقطني: متروك وقال ابن حبان: مذهبه فى الدين ووضوح الكذب أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق فى وصفه (فقيل له) لسفيان الثورى بعد نهيه عن الرواية عنه (فلم تروى عنه؟ قال: لأنى أعرف صدقه من كذبه، قلت) فى بيان معرفته لصدقه من كذبه (مثل أن يتذكر بروايته أو بما فى كتابه ما كان حافظاً له أو يرى معه خط ثقة يعرفه مع قرائن ضرورية).

(وقال زين الدين: التدليس على ثلاثة أقسام) قال عليه البقاعي: إن أراد أصل التدليس فليس إلا ما ذكر ابن الصلاح من كونهما اثنين، باعتبار إسقاط الراوى أو ذكره وتعمية وصفه، وإن أراد الأنواع فهي أكثر من ثلاثة بما يأتى من تدليس القطع وتدليس العطف، قال زين الدين مشيراً إليه (ذكر ابن الصلاح منها قسمين:

القسم الأول: تدليس الإسناد، وهو أن يسقط) الراوى المدلس (شيخه ويروى عن شيخ شيخه) يعنى بالنسبة إلى هذا الحديث المدلس بعينه، وإلا فشرط هذا الذى سماه شيخ شيخه أن يكون شيخه نفسه حتى يحصل الإيهام، فالأحسن فى العبارة أن يقال: تدليس الإسناد أن يسند عن لقيه ما لم يسمع منه بلفظ موهم، أفاده البقاعي، قلت: وهو رسم قد اشتمل على الشرطين اللذين ذكرهما المصنف، لولا أنه أتى باللقاء عوضاً عن المعاصرة، وذلك يجرى على رأى من يشترطه ولا يكتفى بها، وقد أفاد كونه شيخاً للمدلس قول المصنف «إيهام أنه سمع» فإنه إذا كان شيخاً له وقع الإيهام، وإلا فلا.

(وله) أى لتدليس الإسناد (شرطان: أحدهما: أن يأتى بلفظ محتمل غير كذب، مثل «عن فلان» ونحوه، وثانيهما: أن يكون عاصره؛ لأن شرط التدليس إيهام أنه سمع منه) ولا يتم إلا بالمعاصرة واللقاء عند من شرطه (وإذا لم يعاصره زال التدليس) وصار كذاباً أو مرسلأ محضاً (هذا هو الصحيح المشهور، وروى ابن عبد البر) فى «التمهيد» (عن بعضهم أنه لا يشترط ذلك) قال: فجعل التدليس أن يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه، بلفظ لا يقتضى تصريحاً بالسماع، وإلا لكان كذاباً.

(قال ابن عبد البر: فعلى هذا ما سلم من التدليس أحد، لا مالك ولا غيره ومثله) أى مثل التدليس فى حكمه، وذكره الشيخ وحذف الآلة أيضاً من التدليس فى الرواية (أن يسقط) أى الراوى (أداة الرواية) من حدثنا ونحوه (ويسمى الشيخ فقط، فيقول: فلان) فيكون فاعلاً لفعل محذوف لا قرينة على تعيينه، أو مبتدأ لا قرينة على تعيين خبره، وهل هو قال أو حدث أو نحوه.

(وهذا يفعله أهل الحديث كثيراً، قال على بن خشرم) بمجمعتين بزنة جعفر - ثقة (كنا عند ابن عيينة فقال: الزهرى، فقبل له: حدثكم الزهرى؟ فسكت، ثم قال: الزهرى، فقبل له: سمعته من الزهرى؟ فقال: لم أسمع من الزهرى ولا ممن سمعه من الزهرى، حدثنى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى) فيقدر فى مثل هذا قال الزهرى (وقد مثل ابن الصلاح القسم الأول بهذا المثال) فدل على أنه أراد بقوله: «شيخه مثلاً» فيشمل

شيخ شيخه كما في المثال .

(ثم حكى) ابن الصلاح (الخلاف فيمن عرف بهذا: هل يرد حديثه مطلقاً أو ما لم يصرح فيه بالاتصال ؟ وفيه أقوال) ثلاثة:

(أحدها: أنه يرد مطلقاً وإن صرح بالسماع لأنه مجروح، حكاه ابن الصلاح عن فريق من أهل الحديث والفقهاء) وحكاه عبد الوهاب في «الملخص»، فقال: التدليس جرح، ومن ثبت أنه يدلس لا يقبل حديثه مطلقاً، قال: وهو الظاهر على أصول مالك .

(و) ثانيها: (قيل: إن صرح بالسماع قبل) كقوله «سمعت» و «حدثنا» و «أبأننا»، قيل (وهو الصحيح، وإن لم يصرح به فعن النووى لا يقبل اتفاقاً، قال الزين) وقد حكاه البيهقى في المدخل عن الشافعى وسائر أهل العلم بالحديث، وحكاية الاتفاق هنا غلط (وهو محمول على اتفاق من لا يقبل المرسل) انتهى .

فقول المصنف: «قال زين الدين: وهو محمول على اتفاق من لا يقبل المرسل» هو أحد الاحتمالين في كلام الزين، ثم (قال الزين: واعلم أن ابن عبد البر قد حكى عن أئمة الحديث) كأن المراد بهم غير الفريق الذين ردوه مطلقاً (أنهم قالوا: يقبل تدليس ابن عيينة، لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمرو ونظرائهما، وهذا ما رجحه ابن حبان وقال: هذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن) ولذا قيل: أما الإمام ابن عيينة فقد اغتفروا تدليسه من غير رد (ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلّس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل بقية) بالموحدة والقاف وتحية، وعكذا في شرح الزين على الألفية وهو بقية بن الوليد، ولست أدري ما مراد ابن حبان إن كان هذا لفظه هل هو مثال للثقة المدلس عنه كما هو ظاهر السياق، بل لا يحتمل سواه، فإن كان كذلك فبقية هو ابن الوليد أبو محمد الحميرى الحافظ أحد الأعلام، قال ابن المبارك: صدوق لكن يكتب عمن أقبل وأدبر، وقال النسائي: إذا قال «حدثنا» و «أخبرنا» فهو ثقة، وقال بعضهم: كان مدلساً فإذا قال «عن» فليس بحجة، وقال ابن حبان: سمع عن مالك وشعبة أحاديث مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كاذبين عن شعبة ومالك، فروى عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، قلت: هذا كلام أبى حاتم وابن حبان فيه، فكيف يتم هاهنا مثلاً للثقة والحجة؟ وقال أبو مسهر: أحاديث بقية ليست نقية، فكن منها على تقية، وأطال الذهبي في ترجمته بمثل هذا، فكيف يجعل مثلاً للثقة؟ والعجب من الزين نقل كلام ابن حبان

ولم يبين مراده، وتبعه المصنف، وظنى - والله أعلم - أن فى كلام ابن حبان سقطاً وأن أصل عبارته «وليس مثل بقية»، أى ليس سفيان مثل بقية يدلس عن الكذابين، والله أعلم.

(ثم مثل ذلك) أى شبه ابن حبان تدليس ابن عينة (بمراسيل كبار التابعين فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي) كما قد عرفت أن هذا هو الأغلب فى مراسيلهم (ونص أبو بكر البزار والحافظ أبو الفتح الأزدي وأبو بكر الصيرفى - من الشافعية - على قبول من عرف بالتدليس عن الثقات، قال زين الدين بعد حكاية قول من رد المدلس مطلقاً) دلس عن ثقة أو عن غير ثقة.

(والصحيح، كما قال ابن الصلاح، التفصيل: فإن صرح بالسماع قبل) يريد لو أنه قال مثلاً فى مجلس: «حدثنى زيد» وقد قال: «حدثنى عمرو» وفى مجلس آخر قال فى ذلك بعينه «عن عمرو» فقد دلّسه فى هذا المجلس، لكن تصريحه بسماعه عن شيخه وروايته عنه بالسماع دلت على أنه إنما رواه باختصار فدلسه ولا يضره تدليسه (وإن لم يصرح بالسماع فحكمه حكم المرسل، قال الزين: وإلى هذا ذهب الأكثرون، ومن رواه عن جمهور أئمة الحديث والفقهاء والأصول شيخنا أبو سعيد العلّائى فى كتاب «المراسيل» وهو قول الشافعى وعلى بن المدينى ويحيى بن معين وغيرهم، قال الخطيب: جمهور من يحتج بالمرسل يقبل التدليس) لما تقدم من استدلال المصنف من أنه أولى بالقبول.

(قال الزين: ومنهم من لا يقبل المدلس إذا روى بالنعنة) لأن شرط المرسل أن يروى بصيغة الجزم، والنعنة ليست بصيغة جزم، وإنما نحكم لها بالاتصال إذا صدرت عن غير المدلس.

(قلت: وهو قياس قول أئمتنا وعلمائنا لأنهم مثلوا المرسل بقول التابعى «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» ولم أجد فيهم) أى فى أئمة الزيدية وعلمائهم (من ذكر العنعنة من المرسل، ويحتمل أن يقبلوا المدلس بـ «عن»، وإن لم يقبلوا ذلك من المرسل، لأن المدلس قد ظهر منه قصد إيهام الصحة) من جهتين كما قاله المصنف قريباً (بخلاف المرسل فإنه إن أوهم لم يظهر منه قصد الإيهام كما تقدم، وظاهر إطلاقهم) أى الأئمة من علماء المذهب (فى قبوله يعم العنعنة والله أعلم).

(إذا عرفت هذا القسم الأول) وهو تدليس الإسناد (فاعلم أن فى رواية الصحيحين

جماعة من المشاهير بالتدليس، كالأعمش) وهو سليمان بن مهران الكوفى أحد الأعلام، معدود فى صغار التابعين، ما نقموا منه إلا التدليس كما فى «الميزان»، فالأعمش عدل صادق ثبت صاحب سنة ولكنه يحسن الظن بمن حدثه ويروى عنه ولا يمكننا أن نقطع عليه بأنه علم ضعف ذلك الذى يدلّسه فإن هذا حرام، قال الذهبى: ربما دلس عن ضعيف فلا يدرى، فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس، إلا فى شيوخ أكثر عنهم كإبراهيم وأبى وائل وأبى صالح السمان، فروايته عنهم تحمل على الاتصال.

(وهشيم بن بشير) السلمى أبو معاوية الواسطى الحافظ أحد الأعلام سمع الزهرى وعمرو بن دينار أيام الحج، وكان مدلساً، وهو لين فى الزهرى، وقال الجوزجاني: هشيم ما شئت من رجل، غير أنه كان يروى عن قوم لم يلقهم، عبد الرزاق عن ابن المبارك قلت لهشيم: لم تدلس وأنت كثير الحديث؟ قال: إن كثيرين قد دلسوا منهم الأعمش وسفيان.

(وقتادة) هو ابن دعامة الدوسى، حافظ ثقة ثبت، لكنه مدلس ورمى بالقدر، قاله يحيى بن معين، ومع هذا احتج به أرباب الصحاح ولا سيما إذا قال حدثنا. (والثورى) هو سفيان بن سعيد الثورى، فى «الميزان»: الحجة الثبت، متفق عليه مع أنه كان يدلس عن الضعفاء، لكن له نقداً وذوقاً، ولا عبرة بقول من قال «كان يدلس ويكتب عن الكذابين».

(وابن عيينة) هو سفيان بن عيينة الهلالى، فى «الميزان»: أحد الثقات الأعلام أجمعت الأمة على الاحتجاج به، وكان يدلس، لكن المعهود منه ألا يدلس إلا عن ثقة.

(والحسن البصرى) فى «الميزان»: ثقة لكنه يدلس عن أبى هريرة، فإذا قال: «حدثنا» فهو حجة بلا نزاع.

(وعبد الرزاق) بن همام الصنعانى، فى «الميزان»: أحد الأعلام الثقات، وساق من كلام الناس فيه، ولم يذكره بالمدلس إلا أنه ساق من رواياته ما يدل على تدليسه.

(والوليد بن مسلم) هو أبو العباس الدمشقى مولى بنى أمية، فى «الميزان»: أحد الأعلام، وعالم أهل الشام، ثم قال: أبو مسهر الوليد مدلس، وربما دلس عن الكذابين، ثم قال: قلت: إذا قال الوليد عن ابن جريج أو عن الأوزاعى فليس يعتمد

لأنه يدلس عن الكذابين، وإذا قال: «حدثنا» فهو حجة.

قلت: يقال عليه: إن كان يعلم أن من دلس عنه كذاب أى من أسقطه وانتقل إلى شيخه الصدوق فهذا خيانة منه فلا يقبل إذا قال: «حدثني» فضلاً عن أن يكون حجة، وإن كان لا يعلم أن من أسقطه كذاب وإنما علمه غيره فلا نحل بروايته تدليسه. (وغيرهم، ولكن قال النووي: إن ما فيهما) أى فى الصحيحين (وفى غيرهما من الكتب الصحيحة) التى التزم مصنفوها الصحة (من المدلسين بـ «عن» محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى).

قلت: قال الإمام صدر الدين بن المرجل فى كتاب «الإنصاف» فى النفس من هذا الاستثناء غصة، لأنها دعوى لا دليل عليها، لا سيما أنا قد وجدنا كثيراً من الحفاظ يعللون أحاديث وقعت فى الصحيحين أو أحدهما بتدليس رواتها، وكذلك استشكل ذلك قبله المحقق ابن دقيق العيد، فقال: لا بد من الثبوت على طريقة واحدة إما القبول مطلقاً فى كل كتاب، أو الرد مطلقاً فى كل كتاب، وأما التفرقة بين ما فى الصحيح من ذلك وما خرج عنه فغاية ما توجه به أحد أمرين: إما أن يدعى أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها، قال: وهذا إحالة على جهالة وإثبات أمر بمجرد الاحتمال، وإما أن يدعى أن الإجماع على صحة ما فى الصحيحين دليل على وقوع السماع فى هذه الأحاديث، وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على خطأ وهو ممتنع، قال: لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذى يمتنع أن يقع فى نفس الأمر خلاف مقتضاه، قال: وهذا فيه عسر، قال: ويلزم على هذا ألا يستدل بما جاء من رواية المدلس خارج الصحيح، ولا نقول هذا على شرط مسلم مثلاً لأن الإجماع المدعى ليس موجوداً فى الخارج. انتهى.

قلت: على أنا قد قدمنا لك ما فى الإجماع من نظر، هذا، وفى أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للمحافظ أبى الحجاج المزى: سألت عما وقع فى الصحيحين من حديث المدلس معنعناً، هل تقول: إنهما اطلعا على اتصالها، قال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما يوجد من غير تلك الطريق التى فى الصحيح.

قال الحفاظ ابن حجر: وليست الأحاديث التى فى الصحيحين بالعنينة عن المدلسين كلها فى الاحتجاج، فيحمل كلامهم هنا على ما كان منها فى الاحتجاج فقط، وأما ما

كان في المتابعات فيحتمل التسامح في تخريجها كغيرها. ويأتى للمصنف وجه حمل روايات الشيخين على ما ذكر، ثم إذا عرفت ما نقلناه عرفت ما في كلام الزين الماضى، وما في كلام المصنف الآتى من قوله: (وقال الحافظ أبو محمد عبد الكريم الحلبي في كتاب «القدح المعلى»: قال أكثر العلماء إن المعنعات التى هي في الصحيحين منزلة، منزلة السماع) يقال: هذه دعوى فأين دليلها (قلت: ويحتمل أنهما) أى الشيخين (لم يعرفا سماع ذلك المدلس الذى روى عنه) كما ادعاه لهما النووى (لكن عرفا لحديثه من التوابع ما يدل على صحته مما لو ذكره لطلال) قلت: وعلى هذا يكون الصحيح الذى فيهما من هذا النوع صحيحاً لغيره (فاختاراً) أى الشيخان (إسناد الحديث إلى المدلس لجلالته وأمانته وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه، ولم يكن في المتابعين الثقات الذين تابعوا المدلس من يماثله ولا يقاربه فضلاً وشهرة مثل أن يكون مدلس الحديث سفيان الثوري والحسن البصري أو نحوهما ويتابعه على روايته عن شيخه أو عن شيخ شيخه) بالسماع (من هو دونه من أهل الصدق ممن) هو (ليس بمدلس).

حاصل هذا الوجه أن الشيخين روى عن المدلس ما هو ثابت عندهما من طريق غيره بالسماع، إلا أنهما أثرا الإتيان برواية المدلس لجلالته وأمانته وإن كان الإتيان منهما بالأدنى دون الأعلى في الرواية، ثم هذه دعوى لهما كدعوى النووى وصاحب «القدح المعلى»، وفيهما ما سلف من الإشكال.

والمصنف قد أراد الجواب عنه بقوله (فإن قلت: فلم حملوا) أى أئمة الحديث (صاحبى الصحيح ونحوهما من أئمة الحديث على ذلك) أى مع أنه لا دليل عليه (قلت: لأنه إذا ثبت عن الثقة البصير بالفن الفارس فيه) كالشيخين (أنه لا يقبل المدلس بـ «عن»، وأن التدليس عنده، مذموم، ثم رأيتاه يروى أحاديث على هذه الصفة) أى مدلسة بـ «عن» (ويحكم بصحتها كان نصه على عدم قبولها) الذى فرضناه (يدل على أنه قد عرف اتصالها من غير تلك الطريق) فهذا حكم لأئمة الصحيح بأن ما روه عن المدلسين فإنه صحيح، ومستند هذا الحكم إحسان الظن بهم، لما عرف من قاعدتهم.

قلت: إلا أنه قد يقال: يلزم من هذا أن ما وجدناه ضعيفاً من الرواة في كتاب الشيخين ونحوهما أن نحكم له بالصحة، لما علم من أنهما قد التزما الصحة، وقد عرفت أنه انتقد عليهما جماعة روى عنهم، وأقر الحفاظ ذلك الانتقاد (بخلاف من لم

يعرف مذهبه في المدلسين) فإننا لا نحكم له بهذا الحكم فيما دلّسه (وهذا الكلام ينزل منزلتين:

إحدهما: أن يكون البخاري ومسلم ونحوهما ممن صحح حديث المدلسين قد نص على أن عنّته المدلس غير صحيحة، وأن يكون قد نص على أن ذلك المدلس مدلس عنده؛ إذ من الجائز أنه لم يعرف أنه مدلس وقبل عنّته بناء على عدالته).

فقد عرفت من مجموع ما سلف من كلام المصنف وكلامنا أن بين الشيخين في الحديث المعنعن خلافاً: فالبخاري يشترط اللقاء بين الراوي ومن عنّ عنه، ومسلم يكتفى بإمكانه، وكل من الشيخين يرى المعنعن الذي على شرطه متصلاً، وحينئذ فما رواه كل واحد منهما بالعننة في كتابه فهو متصل على أصله، وحجة يجب العمل بها عنده. وأما عنّته المدلس فهي نوع من مطلقها. وليس لهما كلام خاص فيها وكأنه لذلك تردد المصنف في ذلك، وفي قوله «بناء على عدالته» تأمل لأنهم لم يجعلوا التدليس قادحاً في الراوي كما عرفت.

(وفي هذه المنزلة يقوى حمل أئمة الحديث على ذلك) أى على أنهم قد عرفوا اتصال ما روه عن المدلسين من غير تلك الطريق (قوة) مصدر تأكيدى بعد وصفه بقوله: «تطمئن... إلخ» صار نوعياً (تطمئن بها النفس) إلا أنه من البعيد أن يجهل الشيخان مثلاً المدلسين من الرواة غاية البعد.

(المنزلة الثانية: ألا يثبت نصهم على شيء من ذلك) أى لا على أن عنّته المدلس غير صحيحة، ولا على أن ذلك المدلس مدلس (أو يثبت) نصهم (على بعض ذلك) كعدم صحة حديث المدلس (دون بعض، ولكن يغلب على الظن) أى ظن الناظر المجتهد (مع شهرة أولئك بالتدليس: ومع معرفة أئمة الحديث لأحوال الرجال) يغلب في الظن (أنهم يعرفون تدليسهم، ويغلب أيضاً على الظن أنهم لا يقبلون عنّته المدلسين) والأمانة التي تشير هذا الظن هي قوله (لأن حفاظ الحديث) ونقله مذاهب أئمتهم في الرواة (ما نقلوا ذلك) أى قبول عنّته المدلسين (عنهم) عن رأى أئمتهم (والعادة) المعروفة لنقله الحديث ومذاهب أئمتهم تقضى (بنقل مثله عن مثلهم، فهذه المنزلة دون تلك في القوة بكثير) أى في الدلالة على أن أئمة الصحيح قد عرفوا اتصال ما روه بالعننة عن المدلسين من غير تلك الطريق.

(ومن ظن صحتها وترجحت له) بظن اتصالها (كان له أن يعمل بها) أى وجوباً كما

يأتى (ومن لم يحصل له ظن فله ألا يعمل بها) إذ مدار العمل على العلم أو الظن، والأول قد تعذر، فلم يبق إلا الظن، إلا أن كلامه ظاهر فى عدم وجوب العمل بها عند حصول الظن، والظاهر أنه يجب إذا لم يجد غيرها، وقوله: «فله ألا يعمل بها» بل الظاهر أنه يحرم عليه العمل، لأنه لا يكون إلا عن علم أو ظن، والفرض عدمهما، فكان الأولى أن يقول: «فعليه ألا يعمل بها».

(ويختلف الناس فيها) أى فى المنزلة الثانية (على حسب اطلاعهم على أحوال هؤلاء فى كتب تواريخ الرجال) ويحصل بذلك ظن الصحة أو عدمه.

(لكن ليس لنا أن نحكم بتعذر المنزلة الأولى) ولا بثبوتها (إلا بعد البحث التام من أهل المعرفة التامة) عن النصين اللذين ذكرهما المصنف (والله أعلم) وذلك لأن الحكم على الأمور النقلية إثباتاً ونفيًا لا يتم إلا بعد كمال الاستقراء لكتب تاريخ الرجال، وكذلك المنزلة الثانية ليس لنا أن نحكم بتعذرها أو عدمه إلا بعد البحث التام أيضًا، فإنهما من الأمور النقلية أيضًا.

(فهذا الوجه) الذى (ذكروه) أى أئمة هذا الشأن فى العذر عن رواية الشيخين عن المدلسين، وهو ما نقله عن النووى وعن صاحب «القدح المعلق»، وقد ذكر أيضًا المصنف وجهًا من العذر لنفسه حيث قال: «قلت: ويحتمل... إلى آخره» ثم قال: (وعندى وجه آخر) أى فى العذر عنهم فى ذلك، وسماه آخر إما بالنسبة إلى الوجه الذى تقدم له، وهو غير هذا الوجه، فإن الذى تقدم له هو احتمال أن الشيخين عرفا لما روياه عنه من الحديث المدلس توابع، إلى آخر كلامه، أو بالنسبة إلى ما اعتذر به غيره، أو بالنسبة إلى عذره السابق وعذر غيره (وهو أن التدليس الصادر عن الثقات الرفعاء مثل تدليس سفيان الثورى والحسن البصرى ونحوهما نوع من الضعف) فى الرواية (القريب المختلف فى قبوله، فهو مما يتجبر بالمتابعات) والشواهد حتى يصير بهما صحيحًا لغيره (وقد عرفنا من طريق مشيخة الحديث أن الضعف القريب إذا نجبر بكثرة المتابعات ارتقى من الضعف إلى القوة) حتى يصير صحيحًا لغيره.

(قال النووى: وهذا) أى النجبار الضعيف بكثرة المتابعات (مشهور عنهم، وروى النووى عن مسلم تنصيصًا) أى نص عليه مسلم (أنه يروى الحديث بالإسناد الضعيف لعلوه ويترك الإسناد الصحيح النازل) لذلك الحديث الذى رواه بالإسناد الضعيف (لشهرته عند أهل هذا الشأن فيحصل للإسناد الضعيف بشهرة الإسناد الصحيح جابر

متابع وشاهد للإسناد الضعيف الذي رواه به) وهذا نص من مسلم أن في صحيحه رواية عن الضعفاء.

(قلت: وليس الإسناد الضعيف بمعنى المردود، وإنما هو المشتمل على رجال من أهل العدالة والصدق لكن في حفظهم ضعف لم يبلغ إلى مرتبة الرد كما بيته فيما تقدم) وقد لا يكون: قلت: فلا وجه للحصر بأن ما في قوله: «وإنما هو... إلى آخره» (فافهم عرف القوم، وهذا الوجه يزداد قوة إذا ثبت معرفة المصحح لأولئك المدلسين كما تقدم) فإنه لا يصحح عن حديثهم إلا ما ثبت عنده اتصاله من طريق أخرى.

إذا عرفت هذا فقد استفيد من مجموع ماتقدم أن في الصحيحين أحاديث هي في نفسها ضعيفة، لكنها منجبرات بمتابعات وشواهد ونحوها، وإذا تذكرت ما تقدم لهم من صحة ما في الصحيحين إلا ما انتقد عليهما علمت أنها صحة للذات أو للغير. واعلم أن في قول المصنف «الرفعاء» إشارة إلى أن في المدلسين في رواية الصحيحين أقواماً ليسوا من الرفعاء.

وقد قال الحافظ ابن حجر المدلسون الذين خرج حديثهم في الصحيحين ليسوا في مرتبة واحدة في ذلك. بل هم على مراتب:

الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً، وغالب رواياتهم مصرحة بالسماع، والغالب أن إطلاق من أطلق ذلك عليهم فيه تجوز من الإرسال إلى التدليس، ومنهم من يطلق ذلك بناء على الظن، ويكون التحقيق بخلافه، ثم عد جماعة، وجعلهم ثلاث طبقات، وسرد أسماءهم من دون بيان أحوالهم، فأتبعنا كل اسم بيان حاله تكميلاً للإفادة كما ستمر بك.

ثم قال: فمن هذا أيوب السختياني، قلت: قال النووي في تهذيب الثقات: هو إمام التابعين أبو بكر بن أبي تميم السختياني - بكسر التاء - قال ابن عبد البر وغيره: كان يبيع السختياني بالبصرة، رأى أنس بن مالك رضى الله عنه، اتفقوا على جلالته وأمانته وحفظه وتوثيقه وفور علمه وفقهه وسيادته، وأطال الثناء عليه، ولم يذكره بتدليس.

قال: وجريير بن حازم، قلت: بالحاء المهملة وبعد الألف زاي، هو الأزدي البصري أحد الأئمة الكبار الثقات.

قال الذهبي: قال يحيى القطان: كان جريير يقول في حديث الضبع «عن جابر عن عمر» ثم جعل بعد «عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن

الضبع، فقال «هى من الصيد». انتهى^(١). فأفاد أنه دلس هذا، ولم يصفه بالتدليس لأنه فى روايته الأخرى صرح عن جابر عن عمر، فلا تدليس.

قال: والحسين بن واقد، قلت: أخرج له مسلم والأربعة، وثقه ابن معين وغيره، واستبكر له أحمد بعض حديثه، وحرك رأسه كأنه لم يره.

قال: وحفص بن غياث، قلت: أخرج له الستة، قال الذهبي: أحد الأئمة الثقات، وثقه ابن معين، والعجلي، وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعد ما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح.

قال: وسليمان التيمي، قلت: هو ابن طرخان أبو المعتمر البصرى، نزل فى التيم فنسب إليهم، ثقة عالم، أخرج له الستة.

قال: وطاووس، قلت: ابن كيسان اليماني، يقال: اسمه ذكوان، وطاووس لقبه، ثقة فقيه أخرج له الستة.

قال: وأبو قلابة، قلت: بكسر القاف آخره موحدة وبعدها تاء تأنيث، هو عبد الله ابن زيد الجرمي، ثقة فاضل كثير الإرسال، أخرج له الستة.

قال: وعبد ربه بن نافع، قلت: هو ابن شهاب الكنانى الحنات، بالخاء المهملة فنون، صدوق يهم، أخرجوا له ما عدا الترمذى.

قال: والفضل بن دكين، قلت: بالمهملة مضمومة بزنة التصغير، أبو نعيم، وهو الكوفى، ثقة أخرج له الستة.

قال: وموسى بن عقبة بن أبى عياش، قلت: بمشاة تحتية فمعجمة آخره، هو الأسدى، مولى آل الزبير، فقيه ثقة إمام فى المغازى، لم يصح أن ابن معين لينه، أخرج له الستة.

قال: وعبد الله بن وهب، قلت: هو ابن مسلم القرشى، فقيه ثقة حافظ عابد، أخرج له الستة.

قال: وهشام بن عروة، قلت: أى ابن الزبير بن العوام، ثقة فقيه ربما دلس، أخرج له الستة.

قال: ويحيى بن سعيد، قلت: هو الأنصارى المدنى القاضى، ثقة ثبت.

(١) أبو داود (٣٨٠١)، والترمذى (١٧٩٢)، والنسائى (٧/٢٠٠)، والدارمى (١٩٤١).

فهؤلاء الرفعاء من المدلسين في الصحيحين ممن لم يوصف بالتدليس إلا نادراً، وغالب رواياتهم على السماع.

الثانية: من أكثر الأئمة من إخراج حديثه إما لأمانته أو لكونه قليل التدليس في جنب ما روى من الحديث الكثير، أو أنه كان لا يدلس إلا عن ثقة.

فمن هذا الضرب: إبراهيم بن يزيد النخعي، قلت: هو الفقيه الثقة، يرسل كثيراً، أخرج له الستة.

قال: وإسماعيل بن أبي خالد، قلت: هو الأحمسى مولاهم البجلي، ثقة ثبت، أخرج له الستة.

قال: وبشير بن المهاجر، هو الغنوى - بالعين المعجمة والنون - صدوق، لين الحديث، رمى بالإرجاء، أخرج له الستة إلا البخارى.

قال: والحسن بن ذكوان، قلت: - بالمعجمة - هو أبو سلمة البصرى صدوق يخطيء، ورمى بالقدر، كان يدلس.

قال: والحسن البصرى، قدمنا بيان حاله.

قال: والحكم بن عتيبة، قلت: بالعين المهملة فمشتاة فوقية فمشتاة تحتية فموحدة مُصَغَّرًا، أبو محمد الكندى، ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس، أخرج له الستة.

قال: وحماة بن أسامة القرشى، مولاهم الكوفى أبو أسامة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، ربما دلس، أخرجوا له.

قال: وزكرياء بن أبى زائدة، قلت: هو أبو يحيى الكوفى ثقة، كان يدلس، أخرجوا له.

قال: وسالم بن أبى الجعد، قلت: هو الغطفانى الأشجعى، مولاهم، كوفى ثقة، كان يرسل كثيراً.

قال: وسعيد بن أبى عروبة، قلت: أى ابن مهران الشكرى، مولاهم أبو النضر البصرى، ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط وكان من أثبت الناس فى قتادة.

قال: وسفيان الثورى، قلت: قدمنا بيان حاله، وسفيان بن عيينة كذلك أيضاً.

وشريك القاضى، هو ابن عبد الله النخعي، القاضى بـ «واسط»، أبو عبد الله صدوق يخطيء كثيراً تغير حفظه بعد، ولى القضاء بالكوفة، وكان عالماً فاضلاً عابداً.

وعبد الله بن عطاء المكي: صدوق ويخطيء ويدلس.
قال: وعكرمة بن خالد المخزومي، ثقة.
قال: ومحمد بن خازم، أبو معاوية الضرير، خازم - بالخاء والزاي المعجمتين - ثقة
أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره.
قال: ومخرمة بن بكير، قلت: ابن أبي عبد الله بن الأشج المديني، صدوق وروايته
عن أبيه وجادة من كتابه.
ويونس بن عبيد بن أبي دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع.
انتهى.
وصف من ذكره ابن حجر في النكت، مسروداً وأوصافهم، نقلناها من كتابه
«التقريب».

ثم قال في «النكت»:

الثالثة: من أكثروا التدليس وعرفوا به، وهم: بقية بن الوليد، قد قدمنا بيان حاله.
وحبيب بن أبي ثابت. قلت: هو الأسدي مولاهم، أبو يحيى، ثقة فقيه جليل،
وكان كثير الإرسال والتدليس، أخرج له الستة.
قال: وحجاج بن أرطاة، قلت: هو بفتح الهمزة، أبو أرطاة النخعي الكوفي
القاضي، أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس، أخرج له مسلم والأربعة
والبخاري في التاريخ.
قال: وحמיד الطويل. قلت: هو ابن أبي حميد الطويل، أبو عبيد البصري، ثقة
مدلس أخرج له الستة.
قال: وسليمان الأعمش. قلت: تقدم بين حاله.
قال: وسويد بن سعيد، قلت: هو أبو محمد، صدوق في نفسه، إلا أنه عمى فصار
يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول، أخرج له مسلم والترمذي.
قال: وأبو سفيان المكي، وعبد الله بن أبي نجيح، قلت: وهو يسار المكي، ثقة رمى
بالقدر، وربما دلس.
قال: وعباد بن منصور، قلت: هو الناجي - بالنون والجيم - أبو سلمة البصري
القاضي، رمى بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأخرة، أخرج له الأربعة.
وعبد الرحمن المحاربي، هو أبو محمد الكوفي، لا بأس به، وكان يدلس.

وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد - بفتح الراء وتشديد الواو - أخرج له الستة، صدوق يخطيء، وكان مرجئاً أفرط ابن حبان فقال: متروك، أخرج له مسلم والأربعة. وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج وهو الأموي مولا هم . المكي فقيه فاضل وكان يدلّس ويرسل، أخرج له الستة.

وعبد الملك بن عمير. ثقة فقيه عالم، تغير حفظه، وربما دلّس، أخرج له الستة. وعبد الوهاب بن عطاء الحفاف، هو البصري العجلي، مولا هم. يرسل صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثاً في العباس فقال: دلّسه عن تعمد.

وعكرمة بن عمار العجلي أبو عمار الناجي، أصله من البصرة، صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن كثير اضطراب.

وعمر بن عبيد الطنافسي - بفتح الطاء والنون بعد ألفه فاء مكسورة ثم مهملة هو الكوفي صدوق أخرج له الستة.

وعمر بن عبيد الله أبو إسحاق السبيعي - بفتح المهملة وكسر الموحدة مكثّر ثقة عابد اختلط بأخرة. أخرج له الستة.

وعيسى بن موسى غنّجار - بضم المعجمة وسكون النون بعدها جيم - وهو أبو أحمد. صدوق ربما أخطأ وربما دلّس. يكثر من التحديث عن المتروكين.

وقنادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، أخرج له الستة. ومبارك بن فضالة - بفتح الفاء وتخفيف المعجمة - أبو فضالة البصري صدوق مدلس ويسوى، لم يخرج له الشيخان، وأخرج له ابن حبان والترمذي وأبو داود.

ومحمد بن إسحاق بن يسار المطلبی، مولا هم المدني نزيل العراق إمام المغازي صدوق يدلّس، أخرج له مسلم والأربعة.

ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، هو أبو المنذر البصري، صدوق يهّم أخرج له البخاري والأربعة غير ابن ماجه.

ومحمد بن عجلان. هو المدني، صدوق إلا أنها اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، أخرج له مسلم والأربعة.

ومحمد بن عيسى، هو ابن نجیح البغدادي، أبو جعفر، ثقة فقيه، لم يخرج له الشيخان إنما أخرج له الأربعة وابن حبان.

ومحمد بن مسلم بن تدرّس أبو الزبير - بفتح المثناة الفوقية وسكون الدال المهملة

وضم الرء - الأسدى مولاهم، صدوق إلا أنه يدلّس، أخرج له الستة .
ومحمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى، فقيه حافظ متفق على
جلالته وإتقانه .

قلت: لم يذكره الذهبى فى الميزان، مع أنه ألفه لمن تكلم فيه، فما كان يحسن أن
يعده الحافظ ابن حجر فى هذه الطبقة بعد قوله: «إنه اتفق على جلالته وإتقانه» .
ومروان بن معاوية الفرارى، هو من شيوخ أحمد، ثقة مشهور تكلم فيه بعضهم
لكثرة روايته عن الضعفاء، والمجهولين، كان ثبّناً حافظاً، أخرج له الستة .
والمغيرة بن مقسم - بكسر الميم - هو الضبى مولاهم، أبو هاشم الكوفى الأعمى، ثقة
متقن، إلا أنه كان يدلّس لا سيما عن إبراهيم، أخرج له الستة .

ومكحول الشامى، هو ثقة فقيه لكنه يكثر الإرسال، أخرج له مسلم والأربعة .
وهشام بن حسان، هو الأزدى أبو عبد الله البصرى، ثقة، وأثبت الناس فى ابن
سيرين، وفى روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قال: كان يرسل عنهما، أخرج له
الستة .

قال: وهشيم بن بشير، - قلت: بموحدة ومعجمة بزنة عظيم - ثقة ثبت كثير
التدليس، أخرج له الستة .

قال: والوليد بن مسلم الدمشقى، قلت: هو القرشى مولاهم، ثقة لكنه كثير
التدليس والتسوية، أخرج له الستة .

قال: ويحيى بن أبى كثير، قلت: هو الطائى مولاهم، أبو نصر اليمانى، ثقة ثبت
لكنه يدلّس ويرسل .

قال: وأبو حزة، قلت: بالحاء المهملة والزاي المشددة - هو خليفة الرقاشى - بفتح
الراء والقاف - مشهور بكنيته، قيل: اسمه حكيم، ثقة .

فهذه أسماء من ذكر بالتدليس من رجال الصحيحين ممن أخرج حديثه أو أحدهما
أصلاً أو استشهاداً أو تعليقاً على مراتبهم فى ذلك، وهم بضعة وستون نفساً، ساقهم
الحافظ ابن حجر فى نكته، وبيننا أحوالهم من «التقريب» كثيراً ومن «الميزان» وهو الأقل،
وقوله «من أخرج حديثه أو أحدهما» فيه نظر، ففى من عدّه من لم يخرج له ولا
أحدهما شيئاً .

(قال الزين فى التدليس: ذمه أكثر العلماء، وهو مكروه جداً، وروى الشافعى عن

شعبة أنه قال: لأن أزنّى أحب إلى من أن أدلس) ضبطه بعضهم بالمهملة ثم موحدة مضموم الهمزة، قال: فإن الربا أخف من الزنا، قال: وفيه أيضاً منسبة، فإن الربا أصله التكثر والزيادة، ومتى دلس فقد كثر مروياته بذلك الشيخ الذى ارتقى إليه وأوهم كثرة مشايخه عندما عمى أو صافهم، قال شيخنا: وقوله «إن الربا بالموحدة أخف» ليس كذلك، ففي بعض الأحاديث «لأن يأكل الرجل درهما واحداً من رباً أشد من كذا وكذا زنية» قاله البقاعى.

(قال ابن الصلاح: وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة فى الزجر عنه والتنفير) وذمه أيضاً جماعة من أقران شعبة وأتباعه، فروينا عن عبد الصمد بن عبد العزيز عن أبيه أنه قال: التدليس ذل، وحكى عبّاد عن ابن المبارك أنه ذكر بعض من يدلس فذمه ذمّاً شديداً، وقال: دلس للناس أحاديثه، والله لا يقبل تدليساً، وقال وكيع: لا يحل تدليس القوت فكيف تدليس الحديث؟ وعن أبى عاصم النبيل قال: أقل حالات المدلس عندي أن يدخل فى حديث النبى صلى الله عليه وآله وسلم «المتشعب بما لم يعط كلابس ثوبى زور» ذكر ذلك الحافظ.

فائدة: قال الحاكم: أكثر أهل الكوفة يدلسون، والتدليس فى أهل الحجاز قليل جداً، وفى أهل بغداد نادر، والله أعلم.

(القسم الثانى من التدليس: تدليس الشيوخ، قال ابن الصلاح: وهو أخف من الأول) لو قال «الأول أشد من هذا» لكان أولى، لأنه ليس فى واحد منهما خفة، لكن قد يطلقون أفعال ولا يريدون حقيقة معناه، والمراد هنا هذا أقل شدة من الأول وإن كانت العبارة لا تفى به.

(وهو أن يصف المدلس شيخه الذى سمع منه بوصف لا يعرف به، من اسم أو كنية أو قبيلة أو بلد أو صنعة أو نحو ذلك) لكى (يوعر) يعسر (الطريق إلى معرفة السامع له).

قال الحافظ ابن حجر: ليس قوله «مما لا يعرف به» قيّداً، بل إذا ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليساً، كقول الخطيب: «أخبرنا على بن أبى على البصرى، ومراده بذلك أبو القاسم على بن أبى على الحسن بن على التنوخى وأصله من البصرة، فقد ذكره بما يعرف به لكنه لم يشتهر بذلك، وإنما اشتهر بكنيته، واشتهر أبوه باسمه، واشتهر بنسبتهما إلى القبيلة لا إلى البلد، ولهذا نظائر كصنيع البخارى فى الذهلى: فإنه

تارة يسميه فقط فيقول: «حدثنا محمد بن عبد الله» فينسبه إلى جده، وتارة يقول «محمد بن خالد» فينسبه إلى والد جده، وكل ذلك صحيح، إلا أن شهرته بمحمد بن يحيى الذهلي، والله الموفق (كقول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء: حدثنا عبد الله ابن أبي عبد الله) والحال أنه (يريد عبد الله بن أبي داود السجستاني، أو نحو ذلك) من الأمثلة.

(قال ابن الصلاح: وفيه) أى فى هذا القسم من التدليس (تضييع للمروى عنه) بعدم معرفة عينه ولا حاله.

(قال زين الدين: و) فيه تضييع (للحديث المروى أيضاً بالأ) يتنبه له فيصير بعض رواته مجهولاً) فهذه مفسدة عظيمة فى هذا القسم منه.

(قلت: وإنما كان أخف من) القسم (الأول) من التدليس وهو تدليس الإسناد (لأنه قد زال الغرر، فإن شيخه الذى دلس اسمه) لا يخلو (إما أن يعرف فيزول الغرر أو لا يعرف فيكون فى الإسناد مجهول كما قاله زين الدين، قال زين الدين: ويختلف الحال فى كراهية هذا القسم باختلاف المقصد) للمدلس (الحامل له على ذلك) التدليس (فشر ذلك أن يكون الحامل على ذلك كون المروى عنه ضعيفاً فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء) وهذا غشٌ للمسلمين.

(قلت: إذا كان يعتقد أن ضعف من دلسه ضعف يسير يحتمل، وعرفه بالصدق والأمانة، واعتقد وجوب العمل بخبره لما له من التوابع والشواهد، وخاف من إظهار الرواية عنه وقوع فتنة من غال مقبول) عند الناس (ينهى عن حديث هذا المدلس، ويترتب على ذلك سقوط جملة من السنن النبوية - فله أن يفعل مثل هذا، ولا حرج عليه) لأنه إنما قصد بتدليسه نصيح المسلمين فى الحقيقة وإثارة المصلحة على المفسدة.

(وقد دلس عن الضعفاء إمام أهل الرواية والدراية ومن لا يتهم فى نصحه للأئمة سفيان بن سعيد الثوري) سبق بيان حال إمامته فى الدين (فمن مثل سفيان فى منقبة واحدة من مناقبه أو من يبلغ من الرواية إلى أدنى) مرتبة من (مراتبه؟ ولولا هذا العذر ونحوه من) الأعذار (الضروريات ما دلس الحديث أكابر الثقات من أهل الديانة والأمانة والنصيحة لله ولرسوله ﷺ ولجميع أهل الإسلام، وقد روى أن رواية الحديث وأهل العلم فى بعض أيام بنى أمية) وهى أيام عبد الملك وولاته كالحجاج (وبعض بلدانهم كانوا لا يقدرّون على إظهار الرواية عن على عليه السلام) لشدة عداوتهم له ولمن ذكره.

(قال زين الدين: وقد يكون الحامل على ذلك كون المروى عنه صغيراً في السن أو تأخرت وفاته وشاركه فيه من هو دونه، وقد يكون الحامل إيهام كثرة الشيوخ، قلت: وهذا مقصد يلوح على صاحبه بمحبته الثناء وشوب الإخلاص) إذ إيهام كثرة الشيوخ دالٌّ على محبته لمدحه بكثرة ملاقاته من أخذ عنه وهمته ورغبته (مع أن له محملاً صالحاً إذا تامل، وهو أن يكون كثير الشيوخ أجل قدرًا مع من لا يميز وهم الأكثرون، فيكون ذلك داعياً لهم إلى الأخذ عن الراوى، وذلك) أى الإيهام لكثرة الشيوخ لياخذ عنه الناس (يشتمل على قرينة عظيمة، وهى إشاعة الأخبار النبوية).

(قال زين الدين: ومن اشتهر بالقسم الثانى من التدليس) وهو تدليس الشيوخ (أبو بكر الخطيب) فقد (كان لهجاً به فى تصانيفه) قال الحافظ ابن حجر: ينبغى أن يكون الخطيب قدوة فى ذلك، وأن يستدل بفعله على جوازه، فإنه إنما يعمى على غير أهل الفن، وأما أهله فلا يخفى ذلك عليهم لمعرفة التراجم، ولم يكن الخطيب يفعل ذلك إيهاماً للكثرة فإنه مكثر من الشيوخ والمرويات، والناس بعده عيال عليه، وإنما يفعل ذلك تفنناً فى العبارة.

(قال زين الدين: ولم يذكر ابن الصلاح حكم من عرف بهذا النوع من التدليس) مع ذكره لحكم من دلس تدليس الإسناد كما عرفت، قال زين الدين (وقد جزم ابن الصباغ فى «العدة» بأن من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس) أى إذا كان الحامل له على تدليسه ذلك (وإنما أراد أن يغير اسمه ليقبلوا خبره - يجب) خبر من فعل ذلك (ألا يقبل خبره، وإن كان هو) أى المدلس (يعتقد فيه) أى فيمن دلسه (الثقة فقد غلط فى ذلك لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه، قلت: وفى هذا) الذى جزم به ابن الصباغ (نظر؛ لأنه إما أن يغير اسمه إلى اسم ثقة آخر محتج به مع أن الذى دلسه ثقة) عنده (محتج به فليس فيه إلا أن يتضمن تعديلاً غير مبين السبب لرجل مبهم غير معين، وهو ذلك المدلس) أى الذى طوى ذكره و وضع اسم الثقة موضع اسمه، فكانه قال: «حدثنى الثقة» وهذا تعديل إجمالى.

(فأما الإجمال فى التعديل فالصحيح فى الأصول وعلوم الحديث أنه يكفى لتعسر ذكر أسباب العدالة كما يأتى) من أنه يقبل التعديل الإجمالى. (وأما توثيق الرجل المبهم فالصحيح الذى عليه العمل جوازه) وذلك (لأن المتأخرين قد اتفقوا على العمل بما حكم بصحته الأئمة من غير بحث عن الإسناد) كما قدمنا تحقيقه.

(وأما قوله) أى ابن الصباغ فى تعليل عدم قبول المدلس تدليس الشيوخ (إنه يجوز أن يعرف غيره من جرحه) أى من جرح من طوى اسمه (ما لا يعرفه) الطاوى لاسمه المعتقد ثقته (فذلك لا يمنع من توثيقه له) أى من اعتقاد أنه ثقة (ولا) يمنع أيضاً (من قبول توثيقه منه لأن الأصل عدم ذلك الجائز) فإن من أخبر العدل أنه ثقة قبل خبره وارتفع تجويز عدم عدالته تجوزاً يمنع من قبوله.

(ومتى وقع ذلك الجائز وهو اطلاع الغير على جرح فى ذلك الموثق فمن علم بذلك الجرح متعبداً بعد علمه باجتهاده فى قبول الجرح إن كان مطلقاً أو رده أو ترجيح الجرح على التوثيق أو العكس أو العمل بالتأخر منهما) كما هو معروف من الوجوه عند تعارض الجرح والتعديل (ولو كان التجويز) فى الثقة أنه غير ثقة (يمنع من العمل فى الحال لم يحل لنا قبول ثقة قط لتجويز أن نطلع نحن) بعد حين (على ما يجرحه والله أعلم).

خلاصته أنا نحن متبعدون بقبول من هو عدل ثقة فى الحال الراهنة من غير نظر إلى تجويز خلاف ما عرفناه، وهذا إذا دلسه المدلس وغير اسمه إلى اسم ثقة (وأما إن غيره إلى اسم مجروح فالحديث مردود ولا تدليس) لأن ذكر المجروح رفع التدليس (وأما إن لم يغيره إلى اسم غيره) بل أتى به باسمه غير المشهور بلفظه (فقد غيره إلى مجهول الذات والإسلام).

فى هذا الكلام تأمل فينظر فى نسخ «التنقيح» ويحتمل أنه يريد المصنف أن كونه لم يغيره بل أسقطه فيكون قد أحال على مجهول الذات والإسلام، إلا أنه لو أراد هذا لكان الصواب أن يقول: «فإن أسقطه فقد أحال على مجهول الذات والإسلام» ويكون «فقد خرج عن العهدة» أى عهدة التدليس والنقل إلى رواية منقطعة، إلا أن قوله: «فإن حكم... إلخ» يشعر أنه تفريع عن التدليس، لا عمّن أسقط الراوى بقوله: «فلا ذنب» وقوله: «لأن المدلس قد حكم بها» والذي ظهر لى أن كلام المصنف لا يخلو عن الاضطراب (فقد خرج من العهدة، فإن حكم أحد بصحة الحديث من غير معرفة فلا ذنب للمدلس، وإن حكم بالصحة لأن المدلس قد حكم بها فقد تبعه) أى تبع المدلس (فى القول بصحة الحديث واكتفى بمجرد تصحيحه من غير كشف، ولا ذنب له فى ذلك أيضاً البته).

واعلم أن المصنف قد ذكر عن الزين فى الحامل على التدليس أنه قد يكون لصغر

سنّ المروى عنه، ولم يذكر حكم هذا القسم مع ذكره لحكم بعض الأقسام، وقد ذكره الزين عن ابن الصباغ فقال «وإن كان لصغر سنّه فذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه».

وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال «فيه نظر لأنه يصير بذلك مجهولاً عند من لا خبرة له بالرجال وأحوالهم وأنسابهم إلى قبائلهم وبلدانهم وحرفهم وألقابهم وكناهم، وكذا الحال في آبائهم، فتدليس الشيوخ دائر بين ما وصفنا، فمن أحاط علماً بذلك لا يكون الرجل المدلس عنده مجهولاً، وتلك أنزل مراتبه، وقد بلغنا أن كثيراً من الأئمة الحفاظ امتحنوا طلبتهم المهرة بمثل ذلك فشهد لهم بالحفظ لما تسارعوا إلى الجواب عن ذلك، وأقرب ما وقع من ذلك أن بعض أصحابنا كان ينظر في كتاب «العلم» لأبي بكر بن أبي عاصم فوقع في أثناءه «حدثنا الشافعي، حدثنا ابن عيينة» فذكر حديثاً فقال: لعله سقط منه شيء، فالتفت إليّ فقال: ما تقول؟ فقلت: الإسناد متصل، وليس الشافعي هذا محمد بن إدريس الإمام، بل هذا ابن عمه إبراهيم بن محمد بن العباس، ثم استدلت على ذلك بأن ابن أبي عاصم معروف بالرواية عنه، وأخرجت من الكتاب المذكور روايته عنه، وقد سمّاه، ولقد كان ظن الشيخ في السقوط قوياً؛ لأن مولد ابن أبي عاصم بعد وفاة الشافعي الإمام بمدة وما أحسن ما قال ابن دقيق العيد: إن في تدليس الشقة مصلحة، وهي امتحان الأذهان في استخراج ذلك، وإلقاؤه إلى من يراد اختبار حفظه ومعرفة بالرجال، وفيه مفسدة من حيث إنه قد يخفى فيصير الراوى المدلس مجهولاً لا يعرف فيسقط العلم بالحديث مع كونه عدلاً في نفس الأمر، قال الحافظ: وقد نارعته في كونه يصير مجهولاً عند الجميع، لكن من مفسدته أن يوافق ما يدلس به شهرة راوٍ ضعيف يمكن ذلك الراوى الأخذ عنه، فيصير الحديث من أجل ذلك ضعيفاً وهو في نفس الأمر صحيح، وعكس هذا في حق من يدلس الضعيف ليخفى أمره فينتقل من رتبة من يُردّ خبره مطلقاً إلى رتبة من يتوقف فيه، فإن صادف شهرة راوٍ ثقة يمكن أخذ ذلك الراوى عنه فمفسدته أشدّ، كما وقع لعطية العوفى في تكنيته محمد بن السائب الكلبي أبا سعيد، فكان إذا حدّث عنه يقول «حدثني أبو سعيد» فيوهم أنه أبو سعيد الحدرى، لأن عطية كان قد لقيه وروى عنه، وهذا أشد ما بلغنا من مفسدة تدليس الشيوخ. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر: تنبيه: ويلحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلاد، كما إذا قال

المصري: «حدثني فلانٌ بالأندلس» فأراد موضعاً بـ «القرافة» أو قال: «بزقاق حلب» وأراد موضعاً بـ «القاهرة»، أو قال البغدادي: «حدثني فلان بما وراء النهر» وأراد نهر دجلة، أو قال بـ «الرقعة» وأراد بستاناً على شاطئ دجلة أو قال الدمشقي: حدثني بـ «الكرك» وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق، ولذلك أمثلة كثيرة، وحكمه الكراهة، لأنه يدخل في باب التشيع وإيهام الرحلة في طلب الحديث، إلا أن تكون هناك قرينة تدل على عدم إرادة التكثر فلا كراهة. انتهى.

(القسم الثالث) من التدليس (وهو شر أقسام التدليس، وهو تدليس التسوية، وصورته: أن يروى حديثاً عن شيخ ثقة وذلك الثقة يرويه عن ضعيف غير ثقة عن ثقة، فيأتى المدلس الذى سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف من السند ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثانى بلفظ محتمل فيستوى الإسناد كله ثقات، ولهذا سمي تدليس التسوية) قال زين الدين: إنه لم يذكر ابن الصلاح هذا القسم.

قال الحافظ ابن حجر: وفيه مشاححة، فإن التسوية على تسميتها تدليساً هي من قبيل القسم الأول، وهو تدليس الإسناد فلم يترك قسماً ثالثاً، إنما ترك تفريع القسم الأول أو أخل بتعريفه، ثم قال: والتسوية هي أعم من أن تكون بتدليس أو لم تكن، قال: ومثال التسوية التي لا تدخل في التدليس ما ذكره ابن عبد البر وغيره أن مالكا سمع من نور ابن زيد أحاديث عن عكرمة عن ابن عباس، ثم حدث بها عن نور عن ابن عباس، وحذف عكرمة لأنه كان لا يرى الاحتجاج بحديثه، فهذا قد سوى الإسناد بإبقاء من هو عنده ثقة وحذف من ليس بثقة، فالتسوية قد تكون بلا تدليس وتكون بالإرسال، فهذا تحرير القول فيها، وقد وقع هذا للمالك في مواضع أخرى، وعدّ الحافظ روايات وقعت للمالك كذلك، ثم قال: فلو كانت التسوية تدليساً لعدّ مالك في المدلسين، وقد أنكروا على من عدّه منهم، ثم قال: فعلى هذا فقول شيخنا: «وصورة هذا القسم» ثم سرد ما سرده المصنف إلى آخر كلامه - تعريف غير جامع بل حق العبارة أن يقول: أن يجيء الراوى - ليشمل المدلس وغيره - إلى حديث قد سمعه من الشيخ وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر فيسقط الوساطة بصيغة محتملة، فيصير الإسناد عالياً وهو في الحقيقة نازل، ثم ذكر أن من التسوية في اصطلاحهم أن يَسْقُطَ من السند واحد - وإن كان ثقة - فيكون السند عالياً مثلاً، فلا تختص التسوية بإسقاط الضعيف.

(وهذا شر أنواع التدليس، لأن شيخه وهو الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس،

فلا يحترز الواقف على السند عن عنعنته وأمثالها من الألفاظ المحتملة التى لا يقبل مثلها من المدلسين، ويكون هذا المدلس الذى يحترز من تدليسه أى المدلس بالتسوية (قد أتى بلفظ السماع الصريح عن شيخه فأمن بذلك من تدليس) قال زين الدين: وفى هذا غرور شديد.

(ومن نقل عنه أنه كان يفعل ذلك بقية بن الوليد) وقد قدمنا ما قيل فيه، بل وذكرنا جماعة ممن سوى فيما سردناه من ذكر المدلسين فى الصحيحين أو أحدهما (والوليد بن مسلم) قال الذهبى: أنكر ما أتى به الوليد بن مسلم حديث حفظ القرآن ورواه الترمذى (والأعمش والثورى) كما قدمناه فى بيان حالهما.

(وبقية والوليد بن مسلم ممن ينبغى الاحتراز من تدليسهما لا سيما تدليس الوليد بن مسلم إذا أتى بـ «عن» عن الأوزاعى وابن جريج) قال زين الدين: قال أبو مسهر: كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعى عن الكذابين ثم يدلّسها عنهم، وقال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم قد أفسدت حديث الأوزاعى! قال: كيف؟ قلت: تروى عن الأوزاعى عن نافع، وعن الأوزاعى عن الزهرى، وعن الأوزاعى عن يحيى بن سعيد، وغيرك يُدْخِلُ بين الأوزاعى وبين نافع: عبد الله بن عامر الأسلمى، وبينه وبين الزهرى: أبا الهيثم بن مرة وفروة، قال: أمثلُ الأوزاعى يروى عن هؤلاء؟ قلت: فإذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث ومناكير فأسقطتهم أنت وصيرتها من حديث الأوزاعى عن الثقات ضعف الأوزاعى، فلم يلتفت إلى قولى.

(قال الذهبى: وإذا قال) يعنى الوليد بن مسلم (حدثنا فهو حجة، قلت: ما تغنى) من الإغناء بالغين المعجمة والنون (عنك حدثنا الأوزاعى إذا جاء بلفظ محتمل بعد الأوزاعى فلهذا قال الحافظ العلائى: إن هذا الجنس أفحش أنواع التدليس وشرها، قلت: ولعل من جرح بالتدليس يحتج بأنه لا شك أن قصد المدلس الإيهام فى موضع الخلاف، فلا يؤمن تدليس التسوية من كل مدلس، وإن لم يشعر به أحد، وذلك يقتضى رد ما قال فيه «سمعت» و «حدثنا»، وفى الإيهام فى موضع الخلاف نوع من الجرح فى الرواية، وإن لم يعرج فى الديانة، ولذلك قال شعبة: لأن أزننى أحب إلى من أن أدلس، والله أعلم).

قال البقاعى: سألت شيخنا - يريد به الحافظ ابن حجر - هل تدليس التسوية جرح؟ قال: لا شك أنه جرح، فإنه خيانة لمن ينقل إليهم وغرور، فقلت: كيف يوصف به

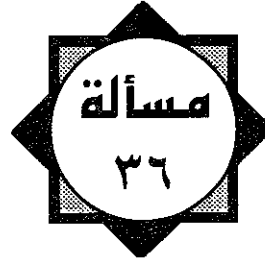
الثورى والأعمش مع جلالتهما؟ فقال: أحسن ما يعتذر به فى هذا الباب أن مثلهما لا يفعل ذلك إلا فى حق من يكون ثقة عنده ضعيفاً عند غيره.

(قلت: وفى أقسام التدليس قسم رابع لم يذكره ابن الصلاح ولا زين الدين وهو أن يقول المدلس: «حدثنا فلان وفلان» وينسب السماع إلى شيخين فأكثر ويصرح بالسماع ويقصد قصر اتصال السماع على أول من ذكره، ويوهم بعطف الشيخ الثانى عليه أنه سمع منه، وإنما سمع من الأول ويجعل الثانى) فى قصده (مبتدأ خبره ما بعده مما يصح فيه ذلك، أو نحوه من التأويلات المخرجة له عن تعمد الكذب، وحكى هذا النوع الحاكم عن هشيم، وحكم فاعله حكم الذى قبله).

قلت: قد ذكر هذا القسم من التدليس الحافظ ابن حجر حيث قال: وقد فاتهم من تدليس الإسناد نوع آخر، وهو تدليس العطف، وهو أن يروى عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثانى عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضاً، وإنما حدث بالسماع عن الأول، ونوى القطع، فقال: «وفلان» أى حدث فلان، مثاله ما رويناه فى علوم الحديث للحاكم، قال: اجتمع أصحاب هشيم فقالوا: لا نكتب عنه اليوم مما يُدَّلسه، ففطن لذلك، فلما جلس قال: «حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم» فحدث بعدة أحاديث، فلما فرغ قال: هل دلست لكم شيئاً؟ قالوا: لا، قال: بلى، كل ما حدثتكم عن حصين فهو سماعى ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئاً. انتهى. فهذا هو الذى ذكره المصنف، وقد سماه ابن حجر تدليس العطف.

ثم قال الحافظ: وفاتهم فرع آخر أيضاً، وهو تدليس القطع، مثاله ما رويناه فى «الكامل» لأبى أحمد بن عدى وغيره عن عمر بن عبيد الطنافسى أنه كان يقول «حدثنا» ثم يسكت وينوى القطع، ثم يقول «هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة». انتهى.

قال البقاعى: والتحقيق أنه ليس إلا قسمان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، ويتفرع على الأول تدليس العطف وتدليس الحذف، وأما تدليس التسوية فيدخل فى القسمين، فتارة يصف شيوخ السند بما لا يعرفون من غير إسقاط فتكون تسوية الشيوخ، وتارة يسقط الضعفاء فتكون تسوية السند، وهذا يُسمَّى القدماء تجويداً فيقولون «جوده فلان» يريدون ذكر من فيه من الأجواد وحذف الأذنياء. انتهى.



[في بيان الشاذ]

(الشاذ) هو لغةً: الانفراد، قال الجوهري: شذ يشذ ويشذ - بضم الشين وكسرهما - أى انفرد عن الجمهور.

(اختلفوا فيه، فقال الشافعى: ليس الشاذ أن يروى الثقة ما لا يرويه غيره، إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس) أخرجه الحاكم عن الشافعى من طريق ابن خزيمة عن يونس بن عبد الأعلى، قال: قال لى الشافعى إلى آخره (وذكر أبو يعلى الخليلي عن جماعة من أهل الحجاز نحو هذا، وقال الحاكم: هو الذى يتفرد به ثقة وليس له أصل يتابع ذلك الثقة، فلم يشترط مخالفة الناس).

قال البقاعى: قال شيخنا أسقط - يريد الزين - من قول الحاكم قيداً لا بد منه، وهو أنه قال «وينقدح فى نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك» ويشير إلى هذا قوله «ويغايير المعلل».

قال الحافظ ابن حجر: الحاصل من كلامهم أن الخليلي سوى بين الشاذ والفرد المطلق، فيلزم على قوله أن يكون فى الشاذ الصحيح وغير الصحيح، فكلامه أعم، وأخص منه كلام الحاكم، لأنه يقول: إنه تفرد الثقة، فيخرج تفرد غير الثقة، فيلزم على قوله أن يكون فى الصحيح الشاذ وغير الشاذ، وأخص منه كلام الشافعى، لأنه يقول: إنه تفرد الثقة بمخالفة من هو أرجح منه، ويلزم عليه ما يلزم على قول الحاكم، لكن الشافعى صرح بأنه - أى الشاذ - مرجوح، وأن الرواية الراجحة أولى، وهى ما لا شذوذ فيها، لكن هل يلزم من ذلك عدم الحكم عليه بالصحة؟ محل توقف. انتهى.

فإن قلت: قد تقدم لهم فى رسم الصحيح قيد ألا يكون شاذاً، وهو يفيد أن الشاذ لا يكون صحيحاً لعدم شمول رسمه له.

قلت: لا عذر لمن اشترط نفي الشذوذ عن الصحيح أن يقول بأن الشاذ ليس بصحيح

بذلك المعنى.

إن قلت: من كان رأيه أنه إذا تعارض الوصل والإرسال وفسر الشاذ بأنه الذى يخالف راويه من هو أرجح منه أنه يقدم الوصل مطلقاً، سواء كان رواية الإرسال أقل أو أكثر أحفظ أم لا، فإذا كان راوى الإرسال أرجح ممن روى الوصل مع اشتراكهما فى الثقة فقد ثبت كون الوصل شاذاً، فكيف نحكم له بالصحة مع شرطهم فى الصحيح ألا يكون شاذاً؟ هذا فى غاية الإشكال.

قلت: قال الحافظ ابن حجر: إنه يمكن بأن يجاب عنه بأن اشتراط نفى الشذوذ فى رسم الصحيح إنما يقوله المحدثون، وهم القائلون بترجيح رواية الأحفظ إذا تعارض الوصل والإرسال، والفقهاء وأهل الأصول لا يقولون بذلك، فأهل الحديث يشترطون ألا يكون الحديث شاذاً، ويقولون: إن من أرسل عن الثقات فإن كان أرجح ممن وصل من الثقات قُدِّمَ، والعكس، ويأتى فيه الاحتمال عن القاضى وهو أن الشذوذ إنما يقدح فى الاحتجاج لا فى التسمية.

(وذكر) أى الحاكم (أنه) أى الشاذ (يغايير المعلل من حيث إن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ، لم يوقف فيه على علته كذلك) فافترقا.

قال الحافظ ابن حجر: وهو على هذا أدق من المعلل بكثير، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان فى الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم فى الصناعة ورزقه الله نهاية الملكة. انتهى.

(وقال أبو يعلى الخليلي) فى تعريف الشاذ عن أهل الحديث (الذى عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة) وملخص الأقوال: أن الشافعى قيد الشاذ بقيدين: الثقة، والمخالفة، والحاكم قيده بالثقة فقط على ما قاله المصنف، والخليلي على نقله عن حفاظ الحديث لم يقيده بشيء، ثم قال الخليلي (فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل) فإنه لا يقبل ولو كان حديثه غير شاذ فكيف معه (وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به) فإن قلت: هذه زيادة ثقة لتفرده بما روى عن غيره كما ينفرد راوى الزيادة وقد قبل فما الفرق؟ قلت: يأتى لهم الفرق إن شاء الله تعالى.

(ففى رواية الخليلي هذه عن حفاظ الحديث أنهم لم يشترطوا فى الشاذ مخالفة الناس) كما لم يشرطها الحاكم (ولا تفرد الضعيف) الأولى ولا تفرد الثقة لأنه الذى

شرطه الأولون (بل مجرد التفرد، وردَّ ابن الصلاح ما قاله الخليلي والحاكم) فقال ابن الصلاح بعد حكايته لما سلف، ما لفظه: أما ما حكم عليه الشافعي بالشذوذ فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول، وأما ما حكيناه عن غيره - يريد به الحاكم والخليلي - فيشكل بما تفرد به العدل الحافظ الضابط، ثم ساق أحاديث يأتي للمصنف بعضها (بأفراد الثقات الصحيحة) فإنه يصدق على أفراد الثقات الصحيحة عليه بأنه تفرد به الثقة، ولكنه صحيح مقبول (و) رد ما قالاه أيضاً (بقول مسلم الآتي ذكره) في ذكر ما تفرد به الزهري.

(فقال) أي ابن الصلاح (أما ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا شك أنه غير مقبول) تقدم لفظ ابن الصلاح، وإنما كان غير مقبول لأنه خالف الناس (وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث «إنما الأعمال بالنيات»^(١)) قال: فإنه حديث فرد تفرد به عمر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص، ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم، ثم عنه يحيى ابن سعيد، على ما هو الصحيح، فقول المصنف (ثم ذكر مواضع التفرد منه) هو ما ذكرناه آنفاً من تفرد علقمة... إلخ.

قال الحافظ ابن حجر: قد اعترض عليه بأمرين: أحدهما: أن الخليلي والحاكم ذكرا تفرد الثقة، فلا يرد عليهما تفرد الحافظ، لما بينهما من الفرق، والثاني: أن حديث النية لم يتفرد به عمر، بل قد رواه أبو سعيد وغيره عن النبي ﷺ، وقد سرد الجواب عن الاعتراضين هنالك.

(ثم قال) ابن الصلاح (وأوضح منه حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً عن النبي ﷺ أنه «نهى عن بيع الولاء وهبته»^(٢)) تفرد به عبد الله بن دينار).

في «الميزان»: عبد الله بن دينار مولى أبي بكر، أحد الأعلام الأثبات، انفرد بحديث الولاء فلذلك ذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال: في رواية المشايخ عنه اضطراب، ثم ساق له حديثين مضطربى الإسناد، وإنما الاضطراب من غيره، ولا يلتفت إلى نقل العقيلي، فإن عبد الله حجة بالإجماع، وثقه يحيى وأحمد وأبو حاتم. انتهى.

(١) سبق تخريجه.

(٢) النسائي (٣٠٦/٧)، وابن ماجه (٢٧٤٧ و ٢٨٤٨)، وأحمد (٩/٢ و ٧٩)، والبيهقي (٢٩٢/١٠).

ووجه أرجحيته في الوضوح أن حديث «الأعمال بالنيات» وردت له متابعات؛ فهو ليس بفرد، وإن كانت تلك المتابعات كلها واهية جداً، بخلاف حديث بيع الولاء فلم يأت له متابع، وحديث عبد الله بن دينار هو الذي مثلوا به للفرد المطلق أيضاً (و) أوضح منه (حديث مالك) عن الزهري عن أنس (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة) أي عام الفتح (وعلى رأسه المغفر^(١))^(٢) تفرد به مالك عن الزهري، وكل هذه مخرجة في الصحيحين مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة) أي ومع هذا فهي صحيحة مقبولة، فلم يتم قول الخليلي إنه يتوقف فيما تفرد به الثقة، ولا يحتاج به، فهذا رد على الخليلي، وأما الحاكم فإنه ليس في كلامه أنه يقبل أو لا يقبل، بل ذكر معناه ولم يذكر حكمه، فما أدري ما وجه إيراد ابن الصلاح لذلك عليه؟! وتلقى الزين ثم المصنف لما أورده عليه بالقبول، فليتأمل.

ثم العجب قول الخليلي: إن أهل الحديث يقولون: إنه يتوقف فيما تفرد به الثقة ولا يحتاج له، وقد اتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي وأحمد بن حنبل أن حديث «إنما الأعمال» ثلث الإسلام، ومنهم من قال «ربعة» وقد أسند هذه الحكاية عنهم الحافظ في «الفتح»، وأبان وجه كونه ثلثاً أو ربعة للإسلام.

واعلم أنه قد تعقب زين الدين كلام ابن الصلاح في أنه تفرد بحديث «المغفر» مالك عن الزهري، فقال: قد روى من غير طريق مالك، فرواه البزار من رواية ابن أخي الزهري، وابن سعد في «الطبقات» وابن عدي في «الكامل» جميعاً من رواية أبي أويس، وذكر ابن عدي في «الكامل» أن معمرًا رواه، وذكر المزني في «الآطراف» أن الأوزاعي رواه، وقال ابن العربي: إنه رواه من ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك، وإنه وعد أصحابه بتخريجها فلم يخرج منها شيئاً.

قال الحافظ ابن حجر: وقد تتبع طرق هذا الحديث فوجدته كما قال ابن العربي من ثلاثة عشر طريقاً عن الزهري غير طريق مالك، ثم سردها في نكته، وأطال الكلام، ثم قال: وقد أطلت الكلام في هذا الحديث وكان الغرض منه الذب عن أعراض هؤلاء الحفاظ والإرشاد إلى عدم الظن والرد بغير اطلاع.

(١) على رأسه المغفر: زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة. «المعجم» ص (٤٥٢).

(٢) البخاري في: الجهاد: ب (١٦٩)، ومسلم في: الحج: حديث (٤٥٠)، وأحمد (١٠٩/٣).

قلت: وهو إشارة إلى رد طعن من طعن على ابن العربي دعواه أنه رواه من ثلاثة عشر طريقاً، وقد طعن على ابن العربي بعض أهل بلدته لما لم يبرز لهم بيان ما ادعاه من الطرق، فقال:

يا أهل حمص ومن بها أوصيكم بالبر والتقوى وصية مشفق
فخذوا عن العربي أسماء الدجى وخذوا الرواية عن إمام متقى
إن الفتى ذرب اللسان مهذب إن لم يجد خبراً صحيحاً يخلق

وأراد بـ «حمص» إشبيلية لأنه يقال لها ذلك.

قال ابن حجر: إنه بلغ ابن العربي ذلك، أى هذه الأبيات، فعلم تعنتهم فحمله الحمق على كتمان ذلك، أو لم يحمله وعاق عنه عائق، ثم قال ابن حجر: وآفة هذا كله الإطلاق في موضع التقييد، فمن قال من الأئمة «إن هذا الحديث تفرد به مالك عن الزهري» فليس على إطلاقه، وإنما المراد بشرط الصحة، ومن قال كابن العربي «إنه رواه من طرق غير طريق مالك» إنما المراد به في الجملة، سواء صح أو لم يصح، فلا اعتراض ولا تعارض، وقال ابن حبان: لا يصح إلا من رواية مالك عن الزهري، فهذا التقييد أولى من ذلك الإطلاق، وهذا بعينه حاصل في حديث: «إنما الأعمال بالنيات». انتهى.

(قال) ابن الصلاح (وفي غرائب الصحيح أشباه لذلك كثيرة، قال) أى ابن الصلاح (وقد قال مسلم بن الحجاج: للزهري قدر تسعين حرفاً يرويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يشركه فيها أحد بأسانيد جيد) قال الحافظ ابن حجر: هو في صحيح مسلم في كتاب الإيمان والنذور منه - أى في باب من حلف باللات والعزى من باب الإيمان والنذور - وقوله: «بأسانيد جيد» يتبادر منه قبول نفس المتن، ولا يقال «يحتمل أنه أراد جودة الأسانيد من الزهري إلى النبي ﷺ»، بل الظاهر إرادة الجودة في جميع السند من مسلم إلى آخره، واختلف النسخ في العدد والأكثر بتقديم السين على التاء.

(قال) ابن الصلاح (فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم، بل الأمر فيه على تفصيل نبينه) ليس في هذا التفصيل من الشاذ إلا ما قاله أولاً، وهو الذي عرفه به الشافعي، وأما الثاني: فهو صحيح غريب، وأما الثالث: فهو حسن لذاته غريب، وأما الرابع: فإنه ضعيف إذا أتى ما يجبره صار حسناً لغیره.

(فتقول: إذا انفرد الراوى بشيء نظر فيه، فإن كان مخالفاً لما رواه من هو أحفظ منه لذلك وأضبط كان ما تفرد به شاذاً مردوداً).

والثانى: (إن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره) فإنه ينقسم إلى قسمين:
الأول: قوله: (فيُنظر في هذا المنفرد) الذى لم يخالف فى روايته غيره، وفيه قسمان:
الأول: ما أفاده قوله: (فإن كان عدلاً ضابطاً موثقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه) قال ابن الصلاح كما سبق من الأمثلة.

الثانى: ما أفاده قوله: (وإن لم يكن) أى المنفرد بالرواية (ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده به خارماً له) بالخاء المعجمة والراء (مزحزحاً) بالزاي والحاء المهملة مكررات أى مُبَعَّدَا (عن مرتبة الصحيح) لفقد شرط رواته فيه.
(ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة) من كونه حديثاً حسناً أو ضعيفاً أو نحوهما (بحسب الحال فيه) وقد بينها بأنها قسمان:

الأول: قوله: (فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ المتقن) وهو خفيف الضبط (المقبول تفردّه استحسناً حديثه ذلك) أى جعلناه حسناً (ولم نحطّه إلى قبيل الضعيف).

والثانى: قوله: (وإن كان بعيداً من ذلك) أى من درجة من ذكر (رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر).

قال ابن الصلاح (فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان:
أحدهما: الفرد المخالف.

والثانى: الفرد الذى ليس فى رواته من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرد والشذوذ).

قال القاضى ابن جماعة: هذا التفضيل حسن، ولكن أدخل فى القسمة الحاصرة بأحد الأقسام، وهو حكم الثقة الذى خالفه ثقة مثله، فإنه ما بين ما حكمه. انتهى.
قلت: قوله «أحفظ منه وأضبط» على صيغة التفضيل يدل على أن المخالف إن كان مثله لا يكون مردوداً.

(قلت: أما من تفرد) من الرواة (عن العالم الحريص على نشر ما عنده من الحديث وتدوينه ولذلك العالم كتب معروفة وقد قيد حديثه فيها وتلاميذه) الآخذون عنه (حفظاً حراًص على ضبط حديثه وكتبه حفظاً وكتابة فكلام المحدثين) الذى نقله الخليلى من

التوقف في رواية الثقة (معقول) يقبله العقل (لأن في شذوذه ريبة قد توجب زوال الظن) بحفظه (على حسب القرائن، وهو موضع اجتهاد) ردًا وقبولًا.

(وأما من شذ بحديث عمن ليس) من مشايخه (كذلك فلا يلزم رده) إذ ليس محل ريبة، وإلا فالأول لم يقل بأنه يرد بل جعله موضع اجتهاد (وإن كان دون الحديث المشهور) الذي خالفه (في القوة، وإلا) يقبله (لزم قول أبي على الجبائي إنه لا يقبل إلا اثنين، وكان يلزم أيضًا في الصحابي إذا انفرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) إذ العلة هي الانفراد وقد حصلت ولا قائل من الجمهور، وإن كان عمر رضى الله عنه قد كان يقبل ما انفرد به الراوى كما عرفت فيما مضى.

(وقول ابن الصلاح إن التفصيل الذى أورده هو الأولى) لم يقل إنه الأولى، بل قال: «بل الأمر على تفصيل» إلى آخره، نعم يفيد كلامه أنه الأولى (فيه سؤال) الاستفسار (وهو أن يقال: تريد أن مذهبك هو الأولى فذلك صحيح، وهو مذهب حسن، أو تريد أن ذلك مذهب أئمة الحديث فيحتاج إلى نقل والظاهر أنه أراد الأول؛ إذ لم ينسبه إلى أحد) فهو له، وإن كان قوله: «مذاهب أئمة الحديث» يشعر بأن تفصيله هو رأى أئمة الحديث فهو لهم (ثم تضعيفه لما قاله الخليلي والحاكم) حيث قال: «إنهما أطلقا ما فصله هو (غير لازم بما ذكره، لأن الحاكم حكى ذلك ولم ينسبه إلى أحد فلم يرد عليه أن غيره من المحدثين خالفه في ذلك) قد يقال: إن الحاكم بصدد تدوين علوم الحديث التى تعارفها أئمة الحديث، لا بصدد تدوين يخصه، فورد عليه أفراد الصحيح، وهب أنه أراد أنه مذهبه فإنه يرد عليه ما أورده ابن الصلاح لأن الحاكم متابع للناس فى الحكم بصحة ما فى الصحيحين وقبول ما اشتملا عليه من الحديث.

(وأما الخليلي فلم يحك ذلك عن جميع أهل الحديث) حتى يقال إن إطلاقه يوافق مذاهب أئمة الحديث كما قاله ابن الصلاح (بل قد نقل أهل الحجاز قريبًا من مذهب ابن الصلاح، فابن الصلاح إن نقل عمن نقل عنه الخليلي خلاف نقل الخليلي كان روايتين) عن مروى عنه واحد.

(ولا نكارة فى هذا فقد يكون للعالم قولان فى المسألة وقد يصدق الناقلان وإن اختلف ما نقلاه، فلم يكن ابن الصلاح أولى بصحة النقل، إلا أن يكون ما نقله هو آخر قولى الحافظ المختلف عنه النقل) هذا إن كان النقل عن معينين (وأما إن لم ينقل ابن الصلاح عمن نقل عنه الخليلي فلا يرد كلامه على الخليلي البتة) لأن كل واحد ناقل عن

غير من نقل عنه الآخر، فلا اعتراض على واحد منهما.

(والظاهر أن ابن الصلاح لا يخالف في صدور ذلك) أى ما نقله الخليلي (عن كثير) من المحدثين (ولهذا قال) ابن الصلاح (في نوع المنكر ما لفظه وإطلاق الحكم على المنفرد بالرد والنكارة والشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث) فهذا نصٌ منه على أن كثيراً من أهل الحديث يطرح الشاذ مطلقاً، وهو زائد على ما نقله الخليلي، فإنه نقل الرد في الضعيف والتوقف في الثقة.

(والصواب أن فيه التفصيل الذي بيناه) يريد المصنف قوله أنفأ «قلت أما من تفرد عن العالم... إلى آخر كلامه» إلا أنه يرد عليه ما أورده هو على ابن الصلاح من السؤال، ويجاب عنه بأنه يريد ما اختاره لنفسه، ولذا قال الصواب أى بالنظر إلى الدليل الذي أبداه عن غيره (يعنى في هذا الباب) الذى تقدم قريباً (وهو الكلام على الشاذ) وإذا عرفت أن الصواب ما ذكره المصنف رحمه الله من التفصيل عرفت صحة ما فرعه عليه من قوله (فثبت بهذا أن قدح المحدثين في الحديث بالشذوذ والنكارة مشكل، وأكثره ضعيف، إلا ما تبين فيه سبب النكارة والشذوذ) فإنه يعلم منه وجه الرد أو غيره.

(وقد يقع منهم) أى من أئمة الحديث الرد بالشذوذ والنكارة (في موضعين: أحدهما: القدح في الحديث نفسه) بأن يقولوا: إنه منكر أو شاذ (والثاني: القدح في راوى الشواذ والمناكير) فيقدحون فيه بأنه يروى الشواذ والمناكير (فإذا ثبت بنقل الثقة عن الحفاظ أنهم يعيرون) من العيب (تفرد الثقة بالحديث وإن لم يخالف غيره فقد زادوا على) أبى على (الجبائى، فإنه اشترط أن يكون الحديث مروياً عن ثقتين، ولم يقدح فى الثقة الواحد إذا روى، بل وقف فى قبول حديثه حتى يرويه معه آخر) والمحدثون قدحوا فى المنفرد، ولذا زادوا على أبى على الجبائى (وهذا غلو منكر، وقد جرحوا كثيراً من أهل العلم بذلك، وما على الحفاظ أن يحفظوا وينسى غيرهم) إذا لم يحفظ الحديث ولا عرفه، بل من المشهور أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، كما قال أبو هريرة لابن عمر رضى الله عنهم فى قصة معروفة، وبهذا عرفت أن تفرد الثقة لا يكون قدحاً فيما رواه، ولا يعد شاذاً يرد به حديثه.

(وقول ابن الصلاح إن حديث: «إنما الأعمال بالنيات» من الأفراد الصحيح، معترض) بأنه ليس من الأفراد (وقد تبع غيره فى ذلك، فقد قال بذلك جماعة) أى بأنه من الأفراد (وقد اعترضوا فى ذلك) وقد منّا شيئاً من ذلك (وقد رواه ابن حجر فى كتاب

شيخه شيخ الإسلام البلقيني عن عدد كثير من الصحابة رضى الله عنهم، لكن من طرق ضعيفة) وحيثنذا فلا اعتراض ولا معارضة، فتذكر.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: إن حديث «إنما الأعمال بالنيات» متفق على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون إلا «الموطأ»، قال أبو جعفر الطبري: قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردوداً، لكونه من الأفراد؛ لأنه لا يروى ذلك عن عمر إلا من رواية علقمة، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد، قال الحافظ: وهو كما قال، فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد، وأطلق الخطابي نفى الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد، وهو كما قال، لكن بقيدتين: أحدهما: الصحة؛ لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم بن منته وغيرهما، ثانيهما: السياق؛ لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية، ثم ساقها في «الفتح»، وقد عرف مما قدمناه عن ابن حجر أيضاً أنه لا اعتراض ولا معارضة، إذ المراد أنه فرد باعتبار طريقه الصحيحة، غير فرد باعتبار مطلق الطرق، كما قال المصنف «لكن من طرق ضعيفة» والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

* * *

تم الجزء الأول بتحقيق
أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة